هذه حاشية العالم العلامة الحبر البحر الفهامة
الشيخ حسن العطار على شرح
الأزهرية في علم النحو للشيخ
خالد الأزهري نفعنا
الله بهما
آمين

﴿فهرست حاشية العلامة العطار على الازهرية في علم العربية﴾

صحيفة

صحيفة	
٩	مبحث الكلام
١٩	أجزاء الكلام
٢[illegible]	علامة الاسم
٣٠	علامة الفعل
٣٢	علامة الحرف ثم اللفظ قسمان
٣٤	أقسام المفرد
٣٥	أقسام الاسم
٣٧	أقسام الفعل وأقسام الحرف
٣٩	أقسام المركب
٤١	تقسيم الاسم الى معرب ومبنى
٤٢	المعرب
٤٣	المبنى
٤٤	المعرب قسمان
٤٧	المبنى قسمان
٤٩	تقسيم الفعل الى معرب ومبنى
٥٦	تعريف البناء
٥٨	أنواع البناء
٥٨	تعريف الاعراب
٥٩	أنواع الاعراب
٨٤	باب علامات الافعال وأحكامها
٨٨	باب المرفوعات سبعة
٨٩	الباب الاول باب الفاعل
٩٣	الباب الثانى باب نائب الفاعل
٩٥	الباب الثالث والرابع باب المبتدا والخبر
٩٨	الباب الخامس باب اسم كان وأخواتها
١٠٢	الباب السادس باب خبر ان وأخواتها
١٠٤	باب تتميم النواسخ
١٠٧	الباب السابع باب تابع المرفوع
١٠٨	النعت
١١١	المعارف ستة

صحيفة

١١٢ النكرات

١١٥ التوكيد

١١٩ عطف البيان وعطف النسق

١٢٥ البدل

١٢٧ المنصوبات خمسة عشر

١٢٨ المفعول به

١٣٠ المفعول المطلق

١٣١ المفعول لاجله

١٣٢ المفعول فيه

١٣٤ المفعول معه

١٣٥ خبر كان واخواتها واسم ان واخواتها والحال

١٤٠ التمييز

١٤١ المستثنى

١٤٥ اسم لا النافية للجنس

١٤٦ المنادى

١٤٩ خبر كاد واخواتها

١٥٢ خبر ما الحجازية

١٥٣ التابع للمنصوب

١٥٤ الفعل المضارع واذا دخل عليه ناصب . نواصب

١٥٧ المجزومات

١٦٠ المجرورات ثلاثة

١٦١ ذكر الجمل واقسامها

١٦٢ الجمل التي لا محل لها من الاعراب

١٦٤ الجمل التي لها محل من الاعراب

١٦٥ حكم الجمل بعد المعارف والنكرات

١٦٨ اعراب الظرف

﴿تم الفهرست﴾

هذه حاشية العالم العلامة الحبر البحر الفهامة
الشيخ حسن العطار على شرح
الأزهرية في علم النحو للشيخ
خالد الأزهري نفعنا
الله بهما
آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

(أما بعد) حمد الله والصلاة والسلام على رسول الله محمد وآله فيقول الفقير حسن بن محمد العطار الشافعي المصري الأزهري غفر الله ذنوبه * وستر عيوبه * هذه حواش كنت جمعتها على شرح الأزهرية في علم النحو وقت قراءتي لذلك الكتاب بالجامع الأزهر لبعض الطلبة ثم شرعت في نقلها من المسودة فقدهمهم مرادهم (؟) من حادثة الكفرة الفرنسيس فخرجت فارا من مصر الى البلاد الرومية مستصحبا للمسودة وغيرها من بعض كتبي فأقمت بالبلاد الرومية مدة طويلة ثم توجهت الى دمشق الشام فصادف دخولي فيها زوال يوم الجمعة الثاني من شهر ربيع الأول سنة خمس وعشرين ومائتين وألف فالتمس مني بعض اخواني من أهل العلم بتلك البلدة قراءة الكتاب فشرعت في نقل هذه الحاشية وكتابتها رجاء أن ينتفع بها اخواننا طلبة العلم فأفوز بدعوة أخ صالح ينظر فيها وأسأل الله أن ينفع بها ويختم لي بالايمان ويغفر لي الخطايا بمنه وكرمه وهو حسبي ونعم الوكيل قال المؤلف رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأ بالبسملة اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وعملا بالسنة قولا وفعلا أما الأول فلقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم أو أقطع أو أبتر روايات وأما الثاني فلأنه صلى الله عليه وسلم كان يكتب أولا باسمك اللهم ثم لما نزلت آية هود صار يكتب بسم الله ثم لما نزلت قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن صار يكتب بسم الله الرحمن ثم لما نزلت آية النمل صار يكتب بسم الله الرحمن الرحيم وهذا يقتضي أن البسملة ليست أول ما أنزل مع أنه نقل عن أبي بكر التونسي اجماع علماء كل ملة على أن الله افتتح الكتب السماوية بالبسملة وأنها أنزلت على آدم ولعلها انما افتتحت بها الكتب السماوية بعد ترتيبها أو أنها مفتتحة بها في نفس

الأمر

الأمر لأن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب لا أنها أول ما أنزل لأن
أول ما أنزل سورة اقرأ وما تقرر يفيد انها انزلت بدون بسملة * ثم الباء في بسم الله ان
كانت أصلية احتاجت لمتعلق تتعلق به وهو اما فعل كأؤلف وهو مذهب الكوفيين
قال ابن هشام وهو المشهور في التفاسير والأعاريب فالجملة فعلية وبسم ظرف لغو
متعلق بالفعل والمجرور في محل نصب بذلك الفعل على المفعولية وقدره البصريون
اسما فالجملة اسمية وهو اما مبتدأ وبسم ظرف لغة متعلق به فمحل المجرور نصب على
المفعولية وقولهم المصدر لا يعمل محذوفا خاص بغير الظرف لتوسعهم فيه والخبر
محذوف والاصل ابتدائي بسم الله الخ كائن واما خبر وبسم ظرف مستقر متعلق به
فمحل المجرور نصب على المفعولية أيضا والأصل ابتدائي كائن بسم الله الخ فعلى كلا
الاحتمالين المبتدأ أو خبره محذوف الا أن بسم على الأول متعلق بالمبتدا وعلى
الثاني يتعلق بالخبر ويبنى على الوجهين أن حذف المتعلق واجب على الثاني لعمومه
دون الأول ورجح مذهب الكوفيين بقلة المحذوف لان المحذوف عليه كلمتان وعلى
الثاني ثلاث كلمات وبأن الأصل في العمل للأفعال وبكثرة التصريح بالمتعلق فعلا
كما في آية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ربي وضعت جنبي ثم ان كان المراد بلفظ
الجلالة الذات الاقدس فاضافة اسم اليه حقيقية وان اريد به اللفظ فالاضافة بيانية
ويكون في ارجاع الضمير المستتر في الرحمن الرحيم له بمعنى الذات استخدام والرحمن
الرحيم نعتان واشهر فيهما بحسب الاعراب تسعة أوجه جرهما ورفعهما ونصبهما ورفع
الأول ونصب الثاني وبالعكس ورفع الثاني ونصبه مع جر الأول ويمتنع منها جر الرحيم
مع نصب الرحمن أو رفعه * واعترض ذلك بجواز الاعتراض بين الصفة والموصوف كما
في قوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم وأجيب بأن المنع ليس من حيث الاعتراض
بل من حيث ان في القطع ثم الاتباع رجوعا للشيء بعد الانصراف عنه ومن حيث ان
التابع أشد ارتباطا به فكيف يؤخر عن المقطوع وجعل الرحمن نعتا مبني على أن
كلا من الرحمن والرحيم صفة مشبهة وقيل ان الرحمن علم بدليل وقوعه في القرآن كثيرا
متبوعا لا تابعا وجرى على هذا الاعلم وابن مالك وعلى هذا فيعرب بدلا من لفظ الجلالة
لا نعتا والرحيم نعت له لا للجلالة اذ لا يتقدم البدل على النعت ويظهر أثر الخلاف في
الجار للرحمن ما هو فعلى القول بأنه نعت يجري فيه الخلاف في تابع المجرور في غير
البدل أهو مجرور بعامل المتبوع أو بنفس التبعية والأصح الأول وعلى القول بأنه
بدل يكون مجرورا بمحذوف مماثل للعامل في المتبوع لما تقرر ان البدل على نية تكرار
العامل وعلى أحد الاوجه المقررة سابقا من جعل كل من الرحمن الرحيم خبرا لمبتدا
محذوف فكل من الجملتين أعني هو الرحمن هو الرحيم مستأنف استئنافا نحويا أو
بيانيا واقعا في جواب سؤال مقدر لكن هذا السؤال ليس القصد به طلب التعيين
اذ المولى معلوم غير مجهول بل هو سؤال من يريد التلذذ بالجواب وتعظيم شأن المسؤول
عنه مع العلم به * فان قلت قد تقرر أن الجمل بعد المعارف أحوال ولفظ الجلالة أعرف

الحمد لله على جميع الأحوال * وأشهد أن لا اله الا الله

المعارف فمقتضاه أن يكون كل من الجملتين حالا على هذه القاعدة * فالجواب أن ذلك وان صح لفظا لكنه ممنوع منه مانع معنوى لان الحال وصف لصاحبها وقيد فى عاملها والعامل فيهما على تقدير الحالية متعلق البسملة فكأنه يقول أبدأ بسم الله فى حالة كونه رحمانا رحيما وليس المعنى على التقييد لان الملاحظ البداءة باسمه تعالى مطلقا بدون التقييد بوصف من الأوصاف هذا خلاصة ما يقال هنا ولنا زيادة تحقيق فى هذا المقام فى حاشيتنا على شرح القواعد للمؤلف (قوله الحمد لله) الحمد هو الثناء بالجميل على جهة التعظيم لأجل جميل اختيارى فعلى جهة التعظيم مخرج للاستهزاء والسخرية واختيارى مخرج للثناء لاجل جميل غير اختيارى فانه مدح لا حمد لان المدح أعم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللؤلؤة على صفائها ومدحت زيدا على رشاقة قده ولا يقال حمدتهما ومنهم من قال ان المدح مساو للحمد وما قيل فى اللؤلؤة والقد مولد لا عبرة به ودرج على ذلك صاحب الكشاف حيث قال الحمد والمدح أخوان وعلى هذا فالتقييد بالاختيارى لبيان ماهية الحمد لا للاحتراز (قوله على جميع الأحوال) يصح فى على أن تكون بمعنى فى على حد قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها والأحوال جمع حال وهى ما عليه الانسان من خير أو شر فالمعنى أحمد الله فى جميع الأحوال التى أنا متلبس بها فلا أغفل عن حمده طرفة عين ويصح أن يراد بالأحوال الأوقات وهو قريب مما قبله ويحتمل أن تكون على تعليلية أى أنشئ الحمد لله باعترافى بمضمون هذه الجملة وهى قوله الحمد لله لأجل جميع الأحوال فالتعليل ليس لهذه الجملة المنطوق بها بل للحمد الجزئى الحاصل من الاعتراف بمضمون هذه الجملة وأل فى الأحوال ان كانت للاستغراق فجميع تأكيد وان كانت للجنس فجميع تأسيس وحمده تعالى على الضراء باعتبار ما يترتب عليها من الثواب والأجر أو انه يجوز أن يبتلى الانسان بما هو أعظم منها فيحمد الله اذ خفف عنه الضرر وابتلاه بما هو أقل مما يجوز أن يبتلى به ونحو ذلك وفى ذكر الأحوال وما بعده من الكلام والحروف والألفاظ وغير ذلك مما لمح به المصنف لعلم النحو براعة استهلال وهى أن يذكر المصنف فى طالعة كتابه ما يشعر بمقصوده ومعنى براعة استهلال ابتداء بارع أى فائق غيره من الابتدا آت لكونه أشير فيه للمقصود (قوله وأشهد الخ) أتى بها تأسيا به صلى الله عليه وسلم فى خطبه ولقوله عليه الصلاة والسلام كل خطبة ليس فيها تشهد فهى كاليد الجذماء أى أعلم وأذعن وأقر وأعترف (قوله أن لا اله) أن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة لا اله الا الله خبرها ولا نافية للجنس واله اسمها مبنى معها على الفتح فى محل نصب والا حرف استثناء والله يصح فيه الرفع على أنه بدل من الضمير المستتر فى خبر لا أى موجود أو ممكن أو انه بدل من محل لا مع اسمها لان محلهما رفع أى بالابتداء عند سيبويه ولا يصح رفعه على أنه خبر لا لما يلزم عليه من كون لا عملت فى معرفة ولا انما تعمل فى النكرات ويصح فيه النصب على الاستثناء لا على أنه بدل من اسم لا باعتبار محله لان البدل على نية تكرار العامل

فيلزم

وحده لاشريك له المنزه كلامه عن الألفاظ بالحروف في المقال * وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله

فيلزم عليه اعمال لا في المعرفة وهي لا تعمل فيها كما علمت (قوله وحده) منصوب على الحال من الله أي منفردا في ذاته وصفاته وأفعاله فقوله لا شريك له تأكيد لان المعنى المستفاد منه وهو نفي المشاركة في الافعال مستفاد مما قبله أو أن معنى وحده منفردا في ذاته وصفاته فلا شريك له على هذا تأسيس (قوله المنزه) بالرفع والنصب صفة الله وكلامه نائب فاعل فهو نعت سببي وكلام الله تعالى يطلق على الكلام اللفظي الذي نقرؤه ونتعبد بتلاوته ومعنى اضافته لله تعالى أنه مخلوق له تعالى ليس من تأليفات البشر وهذا الكلام ليس منزها عن الالفاظ والحروف بل هو ألفاظ وحروف ويطلق على الصفة النفسية القديمة القائمة بذاته تعالى التي هي احدى صفات المعاني كالعلم والارادة وغيرهما من بقية صفات المعاني وهذه الصفة هي المنزهة عن الحروف والالفاظ عند عامة أهل السنة خلافا للحنابلة القائلين ان كلامه النفسي بحروف قديمة وخلافا للمعتزلة النافين لتلك الصفة أي ينفون زيادتها على الذات فيقولون ان معنى كونه تعالى متكلما انه يخلق الكلام في شيء ليسمع لا أنه قام به صفة الكلام كما يقول أهل السنة ومحل الكلام كتب الكلام (قوله عن الالفاظ) جمع لفظ على غير قياس لان فعلا اذا كان صحيح العين لا ينقاس جمعه على أفعال بل الذي ينقاس هو معتل العين كما سيأتي والمراد بالألفاظ التلفظات جمع تلفظ وهو اخراج اللفظ فاللفظ أثره وانما أولنا بذلك ليصح تعلق قوله بالحروف به والمراد بالمقال المقول فهو مصدر بمعنى اسم المفعول فظرفية الحروف فيه من ظرفية الجزء في الكل (قوله محمدا) بدل من سيد أو عطف بيان عليه ومحمد علم منقول من اسم مفعول الفعل المضعف أي المكرر العين وهو حمد بوزن فعل بالتشديد سمي به لكثرة خصاله الحميدة أو لكثرة حمد الناس له وعبده خبر أن وهو في الأصل صفة ثم استعمل استعمال الاسماء وقدمه امتثالا لما في الحديث الصحيح ولكن قولوا عبد الله ورسوله ولانه أحب الأسماء الى الله سبحانه وتعالى وأرفعها اليه قال الشيخ أبو علي الدقاق ليس للعبد صفة أتم ولا أشرف من العبودية ولهذا أطلقها الباري سبحانه وتعالى على نبيه في أشرف المقامات قال تعالى سبحان الذي أسرى بعبده الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب تبارك الذي نزل الفرقان على عبده فأوحى الى عبده ما أوحى وقد حقق أن عبودية الرسول أكمل من رسالته لكونها انصرافا من الخلق الى الحق والرسالة انصراف من الحق الى الخلق ولان العبد يتكفل مولاه باصلاح شأنه والرسول يتكفل باصلاح شأن الأمة والرسول لغة المرسل وهو في الأصل مصدر بمعنى الرسالة قال الشاعر

لقد كذب الواشون ما فهت عندهم * بقول ولا أرسلتهم برسول

فلذلك ثنى وجمع وأفرد باعتبارات كما في انا رسولا ربك أي موسى وهرون ولقد جاءت رسلنا ابراهيم وأفرد في انا رسول رب العالمين أي موسى وهرون وشرعا انسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه والنبي انسان أوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه فبينهما العموم والخصوص المطلق وقد يطلق الرسول على أعم من ذلك قال النووي في شرح

مسلم ان الرسول يتناول جميع رسل الله من الملائكة والآدميين قال تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا ومن الناس ولا يسمى الملك نبيا فعلى هذا بين الرسول والنبي عموم وخصوص من وجه (قوله المميز) أي المفرق بين الهدى أي الاسلام والضلال أي الكفر (قوله صلى الله عليه وسلم) جمع بين الصلاة والسلام عملا بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وخروجا من كراهة الاقتصار على أحدهما وجملة الصلاة خبرية لفظا انشائية معنى وكذا جملة السلام فمعنى صلى الله عليه طلب أي ارحمه رحمة تليق بجنابه المنيف وسلم عليه أي سلمه عما يعد نقصا بالنسبة لمقامه الشريف زيادة في شرفه اذ الكامل يقبل الترقي في الكمالات (قوله وعلى آله) المراد بهم هنا أمة الاجابة لان المقام مقام دعاء وقد يفسر الآل بغير ذلك بحسب ما يليق بكل مقام والمناسب لوصفهم هنا بجعلهم مصدرا لصحيح الافعال التفسير بأتقياء الامة ولا يضاف لفظ آل الا للعقلاء ممن له خطر دينيا كان أو دنيويا ومن الثاني آل فرعون والاصح اضافته للضمير خلافا لمن منعه قال

وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك

قال الشنواني لكن الأولى اضافته للظهور قيل ولا يضاف الى نكرة ولا الى مؤنث ورد الثاني بقول زهير في مطلع بعض قصائده * عفا عن آل فاطمة الجواء * ولا يدخل المضاف اليه فيه كفعل آل فلان كذا الا بقرينة كقوله عليه الصلاة والسلام للحسن انا آل محمد لا تحل لنا الصدقة (قوله الذين جعلهم الله) صفة للآل والمصدر مكان الصدور وصحيح الافعال من اضافة الصفة للموصوف أي جعلهم الله محلا ومنشأ لصدور الافعال الصحيحة أي الموافقة للشرع (قوله وعلى أصحابه) انما أعاد الصحب وان كان تفسير الآل بأتقياء الأمة يتناولهم اعتناء بشأنهم ولانه ربما يفسر الآل هنا بمؤمني بني هاشم والمطلب فلا يشمل الصحب فيعترض عليه بعدم ذكر الصحب وأصحاب جمع صحب بكسر العين مختصر صاحب أو مخفف صحب بالسكون وليس جمعا لصاحب لان فاعلا لا يجمع على أفعال ولا جمعا لصحب بالسكون أيضا لانه لا يجمع على أفعال الا اذا كان معتل العين كثوب وأثواب وبيت وأبيات ومال وأموال وقيل انه يجمع على أفعال كفرخ وأفراخ وقرء وأقراء وبغل وأبغال نعم هو قياسي في معتل العين وقد حقق بعض أن فاعلا يجمع على أفعال كشاهد وأشهاد وحينئذ فيصح أن يجمع صاحب على أصحاب وصحب بسكون الحاء اسم جمع لصاحب ويجمع أيضا على صحاب ككعب وكعاب وأما الصحابة بكسر الصاد وفتحها فمصدر بمعنى الصحبة أطلق على أصحاب مبالغة على حد زيد عدل واليه ينسب الصحابي والصاحب لغة من بينك وبينه مواصلة ومداخلة واصطلاحا من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ولو في ظلمة ولو كان أعمى أو غير مميز اجتماعا متعارفا وان لم يشعر به ولو كان من جنس غير البشر (قوله من اللحن) متعلق بالسلامة وهو مخالفة صواب الاعراب ويطلق على ما يشمل التورية والتعريض وهو ليس مرادا هنا قال صاحب الكشاف اللحن ان

المميز بين الهدى والضلال
صلى الله عليه وسلم وعلى
آله الذين جعلهم الله مصدرا
لصحيح الأفعال * وعلى
أصحابه الموصوفين بالسلامة
من اللحن في الاقوال *

تلحن

تلحن بكلامك أى تميله الى نحو من الانحاء ليتفطن له صاحبك كالتعريض والتورية قال الشاعر

واقد لحنت لكم لكيما تفهموا * واللحن يفهمه ذووا الالباب

وقيل للمخطئ لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب (قوله صلاة وسلاما) اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة لافادة تقوية العامل وتقرير معناه وداغين نعت لهما أى مستمرين باقيين ووصفهما بالدوام ظاهر لان مرجعهما للانعام (قوله وبعد) أتى بها تأسيا به صلى الله عليه وسلم فانه كان يأتى بها فى خطبه وهى هنا مبنية على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه أى بعدما تقدّم من البسملة والحمدلة وغيرهما وأصلها مهما يكن من شئ بعد فحذفت مهما ويكن وأقيمت أما مقامهما ثم حذفت أما وعوضت عنها الواو فهى نائبة عن أما ويصح أن تجعل الواو للعطف وبعد معمولة ليقول والفاء زائدة أى يقول العبد الفقير بعد البسملة والحمدلة الخ قد سألنى الخ فتكون الواو عاطفة لجملة يقول على جملة البسملة أو أن الواو للاستئناف النحوى أو البيانى على القول بأنه يقترن بالواو وقال بعض المحققين الفاء لاجراء كلمة الظرف مجرى الشرط كقوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم (قوله الفقير) أى المحتاج كثيرا فيكون صيغة مبالغة أو دائم الفقر أى الحاجة الى رحمة ربه فيكون صفة مشبهة (قوله الى مولاه) مفعل من الولاية يطلق على السيد لتوليه مؤنة عبده وعلى العبد لتوليه مؤنة سيده ولذلك قال بعضهم

وان يتساوى سادة وعبيدهم * على أن اسماء الجميع موالى

(قوله الغنى) صفة لمولاه فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكون العارض لاجل الوقف أو أنه مرفوع صفة العبد أى الغنى بربه عن خلقه والمراد الغنى النسبى لان الغنى المطلق لا يكون الا الله تعالى وفيه من المحسنات البديعية الطباق وهو الجمع بين وصفين متقابلين وقوله خالد بدل من العبد أو عطف بيان لان القاعدة أن نعت المعرفة اذا تقدّم عليها يعرب بحسب العوامل وتعرب المعرفة بدلا أو عطف بيان على حد قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر (قوله ابن عبد الله) بالرفع نعت لخالد وقوله ابن أبى بكر بالجر نعت عبد الله والأزهرى بالرفع نعت لخالد نسبة للجامع الازهر (قوله قد سألنى) أى طلب منى وهو مقول القول (قوله صلاحه) أى قيامه بحقوق الله وحقوق عباده (قوله ولا تسعنى مخالفته) فيه قلب أى لا أسع مخالفته بمعنى لا أقدر عليها أو فيه استعارة مكنية حيث شبه المخالفة بدار ضيقة وطوى ذكر المشبه به ورمز اليه بشئ من لوازمه وهو قوله لا تسعنى فهو تخييل للمكنية (قوله أن أشرح) ان مصدرية فدخولها مؤوّل بالمصدر أى شرحا وهو فى اللغة التوسعة والتهيؤ قال تعالى أفمن شرح الله صدره للاسلام أى وسعه توسيعا معنويا وهيأه لتبوله وفى الاصطلاح ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة (قوله مقدمتى) بكسر الدال مأخوذة من قدم بمعنى تقدّم أو بفتحها من قدمت الشئ أى جعلته مقدّما والكسر أولى وسماها مقدمة تشبيها لها بمقدمة الكتاب أو العلم لانه

صلاة وسلاما دائمين
لا يعتريهما نقص ولا زوال
* (وبعد) فيقول العبد
الفقير الى مولاه الغنى خالد بن
عبد الله بن أبى بكر الأزهرى
قد سألنى من أعتقد صلاحه
ولا تسعنى مخالفته أن أشرح
مقدمتى

يستعان بها على غيرها من الكتب المطولة فى هذا الفن (قوله الأزهرية) صفة لمقدمة وقوله فى علم العربية متعلق بمحذوف صفة ثانية لمقدمة أى الكائنة فى علم الخ والتى أمليتها صفة ثالثة (قوله فى علم العربية) من ظرفية الألفاظ فى المعانى لان المقدمة اسم للالفاظ والعلم اسم للقواعد وهى معان ونسب ولا بد من تقدير مضاف أى بعض علم العربية لانه لم يذكر فى هذه المقدمة جميع علم العربية بل بعض مسائل قليلة جدا بالنسبة للباقى والمراد بعلم العربية هنا النحو وقد يطلق علم العربية على مجموع علوم اثنى عشر جمعتها فى قولى

نحو وصرف عروض بعده لغة * ثم اشتقاق وقرض الشعر انشاء
كذا المعانى بيان الخط قافية * تاريخ هذا لعلم العرب احصاء

(قوله شرحا) مفعول مطلق لاشرح ولطيفا صفة له مأخوذ من اللطافة وهى رقة القوام أو كون الشىء شفافا لا يحجب البصر عن ادراك ماوراءه كالزجاج والماء الصافى والمراد هنا سرعة ادراك معانيه ان أخذ من المعنى الثانى أواختصاره ان أخذ من الأول والصفتان معا ان لوحظ المعنيان وهذا أولى (قوله فأجبته) العطف بالفاء يفيد التعقيب وعدم التراخى لان التأليف من جملة الخير المطلوب المبادرة فيه قال تعالى فاستبقوا الخيرات ثم الاجابة يحتمل أن تكون بالقول بأن يعده بذلك أو بالفعل بأن يشرع فيه (قوله طالبا) حال من فاعل أجبت وهو التاء والثواب ايصال النفع الى العبد على طريق الجزاء ومنه قوله تعالى فأثابهم الله بما قالوا أى جازاهم والاثابة على الطاعة تجب عليها لكنها عند أهل السنة بمحض الفضل وعند المعتزلة على سبيل الوجوب ولا منافاة بين قوله هنا طالبا للثواب وقوله فيما بعد جعله الله خالصا الان معناه الخلوص من الرياء والسمعة وليس المراد خالصا لمحض ذاته أى ذات الله لا لطلب جزاء كما هو المقام الاكمل والاتفاق الكلامان (قوله وترغيبا) منصوب على الحال فهو مؤول بالمشتق أى مرغبا حال من التاء فى أجبته هذا ان جعل معطوفا على قوله طالبا ويصح أن يجعل مفعولا مطلقا والتقدير ورغبت الطلاب به ترغيبا فيكون من عطف الجمل لان هذه الجملة حينئذ تكون معطوفة على جملة فأجبته والتقدير الأول أقل كلفة والطلاب جمع طالب ككتاب جمع كاتب (قوله جعله الله) جملة خبرية لفظا انشائية معنى أى اجعله اللهم خالصا لوجهك الكريم غير مشوب برياء ونحوه مما يحبط الاعمال (قوله لوجهه) أى ذاته والفوز الظفر بالمقصود ولديه أى عنده وعند اسم للمكان الحاضر والمراد هنا القرب المعنوى على حد قوله تعالى قال الذى عنده علم من الكتاب وقوله تعالى رب ابن لى عندك بيتا فى الجنة (قوله انه) أى المولى تبارك وتعالى على ذلك أى ما ذكر من جعله خالصا وموجبا للفوز وهمزة ان يجوز فيها الكسر على الاستئناف والفتح على تقدير لام الجر التعليلية أى وانما طلبت منه ذلك لانه الخ والقدرة صفة أزلية تؤثر فى المقدورات عند تعلقها بها فيما لايزال (قوله وبالاجابة) جار ومجرور خبر مقدم وجدير مبتدأ مؤخر أى حقيق لسعة كرمه وتفضله وتقديم

الازهرية فى علم العربية التى أمليتها لبعض الطلبة شرحا لطيفا فأجبته الى ذلك طالبا للثواب وترغيبا للطلاب جعله الله خالصا لوجهه الكريم وموجبا للفوز لديه بجنات النعيم انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير

المعمول

(الكلام) عند اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره فى القاموس وفى اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس

المعول اما للتجميع أو لافادة الحصر (قوله الكلام) أل للعهد الحضورى أى هذا اللفظ الحاضر وانما حملناه على ما ذكر لقوله بعد عبارة أى معبر به والمعبر به عن المعانى التى سيذكرها هو لفظ كلام بمعنى انه اذا أطلق لفظ كلام عند النحاة فهم منه هذه المعانى أى اللفظ والافادة الخ فتكون تلك المعانى مدلولة له ويصح أن تجعل أل للجنس لما صرح به المحققون ان أل الداخلة على المعرفات للحقيقة والجنس أى حقيقة الكلام وماهيته عند اللغويين كذا وعند المتكلمين كذا وعند النحاة كذا لكنه يراد بالعبارة على هذا الوجه الثانى المعبر عنه وفيه تعسف لمخالفته ظاهر قوله عبارة عما اشتمل الخ (قوله عند اللغويين) حال من المبتدا الذى هو الكلام على رأى سيبويه من مجىء الحال من المبتدا واما على مذهب الجمهور فهو حال من الكلام باعتبار كونه فى الأصل مضافا اليه اذ الاصل تفسير الكلام فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وشرط مجىء الحال من المضاف اليه موجود لان المضاف مصدر يعمل عمل الفعل واللغويين جمع لغوى منسوب للغة وهى لغة اللهج بالكلام أى الاسراع به وفى الاصطلاح الالفاظ الموضوعة للمعانى (قوله وما كان مكتفيا بنفسه) الواو بمعنى أو التى للتنويع يعنى ان الكلام فى اللغة يطلق على القول أى كل ما نطق به ولو مفردا مهملا وعلى ما كان مكتفيا بنفسه أى يفيد الدلالة على المعنى المقصود بذلك كالخطوط والاشارة والعقد والنصب وغير ذلك مما يفيد معنى وليس بلفظ واطلاقه على المعنى الأول حقيقة عند اللغويين وعلى الثانى مجاز فعلى هذا اذا نطقت بزيد كان كلاما فى اللغة حقيقة وان كتبته فهو كلام مجازا ويطلق الكلام فى اللغة أيضا على الحدث الذى هو التكليم تقول أعجبنى كلامك هندا أى تكليمك اياها قال الشاعر

قالوا كلامك هندا وهى مصغية * يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

وعلى ما فى النفس من المعانى قال الأخطل

ان الكلام لفى الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلا

وهل اطلاقه على هذا حقيقة أو مجاز خلاف واشترط بعضهم فى هذا صحة التعبير عنه باللفظ المفيد كما اذا قام بنفسك معنى زيد عالم اما اذا قام بنفسك معنى العلم أو معنى زيد وهو المعنى المعبر عنه عند المناطقة بالتصور فلا يسمى كلاما على هذا الاشتراط فتلك معان أربعة وانما اقتصر الشارح على معنيين لانهما أنسب بالمعنى الاصطلاحى لان المعنى الأول اعتبر فيه كونه لفظا والمعنى الثانى كونه مفيدا (قوله وفى اصطلاح المتكلمين) الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة على أمر مخصوص اذا أطلق انصرف اليه والمتكلمين جمع متكلم وهم علماء أصول الدين (قوله عبارة عن المعنى القائم بالنفس) أى ان لفظ كلام عند المتكلمين اذا أطلق ينصرف للصفة النفسية القديمة المنزهة عن الحروف والاصوات القائمة بذاته تعالى وانما حملنا كلام الشارح على هذا المعنى لانه هو الذى اصطلح عليه المتكلمون أما المعنى القائم بأنفسنا الحادث فلا يسمى كلاما فى اصطلاحهم وان كان هو الظاهر من عبارة

و(في اصطلاح النحويين) أي في عرفهم (عبارة عما) أي مؤلف (اشتمل على ثلاثة أشياء) لا زائد عليها على الصحيح

الشارح بل هو اصطلاح لغوي كما تقدم لك أنهم هم يستدلون به على ما هو اصطلاح لهم من قبيل قياس الغائب على الشاهد ويطلق أيضا عندهم على الالفاظ المقروءة المتلوة كما تقدم لك واختلف هل هو حقيقة فيهما فيكون مشتركا أو حقيقة في الاول مجاز في الثاني الذي حققه السعد الأول (قوله النحويين) جمع نحوي نسبة للنحو ويطلق في اللغة على معان منها القصد والجهة وغير ذلك وأما في الاصطلاح فهو علم باصول تعرف به أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء وهذا التعريف بناء على أن علم الصرف غير داخل فيه وهو ما تعارفه الناس فان أردت شموله قلت بدل اعرابا وبناء افرادا وتركيبا يعني يعلم به حال الكلمة في حال افرادها ويندرج في هذا علم التصريف من اعلال الكلمة واشتقاقها وجمعها وتصغيرها وغير ذلك ويندرج فيه أيضا بعض مسائل علم النحو وهو ما يعرف به البناء لانه يلحق الكلمة مفردة متى وجد سببه وأما البعض الآخر وهو ما يعرف به الاعراب فهو داخل في قوله وتركيبا (قوله أي مؤلف) المناسب لقوله فيما بعد وقيد التركيب لا حاجة اليه أن يفسر ما بشيء فان التأليف اما أخص من التركيب لأخذ الالفة في مفهومه وهي الملاءمة بين الاجزاء كما صرح به ابن الفواس في شرح ألفية ابن معطي أو ان التركيب والتأليف واحد وهو ما ذكره السيد الجرجاني (قوله اشتمل على ثلاثة أشياء) فيه أن المشتمل عليه بفتح الميم هو عين المشتمل بكسرها فيلزم اشتمال الشيء على نفسه وهو باطل والجواب انا نلاحظ في المشتمل بكسر الميم مجموع الأمور الثلاثة وفي المشتمل عليه كل جزء على حدته فيكون من قبيل اشتمال الكل على الاجزاء كاشتمال الخمسة مثلا على كل واحد من الآحاد التي تركبت منها وفي تصريف أشياء مذاهب أصحها ما ذهب اليه الخليل وسيبويه وغيرهما من المحققين ان أصلها شيآء كحمراء فكرهوا اجتماع همزتين بينهما ألف فنقلوا اللام وهي الهمزة الأولى الى موضع الفاء فقالوا أشياء بوزن لفعاء وهي عندهم اسم جمع لشيء لا جمع له فهو ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة (قوله لا زائد عليها) أي على الثلاثة وقوله على الصحيح حال من فاعل قول محذوف أي أقول حالة كوني جاريا على القول الصحيح وهذا مبني على ما ذهب اليه من أن المركبات ليست موضوعة بل الموضوع هو المفردات وان دلالة المركبات عقلية وهو خلاف التحقيق والتحقيق أن المركبات موضوعة وضعا نوعيا فالواضع مثلا وضع كل تركيب فعل مع فاعله للدلالة على ثبوت معنى ذلك الفعل للفاعل وكل مبتدا وخبره للدلالة على ثبوت الخبر للمبتدا وهكذا وحينئذ فلا بد من قيد رابع وهو الوضع العربي المغاير للقصد فان قلت لم لم تحمل عبارة الشارح على أن مقابل الصحيح هو زيادة التركيب فالجواب أن التركيب اشتمل عليه الكلام اتفاقا وأما قول الشارح وقيد التركيب لا حاجة اليه معناه انه لا حاجة للتصريح به لان الافادة التامة تستلزمه وان كان الكلام مشتملا عليه قطعا وحينئذ فليس هو مقابل الصحيح وأما ما زعمه ابن طلحة من أن الكلام قد يكون مفردا مفيدا كنعم الجوابية فقد أجيب عنه بان الكلام المفيد ما بعدها وانما

حذف

(وهى اللفظ والافادة) التامة (والقصد) وقيد التركيب لاحاجة اليه (فاللفظ) فى الاصل مصدر لفظت الشئ

حذف اكتفاء بقرينة السؤال ويؤيد ذلك انها لا تفيد وحدها بدون أن يسبقها سؤال (قوله وهى اللفظ) أى العربى كما قيده به الشاطبى ليخرج المركبات المفيدة التى وضعت مفرداتها لمعانيها فى غير لغة العرب فلا تسمى فى اصطلاح النحاة كلاما ولا يلحقها حكم الاعراب والبناء وغيرهما مما يلحق الكلمات العربية اهـ ويؤيده أن موضوع هذا العلم كبقية العلوم العربية هو اللفظ العربى فلا بحث له عن غيره فان قلت ان اشتمال الكلام على اللفظ ظاهر فانه جزء منه وأما اشتماله على الافادة والقصد فلا يظهر لانهما وصفان للمتكلم لا للكلام فقد لزم عليه اشتمال الشئ على صفة غيره والجواب أن المراد بهما كونه مفيدا وكونه مقصودا اذ كثيرا ما يعبرون عن المشتق بالاشتقاق ويريدون المشتق كما يقال الانسان مشتمل على الحيوانية والناطقية مع ان المشتمل عليه هو الحيوان والناطق (قوله والافادة التامة) قيد الافادة بالتامة للاحتراز عن الافادة الناقصة نحو غلام زيد وغيره من النسب التقييدية فانه مفيد فائدة ناقصة وهى نسبة الغلام لزيد وظهر لك من هذا التعريف أن اشتمال الكلام على الافادة والقصد من قبيل اشتمال الموصوف على الصفة فيعكر على ما قررناه سابقا الا أن يجاب بان الكلام الأول محمول على الظاهر وما هنا محمول على الحقيقة والخطب سهل (قوله وقيد التركيب لاحاجة اليه) أى الى التصريح به كما سبق لك تقريره وأورد عليه أن المقصود شرح الماهية ببيان أجزائها فلا تكفى دلالة الالتزام لانها مهجورة فى التعاريف وأجيب بان أهل العربية يتسامحون كثيرا فى مثل ذلك والذى يحافظ على مراعاة ذلك انما هو المناطقة ورأيت فى حاشية قديمة جردت من هوامش نسخة تلميذ المصنف ما نصه قوله وقيد التركيب لاحاجة اليه كذا هو فى نسخ كثيرة والذى وقفت عليه بخط المؤلف وقيل لاحاجة اليه أى الى القصد اهـ كلامه لكن الذى كتب عليه أرباب الحواشى والشروح هو النسخة المشهورة (قوله فاللفظ) هذه الفاء تسمى فاء الفصيحة باضافة فاء الى الفصيحة من اضافة الموصوف للصفة وفصيحة فعيلة بمعنى فاعلة أى مفصحة بمعنى مبينة لانها أفصحت عن شرط مقدر والتقدير هنا اذا أردت معرفة كل واحد من الامور الثلاثة التى اشتمل عليها الكلام فأقول لك اللفظ الخ وقيل هى ما أفصحت عن مقدر اعم من أن يكون شرطا أو غيره نحو وأوحينا الى موسى أن اضرب بعصاك الحجر فانفجرت أى فضرب فانفجرت ويصح أن تقول الفاء الفصيحة بالتركيب التوصيفى والمعنى واحد (قوله فى الاصل) فى محل نصب على الحال من اللفظ على رأى سيبويه ومصدر خبر أى اللفظ حال كونه مستعملا فى الاصل مصدر وان جريت على مذهب الجمهور المانعين من وقوع الحال من المبتدا قدرت مضافا أى وتفسير اللفظ حالة كونه باقيا على معناه الاصلى هو مصدر الخ فالمراد بالاصل المعنى اللغوى ووجه كونه أصلا ظاهر لان الحقائق العرفية منقولة عن الحقائق اللغوية فالمعنى اللغوى أصل بالنسبة الى المعنى العرفى متقدم عليه فكأنه قال فاللفظ فى اللغة (قوله مصدر لفظت) أى مصدر الفعل الذى هو لفظ بفتح الفاء والمضارع يلفظ

كضرب يضرب وأما التاء فهى ضمير فاعل (قوله اذا طرحته) اذا ظرف لقول محذوف والتقدير تقول ذلك أى لفظت الشئ اذا طرحته بفتح تاء طرحته لانه تفسير للفظت المقدر اسناده للمخاطب بدليل قولك تقول بتاء الخطاب واذا أتيت باى بدل اذا بان قلت لفظت الشئ أى طرحته ضممت التاء لانه تفسير للفظت المسند للمتكلم هذا هو الشائع وعليه قول بعضهم

اذا كنيت باى فعلا تفسره * فضم تاءك فيه ضم معترف
وان تكن باذا يوما تفسره * ففتحك التاء أمر غير مختلف

ويصح أن تضم التاء التى بعد اذا فى التفسير على معنى أقول ذلك اذا طرحته فهو تفسير للفعل المسند للمتكلم (قوله ثم نقل) التعبير بثم واقع فى مركزه لان عرف اللغويين أسبق من عرف النحاة فبينهما زمان متراخ (قوله فى عرف النحاة) أى اصطلاحهم والنحاة جمع ناح كغزاة جمع غاز اسم فاعل من نحا ينحو اذا نظر فى علم النحو وأصله ناحى استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار ناح (قوله الى الملفوظ) اسم مفعول من لفظ أى الملفوظ به ثم بين ذلك شاهدا ونظيرا له فقال كالخلق بمعنى المخلوق فان الخلق فى الاصل مصدر خلق يخلق خلقا كنصر ينصر نصرا أى أوجد وهو عبارة عن تعلق قدرة الله تعالى بوجود الشئ بعد عدم فاذا أطلق على المخلوق كما فى قوله تعالى هذا خلق الله فليس المراد الخلق بالمعنى المصدرى الذى هو تعلق القدرة بالمقدور على سبيل الايجاد لانه أمر اعتبارى لا يشاهد حتى يشار اليه بهذا بل المراد أثر ذلك وهو المخلوق فيكون قد أطلق المصدر الذى هو الخلق وأريد المخلوق أى الذات التى وقع عليها الخلق أى الايجاد (قوله الا أن الخلق) استدراك على ما يتوهم من جعل اللفظ بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وتنظيره به أنه ليس بين النظيرين فرق فأفاد بالاستدراك انهما وان اشتركا فى النقل لكن أحدهما مجاز لغوى والآخر حقيقة عرفية (قوله مجاز لغوى) أى كلمة استعملت فى غير ما وضعت له لعلاقة والعلاقة هنا التعلق فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم المتعلق بكسر اللام وهو الخلق الذى هو مصدر على المتعلق بفتحها وهو المخلوق الذى هو اسم مفعول (قوله حقيقة عرفية) الفرق بينها وبين المجاز اللغوى أن المعنى الاصلى لو ترك واشتهر اللفظ فى المعنى الذى نقل اليه بحيث لو أريد من اللفظ المعنى الاصلى احتيج لقرينة فهذا حقيقة عرفية وتسمى أيضا حقيقة اصطلاحية ومثاله لفظ صلاة فانها فى اللغة اسم للدعاء واستعملها الفقهاء فى الاقوال والافعال المخصوصة بحيث لا يفهم من اصطلاحهم اذا أطلق لفظ الصلاة الا هذا المعنى حتى اذا أرادوا استعمالها بمعنى الدعاء احتاجوا القرينة وان كان المعنى الاصلى لم يهجر بل متى أطلق اللفظ انصرف اليه ولا ينصرف عنه الا بقرينة فهو المجاز اللغوى وذلك نحو أسد فانه اسم للحيوان المفترس فى اللغة ويستعمل فى الرجل الشجاع مجازا لغويا لكنه متى أطلق بدون

اذا طرحته ثم نقل فى عرف النحاة الى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الا أن الخلق بمعنى المخلوق مجاز لغوى واللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية

قرينة

قرينة كأن قيل رأيت أسدا فلا يفهم الا الحيوان المفترس الذى هو المعنى الحقيقى فاذا أريد صرفه عن المعنى الأصلى أتى بقرينة كقولنا رأيت أسدا فى الحمام ففى الحمام قرينة صرفته عن ارادة المعنى الحقيقى وعينت المعنى المجازى وهو الرجل الشجاع (قوله ومن ثم) من حرف جر وثم بفتح الثاء المثلثة ظرف مكان بمعنى هنا مبنى على الفتح فى محل جر أى ومن هنا أى ومن أجل أن اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية ساغ أى جاز استعماله فى الحد أى التعريف فالجار والمجرور متعلق بساغ قدم للحصر أى ولا ساغ استعماله فى الحد الا من أجل ما هنا (قوله لان الحدود الخ) تعليل للحصر المستفاد من تقديم الجار والمجرور كما بيناه للشوص ون الحدود عن المجاز اما واجب كما فى حدود أهل المنطق أو أولى كما فى حدود أهل العربية وعلة ذلك أن المقصود من الحدود والتعاريف الكشف والايضاح والمجاز خفى فينافى الغرض من التعريف نعم ان اشتهر المجاز صار كالحقيقة العرفية فلا يصان عنه التعريف ولذلك اذا اشتمل تعريف على مجازية يتكلفون فى تصحيحه بدعوى ان المجاز مشهور والمجاز المشهور لا يصان عنه التعريف (قوله وكان قياسه) أى قياس اللفظ بمعنى الملفوظ أى كان حقه واللائق به (قوله كل مطروح) أى لا خصوص الحروف (قوله يطرحه اللسان) أى والحلق والشفتان وخص اللسان بالذكر لانه أشهر هذه الآلات الثلاث (قوله من الصوت) بيان لما يطرحه (قوله بعض الحروف) أى والحركات وانما اقتصر على الحروف الا ان الحركات لا تنفك عنها فالحركات ألفاظ وأما قول بعض النحاة ان أقل ما يطلق عليه اللفظ حرف واحد فلم يرد بذلك الاحتراز عن الحركة بل هو ناظر لما ذكرنا من عدم انفكاك الحركة عن الحرف على ان سيبويه يسمى الحركات حروفا صغيرة فالضمة واو صغيرة والفتحة ألف صغيرة والكسرة ياء صغيرة (قوله وتخص) أى تحرر وهذا مشار به للتقرير السابق وهو قوله فاللفظ الى هنا (قوله تصرفين) هما النقل من المصدر الى اسم المفعول وتخصيصه بما يطرحه اللسان من الحروف بعد أن كان عاما يشمل الحروف وغيرها كالنواة الملفوظة هذا ما درج عليه المصنف فى تقرير اللفظ وهو أحد تقارير متعددة لهم فى هذا المقام والتحقيق أن اللفظ فى الاصل مصدر قال فى الاساس وحقيقته الرمى من الفم وأما لفظت الرحى الدقيق ولفظ البحر العنبر فمجاز لغوى ثم هو يطلق فى اللغة بمعنى الملفوظ اطلاقا شائعا كالخلق بمعنى المخلوق وضرب الامير أى مضروبه فى قولهم الدينار ضرب الامير فاطلاقه بمعنى اسم المفعول ليس من تصرفات النحاة خلافا للمصنف بل انما تصرف فيه النحاة بالتخصيص فقط لان الملفوظ من الفم أعم من الصوت وغيره فخصه النحاة بالصوت فليس لهم الا تصرف واحد وفى شرح الطبلاوى على المتن ما يفيد أن النحاة لم يتصرفوا فيه بشئ فراجعه (قوله واستعماله) أى اللفظ فى الحد أى حد الكلام بمعنى تعريفه وعلل الاولوية بقوله لان الصوت جنس بعيد أى فلو أخذ فى تعريف الكلام كان الحد ناقصا بخلاف أخذ اللفظ فى التعريف فانه يكون حدا تاما وقوله لا نطلاقه بيان لكون الصوت جنسا

ومن ثم ساغ استعماله فى الحد لان الحدود تصان عن المجاز وكان قياسه أن يشمل كل مطروح كما أن الخلق يشمل كل مخلوق الا ان النحاة خصوه بما يطرحه اللسان من الصوت المشتمل على بعض الحروف وتخص من هذا ان النحاة تصرفوا فيه تصرفين وهما النقل والتخصيص واستعماله فى الحد أولى من استعمال الصوت لان الصوت جنس بعيد لانطلاقه

بعيدا يعني أن الصوت يشمل الصوت الساذج وهو ما لا حرف فيه ويشمل اللفظ وهو الصوت المشتمل على الحروف (قوله على ذي الحروف) أي الصوت ذي الحروف وهو اللفظ وقوله وغيرها أي غير الحروف أي وغير ذي الحروف وهي الأصوات الساذجة كأصوات الطبول وينشأ من كلام المصنف اشكال وهو أن أخذ القول على هذا التقرير في تعريف الكلام أولى لان القول خاص بالمستعمل بخلاف اللفظ فانه يشمل المستعمل والمهمل كزيد وديز فيكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظ جنسا بعيدا وأخذ الجنس القريب في التعريف أولى من الجنس البعيد وأجيب بان القول يطلق كثيرا على الرأي والاعتقاد حتى صار كالحقيقة العرفية فيلتحق حينئذ بالمشترك والمشترك لا يدخل التعريف فما ذكرناه معارض بهذا المانع نعم لولا ذلك المانع كان أخذه في التعريف أولى من أخذ اللفظ فيه هذا ملخص ما قالوه هنا وقد يناقش بأن القول وأن أطلق على غير اللفظ لكن هنا ما يدل على أن المراد به اللفظ وباستعمال الألفاظ المشتركة في الحد انما يكون نقصا فيه اذا لم تقم قرينة تعين المقصود وأما اذا قامت قرينة فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه نقص في التعريف واخلال به على كل حال فما ذكر في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة (قوله مشتمل) بالجر صفة صوت وذي صفة لمحذوف أي حرف ذي أي صاحب مقاطع أي مخارج واشتمال الصوت على الحرف ذي المخارج من قبيل اشتمال العام على الخاص بمعنى تحققه فيه كما يقال الحيوان مشتمل على الانسان بمعنى ان ذلك العام يتحقق في ذلك الخاص ويوجد فيه والمراد بالمقاطع جنسها الصادق بالمقطع الواحد فيشمل ذلك الحرف الواحد ويشمل الحركة أيضا كما تقدم لك بيانه ولو حذف الشارح لفظ مشتمل وأن يقول فانه اسم لصوت ذي مقاطع لكان أوضح وأظهر (قوله في قوة ذلك) أي الصوت المشتمل على ذي المقاطع (قوله بالقوة) أي لا بالفعل اذ لا يمكن الانسان التلفظ بها لانها معان مرادة من الكلام لم يوضع لها لفظ يدل عليها فهي صوت مشتمل على ذي مقاطع حكما فالضمائر ألفاظ حكمية لانهم أجروا عليها ما أجروه على الالفاظ بالفعل من الاحكام كالاسناد اليها وتوكيدها والعطف عليها او غير ذلك من الاحكام والحاصل ان اللفظ حقيقته في عرف النحاة أمران الأول ذو مقاطع والثاني ما هو في قوته فهي ألفاظ حقيقة عند النحويين ولا ينافيه قول الشارح فانها ألفاظ بالقوة لان الباء فيه سببية أي هي ألفاظ حقيقة بسبب أنها في قوة المقطع (قوله ألا ترى أنها مستحضرة) لم يقل ألا ترى أنه ينطق بها فيقال زيد قام هو مثلا اشارة الى ان المستتر لا ينطق به أصلا وأما قول المعربين ان في قام ونحوه من الافعال ضميرا مستترا تقديره هو وفي تقوم ضميرا مستترا تقديره أنت ونحو ذلك فهو محض تقريب وفي الحقيقة الملفوظ به ليس عين ذلك المستتر بل هو ضمير بارز منفصل استعير للتعبير به بدلا عن المستتر لضيق العبارة وتسهيلا للتعلم كما يفهمه قولهم تقديره فان قلت حيث كان الضمير المستتر لا يظهر بوجه ما فما معنى كونه تارة يكون مستترا وجوبا وتارة يكون

على ذي الحروف وغيرها بخلاف اللفظ فانه (اسم لصوت) مشتمل على (ذي مقاطع) كالظواهر والضمائر البارزة (أو ما هو في قوة ذلك) كالضمائر المستترة فانها ألفاظ بالقوة ألا ترى انها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من العوامل استحضار الاخفاء

(والصوت عرض) يقوم بمحل (يخرج) من داخل الرئة الى خارجها (مع النفس مستطيلا) ممتدا (متصلا بمقطع) أى بمخرج (من مقاطع) حروف (الحلق واللسان والشفتين) واطلاق المقطع على المخرج من اطلاق الحال على المحل

مستترا جوازا فالجواب أن هذه تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة فى الاصطلاح *(تنبيه)* تعريف اللفظ بما ذكر يشمل القرآن فهو لفظ حقيقة لكن لا يقال فيه لفظ الله لعدم الاذن الشرعى نعم يقال كلام الله وكلماته (قوله والصوت عرض) أى الصوت الذى هو مسمى اللفظ لا مطلق الصوت الذى هو عند أهل السنة كيفية يخلقها الله فى الهواء عند توجه بسبب القرع أو القلع *وقال كفار الفلاسفة ان تلك الكيفية معلولة للقرع أو القلع على قاعدة مذهبهم من القول بالتعليل ثم ان الهواء المتكيف بتلك الكيفية يصل بها الى صماخ الاذن فيسمع الصوت وقد كان الأولى للشارح أن يقتصر هنا على تعريف مطلق الصوت (قوله يقوم بمحل) صفة كاشفة لان العرض ماقام بغيره (قوله يخرج من الخ) صفة ثانية لعرض فهذه الجملة والتى قبلها كل منهما فى محل رفع صفة لعرض (قوله الرئة) بالهمز هى عضو ذو شعبتين احداهما فى الجانب الايمن ولها ثلاث شعب والأخرى بالايسر وهى ذات شعبتين يحيط ذلك العضو بالقلب كالفراش اللين له يجذب للقلب بانبساطه النسيم ويخرج عنه بانقباضه البخار الدخانى المحترق على مثال المنفاخ (قوله مع النفس) بفتح الفاء أى مصاحباله من مصاحبة الصفة التى هى العرض للموصوف الذى هو النفس (قوله مستطيلا) حال من الضمير المستتر فى يخرج العائد للعرض أى يخرج ذلك العرض فى حال كونه مستطيلا ووصفه بالخروج وبالاستطالة والامتداد تبعا لمحله وهو النفس (قوله متصلا بمقطع) أى معتمدا عليه وخارجا منه وهذه حال من ضمير يخرج أيضا لكنها حال مقدرة على حد قوله تعالى وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها وذلك لان الثابت لذلك العرض حال الخروج هو الامتداد والاستطالة واتصاله بالمخرج انما هو عند انحباسه فيه بعد ذلك ثم ان هذا التعريف لا يشمل الألف اللينة الخارجة من محض الجوف فانها لم تتصل بمقطع وأجابوا بأن فيها مقطعا مقدرا وقال بعض أشياخنا ولا أفهم له معنى وأجاب بأنها نفس قوى لا مقطع له غير الجوف (قوله بمقطع) متعلق بقوله متصلا وقوله من مقاطع جار ومجرور صفة لمقطع واضافة مقاطع لحروف من اضافة المحل للحال لان المراد بالمقاطع المخارج والحروف حالة فيها واضافة حروف للحلق وما بعده من اضافة الحال للمحل لان الحلق واللسان والشفتين هى المخارج والتقييد بذلك نظرا الى الغالب والواقع وهو أن آلة التكلم المعهودة فى الجملة هى ماذكر ولو فرض ان الله تعالى وضع قوة النطق فى غير هذه الثلاثة كيد مثلا كما هو المنصوص فى يوم القيامة وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذى أنطق كل شئ فالوجه ان ذلك لفظ وقد يقال انه ليس بلفظ لانهم اصطلحوا على ان حقيقة اللفظ هى ماذكره المصنف ولا مشاحة فى الاصطلاح (قوله واطلاق المقطع الخ) أى كما يفيده قوله ذى مقاطع وقوله من مقاطع حروف الحلق الخ (قوله من اطلاق الحال) أى اسم الحال وهو لفظ مقطع والحال هنا هو الحرف مع الحركة أو الحرفان ثانيهما ساكن والمحل هو المخرج فالذى أطلق

انما هو اسم الحال لا الحال نفسه كما يفيده ظاهر عبارته وبقى ان الحرف هل هو كيفية قائمة بالصوت أو هو الصوت باعتبار تلك الكيفية أو مجموعهما أقوال ثلاثة تعرضنا لها فى تعليق الرسالة الفارسية (قوله اذا انقطع الخ) تعليل لكون الاطلاق مجازيا هذا وقد يعترض بأنه لزم على هذا التقرير استعمال تعريف الصوت على المجاز والتعاريف تصان عنه وقد يجاب بأن هذا المجاز مشهور فلا يضر استعمال التعريف عليه (قوله الموسيقى) ضبطه شيخنا بكسر السين بلا ياء بعدها كلمة يونانية معناها الانغام والالحان وههنا كلام يطلب من تعليقنا على شرح أشكال التأسيس فى الهندسة (قوله مصدر أفاد) جعلها هنا مصدرا ينافى ما سبق لانا فيما سبق جعلناها صفة للكلام أى كون الكلام مفيدا وما هنا يقتضى أن تكون صفة للمتكلم لان المصادر أحداث قائمة بالفاعل وقد يجاب بأن قوله افهام معنى أى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فالافهام مصدر المبنى للمجهول فهو صفة للفظ حينئذ فتتوافق الكلامات (قوله فى ذلك) أى فى تفسير حسن السكوت على أن كلا منهما لازم للآخر ومن ثم قيل ان الخلاف لفظى فحسن سكوت المتكلم يلزمه حسن سكوت السامع وبالعكس ومعنى حسن السكوت هو أن يأتى المتكلم بالمسند والمسند اليه مع الاسناد وحينئذ لا يصير السامع بعد ذلك منتظر الشئ آخر انتظارا تاما فلا يضر الانتظار الناقص كانتظار المفعول به وبقية الفضلات كالحال ونحوه (قوله المفردات كلها) ومنها المركبات الاضافية التى جعلت أعلاما كعبد الله على الراجح فان معناه اذذاك الذات المخصوصة لا مع اعتبار نسبتها الله تعالى فلا يدل جزء هذا اللفظ على جزء معناه أما اذا لم يجعل علما فجزؤه الأول يدل على المنسوب والثانى على المنسوب اليه وهما جزآن للمعنى وهو ذات منسوبة لله تعالى والجزء الثالث النسبة الاضافية فهو مركب لا يقال المفردات خارجة عما فى قوله عبارة عما اشتمل الخ لان الشرح قد أوقعها على مؤلف لانا نقول لا يتعين ذلك لجواز أن يراد المؤلف من الحروف أو ان هذا بالنظر لكلام المتن فى حد ذاته بقطع النظر عن حل الشارح (قوله اما لكونها ناقصة) وفى حكمها جملة الصلة والصفة والخبر والحال واعترض بأن المركب الاسنادى لا يكون الا مفيدا لان الاسناد ضم كلمة الى أخرى على وجه يفيد وأجيب بأنه لم يرد بالمركبات الاسنادية ما فيه اسناد فى الحال وانما أراد بها ما يشمل ما فيه اسناد فى الاصل كجملة الشرط فانه كان فيها اسناد لكنه زال بدخول أداة الشرط ألا ترى أن ان قام زيد قبل دخول الشرط مفيد فلما دخل الشرط وهو ان زالت الافادة فيصدق عليه انه مفيد بحسب الأصل (قوله لكونها ناقصة) جعل النقصان وصفا للمركب وهو ظاهر وقد يجعل وصفا للفائدة ووجهه أن ان قام زيد يفيد فائدة ناقصة وهو ان قيام زيد يحصل بعده أمر ولا تتم الفائدة الا بتعيين ذلك الامر بذكر الجواب (قوله أو لكون مضمونها الخ) التحقيق أن قولنا الكل أعظم من الجزء ونحوه مما هو معلوم الثبوت أو الانتفاء كلام لانه خبر وكل خبر كلام فان قلت ان مثل هذا ليس بمفيد

اذا انقطع حرف مع حركة أو حرفان ثانيهما ساكن على ما صرح به ابن سينا فى الموسيقى والفارابى فى كتاب الالفاظ والحروف والمخرج محل خروج الحرف (والافادة) مصدر أفاد والمراد بها (افهام معنى) من اللفظ (يحسن السكوت عليه من المتكلم أو من السامع أو) من كل (منهما على الخلاف فى ذلك) وأصحها أولها لان السكوت خلاف التكلم فكما ان التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفته أيضا فخرج بذلك المفردات كلها والمركبات التى لا تفيد الفائدة المذكورة لكونها غير مشتملة على اسناد كغلام زيد والمركبات الاسنادية التى لا تفيد اما لكونها ناقصة نحو ان قام زيد أو لكون مضمونها معلوم الثبوت أو الانتفاء بالضرورة فالاول نحو الجزء أقل من الكل والثانى نحو الكل أقل من الجزء

(والقصد) الارادة وهى (ان يقصد المتكلم افادة السامع) أى سامع كان فخرج بذلك كلام النائم والساهى

فالجواب أن معنى كون الكلام مفيدا أنه بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وان كان حاصلا عند السامع قال أبو حيان كان بعض من عاصرناه يقول العجب لهؤلاء النحاة يجيئون لاصدق القضايا فيجعلونها ليست بكلام كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان والكل أكبر من الجزء والواحد نصف الاثنين ويلزمهم لما شرحوا المفيد بأنه الذى يفيد السامع علم مالم يكن يعلم أن الكلام اذا طرق سمع انسان فاستفاد منه شيأ ثم طرقه ثانيا وقد علم مضمونه أولا انه لا يكون كلاما باعتبار المرة الثانية لانه لم يفد علم مالم يكن يعلم فيكون الشئ الواحد كلاما وغير كلام بحسب افادة السامع هذا خلف اه قال شيخنا والذى يظهر لى أن التحقيق جعل مثل السماء فوقنا أو الارض تحتنا كلاما فى اصطلاح النحاة لانهم انما يبحثون عن الالفاظ لان موضوع علم النحو الكلمات العربية لا المعانى فالوجه أن كل كلام أتت كلماته فى تركيبها على ما يجب مراعاته من الحركات الاعرابية حكم بأنه كلام ولا التفات لمعناه هل هو معلوم أولا وبهذا تعلم أن الكلام الملحون ليس بكلام فى اصطلاح النحاة لانه لا اسناد فيه واستفادة العوام بالكلام الملحون عرف حدث بينهم نعم هو كلام لغة لان الكلام يطلق لغة على كل ما نطق به ولو مهملا اه بتصرف ويؤيده ما قاله المرادى لم يشترط كثير من النحاة فى الكلام سوى التركيب الاسنادى فمتى حصل الاسناد كان كلاما ولم يشترطوا الافادة ولا القصد (قوله والقصد الارادة) هذا تفسير لمطلق القصد أى معناه فى اللغة ذلك وأما القصد المأخوذ فى تعريف الكلام فهو المعرف بقوله أن يقصد المتكلم الخ وفيه ما مر فى قوله والافادة مصدر أفاد الخ فانه قد جعل القصد هنا صفة المتكلم وفى عبارته السابقة قد جعل صفة للكلام بدليل وصف الكلام بالاشتمال عليه فلابد من تكلف فى تطبيق العبارتين والتوفيق بينهما بأن يقال هنا معنى قوله يقصد المتكلم افادة الخ أى يكون الكلام بحيث يصح أن يقصد به المتكلم افادة السامع فتطابق الكلامان ورجع القصد هنا الى أنه صفة للفظ كما سبق وأشار بقوله أى سامع كان الى أن أل فى السامع للجنس فيدخل الواحد والمتعدد والمعين والمبهم ومقتضى هذا الشرط أنه اذا لم يوجد سامع بأن تكلم انسان فى خلوته بدون أن يقصد اسماع أحد لا يسمى الصادر عنه كلاما قال الحلبى وقد يلتزم ذلك لانه أمر اصطلاحى وقد لا يلتزم وهو الظاهر اه قال شيخنا ان تفسير القصد بأن يقصد المتكلم الخ كناية عن قصد التلفظ ليخرج نحو كلام الساهى فان الصحيح أنه ليس كلاما اصطلاحا والا فقد يكون من الانسان كلام فى خلوته ولا سامع عنده وقد يكون الكلام بغير قصد الافادة كالاذكار والاوراد والاستفهام فان القائل أزيد قائم ليس غرضه افادة السامع بل غرضه الاستعلام وقد يكون لغير العاقل لكن بعد تنزيله منزلة من يعقل كقوله

أيا شجر الخابور مالك مورقا * كأنك لم تجزع على ابن طريف

وقوله بالله يا ظبيات القاع قلن لنا * ليلاى منكن أم ليلى من البشر

وخطاب الليل كقول امرئ القيس فى معلقته

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى * بصبح وما الاصباح منك بأمثل

وقول البهازهير

ياليل طل ياشوق دم * انى على الحالين صابر

لى فيك أجر مجاهد * ان صح ان الليل كافر

وخطاب الديار كقول النابغة

يادارمية بالعلياء فالسند * أقوت وطال عليها سالف الأمد

ونحو ذلك مما هو كثير فى كلام بلغاء العرب وحينئذ فلو عبر النحاة بقصد اللفظ كان أوضح وأبين اه مع زيادة (قوله ونحوهما) كالمغمى عليه والسكران فان جميع من ذكر لاقصد عندهم لزوال العقل الذى هو محل القصد (قوله فمهملة) الأولى أن يقول ثم مهملة أو آخره مهملة لأن الفاء تفيد التعقيب وليست العين بعد الضاد وهو الامام أبو الحسن على بن محمد بن على الكتامى من شيوخ أبى حيان وأما ابن الصائغ بمهملة ثم معجمة آخر الحروف فهو من تلامذة أبى حيان (قوله لايشترط) أى التصريح به بدليل قوله فانه مستفاد الخ فعلى هذا يلزم من كون المؤلف مفيدا أن يكون مقصودا فيكون ذكره تصريحا بما علم التزاما رعاية لعدم دخول دلالة الالتزام فى التعاريف ثم ان مقتضى هذا الكلام ان ابن الضائع يقول باشتراط القصد فى الكلام لكن لايشترط التصريح به استغناء عنه بالمفيد قال الحلبى وليس كذلك ونقل ما يفيد خلافه فأطال الى أن قال قال أبو حيان وفهم من كلامه أى ابن الضائع أنه لايشترط فى الافادة قصد المتكلم اياها انما يشترط فيها أن تكون على التركيب الموضوع فى لسان العرب اه فكان على المصنف أن يسقط قوله فانه مستفاد من حصول الفائدة لأنه يوهم أن الذى لايشترطه ابن الضائع هو التصريح بالقصد وقد علمت خلافه (قوله والمتأخرون على خلاف قوله) أى قول ابن الضائع أن القصد لايشترط التصريح به بناء على مافهمه المصنف (قوله منهم الجزولى الخ) أى حيث صرح هؤلاء الثلاثة بالقصد فى تعريف الكلام فلو كان القصد مستفادا من حصول الفائدة كما زعم لما صرح به هؤلاء الأئمة مع ذكرهم الفائدة قال الحلبى الجزولى لم يصرح بالقصد انما ذكر الوضع واختلف الناس فيه فمنهم من فسره بالقصد كابن عصفور ومنهم من فسره بالوضع العربى كابن الضائع (قوله لما سيأتى) أى من أن الفائدة تستلزمه وقد يقال الأصل ان تذكر فى التعريف القيود ولا يكتفى بدلالة الالتزام على أن المصنف قد صرح بما هو أخص منه أو بمرادفه سابقا حيث أوقع مافى قوله عبارة عما اشتمل على مؤلف كما بينا ذلك سابقا (قوله ولا الى ذكر الوضع) يوهم كلامه أن الوضع يؤخذ التزاما من تعريف الكلام فلا يحتاج للتصريح به كالتركيب مع أن مراده أنه ليس بموجود رأسا ولا يحتاج اليه أصلا بناء على ما يفيده قوله لأن الصحيح اختصاصه بالمفردات وحينئذ لابد من التأويل فى عبارته والمعنى ولا حاجة لذكر الوضع لأنه معلوم (قوله لان الصحيح اختصاصه بالمفردات) الصحيح عدم اختصاصه وان المركبات أيضا موضوعة بالوضع النوعى فتكون دلالتها وضعية لا عقلية فمن ثم قال الشاطبى

ونحوهما وذهب ابن الضائع بمعجمة فمهملة الى أن القصد لايشترط فانه مستفاد من حصول الفائدة لان قول النائم قام زيد مثلا لايستفاد منه شئ والمتأخرون على خلاف قوله منهم الجزولى فى مقدمته وابن مالك فى تسهيله وابن عصفور فى مقربه ولا حاجة الى ذكر التركيب لما سيأتى ولا الى ذكر الوضع لان الصحيح اختصاصه بالمفردات والكلام خاص بالمركبات ودلالتها غير وضعية على الأصح

لابدّ من قيد الوضع العربي لئلا يدخل الكلام الاعجمي فانه لفظ مفيد بالقصد ولكن ليس من أوضاع العرب فليس بكلام اصطلاحا فلا بدّ من اخراجه عن الحد اذ مدار علم العربية على التفرقة بين الكلام العجمي والعربي ثم على اعتبار قيد الوضع العربي في حد الكلام تخرج دلالة الكلام العقلية كما اذا قال شخص غير مشاهد زيد قائم فان هذا الكلام يفيد حياة المتكلم وتلك الاستفادة بطريق العقل ويخرج ما يفيد معنى بسبب التصحيف فليس كلاما اصطلاحا لأن الاستفادة بطريق العقل ويخرج المفيد بالوضع غير العربي (قوله مثال اجتماع الخ) المثال جزئي يذكر لايضاح القاعدة ويرد على المصنف بحث وهو أن ماذكره المصنف ليس من قبيل القواعد بل من قبيل التعريف لانه عرف الكلام بأنه عبارة الخ فكيف يحتاج التعريف لتمثيل لان المثال انما يكون للقواعد والجواب ان التعريف الذي ذكره تضمن قاعدة كلية وهو ان كل ما وجد فيه هذه القيود يسمى كلاما عند النحويين وانما اختار المصنف التمثيل بهذا المثال لاشتماله على بعض حروف المخارج الثلاثة ولينشط الطالب بذكر نفع العلم الذي هو ثمرة الطلب (قوله الهجائية) منسوبة للهجاء وهو والتهجي تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بذكر أسماء تلك الحروف فالالف التي يتهجى بها أسماء مسمياتها البسيطة التي يقال لها حروف المباني تسعة وعشرون حرفا وقد سأل الخليل بن أحمد أصحابه فقال كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا له نقول جيم فقال انما أجبتم بالاسم ولم تنطقوا بالحرف الذي هو المسمى وانما يقال جه والمسمى هو ج فقط زيدت فيه هاء السكت (قوله والالف من الحلق) فيه تسمح لانها من الجوف (قوله من اللسان) أي مع ما بين أصول الثنايا العليا (قوله والفاء من الشفتين) فيه تسمح لانها من بطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا (قوله اذا كان السامع يجهل ذلك) فيما تقدم لك فلا تغفل * تنبيهان * الأول اشترط جماعة في الكلام أن يكون من ناطق واحد فاذا قال انسان قام وقال آخر زيد فليس كلاما وعليه الشيخ أبو بكر الباقلاني من أئمة الأصول وصحح ابن مالك عدم اشتراطه واعترضه الدماميني بما بسطه ورده الدلي فراجعه * الثاني بين الجملة والكلام عموم وخصوص مطلق لانها مسند ومسند اليه ولو لم يفد كجملة الشرط والجملة غير المقصودة بالفائدة كالصلة والصفة فانها انما ذكرت لتعيين الموصول أو الموصوف فهذه كلها يقال لها جملة ولا يقال لها كلام ويجتمعان في نحو زيد قائم ولا ينفرد الكلام فهو أخص والجملة أعم (قوله وكل مركب الخ) اعلم أن كل مركب لا بدّ له من علل أربع علة مادية وهي أجزاؤه وعلة فاعلية وهي الفاعل المركب له وعلة صورية وهي صورته وهيئته الحاصلة بعد التركيب وعلة غائية وهي ثمرته ونتيجته المترتبة عليه كالجلوس على السرير وكافادة الكلام (قوله وأجزاء الكلام) المراد بها الجنس فانه قد يتركب الكلام من جزأين فقط (قوله الاسم والفعل والحرف) بدل من ثلاثة وقدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه فانه قد يلتئم الكلام من اسمين كزيد قائم وقدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتأت

(مثال اجتماع هذه الثلاثة) أعني اللفظ والافادة والقصد (العلم نافع) فالعلم نافع لفظ (لانه صوت مشتمل على بعض) حروف الحلق واللسان والشفتين وهي بعض (الحروف الهجائية) فالهمزة والعين والألف من الحلق واللام والنون من اللسان والميم والفاء من الشفتين (ومفيد لانه أفهم معنى يحسن السكوت) من المتكلم (عليه) بحيث لا يصير السامع منتظرا لشيء آخر (ومقصود) بالافادة (لان المتكلم قصد به افادة السامع) اذا كان السامع يجهل ذلك والافادة المذكورة تستلزم التركيب وكل مركب لا بدله من أجزاء يتركب منها (وأجزاء الكلام التي يتركب منها ثلاثة أشياء الاسم والفعل والحرف) وهي الكلمات الثلاثة

من الفعلين كلام كما يتأتى من الاسم لكنه أحد جزأى الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة أخرى كلام فلا يقع ركنا فى الاسناد أصلا ثم المراد أن الكلام يتركب من ماصدقات الثلاثة أعنى الاسم والفعل والحرف كزيد وضرب وفى مثلا لا أنه تركب من هذه الثلاثة أعنى لفظ اسم وفعل وحرف بل المراد من أفراد الاسم أى الافراد التى يطلق عليها لفظ اسم وكذا يقال فى الفعل والحرف (قوله ولا رابع لها) أى بالاستقراء فحصر الكلمة فى الثلاثة استقرائى ثم قوله ولا رابع لها ذكره وان كان مستغنى عنه بقوله وهى الكلمات الثلاث فان هذه الجملة تفيد الحصر تمهيدا وتوطئة لقوله وذهب أبو جعفر الخ (قوله اسم الفعل) أى الماضى كهيهات بمعنى بعد واسم الفعل المضارع كأف بمعنى أتوجع واسم فعل الامر كصه بمعنى اسكت ثم ان أبا جعفر لم يسمه اسم فعل حتى يرد عليه أن تسميته اسم فعل تبطل دعواه فلذلك قال الشارح ويسميها خالفة أى أنه لا يسميه اسم فعل كما يقول غيره بل يقول هو خالفة على أنه قد يقال لو سماه اسم فعل لما بطلت دعواه لجواز أن يريد الاسم بالمعنى اللغوى وهو ما دل على مسمى وهو بهذا المعنى يشمل الفعل والحرف أيضا لان كلا منهما دال على مسماه (قوله لانه خلف عن الفعل) علة لتسميته خالفة ومعنى كونه خلفا عن الفعل أنه يقوم مقامه فى افادة معناه فان أسماء الافعال انما وضعت لتكون عوضا عن أفعالها والحامل لهم على ذلك روم الاختصار لانها تستعمل بلفظ واحد فى حال اسنادها سواء للمذكر والمؤنث مفردا أو غيره ولافادتها المبالغة فى المعنى فان هيهات أبلغ فى الدلالة على البعد من بعد (قوله وهذا القول) أى قول أبى جعفر بن صابر بأن اسم الفعل قسم رابع ليس من قبيل الاسم والفعل والحرف (قوله الاجماع) أى اجماع النحاة والمراد بالاجماع هنا الاجماع بالمعنى اللغوى وهو مطلق الاتفاق لا الاجماع باصطلاح الاصوليين وهو اتفاق أهل الحل والعقد من الائمة فى عصر على حكم من أحكام الدين ثم ان القدح بخرق الاجماع لا يحسن فى مقام الرد على ابن صابر فانه انما يتم أن لو قلنا ان الاجماع فى الامور اللغوية معتبر يتعين اتباعه والمسئلة ليست اتفاقية فالاحسن فى مقام الرد على ابن صابر أن يقال ان اسم الفعل من أفراد الاسم لان المراد بالاسم هنا ما قابل الفعل والحرف وهو يشمل اسم الذات كزيد فى زيد قائم واسم اللفظ فى زيد ثلاثى واسم المعنى كسبحان فانه علم جنس للتسبيح أى التنزيه واسم الفعل اما مدلوله الفعل الاصطلاحى فهيهات مثلا موضوع للفظ بعد على ما هو الراجح أو انه موضوع للفعل اللغوى الذى هو الحدث فتكون هيهات موضوعة للبعد كما قاله البصريون وجرى عليه الرضى فان قلنا بالأول فهو من قبيل زيد ثلاثى وان قلنا بالثانى فهو من قبيل سبحان وحصله ان اسم الفعل اما اسم للفظ أو اسم للمعنى وبقى ههنا بحث وهو انه كيف يدعى الاجماع وقد خالف الفراء فى المسئلة وهو ممن لا ينعقد الاجماع بدونه لانه فى الكوفيين نظير سيبويه فى البصريين حيث قال فى كلا انها ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا والجواب أن الفراء لم يحكم بأنها غير الثلاثة بل قال بالوقف يعنى توقف فلم يتحقق دخولها تحت أى قسم من

ولا رابع لها وذهب أبو جعفر بن صابر الى ان اسم الفعل قسم رابع وسماه خالفة لانه خلف عن الفعل وهذا القول حدث بعد انعقاد الاجماع على الثلاثة

الثلاثة لتعارض الادلة وقد نص فى المغنى على أنها عند سيبويه والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الردع والزجر (قوله والمراد أن الكلام) جواب عن اعتراض يرد على قوله وأجزاء الكلام ثلاثة حاصله ان جعل الاسم والفعل والحرف أجزاء للكلام يقتضى توقف حقيقة الكلام على الثلاثة وليس كذلك فان الكلام قد يتركب من نوع الاسم وحده كزيد قائم وحاصل الجواب أن الكلام يتركب من مجموع هذه الامور أى بعضها مجتمعة أو منفردة فمعناه أنه لا يخرج عنها ثم هى أجزاء عرفية له فلا تنعدم حقيقته بانعدام بعضها فلا يرد أن يقال جعلوا أجزاء يقتضى أن الكلام ينعدم بانعدام واحد منها اذ أن الكل ينعدم بانعدام الجزء مع انه لا ينعدم ثم الكل ينعدم بانعدام الجزء الحقيقى وهذه ليست أجزاء حقيقية والفرق بين الجزء الحقيقى والاعتبارى أن الكل اذا انعدم بانعدامه كالرأس من الانسان فهو جزء حقيقى وان لم ينعدم بانعدامه كالشعر والظفر فهو جزء اعتبارى (قوله فان التركيب الخ) علة لكون الكلام يتركب من مجموعها الا من جميعها (قوله نحو قلما) أصله قل وهو فعل ماض فاتصلت به ما الحرفية الكافة فصار يستعمل بمعنى النفى وكفته ما عن العمل فى الفاعل فهو فعل لا فاعل له ومثله طالما وكثر ما وقصرما (قوله نحو حبذا) الراجح الذى ذكره ابن خروف وقال الاشمونى وهو ظاهر مذهب سيبويه أنه لا تركيب فى حبذا بل هى فعل ضم لفاعل فحب فعل ماض وذا فاعل وزيد فى قولك حبذا زيد مبتدأ خبره جملة حبذا والقائلون بالتركيب فرقتان فرقة تقول ان حبذا برمتها فعل فزيد فاعل فى حبذا زيد وهؤلاء غلبوا جانب الفعل لتقدمه وفرقة تقول انها اسم تغليبا لجانب الاسم الذى هو ذا لشرفه فحبذا مبتدأ وزيد خبر أو بالعكس والمعنى على هذا الاخير المحبوب الممدوح أو الممدوح المحبوب على الاعتبارين فى جعلها مبتدأ أو خبرا (قوله نحو ذالك) هذا مكرر مع القسم الثانى وما قاله الشيخ الشنوانى من أن المغايرة بينهما بتقديم الاسم هنا وتأخيره هناك لا يفيد شيأ لانا لو نظرنا الى هذه التفرقة زادت الاقسام فالاولى اسقاط هذا ويذكر بدله التركيب من فعلين فانه وان لم يوجد لا يضر ذكره لانا بصدد التقسيم العقلى لا الواقعى ولذلك قال فى اللب وشرحه والتركيب العقلى ينتهى الى ستة أقسام اذا لم يراع الترتيب اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف وأما اذا روعى الترتيب فينتهى الى تسعة لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم والتأخير الى قسمين (قوله وهو قسمان الخ) هذا بالنظر لاقل ما يتحقق فيه ماهية الكلام والحاصل أن الكلام لا يوجد من نوع الحرف ولا من نوع الفعل وحده ولا منهما فقط ويتحقق من نوع الاسم فقط وأقل ما يوجد ويتحقق من اسمين أو من فعل واسم والا فقد يوجد من فعل واسمين نحو كان زيد قائما أو من فعل وثلاثة أسماء نحو علمت زيدا منطلقا أو من فعل وأربعة أسماء نحو أعلمت زيدا عمرا منطلقا أو من جملتى الشرط والجزاء نحو ان قام زيد قام عمرو بناء على ما ذهب اليه السيد من أن الكلام مجموع الشرط والجزاء وقال الرضى والسعد ان الكلام هو جملة الجزاء وأما جملة الشرط فهى لتأكيد الجواب

فلا يعتد به والمراد ان الكلام يتركب من مجموعها لا من جميعها فان التركيب الواقع بينها على ضربين أحدهما غير مفيد فائدة الكلام وهو ستة أقسام * أحدها تركيب حرفين نحو ليتما * والثانى تركيب حرف واسم نحو الرجل * والثالث تركيب اسمين لا اسناد بينهما كغلام زيد * والرابع تركيب فعل وحرف نحو قلما * والخامس تركيب فعل واسم نحو حبذا * والسادس تركيب اسم وحرف نحو ذالك * والضرب الثانى ما يفيد فائدة الكلام وهو قسمان * أحدهما تركيب فعل واسم على وجه يكون الفعل حديثا عن الاسم نحو قام زيد وتسمى جملة فعلية * والثانى تركيب اسمين على وجه يكون

وتثبيته وأما القسم وجوابه نحو والله لزيد عالم فالكلام هو الجواب بلا نزاع وجملة القسم لتأكيده وتثبيته (قوله خبرا عن الآخر) المراد الخبر بالمعنى اللغوى وهو ما أسند لشئ وهذا المعنى هو المعبر عنه أولا بقوله حديثا فى العبارة تفنن واحترز بقوله على وجه يكون الخ من تركيبهما كلمة واحدة كما تقدم فى حبذا وغلام زيد (قوله ولا مدخل للحرف فى ذلك) أى فى التركيب المفيد ولا ينافى هذا عده جزأ من أجزاء الكلام لانهم انما عدوه جزأ بالنظر الى أنه يؤتى به للربط بين أجزائه على أنه قد يتوقف المعنى المراد عليه فى نحو هل قام زيد فان هل أخرجت الكلام عن الخبر الى الانشاء وحينئذ فكونه جزأ بالنظر للجملة أى هو جزء فى الجملة بالنظر لبعض الصور (قوله نحو زيد فى الدار) الربط الذى حصل من الحرف هنا هو جعل زيد مظروفا والدار ظرفا (قوله ان تضرب أضرب) اعترض بأن الربط هنا وقع بين جملتين فلم نسب المصنف الربط الى الفعلين وأجيب بأنه اعتبر الربط بين الفعلين نظرا لظهور أثر الحرف فيهما وهو الجزم فهذا كلام بحسب الظاهر وفى الحقيقة الربط وقع بين مضمون الجملتين لان المعنى ان تحقق منك ضرب تحقق منى أيضا أما نحو ان جاء زيد فهو مكرم فالربط وقع بين فعل وجملة وفى نحو جاء زيد فأكرمته للربط بين جملتين فان الفاء صيرت الجملة الاولى سببا والثانية مسببا (قوله نحو مررت بزيد) فان قلت ان الحرف قد ربط بين الجملة أعنى مررت لانها فعل وفاعل والاسم وهو زيد المجرور فلم نسب الربط لخصوص الفعل والجواب أن الفعل لما كان مقصودا من الجملة نسب اليه الربط لان المعنى المقصود ربط المرور بزيد وذكر الفاعل لتشخيص ذلك الفعل وتعيينه ويوجد فى بعض النسخ نحو مر بزيد بدون تاء الضمير وهى ظاهرة لاغبار عليها (قوله فعلامة الاسم) الفاء للفصيحة وقد تقدم الكلام عليها عند قوله فاللفظ وهذا شروع فى ذكر علامات كل من أجزاء الكلام الثلاثة التى هى الاسم والفعل والحرف والمراد بالاسم هنا أفراده من نحو زيد ورجل لا خصوص هذا اللفظ ولا معناه الذى هو الحقيقة الكلية ثم ان ما ذكره المصنف من العلامات ليس مطردا فى كل اسم بل هناك أفراد لا تقبل هذه العلامات والحال أنها أسماء نحو هيهات وكيف ونزال ودراك وحينئذ فليست اللام فى قوله الاسم للاستغراق لانها لو جعلت له كان مفاد الكلام أن كل اسم يعرف بهذه العلامات وهو باطل ولا يصح ان تكون للجنس لأن أل الجنسية مدخولها الحقيقة من حيث هى نحو قولك الرجل خير من المرأة أى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة بقطع النظر عن الافراد ومعلوم أن الذى يميز بالعلامات هو افراد الاسم لا حقيقته وأما حقيقته أعنى كلمة دلت على معنى فى نفسها ولم تقترن بزمان وضعا فهى أمر اعتبارى لا وجود له فى الخارج وانما الموجود أفراده كما هو شأن جميع الماهيات ولا يصح أن تكون للعهد الخارجى لان أل التى للعهد الخارجى مدخولها فرد معين من أفراد الحقيقة كقوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول أى الرسول المعهود الذى أرسل الى فرعون وهو موسى عليه السلام الذى هو فرد من أفراد مطلق رسول الشامل لجميع الرسل ولا يصح أن تكون للعهد الذهنى لان

أحدهما خبرا عن الآخر نحو زيد عدل * ويسمى جملة اسمية ولا مدخل للحرف فى ذلك لانه ليس مقصودا بالذات وانما يؤتى به لمجرد الربط بين اسمين نحو زيد فى الدار أو فعلين نحو ان تضرب أضرب أو فعل واسم نحو مررت بزيد أو جملتين نحو ان جاء زيد أكرمته (فعلامة الاسم)

مدخولها

مدخولها فرد مبهم من أفراد الحقيقة كما فى قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب أى
فرد ما من أفراد الذئاب فهذه احتمالات أل وقد علمت أنه لا يصح واحد منها هنا وقد
يقال ان أل للاستغراق وهو هنا عرفى لا حقيقى والمعنى أن كل فرد من أفراد الاسم
القابل هذه العلامات يتميز بهذه العلامات وحينئذ فقوله الاسم أى ما صدق عليه
الاسم فى الجملة (قوله المميزة له) فيه اشارة الى ان العلامة هنا من قبيل الخاصة
فتكون مطردة اى كلما وجدت وجد الاسم منعكسة أى متى انتفت انتفى فتكون
كالتعريف وفيه انه لا يلزم من نفى العلامة نفى الاسمية اذ قد تنتفى العلامة ويوجد
الاسم والجواب ان المراد انه متى انتفى جنسها بمعنى انه لم يوجد شئ منها أى متى
كان الاسم لا يقبل جنس علاماته المختصة به لا بنفسه ولا بمرادفه انتفت عنه
الاسمية فلا ينافى انه قد ينتفى بعض العلامات وتوجد الاسمية) لوجود علامة أخرى
فان كلامنا فى جنس العلامة لا فى شخصها (قوله عن قسيميه) تثنية قسيم بالياء
والفرق بينه وبين القسم بدون ياء اعتبارى فهما شئ واحد متحدان ذاتا مختلفان
اعتبارا وأما الفرق بينه وبين المقسم عيم أوله فحقيقى وتوضيحه أن المقسم هو الأمر
الكلى الصادق على الاقسام الشامل لها والقسم هو الأخص المندرج تحته
ويقال لذلك الاخص أيضا قسيم بالنظر لقسم آخر مندرج معه تحت المقسم فهو شئ
واحد يقال له قسيم وقسم باعتبارين مختلفين ومثال ذلك الكلمة بالنظر للاسم
والفعل والحرف يقال لها مقسم وكل من الاسم وأخويه يقال له قسم بالنظر
لاندراجه تحت الكلمة وقسيم بالنظر لكون كل واحد مباينا للآخر ومندرجا معه
تحت أمر كلى (قوله الخفض) هذه عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الجر قال
ابن هشام فى شرح العمدة وذكر الجر أولى لانه قد يدخل فى اللفظ على ما ليس باسم نحو
عجبت من أن قت ولانه يتناول الجر بالحرف والجر بالاضافة زاد فى تعليقته وبالتبعية
وبالمجاورة وبالتوهم أى على القول بذلك واختص الجر بالاسم لان كل مجرور مخبر عنه
فى المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فلا يدخل الجر الا الاسم فان قيل كان ينبغى أن تجعل
علامة الاسم مطلق الاخبار عنه لا خصوص الخفض فالجواب ان الاخبار عنه
علامة خفية اذ الاخبار عنه لا يدركه المبتدى بخلاف الخفض (قوله وهو الكسرة)
التذكير بالنظر لمراعاة المرجع وهو الخفض والاولى التأنيث مراعاة للخبر وهى
الكسرة كما فى بعض النسخ وتعريفه الخفض بالكسرة قصور لانه لا يشمل الخفض
بالياء كما فى المثنى والجمع ولا الجر بالفتحة كما فى الاسم الذى لا ينصرف ويجاب بأن
التعبير بالكسرة اقتصار على الأصل وأما غيرها فنائب عنها ثم ان تفسير المصنف
الخفض بالكسرة يناسب قول الجمهور ان الاعراب لفظى وقد جرى فى المتن هنا على
أنه معنوى فالأولى أن يفسره بأنه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها
(قوله تحدث) أى فى اللفظ كزيد أو فى التقدير اما للتعذر كالعصا أو للثقل كالقاضى
أو للمناسبة كغلامى (قوله عامل الخفض) أخذ الخفض فى تعريف الخفض موجب
للدور الذى به يفسد التعريف وأجابوا بأن التعريف لفظى لا يضره الدور وأطال

المميزة له عن قسيميه (الخفض)
وهو الكسرة التى تحدث
عند دخول عامل الخفض
سواء كان الخافض حرفا أو
اسما

ولا ثالث لهما على الأصح (نحو بزيد) وغلام زيد (والتنوين) هو نون ساكنة تلحق الآخر تثبت وصلا غالبا فيهن وتحذف خطا ووقفا فى غير الغالب ان التنوين قد يحرك لالتقاء الساكنين

شيخنا فى حاشيته فى رده فراجعه ان شئت (قوله ولا ثالث لهما) الاولى أن يقول ولا زائد عليهما وقد يقال انه يلزم من نفى الثالث نفى كل واحد منها أى من الامور الزائدة كالجر بالتبعية والتوهم والمجاورة (قوله على الاصح) مقابله اثبات الخفض بنفس الاضافة أو بالحرف المقدر واثبات الخفض بالتبعية نحو مررت بزيد الفاضل وغلام هند الفاضلة وبالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب بمجاورته لضب المجرور وكان حقه الرفع لانه نعت لجحر المرفوع على الخبرية وبالتوهم نحو لست قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء فى خبر ليس لانه يكثر دخولها فيه والاصح رجوع هذه الاقسام للجر بالحرف أو الاسم لأن التابع فى غير البدل مجرور بعامل به متبوعه وهو اما الحرف أو الاسم وفى البدل بحرف أو اسم مماثل لجار متبوعه لا بالتبعية وان الجر بالمجاورة يرجع للجر بالمضاف فالحركة فى خرب ليست حركة اعراب بل حركة الاعراب وهى الضمة مقدرة منع من ظهورها حركة المجاورة والجر بالتوهم يرجع للجر بالحرف المتوهم لا بنفس التوهم فقاعد معطوف على قائما منصوب تقديرا بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم (قوله وغلام زيد) ههنا بحث وهو أنه قد وجدت اضافة الاسم الى الفعل المضارع فى نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فان ينفع مضاف ليوم والاضافة من خصائص الاسماء وأجيب بان المضاف اليه ليس هو الفعل بل هو الاسم المؤول من أن والفعل وان لم تكن أن موجودة ولا مقدرة أى هذا يوم النفع فينفع وان لم يكن اسما حقيقة فهو فى حكم الاسم أو بأن الفعل فى مثل هذا تجرد عن الزمان لغرض من الاغراض مثل الاضافة هنا فهو فعل صورة وفى الحقيقة هو اسم (قوله والتنوين) هو فى اللغة مصدر نون ينون تنوينا اذا أدخل النون فهو فى اللغة ادخال النون وأما المعنى الاصطلاحى فقد ذكره المصنف بقوله نون الخ فتسمية هذه النون تنوينا مجاز من قبيل تسمية آلة الشئ باسم ذلك الشئ هذا بحسب الاصل وقد صار الآن حقيقة عرفية فى النون الساكنة الزائدة الخ (قوله ساكنة) خرج بهذا القيد المحركة نحو النون الاولى فى ضيفن ورعشن الاول اسم للطفيلى الذى يتبع الضيفان والثانى اسم لكثير الارتعاش وقوله تلحق الآخر خرج به النون اللاحقة لغير الآخر نحو نون انكسر ومنكسر وقوله وتحذف خطا خرج به نون التوكيد الخفيفة نحو لنسفعن وليكونن بناء على مذهب البصريين أنها تكتب نونا ولهذا احذف قيد لغير توكيد الذى زاده غيره لاخراج هذه النون لما علمت أنه غير محتاج اليه لخروجها بقوله وتحذف خطا فان قلت لا حاجة لذكر قيدى السكون ولحوق الآخر لان ما خرج بهما يخرج بقوله وتحذف خطا فالجواب أن الاصل فى التعريف ذكر جميع القيود صريحا وان كان يلزم من أحدهما الآخر لكن الاولى عدم الاكتفاء فى التعريف بدلالة الالتزام (قوله غالبا فيهن) أى فى الامور الثلاثة وهى السكون ولحوق الآخر وثبوتها وصلا وانما أتى بهذا لاجل أن يصير التعريف جامعا ولا يخرج بعض أفراد التنوين فالتقييد بقوله غالبا لادخال الصور التى ذكرها فى التعريف التى أشار لها بقوله فى غير الغالب الخ فلو لم يقيد بغالبا لم تدخل فيصير

التعريف غير جامع (قوله نحو محظورا النظر) فان قلت لم يحذف التنوين هنا للتخلص من التقاء الساكنين كما حذفوا نون التوكيد الخفيفة فى نحو اضرب القوم مع ان كلا منهما نون ساكنة فلاى شئ أبقوا التنوين هنا وحركوه للتخلص من التقاء الساكنين وحذفوا نون التوكيد ولم يحركوها هلا ساووا بين النونين وما الفرق فالجواب أنهم قصدوا أن يجعلوا النون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل فأبقوا التنوين وحذفوا نون التوكيد وأيضا التنوين كالجزء من الاسم الامكن للزومه له عند خلوه من الاضافة واللام ونون التوكيد الخفيفة ليست كالجزء من الفعل لانها غير لازمة له فلذلك حذفوها وأبقوا التنوين وحركوه عند التخلص من السكونين (قوله نحو شربت ما بالقصر الخ) فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر وبيانه أن أصل ماء موه مأخوذ من موّهت الشئ اذا طليته بفضة أو ذهب تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار ماه ثم قد تبدل الهاء همزة وهى لغة المد وقد تحذف فتبقى الالف ساكنة مع التنوين فتحذف الألف أيضا للتخلص من السكونين وهذه لغة القصر والتنوين التى أشار ليها المصنف وعليها يكون المحذوف حرفين الألف والهاء فالتنوين هنا لم يلحق الآخر بل لحق الاول وهو الميم هذا ما يقتضيه كلام المصنف واعترض عليه بأن الألف قد حذفت لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت فكأن الألف ثابتة وحينئذ يكون التنوين لاحقا الآخر مقدرا على أنا لو سلمنا أن التنوين لاحق للميم فهى أيضا توصف بكونها آخرا بمعنى أنه لا شئ بعدها خلاف التنوين (قوله وقد تحذف وصلا الخ) لم يبين المصنف أن هذا الحذف جائز أو واجب وفى المغنى أن الحذف هنا لازم فهو واجب وحاصل هذه المسئلة أنه اذا وقع ابن أو ابنة خلافا لابن عصفور أو بنت عند قوم من العرب نعتا العلم ومضافا لعلم آخر حذف التنوين من أول العلمين وحذف ألف ابن أو ابنة خطا تخفيفا لكثرة الاستعمال وألحق بعضهم بالعلم ما كنى به عنه كفلان وفلانة قال الحلبي وقد يتوقف فيه والمراد بالعلم ما يشمل الاسم والكنية واللقب وشرط بعضهم أن يكون العلم الثانى أبا للاول حقيقة فان كان جدا فلا حذف بل يحرك التنوين بالكسر لالتقائه ساكنا مع باء ابن فان لم يقع لفظ ابن بين علمين نحو جاءنى كريم ابن كريم أو زيد ابن أخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الألف خطا لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو على أنه مبتدأ وخبر لقلة الاستعمال أيضا ثم ان حذف الالف خطا على خلاف القياس لان قياس الكتابة أن تكتب كل كلمة بالحروف التى ينطق بها عند الابتداء والوقف فحذف الالف من الخط اختصارا لكثرتها كما حذف التنوين فوجب حذفه هو موجب حذف الالف واشترط فى حذف الالف أن لا يكون لفظ ابن فى أول السطر لانه اذا كان فى أول السطر كان فى محل يبتدأ به غالبا لأن القارئ ينتهى لآخر السطر ثم يبتدئ بأول السطر الذى بعده فكرهوا أن يكتبوه على غير ما يوجب النطق به غالبا (قوله وهو أقسام أربعة) اقتصر عليها لانها هى المختصة بالاسم والاشهر والا فأقسام التنوين عشرة ونحن نتم لك

نحو محظورا انظر وقد يلحق الأول نحو شربت ما بالقصر وقد يحذف وصلا اذا كان فى علم موصوف باسم مضاف الى علم نحو قال زيد بن عمرو ويحذف تنوين زيد تخفيفا وهو أقسام أربعة

البقية اجمالا فنقول * الخامس تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا عن حرف المد كقوله

أقلي اللوم عاذل والعتابن * وقولي ان أصبت لقد أصابن

السادس التنوين الغالي وهو الزائد على الوزن أي وزن بيت الشعر اللاحق للقوافي المقيدة بالسكون نحو قوله

قالت بنات العم ياسلمى وانن * كان فقيرا معدما قالت وانن

فالبيت من بحر الرجز والنون الاخيرة زائدة على الوزن * السابع تنوين ما لا ينصرف للضرورة نحو قوله

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلي

أو للتناسب كقراءة سلاسلا وأغلالا * الثامن تنوين المنادى المضموم كقوله

سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام

التاسع التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء * العاشر تنوين الحكاية كما اذا سميت رجلا بعاقلة فانك تبقيه في حال العلمية على ما كان عليه منونا فهو محكي (قوله تنوين التمكين) من اضافة الدال للمدلول أي التنوين الدال على التمكين والتمكين هو كون الاسم معربا ولو غير منصرف فلذلك قيل كان الاولى أن يقول تنوين الامكنية لأن الأمكن هو المعرب المنصرف ويسمى هذا التنوين أيضا تنوين الصرف وهو اللاحق للاسماء المعربة المنصرفة غير ما جمع بألف وتاء مزيدتين وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية بكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف (قوله نحو زيد ورجل) التنوين في زيد للتمكين اتفاقا وأما تنوين رجل ففيه اضطراب والتحقيق أنه تنوين تمكين أيضا والدليل على ذلك انك اذا سميت به شخصا فان التنوين يبقى على ما كان عليه ولو كان ذلك التنوين للتنكير لزال بعروض العلمية فبقاء التنوين دليل على انه للتمكين وفي الرضي أنه لا مانع من أن يكون التنوين فيه للتنكير وللتمكين معا واذا سمي به تمحض للتمكين (قوله تنوين التنكير) وهو اللاحق للاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة وما لم ينون كان معرفة تقول سيبويه بالتنوين اذا أردت مطلق رجل مسمى بذلك وبلا تنوين اذا أردت به معينا وهو سيبويه مثلا تلميذ الخليل بن أحمد النحوي وهذا التنوين يقع قياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه ونفطويه ويلحق اسم الفعل نحو صه ومه واسم الصوت نحو غاق غاق سماعا وانما كان لحوقه لاسم الفعل سماعيا لأنه قد اختص ببعض منها دون بعض فلو كان قياسيا لدخلها كلها مع ان منها ما لا يجوز تنوينه كنزال ودراك وبعضها يجب تنوينه كواها بمعنى أتعجب وبعضها يجوز فيه الامران التنوين وعدمه كصه (قوله وصه) تقول لمن يخاطبك اذا أردت سكوتا مخصوصا صه بغير تنوين واذا أردت سكوتا مطلقا صه بالتنوين وتقول ايه بالتنوين اذا أردت الزيادة من حديث ما وبتركه اذا طلبت الزيادة من حديث مخصوص وتقول صاح الغراب غاق غاق بالتنوين اذا أردت صوتا ما واذا أردت صوتا مخصوصا قلت غاق غاق بغير تنوين وينبغي أن يعلم أن قولهم ما نون من اسم الفعل

* الأول تنوين التمكين نحو زيد ورجل * والثاني تنوين التنكير نحو سيبويه وصه

يكون نكرة وما لم ينوّن فهو معرفة مبني على القول بان مدلول اسم الفعل المصدر الذى هو الفعل اللغوى اما على أن مدلوله الفعل الاصطلاحى الذى هو لفظ الفعل فلا يظهر لان جميع الافعال نكرات وذكر الاصمعى أن العرب لا تقول ايه بالتنوين وأنكر ما ورد من قول ذى الرمة * وقفنا فقلنا ايه عن أم سالم * قال أبو حيان والصواب ما قاله الجمهور من جواز ذلك ويحكى أنه جرى ذكر الاصمعى بمجلس أبى على الفارسى فبالغ بعض الحاضرين فى الثناء عليه وتفضيله على أعيان العلماء فى أيامه قال الناقل فرأيت أبا على كالمنكر لذلك وقال للقائل ما بلغ من أمره قال كان يخطئ الفحول من الشعراء أنكر على ذى الرمة مع احاطته بلغة العرب ومعانيها وفضل معرفته باغراضها ومراميها فى قوله وقفنا البيت فقال أبو على أما هذا فالاصمعى مخطئ فيه وذو الرمة مصيب وهذه من أوابد الاصمعى التى يقدم عليها بغير علم (قوله تنوين المقابلة) علة تسميته بذلك ما نقله الشارح عن الرضى هنا ونقل فى التصريح عن الرضى أيضا أن تنوين جمع المؤنث السالم فى مقابلة تنوين مفرده كنون جمع المذكر السالم فانها فى مقابلة تنوين مفرده واستشكل هذا بان مفرد جمع المؤنث السالم قد يكون غير منوّن كفاطمة وأجيب بان هذا معارض بجمع المذكر السالم فان مفرده قد لا يكون منوّنا كابراهيم واسماعيل ونحوهما من الاسماء الممنوعة من الصرف ثم ما ذكره المصنف من أن هذا التنوين للمقابلة هو الصحيح وقيل هو عوض عن الفتحة نصبا ورد بان الفتحة قد عوض عنها الكسرة وأيضا هو ثابت فى الرفع والجر ولا عوض اذ ذاك وقيل انه تنوين تمكين ورد بأنه يثبت مع التسمية كعرفات ولو كان هذا التنوين للتمكين لزال حين التسمية لأن تنوين التمكين لا يجامع العلتين أعنى العلمية والتأنيث وهذا الوسمى مسلمة وعرفة زال تنوينهما فبقاؤه مع العلمية دليل على أنه ليس للتمكين (قوله فانه) أى التنوين فى مسلمات فى مقابلة النون فى زيدين أى والنون فى زيدين قائمة مقام التنوين فى المفرد من حيث كونها علامة على تمام الاسم (قوله نحو جوار) أى جوار ونحوه من كل جمع تكسير معتل جاء على وزن فواعل كغواش ومن كل منقوص مستحق لمنع الصرف نحو أعيم تصغير أعمى فانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل اذ أصله أعيمى بوزن أفيعل كأدحرج ونحو قاض علما على امرأة فانه يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث فكل هذا وما أشبهه تستثقل فيه الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة فى حالة الجر وتظهر فيه الفتحة تقول جاء جوار ومررت بجوار فالاول مرفوع بضمة مقدّرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل والثانى مجرور بالفتحة النائبة عن الكسرة وهذه الفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وتقول فى حالة النصب رأيت جوارى بظهور الفتحة ومثله بقية الأمثلة المذكورة فان قلت لم لم تظهر الفتحة النائبة عن الكسرة فى حالة الجر فيقال فى الجر أيضا مررت بجوارى باثبات الياء منصوبة كحالة النصب فالجواب أن الفتحة فى حالة الجر نائبة عن الكسرة والكسرة ثقيلة فكذا ما ناب عنها بخلاف الفتحة فى حالة النصب فانها ليست نائبة عن ثقيل بل

*والثالث تنوين المقابلة نحو هندات ومسلمات فانه فى مقابلة النون فى زيدين ومسلمين فى كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك قاله الرضى * والرابع تنوين العوض نحو جوار

هى أصلية فلم تستثقل فلذلك ظهرت ولم تقدر (قوله ويومئذ) قال ابن هشام اضافة يوم
لاذ من اضافة أحد المترادفين الى الآخر وقال الدماميني لعل الاضافة للبيان مثلها فى
شجر أراك أى يوم هو وقت كذا وكذا (قوله عوض عن حرف) أى أصلى وهو الياء
فأصله جوارى بالياء والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى
ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار بالتنوين بعد
الراء ومعلوم أن هذا التنوين تنوين التمكين وهو المسمى بتنوين الصرف وقد تقرر
أن المحذوف لعلة كالثابت وقد حذفت الياء هنا لعلة وهو التقاء الساكنين فتكون
فى حكم الثابت فصيغة منتهى الجموع موجودة وهى لاتجامع تنوين الصرف فحذف
التنوين بسبب ذلك فصار جوار بدون تنوين فخيف من أن تشبع الكسرة فتتولد
عنها الياء فترجع بعد حذفها ويحصل ثقل فى اللفظ بعد رجوعها فأتى بالتنوين عوضا
عن الياء فهذا التنوين الموجود فى جوار بعد الحذف عوض عن الياء وأما التنوين
الاصلى الموجود فى أصل الصيغة قبل الحذف وهو جوارى فانه تنوين الصرف وقد
زال ثم ماذكره الشارح من أن التنوين فى جوار عوض عن حرف وهو الياء مبنى على
القول بأن الاعلال مقدم على منع الصرف وهو الراجح لان سبب الاعلال قوى وهو
الثقل الظاهر فى الكلمة وسبب منع الصرف ضعيف لانه المشابهة للفعل وهى غير
ظاهرة وماسببه قوى أرجح مما سببه ضعيف اما على القول بأن منع الصرف مقدم على
الاعلال فانه يكون أصله جوارى باثبات الياء بدون تنوين فيقال استثقلت الضمة
على الياء فحذفت الضمة وأتى بالتنوين عوضا عنها فالتقى ساكنان الياء والتنوين
فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار فعلى هذا القول يكون التنوين عوضا عن
حركة وانما عوض التنوين عن تلك الحركة ليتوصل به الى حذف الياء الموجبة للثقل
فى الكلمة (قوله عن جملة) المراد جنس الجملة فيصدق بالجملة الواحدة كقوله تعالى
فلولا اذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون أى حين اذ بلغت الروح الحلقوم
وبالاكثر كقوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها فان التنوين هنا عوض عن جمل ثلاث
وانما كان التنوين فى اذ عوضا عن جملة لان اذ يجب اضافتها الى الجملة اتفاقا فلما
حذفت الجملة المضاف اليها اذ أتى بالتنوين عوضا عنها وكسرت اذ تخلصا من التقاء
الساكنين لانها فى الاصل ساكنة والتنوين ساكن وقد تفتح كما فى قوله تعالى قال
فعلتها اذا وأنا من الضالين (قوله عن المفرد) أى كلمة مفردة (قوله هذا هو الصحيح)
ومقابله أنه تنوين عوض عن المضاف اليه المحذوف لان الاصل فى كل وبعض
أن يضاف لما بعده فلما قطع عن الاضافة لدلالة ماقبله عليه عوض عن المضاف اليه
التنوين ففى قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته أى كل انسان فحذف انسان المضاف
اليه كل وعوض عنه التنوين وقوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض أى
بعضهم فحذف الضمير وعوض عنه التنوين قال الشيخ عميرة ان تنوينهما عوض عن
المضاف اليه بلامرية الا انه مع ذلك تنوين صرف أى تمكين لان مدخوله معرب فهو
من القسم الاول وهذا بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فانه تنوين عوض لاغير لان

ويومئذ فالاول عوض عن
حرف وهو الياء وأصله
جوارى والثانى عوض
عن جملة وليس منه العوض
عن المفرد فى مثل كل وبعض
فان تنوينهما تنوين تمكين
يزول عند الاضافة ويوجد
عند عدمها هذا هو الصحيح

مدخولهما

(والالف واللام) في الاسم والصفة (نحو الغلام واليقظان) (وحروف الخفض نحو من الله) ومن الرسول

مدخولهما مبني (قوله والألف واللام) أي ويتميز الاسم أيضا بالألف واللام أي بدخولهما عليه في أوله والمراد بهما الزائدتان على بنية الكلمة سواء كانت أل موصولة كالضارب والمضروب أو زائدة أي ليست معرفة ولا موصولة مقارنة للوضع كاليسع والآن والذي أو عارضة للضرورة نحو * وطبت النفس يا قيس عن عمرو * أو للشذوذ نحو ادخلوا الأول فالأول أو للمح الأصل كالحارث أو في العلم بالغلبة كالعقبة ولو عبر المصنف بأل كان أولى لان ما وضع على حرف بطريق الأصالة يعبر عنه باسمه لا بلفظه فيقال الباء للجر ولا يقال ب للجر وما وضع على أكثر من حرف يعبر عنه بلفظه فيقال للمركب من الألف واللام أل ولا يقال الألف واللام وقد يعتذر عنه بأنه عبر بما هو الأشهر عند المبتدي والاقرب لفهمه وانما اختصت أل المعرفة بالاسم حتى صح جعلها علامة عليه لانها موضوعة للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم دون الفعل والحرف (قوله الغلام) هو في الاصل وصف مأخوذ من الغلمة وهي شدة الجماع لان هذا المعنى انما يكون حالة الشباب وقوة البنية ثم غلبت عليه الاسمية فصار اسما كالمؤمن والكافر فانهما بحسب الأصل وصفان لكنهما صارا اسمين جامدين (قوله واليقظان) صفة مشبهة ومعناه الحذر أي دائم التنبه والتيقظ ثم ان أل في الغلام معرفة قطعا بالاخلاف وأما في اليقظان فقيل هي كذلك وقيل موصولة لان أل الداخلة على الصفة المشبهة موصولة وجرى عليه ابن مالك وفي شرح الطبلاوي الصحيح أن أل في الصفة المشبهة معرفة وأما أل الداخلة على أفعل التفضيل نحو الأفضل والأعلم فمعرفة اتفاقا لا موصولة فان قلت قد دخلت أل على الفعل الماضي كقولهم أل فعلت وعلى الفعل المضارع في قوله

ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا الاصيل ولا ذي الرأي والجدل

فالجواب أن أل في الاول استفهامية وأصلها هل فابدلت الهاء همزة والثاني من قبيل الضرورة فلا يعتد بها ومثل أل بدلها وهي أم عند حمير فانهم يقلبون اللام ميما وبها نطق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ليس من امبر امصيام في امسفر كما هو مشهور (قوله وحروف الخفض) من اضافة السبب للمسبب أي الحروف التي هي سبب في الخفض أي الكسرة التي تحدث عند دخول هذه الحروف كما تقدم ذلك وانما اختصت هذه الحروف بالاسم وجعلت علامة عليه لانها توجد الخفض المختص به فان قيل لا حاجة لذكرها فان الخفض يغني عنها أجيب بانه نص عليها لتدخل الاسماء المبنية نحو هذا فان الخفض لا يظهر فيها بل هي في محل خفض لان اعراب المبني محلي فاذا قلت مثلا مررت بهذا يكون مبنيا على السكون في محل جر ولا أثر للخفض هنا ظاهرا فالخفض لا يغني عن ذكر حروف الخفض اذ الذي في محل خفض ليس مخفوضا فلا يتناوله التعبير بالخفض فيحتاج لذكر حروف الخفض لاجله فان قلت قد دخل حرف الخفض على ما ليس باسم كقوله

والله ما ليلي بنام صاحبه * ولا مخالط الليان جانبه

وقول بعضهم ما هي بنعم الولد وقول آخر نعم السير على بئس العير ونحو ذلك فالجواب

أن حرف الجر هنا دخل على اسم محذوف والاصل فى الأول ما الليل بليل نام صاحبه وفى الثانى ما هى بولد مقول فيه نعم الولد ومثل على بئس العير *(خاتمة)* انما اقتصر المصنف على هذه العلامات لشهرتها وسهولتها والا فعلامات الاسم كثيرة قال الجلال السيوطى فى كتاب الاشباه والنظائر تتبعناها فوجدناها فوق ثلاثين علامة ثم عدها فمن أراد الوقوف عليها فليراجعه (قوله وعلامة الفعل) أى ما صدق عليه هذا اللفظ من الافراد أعم من أن تكون من أفراد الماضى كقام أو المضارع كيقوم أو الامر كقم وليس المعنى أن العلامة للفظ فعل لان لفظ فعل اسم بل لافراد هذا المفهوم الكلى ثم ليس المراد جميع الافراد بل بعضها اذ منها ما لا يقبل العلامات التى ذكرها كأفعل به وما أفعله فى التعجب وخلا وعدا وحاشى اذا نصبت وحب من حبذا وكفى من كفى بهند أن تفعل وقال الشاطبى ان هذه أفعال ماضية تقبل تاء التأنيث بالنظر الى أصلها بحسب الوضع وعدم قبولها لها عارض لان العرب التزمت تجردها عن التاء والعبرة بالاصل فعلى هذا يصح أن يراد جميع أفراد الفعل ثم ان قوله علامة مبتدأ وقوله قد خبر ولا يخفى أن قد حرف والحرف لا يقع خبرا لان الحرف لا يخبر به ولا عنه وقد جعله المصنف هنا خبرا والجواب أن معنى قولهم الحرف لا يخبر به أنه لا يخبر بمعناه معبرا عنه بمجرد لفظه وهذا لا ينافى أنه يخبر بلفظ الحرف بقطع النظر عن معناه ومحصله أنه اذا التفت لمعنى الحرف لا يصح أن يخبر به ولا عنه كما اذا لوحظ معنى الفعل أيضا فانه لا يصح أن يخبر عنه وان أريد لفظ الحرف فانه يخبر به كما هنا ويخبر عنه كما فى قولك قد حرف تحقيق ومثله الفعل اذا أريد لفظه يخبر عنه كما فى قولك ضرب فعل ماض أى هذا اللفظ فعل وحاصل هذه المسئلة أن الالفاظ كما أنها موضوعة لمعانيها وضعا قصديا وهى بهذا المعنى تكون اسما وفعلا وحرفا كذلك هى موضوعة لانفسها وضعا غير قصدى على ما ذهب اليه التفتازانى وعلى هذا فكل لفظ أريد به نفسه فهو اسم منقول علم لنفسه فتكون من أعلام الأشخاص لكونها موضوعة لشئ بعينه غير متناولة غيره وقيل من أعلام الاجناس لكونها علما للمفهوم الكلى لكن اللفظ لا يصير بذلك الوضع مشتركا كما ورده السيد بأن دلالة الألفاظ على نفسها ليست مستندة الى الوضع أصلا لوجودها فى المهملات أيضا بلا تفاوت نحو جسق مركب من ثلاثة أحرف وجعلها محكوما عليها لا يقتضى كونها اسما لأن الكلمات متساوية الاقدام فى جواز الاخبار عن ألفاظها سواء كانت موضوعة أو مهملة ودعوى أن الواضع وضع المهملات لانفسها وضعا قصديا أو غير قصدى وانها أسماء بهذا الاعتبار خروج عن الانصاف ومكابرة فى قواعد اللغة على أن اثبات الوضع الغير القصدى لا يساعده عقل ولا نقل وانما ارتكب تفصيا عن التزام الاشتراك فى جميع الكلم وما وقع فى كلام بعض النحاة من أن اللفظ اذا أريد به نفسه كان علما لم يرد به أنه علم حقيقة بل أراد انه بمنزلة العلم فى تعيين المراد وتشخيصه بل تحضر هى بأنفسها لا بدوال فى ذهن السامع فيحكم عليها بذلك الحضور اهـ فيكون الحاصل أن اللفظ اذا أريد به نفسه فهو علم له أو بمنزلة العلم فى جريان أحكام الاسم عليه سواء كان مهملا أو مستعملا لكن اجراء أحكام

وفى الباقى (وعلامة الفعل

الاسم

قد) وتدخل على الماضي (نحو قد قام زيد و) على المضارع نحو (قد يقوم

الاسم عليه واثبات خواصه له يؤيد المذهب الأول وهو مذهب السعد وللسيد أن يقول انما قبل أحكام الاسم وخواصه لكونه فى تأويل الاسم المفرد وانما ذكرنا هذه العبارة هنا وان كان فيها صعوبة للمبتدى لكنها النفاستها وعموم نفعها وشحنا بها حاشيتنا حرصا على تقييد أوابد الفوائد فان قلت ان قولنا قد حرف وضرب فعل باعتبار كون كل من قد وضرب وقع مبتدأ يكون اسما كما علمت والاخبار عن قد بأنها حرف وضرب بأنه فعل يفيد خلاف ذلك لأن المبتدأ عين الخبر فالجواب أن معنى قولنا قد حرف أى ما صدق عليه قد من الافراد الواقعة فى غير هذا التركيب من نحو قد قام وقد قعد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا مبتدأ فانها اسم لارادة لفظها وكذلك يقال فى ضرب فعل فتفطن (قوله قد) أى الحرفية وانما لم يقيدها بذلك لانها المرادة عند الاطلاق فخرج الاسمية وهى تستعمل تارة بمعنى حسب أى كاف فالاكثر فى استعمالها أن تكون مبنية على السكون نحو قد زيد درهم فقد اسم بمعنى حسب مبنى على السكون فى محل رفع مبتدأ وزيد مضاف اليه ودرهم خبر ويقال قد زيد درهم برفع قد فهى مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وزيد مضاف اليه ودرهم خبر وتلحقها نون الوقاية فيقال قدنى كثيرا وقدى بحذفها قليلا أى حسبى بمعنى كافينى تقول قدنى أو قدى درهم على المبتدا والخبر وتستعمل تارة اسم فعل مضارع بمعنى يكفى وفى هذه الحالة لا تفارقها النون فتقول قدنى درهم فقد اسم فعل بمعنى يكفى مبنى على السكون والياء ضمير المتكلم مبنى على السكون فى محل نصب مفعول مقدم ودرهم فاعل مؤخر (قوله وتدخل على الماضى الخ) قال الشيخ أبو حيان الذى تلقيناه من أفواه الشيوخ بالاندلس أن قد حرف تحقيق اذا دخلت على الماضى وحرف توقع اذا دخلت على المستقبل أى المضارع اه وتكون للتقليل أى تقليل وقوع الفعل كما فى نحو قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب أو تقليل متعلقه كما فى قوله تعالى قد يعلم ما أنتم عليه فان ما نحن عليه من الاحوال بالنسبة لافراد معلوماته تعالى التى هى أفراد الجائز والواجب والمستحيل أقل معلوماته فان من افرادها الواجب وهى صفاته تعالى وكمالاته التى لا تتناهى ونقائض هذه الكمالات مستحيلة فهى أيضا غير متناهية وأفراد الجائز غير متناهية اذ منه نعيم الجنان الذى لا يتناهى وما نحن عليه بعض أفراد الجائز فظهر أنه أقل معلوماته تعالى وبعضهم جعلها فى المثالين للتحقيق أما الثانى فظاهر فان علمه تعالى بما نحن عليه محقق وأما الأول فان التقليل فيه مستفاد من الصيغة أى لفظ كذوب وبخيل وليس مستفادا من قد لأنه اذا لم يحمل على أن صدور الصدق والجود قليل كان الكلام فاسدا يناقض أوله آخره لان كذوب وبخيل من صيغ المبالغة وكل منهما يفيد الكثرة واذا كان الكذب كثيرا لزم أن يكون الصدق قليلا وكذلك اذا كان البخل كثيرا لزم أن يكون الجود قليلا اذ لو كان كل من الجود والصدق كثيرا لما صح التعبير بكذوب وبخيل هذا معنى مناقضة أول الكلام لآخره وقد تأتى قد للتكثير ومن ثم قال الزمخشرى فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فى السماء أى ربما نرى ومعناه تكثير الرؤية وأنشد بيت الهذلى * قد أترك القرن مصفرا أنامله *

(قوله والسين) أي مسماها وهي س فانها التي تدخل على المضارع لا لفظ سين وهي
للدلالة على التنفيس أي التراخي والتأخر لوقوع الفعل في الزمن المستقبل وهي صيغة
مستقلة ليست مقتطعة من سوف خلافا للكوفيين وهل زمن الاستقبال فيها أضيق
من سوف أو زمنهما واحد فيكونان مترادفين ذهب البصريون الى الأول أخذا من
قاعدة ان كثرة البناء تدل على زيادة المعنى وذهب بعض الى الثاني وأجاب بأن قولهم
كثرة البناء الخ ليس مطردا (قوله وتاء التأنيث) أي مسماها والمراد التاء الدالة على
تأنيث المسند اليه وهو فاعل الفعل كقامت هند فخرجت التاء في ربت وثمت على لغة
من سكنها فانها لتأنيث اللفظ وقوله الساكنة أي اصالة فلا يضر تحركها العارض نحو
ضربتا وقالت امرأة العزيز وقالت امة بالنقل وخرج بها تاء التأنيث المتحركة أصالة
بحركة اعراب فانها مختصة بالاسم كقائمة وقاعدة أو بحركة بناء فانها توجد في الاسم
نحو لا حول ولا قوة وفي الحرف نحو ربت وثمت على ما هو الكثير في تحريكها (قوله
بالصيغة) أي بنفس الصيغة وسيأتي محترز ذلك في كلامه والمراد أن الصيغة
موضوعة للطلب وان استعملت في بعض الصور للاباحة أو للتهديد أو نحو ذلك مجازا
(قوله باللام) أي ظاهرة كما مثل أو مقدرة نحو قوله تعالى والوالدات يرضعن أي
ليرضعن أي فالوالدات مبتدأ أو يرضعن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون
النسوة وهو في محل جزم لدخول لام الأمر المقدرة عليه ونون النسوة فاعل والجملة من
الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدا وقد ظهر لك من هذا الاعراب أن الفعل وحده
في محل جزم وأنه مع الفاعل الذي هو النون في محل رفع خبر المبتدا فان دل اللفظ على
الطلب ولم يقبل ياء المخاطبة فهو اسم فعل أمر نحو صه ومه وان قبل ياء المخاطبة ولم يدل
على الطلب فهو فعل مضارع نحو تقومين ثم ان المصنف اقتصر على هذه العلامات
لشهرتها وسهولتها وقد ذكر الجلال السيوطي في كتاب الاشباه والنظائر أن جميع
ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وعدها هنالك (قوله وعلامة
الحرف أن لا يقبل شيأ من ذلك) أورد عليه أنه اما أن يريد بذلك ما ذكره هنا من
العلامات وما لم يذكره فالمعنى لا يقبل شيأ من علامات الاسماء ولا من علامات
الافعال واما أن يريد بذلك خصوص ما ذكره هنا من العلامات فان أراد الأول وهو
المتبادر من كلامه حيث قال وما لم يذكر كان فيه حوالة على مجهول وأيضا يقتضي أن
المبتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع علامات الاسم وجميع علامات الفعل
ويعلم انتفاء تلك العلامات عن الكلمة وهذا أمر عسر جدا وان أراد الثاني ورد عليه
أن هنالك ألفاظا لا تقبل شيأ من هذه العلامات التي ذكرها وليست حروفا بل هي
أسماء نحو قط في قولك ما فعلته قط فانها اسم ظرف لاستغراق الزمان الماضي وهي
لا تقبل شيأ من العلامات التي ذكرت والجواب اننا نختار اما الأول ونقول ان هذا
الكتاب موضوع للمبتدي وهو لا يستقل بنفسه بل يحتاج لموقف ومعلم فتسمح المصنف
في ذلك اعتمادا على الموقف والمعلم فان المبتدي لا يستغني عنه أو الثاني وأن المعنى
لا يقبل شيأ من العلامات المذكورة أي بنفسه أو بمرادفه وقط مرادفة للزمان الماضي

والسين) وتختص بالمضارع (نحو سيقول) السفهاء (وتاء التأنيث الساكنة) وتختص بالماضي (نحو قامت) وقعدت (وياء المخاطبة مع الطلب) بالصيغة وتختص بالأمر (نحو قومي) بخلاف الطلب باللام فانها تدخل على المضارع نحو لتقومي ياهند (وعلامة الحرف) عدمية وهي (أن لا يقبل شيأ من ذلك) المذكور من علامات الاسم وعلامات الفعل وما لم يذكر من علاماتهما فترك العلامة علامة له

(ثم اللفظ قسمان مفرد ومركب) لانه لا يخلو اما ان لا يدل جزؤه على جزء معناه أو يدل الأوّل المفرد كزيد والثاني المركب كغلام زيد

والزمان الماضي يقبل الخفض ودخول حرف الخفض فانك تقول سافرت في زمان والزمان وزمان زيد خير من زمان عمرو ونحو ذلك واعترض أيضا بأن في تعريف الحرف بما ذكر دورا لان علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف للزوم الدور وهو توقف معرفة الحرف على معرفة الحرف فيلزم توقف الشيء على نفسه وهو الدور وأجاب شارح اللباب بأن الحرف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف لا من الجهة الاولى (قوله ثم اللفظ) ثم هنا للترتيب الذكرى أي الاخباري لا للترتيب الزماني ومحصله أن الترتيب هنا بحسب الاخبار كأنه بعد أن فرغ من حد الكلام وبيان أجزائه وتمييز بعضها عن بعض قال وأخبركم أيضا أن اللفظ الخ ويصح أن تكون ثم للاستئناف لان هذا الكلام مستأنف ومنقطع عما قبله وأل في اللفظ للعهد الذكرى أي اللفظ الذي سبق تعريفه وهو الموضوع فان المنقسم الى المفرد والمركب هو اللفظ الموضوع وما قاله الحلبي من أن المراد اللفظ ولو مهملا فليس على ما ينبغي لان المهمل لا دلالة له على شيء وقد اعتبر في مفهوم المفرد والمركب الدلالة فتنبه (قوله مفرد) بدأ به لان هذا مقام تقسيم والمنقسم لهذين اللفظين ذات اللفظ أي أفراده لا حقيقته ومفهومه أي الصوت المشتمل الخ واذا كان التقسيم بحسب الذات والحال أن المفرد جزء المركب وقد تقرر أن الكل يتوقف على الجزء فيكون الجزء الذي هو المفرد متقدما على الكل الذي هو المركب تقدما طبيعيا فناسب أيضا أن يتقدم في الوضع ليوافق الوضع الطبع (قوله لانه لا يخلو الخ) كان الاولى أن يقول لانه اما أن يدل جزؤه على جزء معناه أو لا يدل بتقديم مفهوم المركب على مفهوم المفرد لان هذه العبارة وهي قوله لانه لا يخلو الخ مفيدة لتعريف كل من القسمين وتقديم تعريف المفرد على تعريف المركب ليس على ما ينبغي بل الواجب العكس وهو تقديم تعريف المركب على المفرد لان القيود في تعريف المركب وجودية وفي تعريف المفرد عدمية والوجود سابق في التصور على العدم أي ثبوت الشيء سابق في التصور على عدمه وفي تعريف المفرد سلبت دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وقد أثبتت للمركب وسلبها فرع عن تعقل ثبوتها وقوله لانه اسم ان ضمير الشأن وجملة قوله لا يخلو خبر أي أن ماصدق اللفظ وافراده بحسب الخارج لا يخلو واحد منها عن أن يتصف اما بالافراد أو التركيب والحصر في القسمين استقرائي فما ذكره من قوله لانه الخ ليس دليلا له لان الحصر الاستقرائي لا يستدل عليه بل هو بيان لوجه التقسيم بانضمام القيود الى المقسم (قوله أو يدل الخ) حاصل ما ذكره من القيود في تعريف المركب ثلاثة أن يكون للفظ جزء وان يدل ذلك الجزء وأن تكون دلالته على جزء المعنى فخرج بالقيد الأوّل ما لا جزء له أصلا كهمزة الاستفهام وواو العطف مثلا وبالثاني ما له جزء ولكن لا يدل على شيء كالزاي من زيد والعين من عمرو وبالثالث ما له جزء يدل لكن لا على جزء المعنى كعبد الله علما فان كلا من الجزأين له دلالة أما الاول فانه يدل على ذات متصفة بالعبودية والله يدل على الذات الواجب الوجود لكن لا دلالة لواحد من ذينك الجزأين على شيء من معناه وهو ذات الشخص المسمى بعبد

(والمفرد ثلاثة أقسام اسم وفعل وحرف) لانه لا يخلو اما أن يستقل بالمفهومية أولا الثاني الحرف والاول اما ان يدل بهيئته على أحد الازمنة

الله وحذف المصنف قيدا رابعا وهو أن تكون تلك الدلالة مقصودة فيخرج بهذا القيد ما يدل جزؤه على جزء معناه لكن لا تكون دلالته عليه مقصودة كما اذا سمى شخص بحيوان ناطق فان مجموع حيوان ناطق يقصد به الدلالة على الذات المعينة المسماة به ولا يقصد بكل من الحيوان والناطق مفهومه الاصلى وهو الحيوانية والناطقية وان كان جزأ من المسمى لان الحيوانية والناطقية جزء من ذات المسمى والجزء الآخر الشخص لكن لا دلالة للجزأين على الحيوانية والناطقية من حيث انها جزء المعنى العلمى اذ لا يتصور دلالة جزء اللفظ باعتبار أحد وضعيه على جزء المعنى باعتبار الوضع الآخر من حيث انه جزء معنى ذلك الوضع الآخر ثم اعلم أن ما خرج بقيود تعريف المركب داخل فى المفرد وما خرج عن المفرد داخل فى المركب اذ لا واسطة بينهما وبتوضيح تعريف المركب يتضح المفرد أتم اتضاح لانه مقابله وبضدها تتميز الاشياء فلذلك تعرضنا للكلام على المركب دون المفرد وبقى أن تعريف المفرد والمركب بما ذكر اصطلاح للمناطقة ذكره النحاة فى كتبهم وخلطوه باصطلاحهم وأكثر النحاة على أن المفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين بحسب العرف فعبد الله علما على هذا القول مركب وعلى القول الاول مفرد ويرجح القول الثانى انهم يقولون فى مثل عبد الله انه مركب تركيبا اضافيا ويعربون كلا من جزأيه باعراب ولو كان مفردا لاعرب باعراب واحد (قوله والمفرد) أل للعهد الذكرى أى المفرد الذى ذكر فى التقسيم (قوله ثلاثة أقسام) من تقسيم الكلى الذى هو المفرد الى جزئياته التى هى الاسم والفعل والحرف والحصر فى الثلاثة استقرائى (قوله اما أن يستقل بالمفهومية) ضمير يستقل يعود الى المفرد والمفهومية كون الشيء مفهوما والاستقلال بالمفهومية عبارة عن كون اللفظ يفهم معناه بدون انضمام أمر آخر اليه وهذا المعنى هو معنى قولهم يدل على معنى فى نفسه كما عبر به كثير من النحاة فمؤدى العبارتين واحد وهو عدم الاحتياج فى فهم معنى اللفظ الى ضميمة تشير اليه فمعنى قولهم ما دل على معنى فى نفسه ما دل بنفسه على ذلك المعنى ولم يحتج لضميمة (قوله الثانى الحرف) أى ما لا يستقل بالمفهومية هو الحرف ومعنى عدم استقلال الحرف بالمفهومية أن دلالته على معناه كدلالة فى على الظرفية مثلا متوقفة على ذكر شيء آخر وهو المظروف والظرف فى قولك زيد فى الدار مثلا فقول النحاة الحرف ما دل على معنى فى غيره فى سببية أى أن دلالته على معناه بسبب انضمام غيره اليه بخلاف الفعل والاسم فان كلا منهما يدل على معناه وحده بدون أن ينضم اليه غيره (قوله يدل بهيئته) أفاد كلامه أن دلالة الفعل على الزمان بهيئته وهو كذلك وتوضيحه أن الفعل مركب من المادة والهيئة فالمادة هى حروفه مثل ض ر ب فى ضرب والهيئة هى الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض فيدل الفعل بمادته على الحدث وهو الضرب مثلا فى ضرب وعلى الزمان الماضى بهيئته والدليل على أن الهيئة دالة على الزمان اختلاف الزمن باختلافها مع اتحاد المادة فان ضرب يدل على الماضى ويضرب يدل على المستقبل فلما اختلفت الهيئة اختلف الزمان مع كون المادة واحدة وهو ض ر ب واحترز بالدلالة

بالهيئة على الزمان عن الدلالة بجوهر اللفظ فانها تكون بالأسماء كأمس وغد وغير ذلك (قوله الثلاثة) وهى الماضى والمستقبل والحاضر (قوله الثانى الاسم) أى الثانى من هذا التقسيم وهو قوله اما ان يدل بهيئته الخ وقوله والأول الفعل أى الأول من هذا التقسيم (قوله والعناد حقيقى) العناد معناه التنافى ومعنى هذه العبارة أن قولنا الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف قضية منفصلة حكم فيها بالتنافى بين أجزائها الثلاثة فى الجمع أى التحقق والخلو أى الانتفاء ومعنى ذلك أن هذه الثلاثة لا يمكن أن تجتمع كلها فى شىء واحد بحيث تكون كلمة اسما وفعلا وحرفا ولا اثنان منها أيضا ولا تنتفى هذه الثلاثة بأن توجد كلمة ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا بل حيثما وجدت كلمة فهى اما اسم أو فعل أو حرف فهذه القضية نظير قولك العدد اما زوج أو فرد اذ كل عدد لا يخلو عن أن يكون زوجا أو فردا فلا يجتمعان فى عدد ولا ينتفيان (قوله وقد علم بذلك) أى ببيان وجه الحصر وهو قوله لانه لا يخلو اما أن يستقل الخ (قوله حد) نائب فاعل علم والمراد بالحد التعريف وقوله للاحاطة تعليل لكون حد كل واحد منها قد علم ووجه ذلك أنه قد قسم المفرد الى أقسام ثلاثة الاسم والفعل والحرف فالمفرد مقسم وكل من الثلاثة أقسام ومعلوم أن المقسم متحقق فى جميع الاقسام فيكون جنسا لان الجنس هو الكلى الذاتى المشترك بين أفراد مختلفة الحقيقة وأن كل واحد من الثلاثة امتاز عن صاحبيه بقيد مختص به فيكون ذلك القيد فصلا لان الفصل عند المناطقة ما كان ذاتيا للحقيقة مختصا بها كالناطق للانسان فبضم ذلك القيد للامر الكلى يخرج تعريف كل واحد فحد الاسم مفرد استقل بالمفهومية ولم يدل بهيئته على أحد الازمنة الثلاثة فقوله مفرد جنس يشمل الانواع الثلاثة وقوله استقل الخ فصل أخرج به الحرف وقوله ولم يدل الخ فصل ثان أخرج به الفعل وبقى الحد قاصرا على الاسم وحد الفعل مفرد استقل بالمفهومية ودل بهيئته على أحد الازمنة الثلاثة فقوله مفرد جنس وقوله استقل الخ فصل أخرج به الحرف وقوله دل الخ أخرج به الاسم وحد الحرف مفرد لم يستقل بالمفهومية فقوله مفرد جنس وقوله لم يستقل فصل أخرج به الاسم والفعل (قوله والقسم الأول الخ) لما قسم المفرد للاقسام الثلاثة شرع الآن فى تقسيم كل واحد منها الى أقسام ثلاثة أيضا فقسم الاسم الى ظاهر ومضمر ومبهم فقوله مظهر هو وما بعده يجوز فيه الجر على انه بدل من أقسام والرفع على انه بدل من ثلاثة أو خبر مبتدا محذوف والمظهر اسم مفعول مأخوذ من قولك أظهرت الشىء اذا كشفته ولم تستره ولما كان الاسم الظاهر يدل بنفسه على المعنى بدون أن يتوسطه شىء فى دلالته على معناه كان أظهر دلالة من المضمر والمبهم لان كلا منهما يحتاج لامر آخر ينضم للفظ حتى يفيد معناه فأطلق عليه اسم المظهر ولذلك بدأ به فى التقسيم (نحو زيد ورجل) مثل بمثالين اشارة الى انه لا فرق فى الظاهر بين أن يكون معرفة كزيد أو نكرة كرجل وهو لا يخرج عن هذين القسمين فجميع الأسماء الظاهرة اما معرفة واما نكرة و يتفرع عن كل من هذين القسمين أقسام ليس هذا محل ذكرها (قوله ومضمر) اسم مفعول مأخوذ من أضمرت الشىء اذا أخفيته وسترته سمى به اللفظ اما

الثلاثة أولا الثانى الاسم والاول الفعل والعناد حقيقى يمنع الجمع والخلو وقد علم بذلك حد كل واحد منها للاحاطة بالمشترك وهو الجنس وما به يمتاز كل واحد عن الآخر وهو الفصل (و) القسم الاول (الاسم) وهو (ثلاثة) أقسام (مظهر نحو زيد) ورجل (ومضمر

لان حروفه الموضوعة له غالبا وهى التاء والكاف والهاء مهموسة أى صوتها خفى
لان الهمس الصوت الخفى وانما قيدنا بالغالب لاخراج الضمائر المنفصلة من نحو أنا
وأنت الخ لان الضمير هنا هو أنا وأن حرف ليس مهموسا وأما التاء ونحوها فهى
ليست ضمائر وانما هى لواحق كما سيأتى تحقيقه واما لان دلالته على معناه أخفى من
دلالة الاسم الظاهر لان الضمير يحتاج فى دلالته على معناه الى قرينة زائدة على اللفظ
وهى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وما هو محتاج فى دلالته على معناه لشئ زائد
على ذات اللفظ أخفى مما دل على معناه بدون تلك الزيادة ويسمى أيضا ضميرا مأخوذ
من الضمور وهو الهزال لانه فى الغالب قليل الحروف انه موضوع على حرف واحد
أو حرفين بخلاف الاسم الظاهر فان حق اللفظ فيه أن يكون موضوعا على ثلاثة أحرف
فأكثر فتكون حروف الضمير بحسب الغالب أقل من حروف الظاهر فاشبه الهزيل
النحيف الجسم ثم تسميته ضميرا ومضمرا اصطلاح البصريين وأما الكوفيون فانهم
يسمونه كناية ومكنيا والثانى من باب الحذف والايصال أى مكنيا به عن الاسم الظاهر
اختصارا (قوله نحو أنت وهو) أى وأنا من كل ما وضع لمخاطب أو غائب أو متكلم فمدلول
الضمير الذات المخاطبة أو الغائبة أو المتكلمة فيكون قد اعتبر فى مدلوله شئ آخر غير
الذات وهو التكلم أو الخطاب أو الغيبة بخلاف الاسم الظاهر فان مدلوله مجرد الذات — نحو أنت) وهو (ومبهم نحو هذا) وهذه
بدون أن يعتبر معها شئ من الأوصاف ان كان جامدا كرجل أو يعتبر معها وصف كما
فى المشتقات نحو ضارب فان مدلوله ذات متصفة بالضرب على جهة القيام بها
ومضروب ذات متصفة به على جهة الوقوع عليها وقس بقية المشتقات فالمشتق مدلوله
ذات مع صفة وكذلك الضمير لكن فرق بينهما بفروق لفظية ومعنوية ليس هذا محلها
(قوله ومبهم) من الابهام وهو الخفاء مأخوذ من أبهمت الشئ اذا أخفيته ولما كان
المبهم لا يفيد معناه الا بتوسط قرينة زائدة على اللفظ وهى الاشارة الحسية فى اسم
الاشارة والصلة فى الاسم الموصول كان مبهما أى خفيا بالنسبة للاسم الظاهر الدال
على معناه بدون أن ينضم اليه شئ آخر (قوله نحو هذا وهذه) أى من جميع أسماء
الاشارة كهؤلاء وتى وتلك وذا لان قوله نحو يحتمل التمثيل بالنظر لشخص هذا وهذه
ونحوهما من بقية أسماء الاشارة المفردة فيكون التمثيل للمبهم قاصرا على خصوص
اسم الاشارة ويحتمل أن التمثيل بالنظر لنوع هذا فيكون المعنى وذلك كاسم الاشارة
الممثل له بهذا ونحوه من المبهمات وهو الاسم الموصول كالذى وهذا التقرير أولى ليدخل
تحت لفظة نحو الموصول وأما التقرير الأول فلم يتناوله التمثيل بل يكون الداخل تحت
نحو بقية أفراد اسم الاشارة ويكون تاركا لذكر الموصول فيكون كلامه قاصرا * واعلم
أن ما ذهب اليه المصنف من كون القسمة ثلاثية هو المشهور وذهب بعضهم الى ان اسم
الاشارة من قبيل الاسم الظاهر قال ابن يعيش وهو القياس اذ لا يفتقر الى تقدم ظاهر
فيكون من قبيل المضمر ولانه قد غلب عليه أحكام الاسماء الظاهرة كوصفه والوصف
به وتثنيته وجمعه ونحو ذلك وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قسما مترددا بين الظاهر
والمضمر لان له شبها بالظاهر وشبها بالمضمر من حيث انه مبنى ولم يفارقه تعريف

الاشارة

الاشارة كان كالمضمر ومن حيث تصغيره ووصفه والوصف به كان كالاسم الظاهر
(قوله لانه لايخلو اما أن يصلح الخ) هذا بيان لوجه الانحصار فى الاقسام الثلاثة
وحصره فيها استقرائى (قوله اما أن يصلح لكل جنس) أى يصلح لان يستعمل فى كل
جنس فيه اشكال وذلك لان الجنس هو الامر الكلى والامور الكلية لا وجود لها
فى الخارج وقد شرطوا فى اسم الاشارة أن ينضم اليه الاشارة الحسية فلا بدّ أن يكون
المستعمل فيه مشاهدا حتى يشار اليه وما ليس موجودا فى الخارج ليس مشاهدا
والجواب اننا نقدّر مضافا أى أفراد كل جنس ثم يقال أيضا ان من الاجناس ما ليست
أفراده مشاهدة بل معقولة فلا بدّ من تخصيص الافراد بكونها محسوسة مشاهدة أى
افراد كل جنس محسوسة مشاهدة هذا بالنظر لاسم الاشارة وأما بالنظر للموصولات
فانها تستعمل فى المعقول والمحسوس لكن لافرادها اختصاص ببعض الأمور
كاختصاص من بمن يعقل فتكون الكلية بالنظر اليها ليست عامة وفى المقام كلام
لا تحتمله هذه العجالة (قوله اما أن يكون كناية عن غيره) هذا التعبير جرى على اصطلاح
الكوفيين من تسمية الضمير كناية ومكنيا وقد جرى على اصطلاح البصريين أولا فى
التقسيم ولا حجر فى شئ من ذلك (قوله والقسم الثانى الفعل) أى مطلق الفعل حتى
يصح تقسيمه للاقسام الثلاثة (قوله على الاصح) مقابله ما يأتى فى الشرح ما ذهب اليه
الكوفيون من انه قسمان (قوله على الاستقبال) أى الزمن المستقبل والمراد أن يدل
عليه بحسب الوضع فخرج الفعل الماضى الواقع شرطا نحو ان قام زيد قمت فان المعنى
متى حصل قيام من زيد فى الزمن المستقبل حصل منى قيام فيه فقد دل الماضى هنا
على المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة أداة الشرط فهى
عارضة بدليل أنه اذا عرى الفعل عنها تمحض للدلالة على الزمان الماضى (قوله الثانى)
أى الذى لا يختص بالاستقبال بل يدل عليه وعلى الحال أى الزمان الحاضر وهو زمن
التكلم فيكون المضارع دالا على الحال والاستقبال وهو حقيقة فيهما على
التحقيق فيكون مشتركا لفظيا وهو الراجح ومقابله قولان انه حقيقة فى الحال مجاز فى
الاستقبال وبالعكس وأما كونه مجازا فيهما فاحتمال عقلى لم يذهب اليه أحد ثم ان
دلالة المضارع عليهما بحسب الوضع فلا يرد انه قد يتمحض للدلالة على الماضى اذ دخلت
عليه لم نحو لم يضرب لان هذه الدلالة عارضة من دخول لم وكلامنا انما هو فى الدلالة
بحسب الوضع (قوله والأول الامر) أى الدال على خصوص المستقبل هو فعل الامر
وينبغى أن يعلم أن دلالة فعل الامر على الاستقبال انما هى بحسب المأمور به وهو
الحدث المطلوب ايقاعه وأما باعتبار كون الامر من قبيل الطلب الذى هو من أقسام
الانشاء فيكون دالا على الحال بالنظر للطلب فان الانشاء زمنه حاضر والحاصل
ان فعل الامر باعتبار دلالته على الطلب يدل على الحاضر لان الانشاء ما قارن مدلوله
التلفظ به وباعتبار الحدث المطلوب يدل على الاستقبال لان زمن الحدث المطلوب
متأخر عن زمن الطلب وقد علم مما ذكره الشارح فى وجه الحصر تعريف كل واحد من
الافعال الثلاثة للاحاطة بالمشترك وهو الجنس وما به يمتاز كل واحد عن الآخر وهو

لأنه لا يخلو اما أن يصلح
لكل جنس أولا الاول
المبهم والثانى اما أن يكون
كناية عن غيره أولا الاول
المضمر والثانى المظهر (و)
القسم الثانى (الفعل) وهو
(ثلاثة أقسام) على الاصح
(ماض نحو قام ومضارع
نحو يقوم وأمر نحو قم) لأنه
لا يخلو اما ان يدل على
الاستقبال أولا الثانى
الماضى والاول اما أن
يختص بالاستقبال أولا
الثانى المضارع والاول
الامر وذهب الكوفيون
الى انه قسمان كما سيأتى
(و) القسم الثالث (الحرف
وهو ثلاثة أقسام) قسم
(مشترك بين الاسماء
والافعال) فيدخل عليهما

الفصل ولعله انما سكت عن بيان ذلك هنا كما بينه فى تقسيم المفرد الى أقسامه الثلاثة لان الغرض هنا بيان هذه الاقسام على وجه الاجمال لانسياق التقسيم اليها فذكرها هنا استطرادى وسيأتى يتعرض لها تفصيلا فترك التنبيه هنا على تعريفها اتكالا على ما سيأتى له (قوله ولا يعمل شيأ) من قبيل عطف اللازم على الملزوم يعنى انه يلزم من اشتراكه بين الاسماء والأفعال عدم العمل ثم المعنى ان هذا حقه وشأنه فلا يرد النقض بما ولا النافيتين فانهما يعملان عمل ليس فيرفعان الاسم وينصبان الخبر تقول ما زيد قائما ولا رجل حاضرا مع أنهما مشتركان بين الاسماء والأفعال (قوله نحو هل) ويقال فيها أل بابدال الهاء همزة وهى حرف استفهام لطلب التصديق بخلاف الهمزة فانها لطلب التصور (قوله وانما تكون هل مشتركة الخ) اعترضه الشنوانى بأنه لا حاجة لهذا لان هل بالنظر لذاتها مشتركة والاختصاص بالفعل فيما ذكر أمر عارض (قوله فتختص به) أى بالفعل فى التعبير بلفظ التخصيص نظر اذ دخولها على الفعل المقدر ليس بأولى من دخولها على الفعل الصريح وهى لو دخلت على الفعل الصريح لا تختص به فكيف بالفعل المقدر والجواب أن الشارح لما قدم انها مشتركة بين الاسماء والافعال أوهم هذا جواز اعراب زيد من هل زيد قام مبتدأ فنبه بقوله فان كان فى حيزها فعل الخ على ان هل فى هذا المثال وما أشبهه مختصة بالدخول على الفعل فتعين حينئذ اعراب زيد فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور وحكمة اختصاصها بالفعل ان أصلها أن تكون بمعنى قد وقد مختصة بالفعل فان قلت اذا كانت فى الأصل بمعنى قد فمقتضاه أن لا تدخل على الجملة الاسمية التى طرفاها اسمان نحو هل زيد أخوك وأجيب بأنها لما تطفلت على همزة الاستفهام فى افادتها للاستفهام صح دخولها على ما ذكر كالهمزة وذلك لان أصلها أهل وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامتها مقامها وقد جاءت على الأصل فى قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر أى قد أتى وقد يراد بالاستفهام بها النفى نحو قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان أى ما جزاء الاحسان الا الاحسان هذا وقد أنكر طائفة منهم أبو حيان مجيئها بمعنى قد قال لم يقم على ذلك دليل واضح وانما هو شئ قاله المفسرون فى الآية وهو تفسير معنى لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم فى مثل هذا وقال بعضهم كالزمخشرى انه معناها أبدا وان الاستفهام المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن مالك انه معناها اذا اقترنت بالهمزة (قوله فزيد من هل زيد قام فاعل) زيد مبتدأ وجملة هل زيد قام مجرورة بمن والجار والمجرور حال من المبتدا على رأى سيبويه وفاعل خبر والمعنى فزيد حالة كونه فى هذا التركيب فاعل أو الجار والمجرور صفة بناء على مذهب الجمهور المانعين وقوع الحال من المبتدا والمعنى فزيد الكائن فى هذا التركيب الخ واعلم ان مذهب سيبويه أنه لا يلى هل فى نثر الكلام الا الفعل الصريح فلا يجوز هل زيدا ضربته بالضمير ومثله بالأولى هل زيدا ضربت بدونه وخالفه الكسائى لكن قال بعضهم ان هذا التركيب أى دخولها على اسم بعده فعل قبيح باتفاق النحاة وحينئذ فقول الشارح فزيد من هل زيد قام فاعل تصحيح للقول القبيح لا لأنه حسن

ولا يعمل شيأ (نحو هل) تقول هل زيد أخوك وهل قام زيد وانما تكون هل مشتركة اذا لم يكن فى حيزها فعل فان كان فى حيزها فعل فتختص به فزيد من هل زيد قام فاعل بفعل محذوف دل عليه المذكور تقديره هل قام زيد قام (و) قسم (مختص بالاسماء)

سائغ (قوله فيعمل فيها) أى العمل الخاص بها وهو الجر أى ان حق ذلك المختص وشأنه ذلك فلا ينافى أن الحرف المختص بالاسم قد لا يعمل بالكلية كأل المعرفة فى نحو الرجل أو يعمل العمل الغير الخاص كأن فانها تنصب المبتدأ وترفع الخبر ولم تعمل العمل المختص بالحروف وهو الجر (قوله وفى السماء رزقكم) الجار والمجرور خبر مقدم ورزق مبتدأ مؤخر والكاف مضاف اليه والميم علامة الجمع وما توعدون الواو عاطفة وما موصولة عطف على رزق وجملة توعدون من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها من الاعراب صلة ما والعائد محذوف تقديره توعدونه وفى معناها الظرفية أى أن الرزق الذى هو بمعنى المطر هنا مظروف فى السماء وأطلق عليه الرزق مجازا مرسلا من اطلاق المسبب الذى هو الرزق وارادة سببه وهو المطر (قوله فيعمل فيها) أى العمل الخاص بها وهو الجزم والمعنى أن حقه وشأنه ذلك فلا ينافى أنه قد لا يعمل بالكلية كقد والسين وسوف أو يعمل العمل الغير الخاص كأن فانها مختصة بالأفعال ولا تعمل فيها العمل الخاص الذى هو الجزم بل النصب (قوله لسموه) أى علوه وارتفاعه وعلل العلو بقوله بالاخبار به وعنه أى بسبب الخ وهذا مناسب لمذهب البصريين القائلين بأن الاسم مشتق من السمو وهو العلو أما على مذهب الكوفيين من أنه مشتق من السمة وهى العلامة فيعلل تسميته اسما بأنه علامة على مسماه لكن لما كانت هذه العلة لا تخصه لكون الفعل والحرف أيضا علامة على مسماه عدل الشارح عن ذلك وجرى على مذهب البصريين (قوله وسمى الفعل) أى الاصطلاحى نحو ضرب ويضرب واضرب (قوله وهو المصدر) بناء على ما هو الصحيح من أن الفعل وسائر المشتقات أصلها المصدر وهو مذهب البصريين والمراد بالمصدر هنا اللفظ الدال على الحدث فلا بد من تقدير مضاف فى قوله باسم أصله أى باسم مدلول أصله لأن الفعل الذى هو الحدث مدلول المصدر كما انه لا بد من تقدير مضاف فى قوله لأن المصدر هو فعل الفاعل أى دال فعل الفاعل اذ المسمى مصدرا هو اللفظ الدال على الحدث لا نفس الحدث ومحصله ان هذه التسمية ترجع لتسمية الكل باسم الجزء لأن مدلول الفعل الحدث والزمان والنسبة ومدلول المصدر خصوص الحدث والذى يسمى فعلا بحسب اللغة هو الحدث لأن الفعل لغة ما حدث عن الفاعل والحدث جزء معنى الفعل فسمى به جميع معناه (قوله ليس مقصودا بالذات) بين به أن معنى كونه طرفا هو أنه ليس يقع فى أول الكلام أو آخره كما يتوهم من التعبير بالطرف بل معناه ما ذكر أى انه لم يقع ركنا من الاسناد وانما يؤتى به للربط كما تقدم ونقل عن المبرد انه كان يقول أجيز أن أسميها أى الكلمات الثلاث كلها أسماء لأن كل واحد اسم لما دل عليه وأجيز أن اسميها كلها أفعالا لأنها صادرة عن المتكلم وأجيز أن أسميها كلها حروفا لأنها قطع من الكلام متفرقة (قوله والمركب الخ) لما فرغ من تقسيم المفرد شرع فى تقسيم قسيمه وهو المركب فقسمه أيضا الى ثلاثة أقسام والمنقسم الى هذه الأقسام الثلاثة المركب من حيث هو لا المعرف بما سبق وهو ما دل جزؤه على جزء معناه لانا لو أردنا هذا المعنى لم يصح هذا التقسيم اذ قد جعل من جملة الاقسام هنا التركيب المزجى وهو لا يدل جزؤه على جزء معناه لأنه مفرد تقتضى

فيعمل فيها (نحو فى) كقوله تعالى وفى السماء رزقكم (و) قسم (مختص بالأفعال) فيعمل فيها (نحو لم) كقوله تعالى لم يلد ولم يولد وسمى الاسم اسما لسموه على قسيميه بالاخبار به وعنه وسمى الفعل فعلا باسم أصله وهو المصدر لأن المصدر هو فعل الفاعل حقيقة وسمى الحرف حرفا لوقوعه فى الكلام حرفا أى طرفا ليس مقصودا بالذات (والمركب)

التعريف السابق ويدخل في القسم الأول هنا وهو المركب الإضافي الأعلام الإضافية كعبد الله مع أنها من قبيل المفرد بمقتضى التعريف السابق وحينئذ فالمراد بالمركب هنا ما لا يمكن أن ينطق به الإنسان دفعة واحدة فهذا التقسيم جار على التفسير الثاني الذي نقلناه لتسامحًا في تعريف المركب والمفرد وبهذا ثبت على أن اصطلاحهم جار عليه وأن الأول اصطلاح المناطقة فظهر أن أل في المركب هنا ليست للعهد (قوله ثلاثة أقسام) يرد عليه المركب من حرفين كإنما أو من حرف واسم نحو يا زيد أو من حرف وفعل نحو ما قام ويرد عليه أيضًا المركب التوصيفي نحو الحيوان الناطق والرجل العاقل والجواب أن المركب التوصيفي ملحق بالمفرد وما قبله من الأقسام إذا سمي به حكي كالمركب الإسنادي لأنه حينئذ يكون مزجيًا والمزجي لا يكون غالبًا إلا علمًا وأما المركب من فعلين فلا يصح أن يورد هنا لأنه غير واقع وكلامنا في أقسام المركب الواقعة فإن قلت لا ورود لهذا السؤال أصلًا لأنه ليس ههنا ما يفيد انحصار المركب في الأقسام الثلاثة فالجواب أن الاقتصار على بيان التقسيم مفيد للحصر لأن الاقتصار في معرض البيان مقتضاه فلو كان ثم قسم رابع لذكره فالحصر هنا ليس مأخوذًا من العبارة بل من القرائن والسياق (قوله ملازم حالة واحدة) وهي الجر بالنسبة للمضاف إليه والسكون بالنسبة للتنوين (قوله على ما قبله) أي ما قبل كل من المضاف إليه والتنوين وقد يجعل المركب الإضافي علمًا وهو كثير فيبقى على إعرابه الأصلي قبل العلمية (قوله كبعلبك) اسم لبلدة بالشام مركب من بعل اسم صنم وبك اسم صاحب البلد فبك بمنزلة تاء التأنيث مما قبله (قوله وهي الفتح) أي فيما هو مختوم بتاء التأنيث كعائشة والمركب المزجي ويرد عليه أن من المركب المزجي ما لا يفتح فيه آخر الجزء الأول نحو معدي كرب فلا يكون هذا الضابط شاملًا له والجواب أنه حصل له بالتركيب مزيد ثقل فلم تقبل الياء الحركة مطلقًا فسكنت للتخفيف وفي إعرابه وجوه ثلاثة * الأول ما ذكره الشارح وهو إعرابه إعراب ما لا ينصرف وهو الفصيح * الثاني أن يعرب إعراب المتضايفين فيضاف الجزء الأول للثاني ويكون الإعراب مقدرًا في الأحوال الثلاثة على آخر الجزء الأول وهو الياء والجزء الثاني يجر بالكسرة وينون على المشهور وأما ظهور الفتحة حالة النصب على الياء فيجوز أن يعد كرب بخلاف المشهور * الثالث بناؤه ولزومه حالة واحدة تشبيهًا له بخمسة عشر فيكون إعرابه في الأحوال الثلاثة محليًا (قوله والإعراب على الجزء الثاني) لأنه آخر المعرب حقيقة ونقل إليه ما قبله لما صار كالجزء والمراد بالإعراب إعرابه ما لا ينصرف فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة من غير تنوين للعلمية والتركيب لأن هذا القسم غالبًا لا يكون إلا علمًا وحينئذ فوصفه بالتركيب إنما هو باعتبار أصله المنقول عنه وإلا فهو الآن من قسم المفرد لأنه لا شيء من الأعلام يدل جزؤه على جزء معناه ثم لا يشمل هذا الأعلام المختومة بويه نحو سيبويه وعمرويه ونفطويه فإنها من المركب المزجي مع أنها مستحقة للبناء إلا أن الأشهر فيها البناء على الكسر وقد تعرب إعراب ما لا ينصرف والتمثيل لا يقال يرد الإعراب الإعراب ولو محليًا وهي معربة محلًا لأنا نقول المراد الإعراب المحلي لا يقال إنه على الجزء الثاني (قوله

ثلاثة أقسام) الأول (إضافي) وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة التنوين مما قبلها (كغلام زيد) بجامع أن المضاف إليه والتنوين كلاهما ملازم حالة واحدة والإعراب على ما قبله (و) الثاني (مزجي) وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها (كبعلبك) بجامع أن الجزء الأول منهما ملازم حالة واحدة وهي الفتح والإعراب على الجزء الثاني (و) الثالث (إسنادي) وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى

كقام زيد) فلو جعل علما كشاب قرناها وبرق نحره وتأبط شرا كان مبنيا وحكى على ما كان عليه قبل العلمية قال الشاعر

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها * بنى شاب قرناها تصر وتحلب

واعراب البيت كذبتم فعل وفاعل وبيت مقسم به مجرور والله مضاف اليه لا تنكحونها ان قرئ بضم التاء مضارع أنكح كان متعديا لمفعولين فلا نافية وتنكحون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والهاء ضمير مفعول أول وبنى مفعول ثان منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم وهو مضاف وشاب قرناها مضاف اليه مبنى على السكون فى محل جر وان قرئ بفتح التاء تعدى لمفعول واحد وهو الهاء فبنى منادى أى يا بنى منصوب بالياء وشاب قرناها مضاف اليه وقوله تصر وتحلب كل من الفعلين مضموم التاء مبنى للمفعول وهما جملتان مستأنفتان ولم يسمع فى كلام العرب التسمية بالجملة الاسمية نحو زيد قائم ولكن النحاة قاسوه فلو سمى به حكى على ما كان عليه وبنى وما ذكرناه من بناء الجملة المسماة بها هو المشهور وهو ما اقتصر عليه الحلبى هنا وهنالك اعراب آخر وهو اعرابها اعراب المحكى فنحو جاء زيد اذا سمى به يعرب بحركات مقدرة على آخره فى الأحوال الثلاثة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ومثله تأبط شرا وشاب قرناها الا انك فى شاب قرناها تقول منع من ظهورها اشتغال المحل بألف الحكاية وذلك لانه قبل جعله علما مرفوع بالألف لانه مثنى (قوله ثم الاسم قسمان معرب ومبنى) ثم للترتيب الاخبارى أو الاستئناف وهذا شروع فى مقاصد علم النحو وجميع ما تقدم من شرح الكلام وما بعده من مقدماته ووسائله ومعرب ومبنى كلاهما اسم مفعول مشتق من الاعراب والبناء وقد تقرر أن معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لان المشتق منه جزء من المشتق ومعرفة الكل الذى هو المشتق متوقفة على معرفة الجزء الذى هو المشتق منه فكان المناسب أن يتكلم أولا على الاعراب والبناء ثم يتكلم على المعرب والمبنى وقد يجاب بأن المقصود بالذات هو معرفة حال المعرب والمبنى وأن المعرب منه ما يكون كذا ومنه ما يكون كذا ومثله المبنى فالتفت لما هو المقصود * واعلم أن الاعراب يعترى الاسم بعد التركيب مع العامل وأما البناء فانه يوجد قبل التركيب مع العامل فان سبب البناء وهو مشابهة الاسم للحرف وصف للمبنى لا يفارقه ركب مع العامل أولا وحينئذ فوصف الكلمة بالبناء قبل التركيب وبعده حقيقة وأما وصفها بالاعراب ففى حالة التركيب مع العامل يكون حقيقة وقبله يكون مجازا مرسلا علاقته الأول أى يصلح لان يصير معربا عند التركيب مع العامل (قوله ولا ثالث لهما) أى للمعرب والمبنى فكل فرد وجد من الكلمات ثبت له اما الاعراب أو البناء فقول القائل الاسم اما معرب واما مبنى منفصلة حقيقية تمنع الجمع والخلو كقولك العدد اما زوج واما فرد (قوله خلافا) مفعول مطلق عامله محذوف أى أخالف خلافا أو حال من محذوف تقديره أقول ذلك خلافا أى مخالفا أو ذا خلاف وهذا مقابل لقوله ولا ثالث لهما (قوله الى ياء المتكلم) نحو غلامى (قوله ليس معربا) لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنيا لعدم موجب البناء

(كقام زيد ثم الاسم قسمان معرب ومبنى) ولا ثالث لهما خلافا لقوم ذهبوا الى ان المضاف الى ياء المتكلم ليس معربا ولا مبنيا

وذهب قوم الى انه مبنى لاضافته الى مبنى وهو الياء التى هى ضمير المتكلم والصحيح الذى عليه الجمهور انه معرب بحركات مقدرة فهو من قسم المعرب تقديرا (قوله فلذلك) أى لأجل كونه ليس معربا ولا مبنيا فاسم الاشارة راجع لقوله ليس معربا ولا مبنيا (قوله سموه خصيا) قيل ان الخصى ذكر حقيقة فليس واسطة فالأولى أن يسمى خنثى مشكلا وفيه ان الخنثى المشكل ليس واسطة أيضا اذ لا يخرج عن كونه ذكرا أو أنثى فى الواقع وقد يقال انه لما لم يدر حال الخنثى أهو ذكر أو أنثى كان المضاف الى ياء المتكلم أشبه به من الخصى لان الخصى ذكر حقيقة (قوله فالمعرب) الفاء للفصيحة أى اذا أردت حقيقة كل واحد من القسمين فنقول لك المعرب الخ (قوله ما تغير آخره) ما اما أن تكون اسما موصولا أى الذى فجملة تغير آخره صلة لا محل لها من الاعراب واما نكرة بمعنى شىء فالجملة فى محل رفع صفة لما والواقعة خبرا عن قوله المعرب وعلى كل تقدير فصدوقها الاسم المتمكن والفعل المضارع الخالى من النونين أى نون التوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة ونون النسوة والمعنى المعرب اسم متمكن أو فعل مضارع خال من النونين تغير آخره وقد جرى هنا على القول بأن الاعراب معنوى وهو تغيير آخر الكلم بسبب العامل أما على القول بانه لفظى فيفسر بأنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الاسم المتمكن أو الفعل المضارع الخالى من النونين فيفسر المعرب باسم قام به الاعراب الذى هو نفس الحركة أو الحرف وقوله تغير آخره أى تغيرت صفته كالانتقال من الرفع للنصب للجر فان صفة الحرف الأخير تتغير ظاهرا وهذا فى الاعراب الظاهر أو تقديرا كالاعراب المقدر فى نحو الفتى فان الآخر تغير تقديرا أو تتغير ذاته حقيقة كما فى المعرب بالحروف فان جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء ففى الانتقال لحالة النصب تتغير ذات الحرف فتذهب الواو وتأتى الياء ومثله الجر أو تقديرا وذلك فى حالة الرفع فى نحو جمع المذكر السالم والمثنى فان واو الجمع وألف التثنية صارا علامتين للاعراب أيضا بعد ان كانتا علامتين للجمع والتثنية فقط فقد تغير الآخر هنا تقديرا (قوله حقيقة) منصوب على الحال من آخره وكذلك مجازا أى سواء كان ذلك الآخر آخرا حقيقة أو كان آخرا مجازا أى حكما وانما عبر بمجاز المشاكلة لقوله حقيقة فليس المراد المجاز بالمعنى المصطلح عليه أعنى الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له ويصح ارادته لكنه يحتاج لتكلف لا يخفى (قوله كآخر يد) فان أصلها يدى بوزن فعل ساكن العين فحذفت الياء اعتباطا وصارت نسيا منسيا ومن الآخر حكما ألف اثنا عشر لان عشر حالة محل النون القائمة مقام التنوين وكل من النون والتنوين لا يخرج ما قبله عن كونه آخرا فكذا ما حل محله وانما كانت لفظة عشر حالة محل النون لان أصل اثنا عشر اثنان فحذفت النون وأضيفت الى عشر والنون فى المثنى عوض عن التنوين فى الاسم المفرد فعلى هذا تقول فى حالة الرفع جاء اثنا عشر مرفوع بالألف لانه مثنى وعشر عوض عن التنوين ورأيت اثنى عشر منصوب بالياء ومثله مررت باثنى عشر مجرور بالياء وعشر عوض عن التنوين فى الاسم المفرد (قوله بسبب عامل) متعلق بقوله تغير والعامل ما به يتقوم أى يتحقق ويحصل المعنى المقتضى أى الطالب

فلذلك سموه خصيا (فالمعرب ماتغير آخره) حقيقة كآخر زيد أو مجازا كآخر يد (ب) بسبب عامل

للإعراب

للاعراب وذلك المعنى كالمفعولية مثلا فانها تقتضى النصب وهذا النصب انما يحصل
ويتحقق من نفس العامل نحو رأيت زيدا وضربت عمرا فضرب عامل تحقق به المعنى
الذى يقتضى الاعراب وهو المفعولية ومقتضى المفعولية النصب وقس عليه حال
المرفوع والمجرور ثم لا فرق فى العامل بين أن يكون ملفوظا به كجاء فى قولك جاء زيد أو
مقدرا كما فى هل زيد قام فان زيدا فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير هل قام
زيد قام فالعامل هنا مقدّر أو يكون العامل ليس لفظيا بل معنويا كالابتداء فى
المبتدا والتجرد فى الفعل المضارع فان العامل الرفع فى المبتدا نفس الابتداء والرفع
فى المضارع نفس التجرد وهما عاملان معنويان وخرج بهذا القيد ما تغير آخره لا بسبب
عامل كحيث بالفتح بعد الضم مثلا (قوله يقتضى) الضمير فيه يعود للعامل والجملة صفة
لعامل أى يطلب ذلك العامل رفعه الذى تقتضيه الفاعلية أو نصبه الذى تقتضيه
المفعولية أو جره الذى تقتضيه الاضافة وهى ايصال الفعل لما بعده ولو حكما ليدخل
عامل الجر الزائد (قوله واختلف فى امرئ وابنم) فى امرئ لغتان احداهما اتباع
عينه وهى الراء للامه وهى لغة القرآن قال تعالى ان امرؤ هلك وهذه اللغة هى محل
الخلاف الثانية فتح الراء على كل حال والاعراب على الهمزة حكاها الفراء وأنشد

أنت امرأ من خيار الناس كلهم * تعطى الجزيل وتشرى الحمد بالثمن

وعلى هذه اللغة جاء التأنيث فقالوا امرأة وحكى الجوهرى أن من العرب من يضم الراء
على كل حال فيقول جاء امرؤ ورأيت امرأ ومررت بامرئ وأما ابنم فهو ابن زيدت
فيه الميم وفيه لغتان احداهما فتح النون فى جميع أحواله وهى قليلة والثانية اتباع
حركة النون لحركة الاعراب وهذه اللغة هى محل الخلاف أيضا (قوله فقال
البصريون) جمع بصرى وهم النحاة المنسوبون للبصرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة
العرب بناها عتبة بن غزوان فى خلافة عمر بن الخطاب وهى بفتح الباء وكسرها وضمها
ثلاث لغات لكن الفتح أفصح فان نسبت اليها جاز فتح الباء وكسرها ولا تضم الباء
(قوله حركة ماقبل الآخر اتباع) فيكون معربا من مكان واحد وهو الهمزة وأما حركة
الراء فهى حركة اتباع وهذا هو الصحيح (قوله وقال الكوفيون) جمع كوفى وهم
النحاة المنسوبون للكوفة ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت فيها خطط العرب
الذين هم جند الاسلام اذ ذاك فى خلافة عثمان رضى الله عنه (قوله والمبنى بخلافه)
المبنى مبتدأ وقوله بخلافه الباء فيه للملابسة أى ملتبس بخلافه أى بمخالفة المعرب من
قبيل التباس الموصوف وهو المبنى بالصفة وهى الخلاف وهذا الخلاف هو التضاد
فان النسبة بين المعرب والمبنى التضاد فهما ضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان كما فى بعض
الأسماء قبل التركيب فانها ليست معربة ولا مبنية نحو زيد (قوله وهو مالم يتغير الخ)
هذا التعريف مبنى على أن البناء معنوى وهو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة أما على
أنه لفظى فيعرف بانه ما لحقه البناء أعنى ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل الى آخر
التعريف وما فى قوله مالم يتغير آخره واقعة على اسم غير متمكن وفعل ماض وفعل
أمر وفعل مضارع لحقه احد النونين فهذه الأقسام كلها مبنية والحاصل ان ماخرج

يقتضى رفعه أو نصبه
أو جره) تقول جاء زيد ورأيت
زيدا ومررت بزيد وتقول
طالت يدو قبلت يدا ونظرت
الى يد واختلف فى امرئ
وابنم فى قولك جاء امرؤ وابنم
ورأيت امرأ وابنما ومررت
بامرئ وابنم فقال البصريون
حركة ماقبل الآخر اتباع
لحركة الآخر وقال
الكوفيون معرب من
مكانين (والمبنى بخلافه)
وهو مالم يتغير آخره لفظا
أو تقديرا نحو جاء هؤلاء
ورأيت هؤلاء ومررت
بهؤلاء بكسر الهمزة
فى الاحوال الثلاثة

من أقسام المعرب يدخل في المبني اذ لا واسطة (قوله ما يظهر اعرابه) أي علامة اعرابه بناء على ما ذهب اليه الشارح من أن الاعراب معنوي أما على أنه لفظي فلا حاجة لتقدير هذا المضاف (قوله يقدر) فعل مضارع مبني للمجهول والضمير المستتر فيه نائب فاعل يعود على الاعراب والمعنى يقدر هو أي الاعراب ولا يخفى أن ما واقعة على اسم وهي موصولة أو نكرة موصوفة ويقدر صلتها والضمير فيه ليس عائدا على ما فقد جرت الصلة أو الصفة على غير من هي له فكان الواجب ابراز الضمير فيقول وما يقدر هو وقد يجاب بأنه جرى على مذهب الكوفيين وهو أن الابراز لا يجب الا اذا خيف اللبس وقد يدعى أن اللبس هنا مأمون (قوله حرف صحيح) وهو ما ليس من حروف العلة التي هي الواو والألف والياء (قوله نحو دلو وظبي) وغزو وعدو ورمي وانما أشبه ما ذكر الصحيح لأن حرف العلة بعد السكون لا تستثقل عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة وأما الألف فلا يشبه الصحيح ما قبله لأنها لا تكون الا ساكنة وما قبلها متحرك بحركة تجانسها وهي الفتحة (قوله كما تظهر في الصحيح) أي حيث لا مانع من ظهورها كأن يسكن الآخر للوقف نحو جاء زيد بسكون الدال وأن يحصل ادغام نحو قوله تعالى وترى الناس سكارى بادغام أحد المثلين في الآخر على بعض القراآت أو التخفيف نحو قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم على قراءة من سكن الهمزة أو الحكاية نحو من زيدا جوابا لمن قال ضربت زيدا أو الاضافة لياء المتكلم نحو غلامي أو الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر لام لله قراءة شاذة وقد نظمت هذه المواضع فقلت

في غير مقصور ومنقوص أبن * اعراب اسم في سوى أحوال
اسكانه للوقف والتخفيف ثم * حكاية اتباعه للوالي
واضافة للياء من متكلم * وكذاك ادغام له مع تالي

(قوله والذي يقدر فيه الاعراب الخ) هذا هو القسم الثاني من المعرب وقد قسم هذا القسم أيضا الى قسمين ما يقدر فيه حرف وما يقدر فيه حركة وقدم الكلام على ما يقدر فيه حرف وان كان المناسب تقديم ما يقدر فيه حركة لما أن الاعراب بالحركة أصل والاعراب بالحرف نائب عنها الطول الكلام على ما يقدر فيه الحركة فقدم ما يقدر فيه الحرف ليتفرغ منه اليه أولما كان تقدير الحرف محل خفاء واستغراب بادر بالتنبيه عليه وقدمه (قوله جمع المذكر السالم المضاف الخ) سكوته على هذا القسم عما يقدر فيه الحرف يقتضي الحصر وليس كذلك اذ بقي من أقسام ما يقدر فيه الحرف جمع المذكر السالم اذا أضيف لكلمة أخرى غير الياء نحو جاء صالحو القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فان الواو في حالة الرفع مقدرة منع من ظهورها الثقل والياء في حالتي النصب والجر كذلك والأسماء الستة اذا أضيفت الى ما ذكر نحو جاء أبو الحسن ورأيت أبا الحسن ومررت بأبي الحسن والمثنى اذا أضيف لكن في حالة الرفع تقدر الألف نحو جاء صالحا القوم فهو مرفوع بألف مقدرة منع من ظهورها الثقل وأما في حالتي النصب والجر فان الياء فيه تظهر تقول رأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فيجر وينصب بالياء الظاهرة اذ لا استثقال في ظهورها كالجمع ولأنها في جمع المذكر

(والمعرب قسمان ما يظهر اعرابه) لفظا (وما يقدر فيه (فالذي يظهر اعرابه قسمان الصحيح الآخر) وهو ما آخره حرف صحيح (كزيد وما آخره حرف يشبه الصحيح) وهو ما كان في آخره واو أو ياء قبلهما ساكن (نحو دلو وظبي) تقول هذا دلو وظبي ورأيت دلوا وظبيا ومررت بدلو وظبي فتظهر فيه الحركات كما تظهر في الصحيح (والذي يقدر فيه الاعراب قسمان ما يقدر فيه حرف وما يقدر فيه حركة فالذي يقدر فيه حرف جمع المذكر السالم المضاف لياء المتكلم

السالم حذفت لوجود ما يدل عليها وهو الكسرة وليس في المثنى ما يدل عليها لو حذفت فان ما قبلها في المثنى مفتوح ولعل الشارح لم يلتفت لذلك لأنه أمر عارض بسبب الاضافة لكلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم فانها لعدم استقلالها بمنزلة العدم كذا أجابوا وهو في غاية الضعف فليتأمل (قوله في حالة الرفع) وأما في حالتي الجر والنصب فان اعرابه فيهما لفظي لبقاء الياء التي هي الاعراب غاية الأمر أنها أدغمت في ياء المتكلم والادغام لا يخرجها عن حقيقتها (قوله أصله مسلموى) هذا الأصل بالنظر للاضافة والا فالأصل الأصيل مسلمون لي حذفت النون للاضافة واللام للتخفيف (قوله وقلبت الضمة) أي التي على الميم كسرة لمناسبة الياء وظاهر كلامه انه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو كذلك خلافا لابن جني حيث اختار أن يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو معللا له بانه اقدام على الحركة الضعيفة قبل الاقدام على الحرف القوى وما ذكره الشارح هو المشهور عند القوم (قوله وقدرت الواو) يؤخذ من سياق المصنف أن هذا التقدير ليس للثقل ولا للتعذر حيث سكت عنه هنا في بيان ما يقدر فيه الحرف وتكلم عليه في بيان ما تقدر فيه حركة ونص ابن الحاجب على أن تقدير الواو هنا للاستثقال (قوله لان جمع الخ) علة لقوله وقدرت الواو دون الضمة هذا وقد ذهب أبو حيان الى أن اعراب مسلمي لفظي قال لان ذات الواو باقية وانما تغيرت صفتها والتقدير للشيء خلو المحل من المقدر ولا يتأتى ذلك هنا لان الواو انقلبت ياء فلم تنعدم انما تبدل وصفها ونظير ذلك في الجسمانيات استحالة الخمر خلا (قوله ما يقدر للتعذر) أي ما يقدر فيه الاعراب لكونه يمنع من ظهوره التعذر وليس هذا القسم منحصرا فيما ذكره الشارح بل بقي منه ما أسلفته لك في النظم (قوله كالفتى) الكاف للتمثيل أي مثل الفتى من كل اسم معرب آخره ألف لازمة ويسمى هذا القسم مقصورا لكونه ضد الممدود وهو الاسم المعرب الذي آخره همزة بعد ألف زائدة ككساء ورداء أو لكونه منع من ظهور مطلق الحركات والقصر معناه لغة المنع والتعليل الأول أولى لان التعليل الثاني يشمل نحو غلامي فانه ممنوع من ظهور الحركات مع انه لا يسمى مقصورا اللهم الا أن يقال ان علة التسمية لا يلزم اطرادها ولا انعكاسها (قوله وغلامي) أي من كل اسم مضاف الى ياء المتكلم وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما ولا مقصورا ولا منقوصا (قوله جاء الفتى) مرفوع بضمة مقدرة على الألف الموجودة منع من ظهورها التعذر وأما جاء فتى فهو مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر اذ أصله فتى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان الألف والتنوين فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار فتى (قوله ان ذات الألف لا تقبل الحركة) وذلك لانها ساكنة لانها ألف لينة فلو فرض تحريكها انقلبت حقيقتها وصارت همزة ولذلك كان التقدير هنا للتعذر وأما المقدر للثقل فان الحرف يقبل الحركة لكنها تستثقل عليه كالقاضي فان الياء تقبل الضمة لكنها تكون ثقيلة فقد ظهر لك الفرق بين ما يقدر للثقل وما يقدر للتعذر (قوله اشتغل بحركة المناسبة) أي فلا يقبل حركة الاعراب اذ لا يتوارد أثران على شيء

في حالة الرفع فانه يقدر فيه الواو ونحو جاء مسلمي) أصله مسلموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة وقدرت الواو دون الضمة لأن جمع المذكر السالم معرب بالحروف على المشهور (والذي يقدر فيه حركة قسمان ما يقدر للتعذر كالفتى وغلامي) تقول جاء الفتى وغلامي ورأيت الفتى وغلامي ومررت بالفتى وغلامي وموجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة وما قبل ياء المتكلم اشتغل بحركة المناسبة

فتقدر فيهما الحركات الثلاث وذهب ابن مالك الى أن المضاف للياء تقدر فيه الضمة والفتحة فقط وتظهر الكسرة فى حالة الجر واعترض بان الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر وله أن يدعى ان كسرة المناسبة ذهبت وخلفتها كسرة الاعراب كما قالوا فى شرب اذا بنوه للمفعول ان الكسرة فيه غير الكسرة فى المبنى للفاعل (وما تقدر للاستثقال كالقاضى) فانه تقدر فيه الضمة والكسرة وتظهر فيه الفتحة لخفتها

واحد (قوله فتقدر فيهما) أى فى الألف فى المقصور وهو الفتى ونحوه والياء فى المضاف الى ياء المتكلم ثم محل تقدير الحركات الثلاث اذا كان الاسم الذى آخره ألف مصروفا اما اذا كان ممنوعا من الصرف كموسى وعيسى فانك تقدّر فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فى حالة النصب تكون أصلية وفى حالة الجر تكون نائبة عن الكسرة وذهب بعضهم الى تقدير الكسرة فى حالة الجر فى الاسم الذى لا ينصرف وعلل ذلك بانها انما امتنعت فيه للثقل ولا ثقل مع التقدير وأجيب بان الثقل يتباعد عنه مطلقا فى اللفظ وفى التقدير لان الفعل لا يدخله الكسر مطلقا فكذا ما أشبهه (قوله وتظهر الكسرة) قال ابن مالك هذا هو الصحيح عندى ومن قدر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفا لا مزية عليه ولا حاجة اليه قال أبو حيان ولا أعرف له سلفا فى هذا المذهب ❊تنبيه❊ قد ظهر أن فى المضاف الى ياء المتكلم مذاهب أربعة الأول مذهب الجمهور أنه معرب فى الأحوال الثلاثة الثانى انه مبنى وهو مذهب الجرجانى وابن الخشاب والمطرزى وظاهر كلام الزمخشرى الثالث مذهب ابن جنى انه لا معرب ولا مبنى الرابع ما ذهب اليه ابن مالك (قوله واعترض) مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فى اعترض يعود لابن مالك والمعترض هو أبو حيان والاعتراض هو ما ذكره الشارح بقوله بأن الكسرة فتكون الباء للتصوير أى اعتراضا مصورا بان الخ وجواب هذا الاعتراض قول الشارح وله ان يدعى الخ أى له ان يجيب عن الاعتراض مدعيا الخ (قوله كما قالوا) الكاف للتشبيه وما موصول حرفى تسبك مع ما بعدها بمصدر أى هذا الادعاء شبيه بقولهم فى شرب الخ وذلك أن النحاة قالوا ان الفعل اذا كان ماضيا وبنى للمفعول فانه يضم أوّله ويكسر ما قبل آخره فاورد عليهم شرب فأجابوا بما ذكر هذا ما يقتضيه ظاهر كلام المصنف وفيه أن الذى قال هذا القول هو أبو حيان بحثا من عند نفسه فليس من كلام النحاة وأما قول النحاة يضم أوّل الماضى ويكسر ما قبل آخره فهو محمول على غير المكسور نحو ضرب وأكل الخ علما بانه لا معنى لكسر المكسور وحينئذ فالأولى أن يقال ان الكسرة فى غلامى قبل دخول العامل كانت لمجرد المناسبة وبعده صارت لمجرد الاعراب من غير تبدل ولا شك فى ثبوت المغايرة بالاعتبار حينئذ (قوله وما تقدر للاستثقال) عطف على قوله ما تقدر للتعذر أى وقسم تقدر هى أى الحركة للثقل والصلة أو الصفة فى الموضعين أى فى قوله تقدر للتعذر وقوله تقدر للاستثقال قد جرت على غير من هى له فكان الواجب ابراز الضمير بأن يقول تقدر هى وتقدم لك جواب ذلك فلا تغفل ثم المقدر هنا الضمة والكسرة وأما الفتحة فتظهر كما قال بعد ذلك وتظهر فيه الفتحة (قوله كالقاضى) من كل اسم معرب آخره ياء ساكنة لازمة قبلها كسرة منصرفا كالقاضى أو غير منصرف كجوار الا انه فى جوار تقدر الفتحة فى حالة الجر نيابة عن الكسرة ولم تظهر لكونها نائبة عن ثقيل فاعطيت حكمه وسمى هذا القسم منقوصا لانه نقص منه ظهور بعض الحركات وهو الضمة والكسرة أو لنقص لامه أى حذفها لاجل التقائها ساكنة مع التنوين فى نحو جاء قاض اذ أصله قاضى بوزن فاعل استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى

ساكنان وهما الياء والتنوين فحذفت الياء فصار قاض فهو مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ومثله الجر وأما النصب فتظهر فيه الفتحة لخفتها تقول رأيت قاضيا (قوله جاء القاضي) ومثله جاء قاض ومنه قوله تعالى لا ينكحها الا زان أو مشرك فان زان فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل اذ أصله زاني بوزن فاعل فعل به ما فعل بقاض (قوله ومررت بالقاضي) ومثله بقاض فهو مجرور بكسرة مقدرة في الأول على الياء الموجودة وفي الثاني على الياء المحذوفة ثم اعلم ان خلاف ما قاله المصنف من ظهور الفتحة اما ضرورة أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه كقولهم في تقدير الفتحة أعط القوس باريها بسكون الياء وقوله

ولو أن واش باليمامة داره * وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

وأجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة فصيحة وخرج عليه قراءة من قرأ من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء ومن الضرورة أيضا ظهور الضمة أو الكسرة كما جاء قليلا في أشعار العرب (قوله والمبني قسمان) وأما القسم الثالث وهو المبني على الحرف نحو يا زيدان فانه مبني على الألف ويا زيدون فانه مبني على الواو ولا رجلين ولا مسلمين بالبناء على الياء ونحو ذلك فقد تركه المصنف لان بناءه عارض بسبب النداء أو تركيبه مع لا وكلامه في المبني أصالة فلا يرد هذا القسم (قوله ما تظهر فيه حركة البناء) أي حركة للبناء بناء على أن البناء معنوي أو حركة هي البناء بناء على انه لفظي (قوله فالذي تظهر فيه حركة البناء) أي من فتح وكسر وضم ومثل للثلاثة وترك التمثيل للمبني على السكون نحو كم الذي هو القسم الرابع من المبنيات لان كلامه لم يشمله لسكونه في خصوص المبني على حركة وانما اقتصر على المبني على الحركة لانه قسم المبني قسمين ما يظهر فيه البناء وما يقدر ومعلوم أن السكون لا يقدر في بناء الاسماء فترك التعرض للمبني على السكون لصحة تقسيمه ولو ذكره لفسد التقسيم كما لا يخفى (قوله بالبناء على الفتح) أي على علامته وهي الفتحة وكذا يقال في نظائره وانما أولنا بما ذكر لان أين ليست مبنية على نفس الفتح الذي هو أثر الفتحة بل على الفتحة والأمر سهل وانما بنيت أين لتضمنها معنى حرف الاستفهام ان كانت استفهامية أو حرف الشرط ان كانت شرطية وكان البناء على حركة لئلا يلتقي ساكنان لو بنيت على السكون وكانت الحركة خصوص الفتحة لخفتها لانها أقرب الى السكون (قوله وأمس) بني لتضمنه معنى حرف التعريف لدلالته على وقت معين وهو اليوم الذي قبل يوم التكلم الصادق بما يليه ذلك اليوم وبما قبله من الايام الماضية القريبة من ذلك اليوم أو البعيدة منه لكن المتبادر والغالب في الاستعمال هو الأول وهو اليوم الذي يليه يوم التكلم وكان بناؤه على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الحركة خصوص الكسرة لما ذكره الشارح وهو انها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وانما كانت أصلا لان الجر يختص بالأسماء والأصل أن يدل عليه بالكسرة والجزم يختص بالأفعال والأصل أن يدل عليه بالسكون فصارت الكسرة

تقول جاء القاضي بضمة مقدرة ومررت بالقاضي بكسرة مقدرة وموجب هذا التقدير ان الياء المكسور ما قبلها ثقيلة وتحريكها يزيدها ثقلا (والمبني قسمان ما تظهر فيه حركة البناء وما تقدر فيه فالذي تظهر فيه حركة البناء نحو أين) بالبناء على الفتح للخفة (وأمس) بالبناء على الكسر على أصل التقاء الساكنين

(وحيث) بالبناء على الضم تشبيها بالغايات على احدى اللغات التسع بتثليث الثاء مع الياء والواو والألف (والذى تقدر فيه حركة البناء نحو المنادى المفرد المبنى قبل النداء نحو ياسيبويه وياحذام) فانك تقدر فيه الضمة ويظهر أثر ذلك فى التابع تقول ياسيبويه العالم بالرفع اتباعا للضم المقدر فى آخره والعالم بالنصب اتباعا

ضد السكون والأصل أن يتخلص من الشىء بضده وتحصل بناء أمس اذا اجتمع فيها شروط ستة الأول أن يراد به يوم معين سواء كان ذلك اليوم هو الذى قبل يومك الذى أنت فيه أو قبله على ما سبق لك الثانى أن لا يعرف بأل الثالث أن لا يضاف الرابع أن لا يكسر كأموس الخامس أن لا يصغر كأميس السادس أن لا يستعمل ظرفا نحو اعتكفت أمس فان تخلف شرط من هذه ماعدا الأخير أعرب وأما الشرط الاخير فانه يكون معه مبنيا (قوله وحيث) بنيت لتضمنها حرف الشرط ان كانت شرطية أولا فتقارها الى الجملة افتقارا لازما ان كانت ظرفية وكان بناؤها على حركة تخلصا من التقاء الساكنين وكانت الحركة نفس الضمة لشبهها بالغايات وهى قبل وبعد وأسماء الجهات الست سميت غايات لصيرورتها بعد حذف المضاف اليه غاية وآخرا فى النطق بعد أن كانت وسطا مثلا تقول جاء زيد بعد عمرو فتحذف عمرا وتقول بعد بالبناء على الضم والمعنى أن الغايات لما بنيت على الضم بنيت حيث أيضا عليه تشبيها بها ووجه الشبه أن حيث قطعت عن الاضافة الى المفرد الذى كان حقها أن تضاف اليه كسائر أخواتها فنعت ذلك كما منعت قبل وبعد والتزم اضافتها للجملة وعلة بناء الغايات على الضم الفرق بين حركة اعرابها وحركة بنائها لان الضم ليس حركة لها حالة الاعراب فجعل حركة لها حالة البناء وأما بناؤها على الكسر فلالتقاء الساكنين وعلى الفتح فللتخفيف وماذكره المصنف من بناء حيث هو المشهور وحكى ابن الدهان أن بنى أسد يكسرونها جرا ويفتحونها نصبا وحكى الكسائى أن بنى فقعس يعربونها مطلقا فهذه احدى عشرة لغة وقرئ شاذا سنستدرجهم من حيث لا يعلمون اما على لغة من يكسرها أو من يعربها جرا أو من يعربها مطلقا (قوله نحو المنادى) ومنه اسم لا المفرد المبنى قبل دخول لا عليه نحو لا سيبويه فى الدار بتنوين سيبويه قبل دخول لا وانما اشترطنا فيه التنوين ليكون نكرة فتعمل لا فيه لانها لا تعمل الا فى نكرة أما اذا لم ينون فانه يكون معرفة فلا يصح أن تعمل فيه لا (قوله المبنى قبل النداء نحو ياسيبويه) فسيبويه مبنى قبل دخول حرف النداء وعلة بنائه التركيب لتضمنه معنى حرف العطف فسيبويه مركب من كلمتين قد امتزجتا وصارتا كلمة واحدة فكأنه ضمن الاسم معنى الواو وقيل ان علة بناء نحو سيبويه مشابهته لاسم الصوت فهو مبنى لكونه أشبه المبنى (قوله وياحذام) أى ونحوه من كل علم لمؤنث جاء على فعال سواء كان آخره راء كوبار وحضار أم لا كقطام وحذام وهذا النوع مبنى عند أهل الحجاز لتضمنه معنى الحرف وهو تاء التأنيث وكان على حركة للتخلص من السكونين وكانت خصوص الكسرة لانها الأصل فى التخلص من السكونين ومثل ذلك يقال فى سيبويه (قوله فانك تقدر فيه) أى فى هذا القسم المبنى الضمة فسيبويه منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلى ومثله حذام والدليل على أن حركة البناء مقدرة فى هذا النوع ظهور أثر التقدير فى التابع للمنادى ولذلك قال المصنف ويظهر أثر ذلك أى التقدير (قوله بالرفع) أى فى العالم الذى هو نعت سيبويه (قوله اتباعا) حال من الرفع أى حالة كون الرفع تابعا أو مفعول مطلق لعامل محذوف

والتقدير

لمحله ويمتنع العالم بالجر اتباعا للفظه لان حركة البناء الاصلية لا يجوز اتباعها بخلاف العارضة بسبب النداء ونحوه (والفعل قسمان معرب ومبنى) ولا ثالث لهما (فالمعرب) الفعل (المضارع المجرد من نونى الاناث والتوكيد) نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب (والمبنى) الفعل (الماضى اتفاقا) وكان حقه أن يبنى على السكون لانه الاصل فى البناء وانما بنى على حركة لمشابهته الاسم

والتقدير فتتبع ذلك اتباعا (قوله لمحله) أى محل الاسم المنادى لان المنادى فى محل نصب على المفعولية بالفعل المقدّر الذى نابت عنه يا والتقدير فى نحو يا زيد ادعو زيدا وقضية تقديم الرفع على النصب أرجحيته وظاهر كلام القوم استواء الوجهين ورجح ابن الانبارى النصب قائلا ان الحمل على الموضع أى المحل هو الاختيار عندى لان الاصل فى وصف المبنى هو الحمل على الموضع ويؤيده ماقاله النيلى فى شرح الكافية ان النصب على المحل هو القياس كما فى سائر المبنيات (قوله لا يجوز اتباعها) لكونها ضعيفة بسبب لزومها للكلمة وعدم مفارقتها اياها (قوله بخلاف العارضة) أى الحركة العارضة وهى الضمة المقدّرة بسبب النداء أى فانه يجوز اتباعها وعلة الجواز انها اشبهت حركة الاعراب من حيث انها تطرأ مع دخول حرف النداء وتزول بزواله كما ان حركة الاعراب تحدث مع دخول العامل وتزول بزواله * والحاصل ان كلا من الكسرة والضمة المقدّرة فى نحو يا سيبويه حركة بناء لكنهم جوّزوا الاتباع فى الحركة المقدّرة التى اجتلبها العامل وهى الضمة دون حركة البناء الاصلية وهى الكسرة لان الاولى وان كانت حركة بناء لكن ترجحت على الثانية من حيث كونها أشبهت حركة الاعراب من جهة انها تطرأ وتزول ولشبه هذه الحركة بحركة الاعراب نون المنادى المفرد معها كقوله

سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام

وقوله

أمحمد ولانت خير نجيبة * فى قومها والفحل فحل معرق
ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق

وقد ألغز بعضهم فى هذه المسئلة بقوله

يا هؤلاء اخبروا سائلكم * ما اسم له لفظ وموضعان
ولا يراعى لفظه فى تابع * والموضعان قد يراعيان

وقد لمح للجواب فى اللغز بقوله يا هؤلاء فانه من أفراد المسئلة ومراده بالموضعين الضمة المقدرة والنصب الذى هو محل المنادى (قوله ونحوه) وذلك كدخول لا فتقول فى تابع اسم لا لا سيبويه ظريف بالفتح اتباعا للفتح المقدّر وظريفا بالنصب اتباعا للمحل فان اسم لا فى محل نصب وظريف بالرفع نظرا للمحل لا مع اسمها لان محلهما معا رفع بالابتداء عند سيبويه ويمتنع ظريف بالجر اتباعا للكسر الملفوظ به (قوله معرب) قدمه لشرفه والاعراب فى الفعل على خلاف الأصل لان الأصل فيه البناء والاسم بالعكس (قوله ولا ثالث لهما) أى على الصحيح ونقل الشاطبى عن بعضهم أن الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد مباشرة أو غير مباشرة ليس معربا ولا مبنيا فهو حالة بين حالتين كالمضاف لياء المتكلم والصحيح انه مبنى اذا كانت نون التوكيد مباشرة ومعرب اذا لم تكن مباشرة وسيأتى ذلك (قوله اتفاقا) منصوب على نزع الخافض أى بالاتفاق أو على الحال من المبنى الذى هو المبتدأ على رأى سيبويه أى حالة كون بنائه متفقا عليه (قوله لانه الاصل فى البناء) الجار والمجرور متعلق بالأصل وهو فى اللغة ما بنى عليه غيره ويطلق فى الاصطلاح على معان أحسن ما يراد منها هنا الراجح والمعنى لان البناء على السكون هو الراجح فى نظر الواضع وعلة ذلك أن البناء ضد

الاعراب والأصل فى الاعراب ان يكون بالحركة فضده وهو البناء يكون الأصل فيه السكون تحقيقا للتضاد وأيضا البناء ثقيل للزومه حالة واحدة والسكون خفيف فناسب أن يكون الاصل فيه ذلك ليحصل التعادل (قوله فى وقوعه) متعلق بالمشابهة وهو بيان لوجه المشابهة والمراد وقوعه بحسب الظاهر والا فى الحقيقة أن الصفة وكذا الصلة والخبر والحال ليس الفعل وحده بل مجموع الفعل والفاعل الذى هو الجملة ثم كون الفعل يقع موقع الاسم فى الصلة محل منع لأن الصلة لا تكون الا جملة فما ذكره من المواضع الأربعة مسلم فيما عدا الموصول فان الفعل فيه ليس واقعا موقع الاسم لأن صلة الموصول لا تكون الا جملة فتدبر (قوله والأمر مبنى) أى على السكون ان كان صحيح الآخر أو نائبه وهو الحذف ان كان معتل الآخر كما سيأتى (قوله وذهب الكوفيون) مقابل للقول الأصح الذى هو قول البصريين وقد رد مذهب الكوفيين بان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار وماذكروه خلاف الأصل الذى هو بناء الأفعال فلا يرتكب من غير ضرورة داعية اليه سيما مع مزيد التكلف (قوله مقدرة) حال من لام الأمر وفى نسخة تقديرا ومعنى كونها مقدرة أنها غير ملفوظ بها (قوله وقفا) منصوب على الظرفية توسعا أى فى حالة الوقف وهو جواب عما يقال ان الالتباس مدفوع لأن المرفوع محرك الآخر بالضمة والمجزوم ساكن الآخر فلا التباس ومحصل الجواب أن الالتباس يحصل فى حالة الوقف ويكفى الالتباس ولو فى صورة (قوله ثم أتى بهمزة الوصل) فان قلت هلا حرك ما بعد حرف المضارعة وهو الضاد واستغنى بذلك عن همزة الوصل فالجواب أنهم لم يحركوه لأجل المحافظة على صيغة المضارع اذ لو حركت لرجع للماضى (قوله توصلا) مفعول لأجله من قوله أتى أى لأجل التوصل للنطق بالساكن الذى هو الضاد (قوله ثم المعرب) أل فيه للعهد الذكرى لتقدم مدخولها صريحا فى قوله والفعل قسمان معرب ومبنى وقوله فالمعرب الفعل المضارع وهو المراد هنا (قوله ما يظهر اعرابه) أى علامة اعرابه بناء على أن الاعراب معنوى أو يبقى الكلام على ظاهره بناء على أن الاعراب لفظى الذى هو نفس الحركة الموصوفة بالظهور (قوله وما يقدر) ما اسم موصول أو نكرة واقعة على قسم ويقدر فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الاعراب فقد جرت الصفة أو الصلة على غير من هى له وقد تقدم لك جوابه ثم ظاهر سكوت المصنف عن وصف هذا التقدير هل هو مقدر للتعذر أو للثقل وتعرضه بعد لما يقدر للثقل والتعذر فى الحركة يقتضى عدم اتصاف هذا التقدير بشئ من التعذر أو الثقل كما تقدم لك نحو ذلك والمتبادر أن هذا التقدير للثقل اذ النون قد حذفت لتوالى الأمثال وتوالى الامثال ثقيل لا متعذر (قوله الصحيح الآخر) وهو ما آخره حرف صحيح بأن لم يكن من حروف العلة ويشترط أيضا أن لا يتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة فان اتصل به واحد مما ذكر كان اعرابه بالحروف واغا زدنا هذا الشرط أخذا من تمثيله واقتصاره على المضارع المعرب بالحركات ولو ترك هذا الشرط كان التمثيل قاصرا اذ يكون القسم شاملا للمعرب بالحروف وقد اقتصر فى المثال على المعرب

فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا فى قولك مررت برجل ضرب وجاء الذى ضرب وزيد ضرب ورأيت زيدا قد ضرب وكانت الحركة فتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل (والامر مبنى على الاصح) عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه مضارع معرب مجزوم بلام الامر مقدرة فاصل اضرب عندهم لتضرب حذفت اللام تخفيفا ثم التاء خوف الالتباس بالمضارع وقفا ثم أتى بهمزة الوصل توصلا الى النطق بالضاد الساكنة (ثم المعرب من الافعال قسمان ما يظهر اعرابه وما يقدر فالذى يظهر اعرابه الفعل المضارع الصحيح الآخر) كيضرب ولن يضرب ولم يضرب

بالحركات

بالحركات (قوله والذى يقدّر اعرابه قسمان) بقى قسم ثالث وهو ما يقدر فيه السكون نحو لم يكن الذين كفروا وانما لم يذكره لأن التقدير هنا عارض وما ذكره من التقدير الذاتى (قوله فالذى يقدّر فيه حرف الخ) كلامه يوهم الحصر وليس كذلك بل منه أيضا ما حذف منه النون تخفيفا نحو قول الشاعر

أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * وجهك بالعنبر والمسك الذكى

(قوله اذا أكد بالنون) أى الثقيلة فانه معرب لعدم مباشرة النون له فى اللفظ والفعل المضارع انما بنى اذا اتصلت به نون التوكيد وكانت مباشرة له فان لم تباشره كالأمثلة التى سيذكرها اعرب (قوله نحو لتبلون) فعل مضارع مبنى للمجهول والواو ضمير نائب فاعل وهذا مثال للمتصل به واو الجماعة ولتبلوان مثال للمتصل به ألف الاثنين ولتبلين مثال للمتصل به ياء المخاطبة (قوله أصله) أى بعد توكيده بنون التوكيد الثقيلة وأما قبل التوكيد فأصله تبلوون بوزن تنصرون بواوين الأولى لام الفعل لأنه مضارع بلا يبلو من الابتلاء وهو الاختبار والتجربة والواو الثانية واو الجماعة (قوله وثلاث نونات) النون الاولى نون الرفع والثنتان نون التوكيد لأن نون التوكيد الثقيلة مشدّدة والحرف المشدّد بحرفين وهذه النونات الثلاث زوائد (قوله تحركت الواو الاولى) وهى لام الفعل وقوله وانفتح ما قبلها أى استمر على فتحه وما ذكره المصنف غير متعين اذ لك أن تقول أيضا استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت فالتقى ساكنان الواو الاولى والواو الثانية فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين (قوله فاجتمع ساكنان) وهما الألف المنقلبة عن الواو وواو الجماعة (قوله لالتقاء الساكنين) أى للتخلص منه (قوله ثم حذفت نون الرفع لتوالى الامثال) وهى النونات الثلاث واستشكل هذا بأنه قد جمع بين ثلاث نونات فى نحو النساء جنن فى الماضى ويجنن فى المضارع وأجيب بأن فى كل من المثلين نونين من نفس الكلمة ونونا زائدة وهى نون ضمير جمع النسوة وذلك لأن جنن فعل ماض مسند لضمير جمع النسوة ويجنن فعل مضارع مسند له أيضا فأصله قبل دخول نون الضمير جن وأما تبلوون فان النونات الثلاث فيه زوائد كما علمت والثقل انما يحصل بالزائد دون الاصلى فقد ظهر الفرق بين المثالين (قوله واو الجماعة ونون التوكيد) بالرفع بدل من ساكنان الذى هو فاعل اجتمع (قوله فحركت الواو بالضمة) دون غيرها من الحركات لمناسبة الضمة لها وانما لم تحرك نون التوكيد الاولى لانها مدغمة فى الثانية والمدغم لا يكون الا ساكنا فلم يمكن تحريكها اذ لو تحركت انفك الادغام مع كونه واجبا لاجتماع المثلين (قوله ولم تحذف) أى الواو (قوله لعدم ما يدل عليها) أى لعدم وجود ما يدل على الواو وهو خصوص الضمة فان قلت هلا حذفت النون المشدّدة فالجواب انه جىء بها لغرض وهو التوكيد فلو حذفت فات ذلك الغرض (قوله يجب قلبها ألفا) أى عملا بمقتضى القاعدة السابقة (قوله لا اعتداد بها) أى فى اعلال الكلمة وتغييرها (قوله أصله) أى بعد التوكيد وأما أصله قبل التوكيد لتبلوان (قوله لتبلوانن) بثلاث نونات زوائد الاولى نون الرفع والثانيتان نون التوكيد (قوله لتوالى النونات) أى الزوائد

(والذى يقدّر اعرابه قسمان ما يقدر فيه حرف وما يقدر فيه حركة فالذى يقدر فيه حرف الفعل المضارع المرفوع المتصل به واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة اذا أكد بالنون فانه يقدر فيه نون الرفع نحو لتبلون ولتبلوان ولتبلين) فلتبلون أصله لتبلوونن بواوين وثلاث نونات تحركت الواو الاولى وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فاجتمع ساكنان حذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم حذفت نون الرفع لتوالى الامثال فاجتمع ساكنان واو الجماعة ونون التوكيد المدغمة فحركت الواو بالضمة لالتقاء الساكنين ولم تحذف لعدم ما يدل عليها فان قلت اذا تحركت الواو بالضم وانفتح ما قبلها يجب قلبها ألفا ولم تقلب ههنا قلت الضمة العارضة لا اعتداد بها فلا يعل لاجلها ولتبلوان أصله لتبلوانن حذفت نون الرفع لتوالى النونات ولتبلن

الثلاث ولما حذفت نون الرفع التقى ساكنان ألف الاثنين ونون التوكيد الاولى
المدغمة في الثانية وحركوا النون الثانية من نون التوكيد الثقيلة بالكسرة تشبيها
لها بنون المثنى بجامع الوقوع بعد ألف الاثنين وان كانت هنا ضميرا فهى اسم وفى
المثنى حرف ثم هذا الكسر ليس لاجل التخلص من التقاء الساكنين بل اغتفر
التقاء الساكنين هنا لانه يجوز فى مواضع منها اذا كان الاول حرف علة قبله حركة من
جنسه والثانى مدغم كهذا المثال ولم تحذف الالف لانها لو حذفت التبس فعل
الاثنين بفعل الواحد ولم تحرك النون الاولى من نونى التوكيد لانها مدغمة فى الثانية
فلا يمكن تحريكها ولم تحذف لانه جىء بها للغرض وهو التوكيد فحذفها ينافى ذلك
الغرض ولم تقلب الواو ألفا مع انها تحركت وانفتح ماقبلها لانها لو قلبت ألفا لزم التقاء
الساكنين الالف المنقلبة عن الواو وألف الاثنين (قوله أصله لتبلوينن) أى بعد
التوكيد واما قبله فأصله لتبلوين بوزن تنصرين (قوله وانفتح ماقبلها قلبت ألفا) أى
عملا بمقتضى القاعدة (قوله فحذفت الألف) وانما خصت بالحذف دون الياء مع أن
التخلص من التقاء الساكنين يحصل بحذف الياء أيضا لان الالف جزء من الكلمة
بخلاف الياء (قوله فحركت الياء) أى ليحصل التخلص من التقاء الساكنين وانما
خصت تلك الياء بالتحريك ولم تحذف لعدم مايدل عليها من الحركات قبلها وهى
الكسرة وانما لم تحذف النون المشددة لانه جىء بها للغرض وحذفها ينافى ذلك
الغرض ويأتى فى الياء هنا ما تقدم فى الواو من السؤال والجواب المذكورين فى كلام
المصنف (قوله لتوالى النونات) وأما اذا حذفت لا لتوالى الامثال بل للجازم فانها
لا تقدر نحو ولا يصدنك ولا تتبعان فاما ترين أصل الاول قبل التوكيد ودخول الجازم
يصدونك حذفت نون الرفع عند دخول الجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم أكد
بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان وهما واو الجماعة والنون الاولى من نون التوكيد المدغمة
فى الثانية ثم حذفت الواو لدلالة الضمة قبلها عليها فصار يصدنك وأصل الثانى قبل
التوكيد والجازم تتبعان حذفت نون الرفع للجازم وهو لا الناهية فصار لا تتبعا ثم
أكد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى ساكنان وهما الالف والنون المدغمة لا جائز أن
تحذف الألف لئلا يلتبس فعل الاثنين بفعل الواحد ولا النون لئلا يفوت الغرض
الذى جىء به لاجله ولا يمكن تحريك النون الاولى من نون التوكيد الثقيلة لانها
واجبة الادغام وتحريكها يمنع من ذلك فحركت النون الثانية بالكسر كنون المثنى
واغتفر هنا التقاء الساكنين كما فى لتبلوان وأصل الثالث قبل التوكيد ودخول
الجازم ترأيين بهمزة مفتوحة بعد الراء الساكنة وبعد الهمزة ياء مكسورة فياء ساكنة
بوزن تفعلين فالراء فاء الكلمة والهمزة عينها والياء الاولى لامها نقلت حركة الهمزة الى
الراء ثم حذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاولى
وسكون الثانية قلبت الياء الاولى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقت ساكنة
مع الثانية الساكنة فحذفت لانها جزء كلمة فصار ترين بفتح التاء والراء وسكون الياء ثم
دخل الجازم وهو ان الشرطية المدغمة فى ما الزائدة فحذفت النون فصار اما ترى

أصله لتبلوينن تحركت
الواو وانفتح ماقبلها قلبت
ألفا فالتقى ساكنان الالف
وياء المخاطبة فحذفت
الالف لالتقاء الساكنين
وحذفت نون الرفع لتوالى
النونات فاجتمع ساكنان ياء
المخاطبة والنون الاولى
من نون التوكيد فحركت
الياء بحركة تجانسها وهى
الكسرة وحيث حذفت
نون الرفع لتوالى النونات
فانها تقدر حرصا على بقاء
علامة الرفع (والذى يقدر
فيه حركة قسمان

بسكون الياء بعد الراء المفتوحة ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى ساكنان وهما ياء المخاطبة والنون المدغمة وحذف أحدهما متعذر فحركت الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة وفيه ما تقدم من السؤال والجواب فى كلام المصنف والاعراب فى هذه الامثلة الثلاثة لفظى لانه بحذف النون للجازم لا تقديرى وان النون حذفت لتوالى الامثال كالامثلة الثلاثة التى ذكرها المصنف (قوله ما تقدر) ما موصولة أو نكرة موصوفة واقعة على قسم وتقدر فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود على الحركة وتعذرا منصوب على التمييز أو مفعول لاجله وجملة تقدر من الفعل وضميره صفة أو صلة جرت على غير من هى له ومثله يقال فى قوله وما تقدر استثقالا ومما تقدر فيه الحركة للتعذر أيضا ما اشتغل آخره بحركة النقل كما فى قول القائل وتنهت نفسى بعدما كدت أفعله بفتح اللام والاصل أفعلها فحذفت الالف اعتباطا ثم نقلت حركة الهاء وهى الفتحة الى اللام بعد سلب ضمتها التى هى علامة الرفع فصار الرفع مقدرا فهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل أو سكن آخره للادغام نحو يضرب بكر فان يضرب مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل الادغام ولم يتعرض المصنف لهذا لان التعذر فيه ليس ذاتيا بل عرضى وكلامه فى التعذر الذاتى والفرق بينهما أن الاول التعذر فيه لمانع بحيث لو أزيل ذلك المانع ظهرت الحركة وأما الثانى فان التعذر فيه غير منفك اذ الالف فى يخشى مثلا دائما ساكنة فلا تقبل الحركة فالتعذر ذاتى وما بالذات لا يزول (قوله وهو ما فى آخره ألف) لو حذف فى لكان أخصر وأوضح لان الالف نفس الآخر لا أنها فى الآخر فزيادة لفظة فى تحوج للتكلف (قوله فانه تقدر فيه الضمة فقط) وذلك لان كلا من الواو والياء حرف ثقيل وتحريكه بالضمة يزيده ثقلا فقدرت الضمة لذلك فيكون المانع من ظهورها الثقل (قوله وتظهر الفتحة) وأما عدم ظهورها فى نحو قول كعب بن زهير رضى الله عنه

أرجو وآمل ان تدنو مودتها * وما اخال لدينا منك تنويل

وقول الشاعر ما أقدر الله أن يدنى على شحط * من داره الحزن ممن داره صول

فقيل ضرورة وقال بعضهم هو اختيار وخرج عليه قراءة بعضهم أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح بسكون الواو (قوله اذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك) تقييد لقوله مبنى على الفتح فخرج بالضمير الاسم الظاهر نحو ضرب زيد وبالرفع ضمير النصب نحو ضربك وضربه وبالمتحرك الساكن نحو ضربا فانه فى هذه الامثلة يبنى على الفتح الظاهر وما ذكرناه من ان الفتحة فى ضربا فتحة بناء هو الصحيح لانه حيث حصلت بها المناسبة استغنى عن جعلها لمجرد المناسبة وبعضهم جعلها لمجرد المناسبة فتكون حركة البناء مقدرة وانما سكن آخره مع ضمير الرفع المتحرك لكراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة فى نحو ضربت وحمل عليه نحو أكرمت واستخرجت فالفعل مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره هذا السكون العارض وانما ضم مع الواو فى نحو ضربوا طلبا للمشاكلة فهذه الضمة ضمة مناسبة فهو مبنى على فتح

ما تقدر تعذرا) وهو ما فى آخره ألف (كيخشى) فانه يقدر فيه الضمة والفتحة نحو هو يخشى ولن يخشى (وما تقدر استثقالا) وهو ما فى آخره واو (كيدعو) ما فى آخره ياء نحو (يرمى) فانه تقدر فيه الضمة فقط وتظهر الفتحة على الواو والياء لخفتها (والمبنى من الافعال قسمان مبنى على الفتح) كضرب واستخرج اذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك أو واو الجماعة (ومبنى على السكون أو نائبه) فالاول (كاضرب

مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة هذا هو الراجح وذهب بعضهم الى انه ان اتصل به ضمير الرفع المتحرك بنى على السكون وان اتصل به واو الجماعة بنى على الضم وهو ظاهر كلام الشارح فان أردت تخريج كلامه على الطريقة الاولى الراجحة قيدت الفتح فى قوله مبنى على الفتح بالظاهر أى ان الماضى بنى على الفتح الظاهر اذا لم يتصل به الخ أى مدة عدم اتصال ماذكر به والا بأن اتصل به ماذكر بنى على فتح مقدر (قوله فانه مبنى على السكون) سواء كان ذلك السكون لفظيا كاضرب أو تقديريا كاضرب الرجل فانه مبنى على سكون مقدر منع منه اشتغال المحل بالكسرة التى احتلبت للتخلص من السكونين ثم محل بناء فعل الامر على السكون اذا لم تباشره نون التوكيد فان باشرته بنى على الفتح نحو اضربن واضربن (قوله والثانى كاغز واخش وارم) محل بناء ماذكر على الحذف اذا لم تتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان اتصلت به نون النسوة بنى على السكون نحو اغزون واخشين وارمين وان باشرته نون التوكيد بنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين وبقى ههنا مسئلة دقيقة ينبغى التنبيه عليها وهو أنه قد يدخل بعض الافعال من فعل الامر الاعلال حتى يبقى على حرف واحد وذلك كفعل الامر من وأى بمعنى وعد وأصل وأى رأى كضرب تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ومضارعه يئى وأصله يوئى كيضرب حذفت الواو لوقوعها ساكنة بين عدوتيها الفتحة والكسرة وحذفت الضمة التى على الياء للثقل فصار يئى وفعل الأمر منه اه بهاء السكت وأصله اوئى كارمى فحذفت الياء لان الأمر يبنى على حذف حرف العلة وحذفت الواو حملا لحذفها هنا على حذفها فى المضارع فصار ائ حذفت همزة الوصل استغناء عنها فصار اه وألحقت به هاء السكت لأجل الوقف وأما فى الوصل فتحذف الهاء لفظا لا خطا وعلى ذلك يتخرج جواب اللغز المشهور وهو ان هند المليحة الحسناء * وأى من أضمرت لخل وفاء فان ظاهره أن ان حرف توكيد ونصب فيقال حينئذ كيف رفعت ان الاسم وهو هند وأى موجب لحذف التنوين فيها وجوابه أن الهمزة فعل أمر والنون للتوكيد والاصل اوإين حذفت النون لان الامر من الافعال الخمسة يبنى على حذف النون فصار اوئى ثم حذفت الواو من فعل الأمر حملا على المضارع فصار ائى فحذفت الهمزة الاولى استغناء عنها فصار اى ثم أكد بنون التوكيد الثقيلة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار ان وهند منادى مبنى على الضم فى محل نصب أى يا هند فحرف النداء محذوف والمليحة نعت لها بحسب اللفظ والحسناء نعت لها بحسب المحل لان المنادى فى محل نصب أو مفعول بفعل محذوف تقديره أمدح الحسناء أو صفة لموصوف محذوف أى عدى يا هند الخلة أو الحالة الحسناء ووأى مفعول مطلق لقوله ان أى عدى وعدومن اسم موصول مضاف لوأى وجملة أضمرت من الفعل وفاعله صلة من ولخل جار ومجرور متعلق بقوله أضمرت ووفاء مفعول أضمرت ثم اذا وقع قبل هذا الفعل وهو اه ساكن من كلمة جاز نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس تحقيق الهمزة فتحذف حينئذ الهمزة تقول قل بالخير يا زيد أى عد بالخير وهند قالت بالخير

فانه مبنى على السكون (والثانى كاغز واخش وارم وقولا وقولوا وقولى) فانه مبنى على نائب السكون وهو الحذف فالمحذوف من اغز الواو والضمة قبلها دليل عليها ومن اخش الألف والفتحة قبلها دليل عليها ومن ارم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن قولا وقولوا وقولى النون

يا عمرو بتحريك لام قل وتاء قالت بالكسر فلم يبق من فعل الامر غير الكسرة المنقولة للام قل وتاء قالت وألغز فيه بعضهم بقوله

في أى لفظ يانحاة الملة * حركة قامت مقام الجملة

وقد ألغزت فيما اذا نقلت حركة الهمزة للتاء في نحو قالت زيد بقولي

نحاة العصر ما حرف اذا ما * تحرك حاز أجزاء الكلام

به التحريك قام مقام فعل * به استتر الضمير على الدوام

وحل اللغز أن الحركة التي تحت التاء قائمة مقام فعل الامر وفاعله المستتر فيه فهي فعل واسم والتاء نفسها حرف لانها تاء التأنيث فبسبب تحركها حازت أجزاء الكلام التي هي الاسم والفعل والحرف وقوله به استتر الضمير صفة لفعل فان فعل الامر ضميره مستتر دائما لا يظهر أبدا (قوله والحروف كلها مبنية) ان جعلت أل في الحروف للاستغراق فكل تأكيد وان جعلت للجنس فهي تأسيس أي ان كل حرف من الحروف مبني لان الاصل فيها البناء فلا يسأل عن علة بنائها انما يسأل عن علة بناء ما بني منها على خلاف السكون بعلل كما سيذكره المصنف * فان قلت قد أعرب بعض الحروف كما في قول الشاعر

ألام على لوّ ولو كنت عالما * بأذناب لوّ لم تفتني أوائله

فقد جرت لو بعلى وهي حرف * فالجواب ان لو هنا أريد لفظها وقد تقرر أن الكلمة متى أريد لفظها صارت اسما سواء كانت حرفا أو فعلا فالكلمات كلها متساوية في ارادة لفظها وانما يفترق بعضها عن بعض باستعمالها في معانيها وأمثال هذا كثيرة كقولهم من حرف جر وضرب فعل ماض وقد حرف تحقيق ونحو ذلك (قوله لانها لا يتوارد عليها الخ) الضمير في انها يعود للحروف ويتوارد أي يتداول وما في قوله ما تفتقر الخ واقعة على معان وقوله في دلالتها أي الحروف عليها أي على تلك المعاني وهذه النسخة واضحة وأكثر النسخ لانها لا يتداول عليها ما يفتقر في دلالته فيحتاج لتكلف في تصحيح هذه العبارة بأن يجعل الضمير في دلالته راجعا لما باعتبار لفظها وهو من قبيل الحذف والايصال أي دلالتها عليه فحذف الضمير الاوّل واتصل الثاني بدلالة بعد حذف الجار والمعنى ان علة اعراب الاسم هو توارد معان عليه يحتاج في تمييز بعضها عن بعض الى الاعراب فالفاعلية مثلا انما امتازت عن المفعولية بالرفع والمفعولية امتازت عنها بالنصب ونحو ذلك ومعلوم أن هذه معان تركيبية يدل عليها مجموع المركب وأما الحروف فهي وان دلت على معان متعددة كمن فانها تكون للابتداء وللتبعيض وغير ذلك لكن هذه المعاني المدلولة للحروف تسمى معاني افرادية والمعاني الافرادية لا تفتقر للاعراب فلو أعربت الحروف لكان اعرابها ضائعا والحاصل أن الحرف غني عن الاعراب لان له في كل تركيب معنى لا يلتبس بغيره حتى يحتاج لان يميز بالاعراب بخلاف الاسم فان المعاني الواردة عليه انما تتميز عن بعضها بالاعراب لكونها تستفاد من التركيب (قوله بالنسبة الى البناء) وأما بالنسبة الى غير ذلك فلها تقسيمات أخر كتقسيمها الى مختص ومشترك والى ما يعمل وما لا يعمل وما يعمل الجر وما يعمل النصب الى غير ذلك من التقاسيم التي لا تخصنا هنا (قوله وهو الاصل) أي في كل

(والحروف كلها مبنية) لانها لا يتوارد عليها ما تفتقر في دلالتها عليها الى الاعراب (وهي) بالنسبة الى البناء (أربعة أقسام) قسم (مبني على السكون) وهو الاصل (نحو لم) من الحروف الجازمة (و) قسم (مبني على الفتح) للخفة

مبنى لأنه الاصل فى خصوص الحرف كما قد يتوهم (قوله نحو ليت) بنيت على حركة لئلا يلتقى ساكنان وكانت نفس الفتحة للخفة (قوله من الحروف الناسخة) حال من ليت لأنه قد أريد بها لفظها فتكون اسما معرفة والجار والمجرور بعد المعارف يعرب حالا كما هو القاعدة ومعنى كونها ناسخة انها ازالة رفع المبتدأ من النسخ وهو الازالة لان الحروف الناسخة وهى ان وأخواتها التى منها ليت تنصب المبتدأ وترفع الخبر نحو ليت الحبيب حاضر (قوله نحو جير) بنيت على حركة لئلا يلتقى ساكنان لو بنيت على السكون وكانت كسرة لما قاله المصنف (قوله من الحروف الجوابية) يقال فيه ما قيل فى قوله من الحروف الناسخة والجوابية نسبة للجواب ضد السؤال نسبت اليه لانه يجاب بها السؤال كما يجاب بنعم فاذا قال القائل هل زيد عندك فالجواب بنعم أو جير وقد تفتح الراء قال فى المغنى جير بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس وبالفتح كأين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا وفى الجنى الدانى جير بكسر الراء وفتحها والكسر أشهر (قوله لشبهها بالغايات) علة لكون البناء على خصوص الضمة وأما علة كون البناء على حركة فالتخلص من التقاء الساكنين ووجه شبهها بالغايات أن كلا من منذ والغايات مفتقر فى أداء معناه الى غيره فالغايات مفتقرة للمضاف اليه ومنذ مفتقرة للمجرور والعامل لكن هذا التعليل وان صح ليس خاصا بمنذ بل هو عام فى جميع حروف الجر فانها كلها مفتقرة الى المجرور والعامل فالاحسن ان يقال ان حركة الذال حركة اتباع للميم والساكن حاجز غير حصين فلا يمنع من الاتباع قال فى الغرة ليس فى الحروف ما هو مبنى على الضم غير منذ (قوله من الحروف الجارة) يجر بها اسم الزمان لكن تارة يكون ماضيا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة فتكون منذ حينئذ بمعنى من وتارة يكون حاضرا نحو ما رأيته منذ يومنا فتكون بمعنى فى ومذهب الجمهور أن مذ محذوفة النون وأصلها منذ فليستا كلمتين أصليتين مستقلتين فان كانت اسما ورفع بعدها اسم زمان فان كان ماضيا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة فهى بمعنى اول المدة وان كان الزمان حاضرا نحو ما رأيته منذ شهرنا فهى بمعنى جميع المدة (قوله فانها اسم) أى مبتدأ أو خبر تقول ما لقيته منذ يومان فان جعلتها مبتدأ فالتقدير أمد عدم اللقاء يومان وان جعلتها خبرا فالتقدير بينى وبين لقائه يومان واسناد الرفع اليها فى قول المصنف الرافعة ينبغى أن يراد بها الواقعة مبتدأ الا انها تكون رافعة للخبر حينئذ أما منذ الواقعة خبرا فليست رافعة وان كانت اسما لان الخبر مرفوع بالمبتدا لا رافع له اللهم الا على القول بأن كلا منهما رافع لصاحبه لكنه ضعيف فلا يخرج كلام المصنف عليه بل يخرج على الراجح من أن المبتدأ رافع للخبر وحينئذ يراد بمنذ فى كلامه منذ الواقعة مبتدأ لانه قد قيدها بكونها رافعة وقيل ان منذ ليست رافعة لشىء فليست مبتدأ ولا خبرا بل هى ظرف مضاف للجملة بعدها ويومان فاعل بفعل محذوف أى انتهى اللقى منذ مضى يومان ورد هذا القول بأن فيه حذف الفعل بدون احتياج اليه وبقى فيها من الاوجه غير ما ذكر (قوله والبناء على القول بأنه معنوى) البناء مبتدأ وقوله لزوم خبر والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من البناء ومجىء الحال هنا من

(نحو ليت) من الحروف الناسخة (و) قسم (مبنى على الكسر) على أصل التقاء الساكنين (نحو جير) بفتح الجيم وسكون الياء التحتية من الحروف الجوابية (و) قسم (مبنى على الضم) لشبهها بالغايات (نحو منذ) من الحروف الجارة بخلاف الرافعة فانها اسم (والبناء) على القول بانه معنوى

المبتدا

المبتدا لانه فى الاصل مضاف اليه أى وتفسير البناء حالة كونه جاريا على القول بأنه معنوى ومعنوى نسبة للمعنى من قبيل نسبة الجزئى للكلى لان المعنى أمر كلى يشمل البناء وغيره وانما قدم البناء على الاعراب لقلة الكلام على أنواعه (قوله لزوم آخر الكلمة) يعنى أن آخر الكلمة لا يختلف بسبب دخول العامل فشمل مالم يختلف أصلا كلزوم كم للسكون وهؤلاء للكسر أو يختلف الآخر لا بسبب دخول العامل نحو اختلاف حيث بسبب اللغات التسع وخرج نحو الفتى فان اختلاف آخره باختلاف العوامل مقدر فهو متغير تقديرا وقوله حالة واحدة مفعول للمصدر الذى هو لزوم المضاف لفاعله وهو آخر الكلمة وقوله لغير عامل جار ومجرور حال من اللزوم قيل وكان الاولى حذفه لان أثر العامل يعرض ويزول وليس لنا كلمة تلزم حالة واحدة لعامل وقد يجاب بأن هذا القيد ذكر لتحقيق الماهية كما هو الاصل فى القيود (قوله ولزوم هؤلاء) انما بنيت هؤلاء وبقية أسماء الاشارة لكونها أشبهت الحرف شبها تضمنيا لانها تضمنت معنى وهو الاشارة وحق ذلك المعنى أن يؤدى بالحرف لكنهم لم يضعوا له حرفا يدل عليه (قوله وعلى القول بأنه لفظى) عطف على القول بأنه معنوى أى والبناء على القول بأنه لفظى ماجىء به الخ فماجىء خبر عن البناء والجار والمجرور حال منه على نحو ما تقدم لك وجىء فعل ماض مبنى للمجهول وبه نائب الفاعل أى جاء به الواضع أو وجد فى آخر الكلمة المبنية والاحسن من هذه العبارة أن يقال مالزمته الكلمة من شبه الاعراب لان التعبير بماجىء به يوهم أن البناء أمر طارىء على الكلمة وليس كذلك بل هو ملازم لها دائما (قوله لا لبيان مقتضى العامل) وأما ماجىء به لبيان مقتضى العامل فانه اعراب وقوله من شبه الاعراب بيان لماجىء به وشبه بفتح الشين والباء أو بكسر فسكون بمعنى المشابهة وبيانه أن الحركة فى أمس مثلا وهى الكسرة تشابه الحركة فى بزيد وانما الفارق بينهما أن حركة بزيد جىء بها لمقتضى العامل فهى حركة اعراب وحركة أمس ليست كذلك لكن بينهما مشابهة فى الصورة فان حركة البناء صورتها ولفظها كحركة الاعراب والمقتضى بفتح الضاد المطلوب أى أمر اقتضاه العامل وطلبه من رفع أو نصب أو جر أو جزم وكأنه قال البناء مايشبه الاعراب فى كونه حركة أو حرفا أو سكونا أو حذفا وفى كونه فى آخر الكلمة (قوله وليس حكاية) اسم ليس ضمير مستتر يعود على ماجىء به أى وليس ذلك الاثر الذى جىء به حكاية ولا نقلا الخ فان هذه الحركات الاربعة لا تسمى اعرابا ولا بناء وزيد على ما ذكره المصنف أن لا تكون تلك الحركة للمناسبة أو يكون السكون للوقف أو للتخفيف فخرج الضمة فى ضربوا فانها للمناسبة والفعل مبنى على فتح مقدر كما تقدم ونحو جاء زيد بالسكون فانه مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها السكون العارض لاجل الوقف ونحو ضربت بسكون الباء للتخفيف فان حركة البناء مقدرة فجميع ماذكر لا يسمى اعرابا ولا بناء (قوله من زيدا) من اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع وزيدا خبر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية

(لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل) كلزوم كم للسكون ولزوم أين للفتح ولزوم هؤلاء للكسر ولزوم حيث للضم وعلى القول بأنه لفظى ماجىء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب وليس حكاية ولا نقلا ولا اتباعا ولا تخلصا من ساكنين فالحكاية نحو من زيدا بالنصب جوابا لمن قال رأيت زيدا والنقل نحو قن أوتى بضم النون نقلا من الهمزة والاتباع

ومثله من زيدا بالجر جوابا لمن قال مررت بزيد وبالرفع أيضا جوابا لمن قال جاء زيد ووجهه فى الاخير أن الضمة الموجودة ليست هى ضمة العامل الذى هو المبتدأ بل الضمة الموجودة قبل الحكاية التى العامل فيها جاء وحينئذ فتقدر ضمة الرفع حالة جعله خبرا فثبت لك ان الحركات الثلاث تقدر فى المحكى (قوله بكسر الدال) فالحمد مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع فالكسرة التى على الدال ليست كسرة اعراب لسكون العامل لا يقتضيها لان العامل لا يقتضى غير الضم وقد قدرناه ولا حركة بناء لان الاسم معرب وكذا يقال فى البقية (قوله وأنواع البناء) المراد بالانواع هنا الاقسام لا الانواع بالمعنى الذى اصطلح عليه المناطقة وهذه أنواع للبناء مطلقا سواء كان لفظيا أو معنويا فعلى أنه لفظى يكون البناء نفس الضمة وما ناب عنها كالالف فى يا زيدان والواو فى يا زيدون وعلى انه معنوى هو لزوم مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وقس الباقى وكذا القول فى أنواع الاعراب (قوله ضم) أى نوع من اللزوم الذى وصفت الكلمة المبنية به يدل عليه بالضم فتكون هذه الاقسام ليست نفس البناء بل دالة عليه بناء على انه معنوى أو يبقى الكلام على ظاهره بناء على ان البناء لفظى وكذا يقال فى البقية قال الرضى واذا أطلق الضم والفتح والكسر فى عبارات البصرية فهى لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث أولا كضمة قاف قل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب أيضا كقول المصنف يعنى ابن الحاجب بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون أحد النوعين على الآخر مطلقا (قوله ولثقلهما) أى الضم والكسر لم يدخلا فيه أى فى الفعل ويؤخذ منه أن الضمة فى ضربوا ليست ضمة بناء بل للمناسبة وأن الفعل مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وقد تقدم ما فيه (قوله نحو كم وأين) كل منهما اسم استفهام (قوله نحو قم وبان) الاول فعل أمر مبنى على السكون والثانى فعل ماض مبنى على الفتح (قوله نحو لم وان) بتشديد النون لان الأول مثال للمبنى على السكون والثانى مثال للمبنى على الفتح (قوله والاعراب على القول بأنه لفظى الخ) فى اعرابه ما سبق فى قوله والبناء الخ ولفظى نسبة للفظ بالمعنى المصدرى أى التلفظ من نسبة المتعلق بفتح اللام وهو الاعراب الى المتعلق بكسرها وهو اللفظ بمعنى التلفظ فان أبقينا اللفظ على معناه الاسمى أعنى الصوت المشتمل على الحروف كانت النسبة من قبيل نسبة الخاص وهو الاعراب الى العام وهو اللفظ مطلقا أعم من أن يكون تلك الحركات أو غيرها والقول بأن الاعراب لفظى هو مذهب الجمهور وهو القول المنصور لان الاعراب انما جىء به لتمييز المعانى والتمييز انما يكون بما يتلفظ به لا بالمعنى فلذلك قدمه المصنف أو قدمه لطول الكلام على تعريفه باعتبار أنه معنوى ثم ما ذكره معناه الاصطلاحى وأما معناه لغة فهو مصدر أعرب الشىء اذا غيره أو حسنه أو أبانه الى غير ذلك من المعانى * واعلم أن الاعراب منه محلى وهو الذى يقع فى الجمل والمبنيات وتعريف المصنف لا يشمله وقد يقال ان

نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر اللام والتخلص من التقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا (وأنواع البناء أربعة ضم وكسر) وهما ثقيلان ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه ودخلا الاسم والحرف (وفتح وسكون) وهما خفيفان ولخفتهما دخلا الكلم الثلاث الاسم والفعل والحرف (فالسكون والفتح يشترك فيهما الاسم) نحو كم وأين (والفعل) نحو قم وبان (والحرف) نحو لم وان (والكسر والضم يختص بهما الاسم والحرف ولا يدخلان الفعل) مثال دخول الكسر فى الاسم والحرف أمس وجير ومثال دخول الضم فى الاسم والحرف منذ فى لغة من رفع بها أو جر فالرافعة اسم والجارة حرف (والاعراب على القول بأنه لفظى

قوله

ما يجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وعلى القول
بأنه معنوى (تغيير آخر الاسم) المتمكن (والفعل المضارع) الخالى من النونين (لفظا أو تقديرا بعامل ملفوظ به أو مقدر) مثال تغيير الاسم لفظا أو تقديرا بعامل ملفوظ به نحو جاء زيد والفتى ورأيت زيدا والفتى ومررت بزيد والفتى ومثال تغيير الفعل لفظا أو تقديرا بعامل ملفوظ به لن يضرب ولم يضرب ولن يخشى ولم يخش ومثال تغيير الاسم لفظا أو تقديرا بعامل مقدر زيد والفتى فى جواب من قال من قام وفى جواب من قال من رأيت فزيد والفتى فى الأول مرفوعان بفعل محذوف تقديره قام زيد والفتى وفى الثانى منصوبان بفعل محذوف تقديره رأيت زيدا والفتى ومثال تغيير الفعل لفظا أو تقديرا بعامل مقدر حتى يقوم ويسعى زيد فيقوم ويسعى منصوبان بعامل مقدر وهو أن المصدرية (وأنواع الاعراب أربعة رفع ونصب وخفض وجزم فالرفع والنصب يشتركان فى الاسماء والأفعال والخفض يختص بالاسماء والجزم يختص بالأفعال) مثال دخول الرفع والنصب
والخفض فى الاسماء نحو ما أحسن زيد برفع زيد على النفى وبنصبه على التعجب ويخفضه على

قوله ولو تقديرا أراد به ما ليس لفظيا فيشمل الاعراب المحلى أيضا (قوله ما يجيء به) أى أتى به المتكلم واللام فى قوله لبيان للتعليل متعلق بيجيء وقوله من حركة الى آخره متعلق بيجيء أيضا وهو بيان لما والمعنى ان الاعراب نفس الحركة وهى الضمة والفتحة والكسرة أو ما ناب عنها من حركة أخرى أو حرف وهو الواو والالف والياء والنون التى أتى بها العامل أو السكون وما ناب عنه وهو الحذف هذا وقد اعترض أبو حيان على قول أكثر النحاة أو سكون أو حذف بأنه يكفى أن يقال أو حذف لان الحذف على قسمين حذف حركة نحو يضرب اذا أدخلت الجازم قلت لم يضرب فتحذف الحركة وحذف حرف نحو ولم يذهبا أصله يذهبان فالحذف يشمل حذف الحركة وحذف الحرف فلا يجعل ما كان قسما من الشيء قسيما له (قوله تغيير آخر الاسم) أطلق التغيير وأريد أثره الذى هو التغير وذلك لان القائم بالكلمة انما هو التغير وأما التغيير فهو وصف قائم بالمتكلم فلو أبقى التغيير على معناه الاصلى لم يصح تعريف الاعراب به لانه يلزم عليه وصف الشيء بصفة غيره لان الاعراب وصف للكلمة كالتغير وأما التغيير فهو وصف قائم بالمتكلم ثم التغيير اما فى وصف آخر الاسم أو فى ذاته كما تقدم قال الرضى ولا يقال ان التعريف غير جامع لان التغيير فى نحو مسلمان ومسلمون ليس فى الآخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما أن التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف فكذا النونات (قوله المتمكن) أى المعرب فخرج الاسم غير المتمكن وهو الذى شابه الحرف فانه مبنى نحو هذا والذى (قوله والفعل) بالجر عطفا على الاسم أى وتغيير آخر الفعل المضارع الخالى من النونين وأما اذا باشرته احدى النونين فانه يكون مبنيا وعن أبى طلحة انه مع نون الاناث معرب بحركات مقدرة منع من ظهورها سكون النون وقال بعضهم باعرابه أيضا وان باشرته نون التوكيد (قوله لفظا أو تقديرا) حال من تغيير أى حالة كون ذلك التغيير ملفوظا به أو مقدرا والمراد التلفظ بداله أو تقديره لان التغيير بمعنى التغير كما قلنا لا يلفظ به ولا يقدر بل الملفوظ به والمقدر داله وقوله بعامل الباء فيه للسببية متعلقة بتغيير وقد تقدم تفسير العامل (قوله وأنواع الاعراب أربعة) اعترض ذلك أبو حيان بأن ثلاثة منها ثبوتيات وواحد عدمى لانه عدم تلك الثبوتيات وما يكون عدميا لا يشترك فى النوعية مع الوجودى فاذا ليست أنواع الاعراب أربعة وقد ذهب الى ذلك أكثر الكوفيين وتابعهم على ذلك المازنى روى عنه انه قال الجزم ليس باعراب انما هو عدم الاعراب (قوله رفع) على القول بأن الاعراب لفظى هو الضمة وما ناب عنها أما على أنه معنوى فهو تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وقس الباقى (قوله على النفى) أى تجعل ما نافية وأحسن فعل ماض وزيد فاعل أى لم يوجد من زيد احسان (قوله وبنصبه على التعجب) فما تعجبية مبتدأ وأحسن فعل ماض وفاعله ضمير مستتر وجوبا يعود على ما وزيدا منصوب على التعجب والتعجب انفعال النفس عند رؤية شيء خفى سببه وخرج عن أمثاله باعتبار أنه يقل وجوده فى العادة (قوله على

الاستفهام والنون في الاولين مفتوحة وفي الثالث مرفوعة ومثال دخول الرفع والنصب والجزم في الافعال نحو
لا تأكل السمك وتشرب اللبن برفع تشرب على الاستئناف وبنصبه على المصاحبة في النهي وبجزمه على النهي عن
الشرب ايضا و(مثال دخول الرفع في الاسماء والافعال نحو زيد يقوم) على الابتداء والخبر (فزيد
اسم مرفوع بالابتداء)
وعلامة رفعه الضمة (ويقوم)
خبره وهو (فعل مضارع
مرفوع بالتجرد) من
الناصب والجازم وعلامة
رفعه الضمة (ومثال دخول
النصب في الاسماء والافعال
ان زيدا لن يضرب فزيدا
اسم منصوب بأن) على انه
اسمها وعلامة نصبه الفتحة
(ويضرب فعل مضارع
منصوب بلن) وعلامة نصبه
الفتحة (ومثال اختصاص
الاسم بالخفض نحو بزيد)
مررت (فزيد اسم مخفوض
بالباء) وعلامة خفضه
الكسرة (ومثال اختصاص
الفعل بالجزم نحو لم يقم فيقم
فعل مضارع مجزوم بلم)
وعلامة جزمه السكون وانما
اختص الاسم بالخفض
والفعل بالجزم للتعادل
بينهما فان الاسم خفيف
والفعل ثقيل والسكون
أخف من التحريك
فأعطي الخفيف الثقيل
والثقيل الخفيف لتعادل
خفة الاسم ثقل التحريك
ويعادل ثقل الفعل خفة
السكون وانما قلنا الاسم
خفيف والفعل ثقيل لان مدلول الاسم بسيط ومدلول الفعل مركب من الحدث والزمان والمركب ثقيل
والبسيط خفيف (وهذه الانواع الاربعة) اعني أنواع الاعراب (علامات أصول وعلامات فروع) تعرف بها
الأنواع الأربعة وتتميز بها عن أنواع البناء (فالعلامات الاصول أربعة) على عدد أنواع الاعراب الاربعة كل علامة

الاستفهام) أي تجعل ما استفهامية مبتدأ وأحسن بالرفع اسم تفضيل خبر وزيد بالجر مضاف اليه والمعنى أي شيء في زيد حسن (قوله برفع تشرب على الاستئناف) أي تجعل الواو للاستئناف وتشرب مرفوع بالضمة الظاهرة وعلى هذا يكون النهي متوجها على أكل السمك (قوله وبنصبه على المصاحبة) فالواو واو المعية وتشرب منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية وعلى هذا يكون النهي عن أكل السمك مصاحبا لشرب اللبن فالمنهي عنه مجرد المصاحبة بينهما (قوله على النهي) فتكون الواو عاطفة وتشرب بالجزم معطوف على تأكل وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين كما حرك تأكل أيضا لذلك (قوله فزيدا اسم منصوب) الفاء للحكاية وزيدا مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية واسم خبره وكذا يقال فيما أشبهه (قوله اختصاص الاسم بالخفض) الباء داخلة على المقصور يعني أن الخفض مقصور على الاسم لا يتجاوزه الى الفعل وأما الاسم فليس مقصورا على الخفض بل يتعداه الى الضم والفتح (قوله من الحدث والزمان) أورد عليه أن بعض الاسماء أيضا مدلوله مركب كاسم الفاعل فانه يدل على الحدث والزمان وأجيب بأن الكلام في المدلول الوضعي ودلالة اسم الفاعل على الزمان التزامية وليست وضعية وقولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال لا يدل على انه موضوع للزمن بل معناه انه لما اعتبر في مفهومه الحدث وهو لا بد له من زمن يقع فيه اعتبر أن ذلك الحدث انما يكون في الزمان الحال وبقي أن اسم الفاعل من حيث الوضع مدلوله مركب من ذات وحدث لان الواضع اعتبر في مفهومه تقييد الذات بالحدث فمعنى ضارب ذات اتصفت بالضرب ولا تخلص عن هذا السؤال على كلام الشارح نعم يتخلص عنه بما قاله المحققون ان مدلول الفعل مركب من الحدث والزمان والنسبة وحينئذ فتكون أجزاء الفعل ثلاثة وأجزاء اسم الفاعل اثنان وما كانت اجزاؤه أكثر فهو أثقل وبعضهم علل ثقل الفعل بكثرة لوازمه فيسأل عن فاعله ومفعوله ومكانه وزمانه والباعث عليه فيقال من ضرب ولمن ضرب ومتى ضرب ولم ضرب وكيف ضرب والاسم مستغن عن هذه الاسئلة اذ المراد منه الدلالة على المسمى فقط (قوله وهذه الانواع الاربعة علامات) الجار والمجرور خبر مقدم والانواع بدل من هذه والاربعة صفة له وعلامات مبتدأ مؤخر وقوله أعني أي أقصد وانما عبر بالهمزة لانه يحكي عن نفسه لان المتن له فاذا لك لم يقل يعني والعلامات جمع علامة وهي لغة الامارة وعرفا عبارة عن الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها من الحروف والحذف (قوله تعرف بها الانواع الاربعة وتتميز بها عن أنواع البناء) أي تعرف أنواع الاعراب الاربعة المتقدمة بهذه العلامات الاصول والعلامات الفروع

وتميزهذه الانواع بهذه العلامات عن أنواع البناء والتميز ليس الا باختلاف التعبير فيقال فى الاعراب رفع ونصب وجر وجزم وفى البناء ضم وفتح وكسر وسكون فالاربعة الاول علامات الاعراب والاربعة الثانية علامات البناء مع كون المسمى بالجميع شيأ واحدا وهو الحركات المخصوصة وهناك فرق آخر وهو أن حركة البناء لازمة وحركة الاعراب طارئة بدخول العامل وهذا الفرق اعتبارى لا حقيقى فان قلت حيث كانت ألقاب الاعراب هى الرفع والنصب الخ كان القياس أن يقال عند الكلام على الاعراب على مذهب البصريين المفرقين بينها وبين ألقاب البناء بدل ضمة رفعة وبدل فتحة نصبة الخ والجواب ان هذا الاطلاق على سبيل المسامحة والتوسع لما ان الحركة المسماة بذلك شئ واحد كما علمت أما الكوفيون فلا يفرقون بين حركات البناء والاعراب وعليه فلا تسمح فى الاستعمال (قوله وعلامة رفعه الضمة) هذا جرى على القول بأن الاعراب معنوى أما على انه لفظى فيقال ورفعه الضمة فان الضمة نفس الاعراب ولما كانت العبارة الأولى مألوفة تداولتها الألسن على كلا القولين (قوله ولها مواضع) أى لتلك العلامات الأربع الاصول مواضع أى كلمات تختص تلك العلامات بها وتدخل عليها وشرع فى تفصيلها بقوله فأما الضمة الخ (قوله الاسم المفرد) المراد به هنا ماليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الستة فان هذه المذكورات اعرابها بالحروف كما سيأتى (قوله جاء زيد والفتى) أى والقاضى وهذا فالقاضى مرفوع بضمة مقدرة للثقل وهذا مبنى على السكون فى محل رفع (قوله مقدرة فى الفتى) وأما نحو جاء فتى فانه مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر ومثله جاء قاض فانه مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وقد ألغز بعضهم فى ذلك بقوله ما معرب اعرابه * قدر فى حرف ذهب ومن ذلك قوله تعالى وجنى الجنتين دان فجنى اسم بمعنى المجنى أى المتناول من ثمار الشجر مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر والجنتين مضاف اليه مجرور بالياء لانه مثنى ودان خبر مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصله دانى فعل به ما فعل بقاض وقد تقدم (قوله وهو ما تغير فيه بناء واحده) فى العبارة ركة والافصح أن يقول ما تغير فيه الجمع عن المفرد لان الذى يتغير هو الجمع وأما المفرد فهو باق على ما هو عليه لم يدخله تغيير وقد تؤول عبارته بأن المعنى ما تغير فيه بناء واحده عن حالته قبل الجمع فيلاحظ تغير المفرد فى ضمن الجمع وتغير جمع التكسير اما حقيقى أو تقديرى فالأول منحصر فى ستة جموع لان التغير اما بالزيادة عن المفرد نحو صنو وصنوان لا كثر من اثنين لان هذه الصيغة تستعمل مثنى وجمعا والفرق بينهما انما هو بالاعراب فصنوان مثنى يعرب باعراب المثنى فيرفع بالالف وينصب ويجر بالياء مع كسر النون فيهما وأما فى حال كونه جمعا فانه يعرب بحركات ظاهرة على النون أو بالنقص عن

منها تختص بنوع الاولى (الضمة) وهى علامة (الرفع نحو جاء زيد) فزيد فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة (و) الثانية (الفتحة) وهى علامة (للنصب نحو رأيت زيدا) فزيدا مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة (و) الثالثة (الكسرة) وهى علامة (للخفض نحو مررت بزيد) فزيد مخفوض بالباء وعلامة خفضه الكسرة (و) الرابعة (السكون) وهو علامة (للجزم نحو لم يضرب) فيضرب مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (ولها مواضع) تقع فيها (فأما الضمة فتكون علامة للرفع فى أربعة مواضع) الاول (فى الاسم المفرد نحو جاء زيد والفتى) فزيد والفتى مرفوعان على الفاعلية وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة فى زيد مقدرة فى الفتى (و) الثانى فى (جمع التكسير) وهو ما تغير فيه بناء واحده (نحو جاء الرجال والاسارى) فالرجال والاسارى مرفوعان على الفاعلية وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة فى الرجال مقدرة فى الاسارى

المفرد نحو تخمة وتخم أو بتبديل الشكل نحو أسد وأسد أو بالزيادة مع تبديل الشكل نحو رجل ورجال أو بالنقص وتبديل الشكل كرسول ورسل أو بالنقص والزيادة وتبديل الشكل نحو غلام وغلمان والثانى له أمثلة منها نحو فلك فانه يستعمل مفردا وجمعا بصيغة واحدة قال الله تعالى فى الفلك المشحون فهذا مفرد بقرينة رجوع الضمير اليه مفردا فى المشحون اذ التقدير هو وقال تعالى حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فهذا جمع بدليل عود ضمير الجمع اليه وهو النون فى وجرين فصيغة المفرد والجمع واحدة لكن التغيير تقديرى فتجعل الحركة فى فلك مفردا كحركة قفل وفيه جمعا كحركة بدن ونحو هجان يقال للواحد والجمع من الابل فتقدر حركة الجمع غير حركة المفرد فالكسرة فى هجان مفردا كالكسرة فى كتاب وجمعا كالكسرة فى جراح وقس عليه نظائره (قوله وفى جمع المؤنث السالم) وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين وما واقعة على مفرد ومعنى جمع اى تحققت جمعيته فالمعنى جمع المؤنث السالم مفرد تحققت جمعيته بالف وتاء مزيدتين وبهذا التقدير يندفع ما أورد هنا ولو قيل بدل جمع المؤنث السالم الجمع بالالف والتاء لكان أسهل وأظهر لان مفرد هذا الجمع قد يكون مذكرا كحمام وحمامات واصطبل واصطبلات وقد يغير الجمع عن صيغة المفرد كغرفة وغرفات الأوّل بسكون الراء الثانى بضمها ونحو ذلك وقد يجاب بأنه من باب تغليب الاكثر على الاقل اذ الاكثر فى هذا الجمع أن يكون مفرده مؤنثا والجمع سالما * قال فى شرح اللب جمع المؤنث السالم ما لحق بآخره ألف وتاء سواء كان لمؤنث كسلمات أو لمذكر كدريهمات وسواء كان لم يغير بناء واحده كما ذكرنا أو غير نحو غرفات وتسميته بجمع المؤنث السالم باعتبار الغلبة (قوله اسما كان أو صفة) اسما خبر كان مقدم عليها وقوله أو صفة معطوف عليه واسم كان ضمير مستتر فيه يعود على جمع المؤنث السالم والمعنى ان مفرد جمع المؤنث السالم تارة يكون اسما وتارة يكون صفة ومثل للاوّل بقوله الهندات وللثانى بالمسلمات ثم فصل وفرق بين الاسم والصفة بقوله فان كان علما الخ ولم يستوف أقسام ما يجمع هذا الجمع وحاصله أنه ينقاس فى خمسة أمور الاوّل ذو التاء الا شفة وشاة وأمة فلم تجمع هذا الجمع استغناء عنه بجمعها جمع تكسير على شفاه وشياه واماء * الثانى علم المؤنث الا حذام وبار ونحوهما عند من بناها لان الجمع يناقض البناء أما على القول باعرابه اعراب ما لا ينصرف فانه يجمع فيقال حذامات وبارات * الثالث صفة مذكر لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات * الرابع مصغر المذكر الذى لا يعقل لانه ملحق بالصفة اذ مفاده الوصف بالصغر كجمع دريهم على دريهمات * الخامس اسم جنس لمؤنث سواء كان آخره تاء كغرفة وغرفات أو ألفا كبهمى اسم لنبت وعفرى اسم لدويبة لونها اعفر وبشرى وصحراء ومن قبيل اسم الجنس المختوم بالالف وصف المؤنث كحبلى وحبليات وهذه يشترط فيها أن يجمع مذكرها جمع تصحيح فخرج فعلاء أفعل فلا يقال فى حمراء حمراوات وفعلى فعلان كسكرى الخ فلا يقال سكريات وما عدا ذلك مقصور على السماع كسماوات

(و) الثالث فى (جمع المؤنث السالم) اسما كان أو صفة (نحو جاءت الهندات المسلمات) فان كان المؤنث علما يجمع هذا الجمع

بلاشرط كهندات وان كان صفة وله مذكر فشرطه أن يكون مذكره قد جمع بواو ونون كمسلمون وان لم يكن له مذكر فشرطه أن لا يكون مؤنثه مجردا من التاء كحائض (و) الرابع في (الفعل المضارع المعرب نحو يضرب) ويخشى فيضرب ويخشى مرفوعان وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في يضرب مقدرة في يخشى (وأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) الأول (في الاسم المفرد نحو رأيت زيدا) والفتى فزيدا أو الفتى منصوبان وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة في زيد مقدرة في الفتى (و) الثاني في (جمع التكسير نحو رأيت الرجال) والاسارى فالرجال والاسارى منصوبان بفتحة ظاهرة في الرجال مقدرة في الاسارى (و) الثالث في (الفعل المضارع المعرب نحو لن يضرب) ولن يخشى فيضرب ويخشى منصوبان وعلامة نصبهما فتحة ظاهرة في يضرب مقدرة في يخشى (وأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع) تقع فيها الاول (في الاسم المفرد المنصرف نحو مررت بزيد) والفتى فزيد والفتى مخفوضان وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة في زيد مقدرة في الفتى (و) الثاني في (جمع التكسير

وحمامات واصطبلات وبنات وأخوات بخلاف أبيات فليس من هذا الجمع بل هو جمع تكسير لأن تاءه أصلية في مفرده وقد نظم بعض ما أشرت اليه بعضهم بقوله

وقسه في ذي التا ونحو ذكرى * ودرهم مصغر وصحرا
وزينب ووصف غير العاقل * وغير ذا مسلم للناقل

(قوله بلاشرط) اما العلم المؤنث فيجمع مطلقا لحقته تاء كعائشة أو جرد منها كهند وأما العلم المذكر فان كان فيه تاء جمع كطلحة على طلحات (قوله فشرطه أن يكون مذكره الخ) فخرج بهذا نحو حمراء وسكرى فان مذكر الاول أحمر وهو لا يجمع على أحمرون ومذكر الثاني سكران وهو لا يجمع على سكرانون وقد أشرنا لهذا في الكلام السابق بقولنا أن لا تكون الصفة من باب فعلاء افعل ولا من باب فعلى فعلان أي أن لا تكون الصفة على وزن فعلاء بالمد التي مذكرها على وزن افعل كحمراء وأحمر وسوداء وأسود ونحو ذلك ولا أن تكون الصفة على وزن فعلى التي مذكرها فعلان كسكرى فان مذكرها سكران (قوله كمسلمون) تمثيل لما تحقق فيه الشرط المذكور (قوله فشرطه أن لا يكون) بزيادة لا النافية قبل يكون قال بعض تلامذة المصنف وهذه هي نسخة المؤلف قال ووقفت على نسخ عديدة فيها وان لم يكن له مذكر فشرطه أن يكون بدون لا وهي غير صحيحة فالصواب زيادة لا (قوله كحائض) هذا مثال للمنفي فلا يقال في جمع حائض بدون تاء حائضات أما ما فيه التاء كحائضة فانه يجمع هذا الجمع فيقال حائضات والفرق بين حائض وحائضة ان الاولى بمعنى ذات أهلية للحيض فلو قصد تجدد الحيض لها في أحد الأزمنة أتى بالتاء وحاصل كلام المصنف أن الاسم الذي يجمع بالألف والتاء اما صفة أو غير صفة فان كان صفة فاما أن يكون له مذكر أولا فان كان فاما أن يجمع بالواو والنون أولا فان جمع كمسلمون قيل في مؤنثه مسلمات وان لم يجمع لم يجمع المؤنث لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل اذ جمع المؤنث فرع عن جمع المذكر وقد انتفى الأصل فانتفى الفرع فلا يقال حمراء وحمراوات كما لا يقال أحمرون ولا سكرانات كما لا يقال سكرانون ولذلك قالوا الفضليات حيث قالوا في المذكر الأفضلون وان لم يكن له مذكر نظر هل هو مجرد من علامة التأنيث أولا فان لم يكن مجردا منها جمع نحو حبليات وان كان مجردا كحائض وطامث وطالق لم يقل فيه طالقات ولا حائضات (قوله المعرب) اى المجرد من النونين اى ولم يتصل به واو الجماعة ولا ألف الاثنين ولا ياء المخاطبة فان اعرابه حينئذ يكون بثبوت النون والكلام هنا في اعرابه بالحركات (قوله فيضرب ويخشى مرفوعان) الفاء للحكاية ويضرب مبتدأ لأنه قصد لفظه فيكون اسما وهو مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها ضمة الحكاية ويخشى معطوف عليه مبتدأ أيضا ومرفوعان خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى (قوله مقدرة في الفتى) أي للتعذر الذاتي ومثله التعذر العرضي نحو قوله تعالى وترى الناس سكارى بادغام أحد المثلين في الآخر فان الفتحة على الناس مقدرة للتعذر العرضي وهو السكون لأجل الادغام (قوله جمع التكسير) أي ولو

غير منصرف كمصابيح ومساجد لأن الكلام هنا فى حالة النصب والحكم واحد فيه بخلاف حالة الجر فانه يخالف المنصرف فى الجر بالفتحة ولذلك ترك التقييد هنا بالمنصرف وقيده فى حالة الجر فيما بعد (قوله المنصرف) وهو ما سلم من شبه الفعل وأما غير المنصرف وهو ما أشبه الفعل نحو مساجد ومصابيح فانه يجر بالفتحة (قوله يعوذون) أى يتحصنون (قوله ويرفقون) بضم الفاء من الرفق بمعنى اللطف والأسارى بضم الهمزة أفصح من فتحها جمع أسرى بفتح فسكون ففتح جمع أسير مأخوذ من الاسار بكسر الهمزة وهو ما يجعل فى عنق الأسير أو رجله (قوله وجمع المؤنث السالم) لم يقل المنصرف لأنه لا يصح تقييده بذلك لما قد علمت فى مبحث التنوين ان تنوينه للمقابلة لا للتمكين والصرف هو تنوين التمكين وقوله باقيا على جمعيته حال من جمع المؤنث قيده به للاحتراز عنه اذا لم يبق على جمعيته بأن انسلخ عن الجمعية وسمى به فان فيه أعاريب ثلاثة كما أشار لذلك بقوله فان زال معنى الجمعية منه الخ قال الشيخ الشنوانى ولا ضرورة لهذا القيد أى قوله باقيا الخ لأن الكلام فى جمع المؤنث السالم وأما اذا جعل علما صار مفردا نعم يصح أن يطلق عليه جمع باعتبار أصله (قوله بان جعل علما) تصوير لزوال معنى الجمعية منه اى ان معنى الجمعية وهى الدلالة على الآحاد يزول اذا جعل علما لشىء فانه ينسلخ عن تلك الدلالة ويصير كبقية الاعلام ليس له دلالة الا على مجرد الذات (قوله جاز فيه الصرف) أى تنوين الصرف وهو تنوين التمكين وذلك لأن التنوين فيه حال الجمعية للمقابلة فلما زالت الجمعية وجعل علما زال ذلك التنوين ونون تنوين الاعلام المنصرفة وهو تنوين التمكين ثم ان ركاكة عبارة الشارح لا تخفى لأنه أفاد هنا انه فى حال جعله علما يجوز فيه الصرف اى التنوين وعدمه ثم قسم كلا من هذين القسمين الى قسمين فقال فعلى الصرف يخفض الخ وعلى منع الصرف الخ وأما قوله فعلى الصرف يخفض الخ فقد أخذ فيه التنوين وهو معتبر فى المقسم فذكره مستدرك والمقام للاضمار بأن يقول يخفض معه وأما قوله وتركه فزيادته مخلة لأنه يصير المعنى فعلى الصرف اى التنوين يخفض بالكسرة مع ترك التنوين وهو ظاهر الفساد لأن الكلام مفروض فى حالة التنوين وأما قوله وعلى منع الصرف يخفض بالفتحة بلا تنوين فقوله بلا تنوين زيادة مستدركة لأن الغرض انه فى حالة عدم التنوين الذى هو معنى قوله وعلى منع الصرف أى ترك التنوين وأسلم من هذه العبارة أن يقول جاز اعرابه اعراب المنصرف واعراب غير المنصرف فعلى الأول يخفض بالكسرة مع التنوين وتركه وعلى الثانى يخفض بالفتحة بلا تنوين ويمكن الجواب عن عبارة المصنف بأن فيها حذف مضاف والاصل مع بقاء التنوين وتركه أى ترك بقائه فيكون الضمير راجعا لذلك المضاف المقدر وليس راجعا لنفس التنوين لكن هذا الجواب فى غاية البعد فانه لا دليل على تقدير ذلك المضاف (قوله فعلى الصرف يخفض بالكسرة مع التنوين) أى يعرب اعرابه الأصلى حالة الجمع ولم يلتفت لحالة العلمية والتأنيث فلذلك لم يحذف التنوين مع وجود العلمية

والتانيث

المنصرف نحو يعوذون برجال) ويرفقون بالاسارى فرجال والاسارى مخفوضان وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة فى الرجال مقدرة فى الاسارى (و) فى (جمع المؤنث السالم باقيا على جمعيته نحو مررت بهندات) ومسلمات فهندات ومسلمات مخفوضان وعلامة خفضهما كسرة ظاهرة فى آخرهما فان زال معنى الجمعية منه بأن جعل علما جاز فيه الصرف وعدمه فعلى الصرف يخفض بالكسرة مع التنوين

وتركه وعلى منع الصرف يخفض بالفتحة بلا تنوين (وأما السكون فيكون علامة للجزم في موضع واحد في الفعل المضارع الصحيح الآخر) وهو ما ليس في آخره حرف علة (نحو لم يضرب) فيضرب مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (وأما العلامات الفروع فسبع) أربعة أحرف وحركتان وحذف فالاحرف (الواو والياء والألف والنون و) الحركتان (الكسرة نيابة عن الفتحة) في جمع المؤنث السالم (والفتحة نيابة عن الكسرة) فيما لا ينصرف (و) السابعة (الحذف) فهذه السبعة تنوب عن الحركات الثلاث وعن السكون فمنها ما ينوب عن الضمة ومنها ما ينوب عن الفتحة ومنها ما ينوب عن الكسرة ومنها ما ينوب عن السكون (فينوب عن الضمة ثلاث الواو والألف والنون) وسيأتي أمثلتها (وينوب عن الفتحة أربعة الكسرة والياء والألف وحذف النون) كما سيأتي (وينوب عن الكسرة اثنان الفتحة والياء وينوب عن السكون واحدة وهي حذف الحرف) الأخير ولها مواضع تكون فيها (فالواو تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في موضعين) لا ثالث لهما الأول (في جمع المذكر السالم)

والتأنيث لما انه تنوين مقابلة في حالة الأصل فاستصحب في حالة العلمية أيضا والتنوين الذي يحذف مع العلمية والتأنيث انما هو تنوين التمكين وهذه هي اللغة الفصحى (قوله وتركه) أي ترك التنوين مراعاة للعلمية والتأنيث لان قصد العلمية يمنع أن يكون التنوين للمقابلة بل يكون للتمكين وهو لا يجامع العلمية والتأنيث وكان حقه أن لا يجر بالكسرة لكنه جر بها نظرا للحالة الاصلية وهي حالة الجمعية (قوله يخفض بالفتحة بلا تنوين) أي فيعرب اعراب ما لا ينصرف نظرا للحالة العلمية بدون التفات لحالة الجمعية أصلا وكان القياس عدم صحة غير هذا الوجه لكنه قد سمع ذلك في كلامهم وقد روي بالأوجه الثلاثة قول امرئ القيس

تنوّرتها من أذرعات وأهلها * بيثرب أدنى دارها نظر عالي

فالجر بالكسرة مع التنوين مراعاة للجمعية فقط وبالفتحة مع ترك التنوين مراعاة للعلمية فقط والجر بالكسرة مع عدم التنوين مراعاة لهما معا فالجر بالكسرة مراعاة للجمعية وترك التنوين مراعاة للعلمية (قوله في الفعل المضارع) الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله وهو في موضع واحد (قوله الصحيح الآخر) وأما معتل الآخر فيجزم بحذف حرف العلة نحو لم يدع ولم يخش ولم يرم وليس هذا محله بل محله باب النيابة ويشترط أيضا أن لا يتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة فانه يجزم حينئذ بحذف النون وترك هذا الشرط اعتمادا على التمثيل (قوله وأما العلامات الفروع) مقابل لقوله فأما العلامات الأصول ثم تلك الفروع منها ما هو حركة ومنها ما هو حرف كما فصل المصنف ذلك وانما اختصت تلك الحروف بالنيابة دون غيرها لما ان الواو والألف والياء مجانسة للحركات الثلاث حتى قيل ان الحركات الثلاث أصول لها وقيل هي فروع عنها وان كان التحقيق ان كلا منهما أصل كما أشار لذلك الجعبري بقوله

وثلاثها أصل لاحرف مدّها * واعكس والاعدل انهما أصلان

وقوله وثلاثها أي الحركات الثلاثة أصل لاحرف مدّها وهي الواو والألف والياء وأما النون فهي مشابهة لتلك الحروف في الخفاء والغنة فلذلك أشار لها في النيابة (قوله أمثلتها) على حذف مضاف أي أمثلة ما تنوب فيه (قوله وينوب عن السكون واحدة) أنث بالنظر لكون الموصوف مؤنثا أي علامة واحدة وتلك العلامة حذف حرف العلة وحذف النون كما سيأتي (قوله في جمع المذكر السالم) وهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة واو أو ياء على مفرده الذي من لفظه المجعول ذلك المفرد علما لمذكر عاقل أو صفة له فخرج ما لم يدل على أكثر من اثنين وهو ما جعل علما من هذا الجمع كزيدون علما لرجل مثلا وما دل على أكثر من اثنين بغير تلك الزيادة كشفع وزوج وما لا مفرد له كعشرين وتسعين وما له مفرد من معناه نحو أولو بمعنى أصحاب فان مفرده ذو بمعنى صاحب وبالمجعول علما أو صفة أسماء الاجناس نحو عالمون وأهلون ووابلون فان مفرد الأول عالم بفتح اللام وهو ما سوى الله ومفرد الثاني أهل

وهم الأقارب ومفرد الثالث وابل وهو المطر الكثير وأرضون وسنون فجميع هذه الأمور الخارجة عن التعريف ملحقة بجمع المذكر السالم في اعرابه (قوله اسما كان) اسما خبر كان مقدم عليها واسمها ضمير مستتر يعود على المذكر في قوله جمع المذكر أفاد به تعميم مفرد هذا الجمع أي سواء كان مفرد ذلك الجمع علما أو صفة ويشترط في العلم أن يكون لمذكر عاقل خاليا من التاء ولو لغير تأنيث كعلامة معربا ليس مركبا فان أردت أن تجمع من اسمه مبني أو مركب تركيبا مزجيا أتيت بجمع ذو في المذكر وبجمع ذات في المؤنث فتقول جاء ذوو سيبويه وذوو برق نحره وذوات حذام وأما المركب الاضافي فانه يجمع صدره ويضاف لعجزه نحو جاء عبدو الله وجاء غلامو زيد وجوز الكوفيون جمع الجزأين نحو جاء غلامو زيدين واشترط في العلم أن يكون منكرا أي يقبل التنكير فلا يجمع مالا يقبله نحو فلان ولا يجمع العلم باقيا على علميته فاذا أريد جمعه فلا بد من تنكيره بان يراد به شخص ما مسمى بهذا الاسم وقد ألغز البدر الدماميني في ذلك مخاطبا العلماء الهندية بقوله

أيا علماء الهند لازال فضلكم * مدى الدهر يبدو في منازل سعده
ألم بكم شخص غريب لتحسنوا * بارشاده عند السؤال اقصده
وها هو يبدي ماتعسر فهمه * عليه لتهدوه الى سبل رشده
فيسأل ما أمر شرطتم وجوده * لحكم فلم ترض النحاة برده
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلا * منعتم ثبوت الحكم الا بفقده
وهذا لعمري في الغرابة غاية * فهل من جواب تنعمون برده

اسما كان

وأجاب بعض الفضلاء بقوله

أيا من على أفراس أفكاره غدا * يصيد عزيز الشاردات بجده
فهاك جوابا للسؤال موضحا * يفوق فريد الدر في نظم عقده
قد اشترطوا في مفرد علمية * لجمع على نهج المثنى وحده
فلما رأوا التعريف ذاك محققا * أبوا جمعه الا باثبات ضده
ويدفع ذا الاشكال أن شروعه * لصحة جمع لاغنى عن وجوده
وتعريفه شرط لاقدام حاذق * عليه فلا تستغربوا شرط فقده

ومحصل الاشكال ان العلمية كيف تشترط في مفرد هذا الجمع ثم يشترط نقيضها وهو التنكير في تحققه ومحصل الجواب ان العلمية ليست شرطا حتى يتحقق التنافي بل هي من قبيل المعد بضم الميم وكسر العين وهو ما يتوقف على وجوده حصول المطلوب ولا يجامعه وذلك كالخطوات الموصلة للمقصد فانه يتوقف عليها الوصول للمقصد وعند الوصول اليه تنعدم ولا توجد معه وظهر أن اطلاق الشرط على العلمية بطريق الاستعارة لعلاقة المشابهة بينها وبين المعد في توقف المطلوب على كل ولا يصح أن تكون العلمية شرطا حقيقيا لأن الشرط يجامع المشروط والعلمية لاتجامع الجمع كما علمت * والحاصل ان كلا من المعد والشرط يتوقف عليه حصول الشئ لكن

الشرط يستمر مصاحبا للمطلوب والمعد ينعدم عند حصوله والعلمية من قبيل المعد لا الشرط (قوله أو صفة) ويشترط فيها أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من التاء ليست من باب فعلان فعلى كسكران سكرى ولا من باب أفعل فعلاء كأحمر حمراء ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث نحو صبور ولا وصفا لمذكر لا مؤنث له نحو أكر وآدر لعظيم الكمرة وهى تمرة الذكر والادرة وهى كبر الانثيين فلا يقال أكرون وآدرون (قوله نحو جاء الزيدون المسلمون) بدون واو فيكون الزيدون فاعلا والمسلمون صفة له فقوله فالزيدون المسلمون فاعل الخ فيه تسمح ظاهر لأن الفاعل هو الزيدون وأما المسلمون فصفة له (قوله هذا هو المشهور) المشار اليه اعراب الجمع بالحروف اى رفع جمع المذكر السالم بالواو هو المشهور ومقابل المشهور أنه معرب بحركات مقدرة على الحروف فيرفع بضمة مقدرة على الواو فى حالة الرفع ويجر بكسرة مقدرة على الياء فى حالة الجر وينصب بفتحة مقدرة عليها أيضا فى حالة النصب وهنالك أعاريب أخر أصحها ماذكرناه وانما رفع هذا الجمع بالواو ولأنها تقع ضمير الجمع فى نحو يضربون ولان الجمع أقل دورانا فى الكلام من المثنى فجعل الثقيل وهو الواو للقليل وهو الجمع ليحصل التعادل وزيدت النون عوضا عن التنوين فى المفرد وقيل عوضا عن حركة المفرد ورد بأنه قد عوض عنها الواو وقيل غير ذلك وحركت خوف التقاء الساكنين وكانت فتحة لخفتها وثقل الجمع (قوله وحموك) بكسر الكاف بناء على ان الحم قريب الزوج فقط وقريب الزوجة يقال له ختن بفتحتين كما هو المشهور وعلى مقابله من ان الحم يطلق على أقارب الزوجة أيضا يجوز فتح الكاف (قوله وذو مال) أشار باضافتها لمال الى شرطها وهو أنها لا تضاف الا الى اسم جنس ظاهر نكرة كان كما مثل أو معرفة نحو الله ذو المغفرة يرحمنا وأما اضافتها للضمير كما فى قول الشاعر * انما يعرف الفضل من الناس ذووه * فشاذ هذا كله فى ذو المذكورة هنا التى بمعنى صاحب وأما ذو الطائية فهى مبنية على السكون فى الأحوال الثلاثة لأنها اسم موصول بمعنى الذى تقول جاءنى ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام أى الذى قام وبعضهم أعربها اعراب ذو بمعنى صاحب (قوله وهنوك) اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كالمال والتراب والدقيق وغير ذلك وقيل اسم لما يقبح التصريح به وقيل اسم للفرج خاصة (قوله بشرط أن تكون) اى هذه الاسماء (قوله مفردة) فان ثنيت نحو أبوان أو جمعت جمع تكسير كآباء أو تصحيح كأبون اعربت اعراب ماذكر (قوله مكبرة) فلو صغرت كأبى أعربت بالحركات الظاهرة (قوله مضافة) فلو أفردت نحو جاء أب وأخ أعربت اعراب المفرد وكلها تقطع عن الاضافة سوى ذو وفو بالواو فانهما لا يستعملان الا مضافين (قوله لغير ياء المتكلم) شرط فى الشرط الذى هو الاضافة أى يشترط أن تكون تلك الاضافة لغير ياء المتكلم بأن تضاف لضمير المخاطب كما مثل المصنف أو ضمير الغائب نحو أبوه أو ضمير المتكلم غير الياء نحو وأبونا شيخ كبير أو للاسم الظاهر نحو جاءنى أبو زيد ورأيت أبا زيد ومررت بأبى زيد فان أضيفت لياء المتكلم

أو صفة (نحو جاء الزيدون المسلمون) فالزيدون المسلمون فاعل والفاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة هذا هو المشهور (و) الثانى (فى الأسماء الستة) وهى أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال وهنوك بشرط أن تكون مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم (نحو هذا أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال

وهنوك في لغة قليلة) حكاها سيبويه فهذه الأسماء الستة مرفوعة على الخبرية وعلامة رفعها الواو نيابة عن الضمة على المشهور (والألف تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في المثنى) المرفوع (نحو قال رجلان) فرجلان فاعل والفاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة

نحو جاء أبي أعربت بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة كغلامي وكاها اتضاف لياء المتكلم ماعدا ذو فانها لا تضاف لاسم جنس ظاهر كما مر وزاد ابن الضائع بضاد معجمة فعين مهملة أن لا تلحقها ياء النسبة فان لحقتها أعربت بحركات ظاهرة نحو جاء أبوي ورد هذا الشرط بأنها في حالة النسبة خرجت عن الاسماء الستة لأن المنسوب غير المنسوب اليه والذي أعرب بالحركات هو المنسوب للاب وليس واحدا من الأسماء الستة فالحق انه لا حاجة لهذا الشرط (قوله في لغة قليلة) راجع لهنوك أي وأما أشهر لغاته وأفصحها فانه يعرب بحركات ظاهرة تقول هذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك ولذلك قال ابن مالك

أب أخ حم كذاك وهن * والنقص في هذا الاخير أحسن

(قوله على المشهور) مرتبط بقوله وعلامة رفعها الواو أي حالة كون تلك العلامة جارية على المشهور لان هذا الوجه أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ومقابل المشهور أقوال منها انها معربة بحركات مقدرة على هذه الحروف فتقدر الضمة على الواو والكسرة على الياء للثقل والفتحة على الألف للتعذر وبقي أوجه أخر لا يسعها المقام (قوله في المثنى) اسم مفعول من ثنيت الشيء اذا عطفت بعضه على بعض سميت به الصيغة المذكورة وحد المثنى هو الاسم المعرب الدال على اثنين فقط بزيادة ألف أو ياء على مفرده فخرج بالمعرب المبني نحو ذان وتان واللذان واللتان وبالدال على اثنين ما دل على واحد نحو زيدان علما على رجل وكابتان بالباء الموحدة اسم للآلة المعروفة وخرج بقيد فقط ما دل على أكثر من اثنين وهو الجمع فانه يدل على اثنين لكن في ضمن دلالته على أكثر منهما ومنه زوج وشفع لانه لا يتعين للدلالة على خصوص الاثنين بل يستعمل فيهما وفي كل عدد زوج وخرج بزيادة ألف أو ياء كلا وكلتا فان دلالتهما على الاثنين من نفس الصيغة لا من الالف لان الالف في الأول أصلية منقلبة عن ياء هي لام الكلمة وألف الثاني للتأنيث كألف حبلى والتاء عوض عن لام الكلمة وخرج بقولنا على مفرده ما لا مفرد له نحو اثنان واثنتان ويشترط في المثنى أيضا أن يكون له ثان في الخارج ليخرج نحو قمران تثنية شمس وقمر على سبيل التغليب ومثله الابوان للاب والأم والمشرقان للمشرق والمغرب فهذا كله من قبيل الملحق بالمثنى لا من المثنى حقيقة ويشترط أيضا أن يكون المفرد نكرة فالعلم اذا أريد تثنيته نكر وقد أشار بعضهم الى هذه الشروط بقوله

شرط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منكرا ما ركبا

موافقا في اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

فقوله موافقا في اللفظ أي فلا يصح تثنية المختلفين لفظا كزيد وعمرو وان يكون موافقا في المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز وقوله مماثل أي له ثان في الخارج فنحو قمران للشمس والقمر من باب التغليب وقوله لم يغن عنه غيره أي لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته ومن ثم لم يقولوا سوآن استغناء ببيان تثنية سي

بمعنى

على المشهور (وتكون الألف علامة للنصب نيابة عن الفتحة في الأسماء الستة) المتقدم ذكرها (نحو رأيت اباك وأخاك وحماك وفاك وذا مال وهناك في لغة قليلة) فأباك وما عطف عليه مفعول والمفعول منصوب وعلامة نصبه الألف نيابة عن الفتحة (والياء تكون علامة للخفض نيابة عن الكسرة في ثلاثة مواضع) الأول (في المثنى) المخفوض (نحو مررت بالزيدين) فالزيدين مخفوض وعلامة خفضه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها (و) الثاني (في جمع المذكر السالم نحو مررت بالزيدين) فالزيدين مخفوض وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها (و) الثالث (في الأسماء الستة) المتقدم ذكرها (نحو مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وذي مال وهنيك في لغة قليلة) فأبيك وما عطف عليه مخفوض وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة (والياء تكون علامة للنصب نيابة عن الفتحة في المثنى المنصوب نحو رأيت الزيدين) فالزيدين مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة (وفي جمع المذكر السالم نحو رأيت الزيدين) فالزيدين مفعول وهو منصوب وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة (والنون تكون علامة للرفع نيابة عن الضمة في الافعال الخمسة وهي) كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة نحو (تفعلان ويفعلان) بالتاء والياء الفوقانية والتحتانية (وتفعلون ويفعلون) بالتاء والياء الفوقانية والتحتانية (وتفعلين) بالتاء المثناة فوق لا غير فهذه الافعال الخمسة مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة هذا هو المشهور وقيل علامة رفعها ضمة مقدرة

بمعنى مثل وزيد على ما في النظم أن لا يكون لفظ كل وبعض وكذا أحد وعريب ونحوهما مما يلزم النفي لاستغراق الافراد ونظم ذلك شيخنا بقوله زيادة على البيتين

ولم يكن كلا ولا بعضا ولا * مستغرقا في النفي نلت الاملا

(قوله على المشهور) ومقابله انه معرب بضمة مقدرة على ما قبل الألف وفتحة أو كسرة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن هذه الحركات التي قبل الالف والياء أتى بها لمناسبتهما فتقدر حركة الاعراب حينئذ وقيل غير ذلك من الأوجه (قوله المكسور ما بعدها) وقد تفتح كما في قوله

* على أحوذيين استقلت عشية * بفتح النون يصف قطاة بسرعة الطيران وأحوذيين مثنى أحوذي وهو خفيف المشي وأراد به الشاعر جناح القطاة (قوله المفتوح ما بعدها) أي للخفة المناسبة لثقل الجمع وقد تكسر النون كما في قوله

عرفنا جعفرا وبني أبيه * وأنكرنا زعانف آخرين

بكسر نون آخرين وهو بفتح الخاء جمع آخر بفتحها بمعنى مغاير (قوله تكون علامة للرفع) أي سواء كانت ظاهرة كتضربون أو مقدرة كما تقدم من الأمثلة السابقة وهي لتبلون الخ وقد تقدم شرحه (قوله في الأفعال الخمسة) ويقال لها الامثلة الخمسة لأنها مثال لغيرها من الافعال الموازنة لها (قوله ثبوت النون) من اضافة الصفة للموصوف أي النون الثابتة فالرفع بنفس النون لا بثبوتها (قوله هذا هو المشهور) ومقابله ما ذكره الشارح (قوله وقيل علامة رفعها) قائله الأخفش كما نقله في التسهيل قال أبو حيان في شرحه وهذا الذي حكاه المصنف عن الاخفش حكاه لنا صاحبنا أبو جعفر أحمد بن عبد النور المالقي صاحب كتاب وصف المباني في حروف المعاني عن أبي زيد السهيلي قال زعم أبو زيد السهيلي أن الاعراب مقدر في الاحرف التي قبل هذه الحروف كما هو مقدر في غلامي وأن شغل تلك الحروف بالحركات المناسبة لهذه الحروف منعها من ظهور الاعراب في تلك الحروف كما منع الاضافة الى ياء المتكلم من ظهور الحركة في آخر المضاف لشغل الآخر بالحركة التي تطلبها ياء المتكلم قيل له فما بال هذه النون تثبت في الرفع وتحذف في الجزم والنصب فقال ما معناه هذه النون انما لحقت هذه الافعال لوقوعها موقع الاسماء فهي من تمام دخول الرفع في المضارع لقيامه مقام الاسم فكما قلت ان زيدا يقوم فرفعته لحلوله محل قائم فكذلك اذا قلت أن الزيدين يقومان لحقته هذه النون لحلوله محل قائمان فاذا لم يحل محل الاسم لم تلحقه النون فاذا قلت لن يقوما أو لم يقوما لا يقدر لن قائمان

ولالم فاعمان فلم تثبت النون لذلك فعلى مذهبه تكون علامة الرفع في يقومان ضمة
مقدرة في الميم وأما في النصب ففتحه مقدرة وأما في الجزم فسكون الميم تقديرا اهـ م
حذف (قوله على لام الفعل) وهو الحرف الذي قبل الواو أو الألف أو الياء وتلك
الحركة مقدرة للتعذر ومنع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (قوله بألف وتاء
الباء للسببية فذكر قوله مزيدتين لزيادة التوضيح فان جعلت الباء للمصاحبة احتيج
لذكر هذا القيد فان قيل الذي جمع بألف وتاء هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة لأنه
ليس جمع مؤنث سالما فان جعلت ما في قوله ما جمع الخ واقعة على جمع كان المعنى
جمع جمع فيلزم عليه تحصيل الحاصل والجواب أن ما واقعة على الجمع أي الجمع
الذي جمع أي تحققت جمعيته وحصلت بالألف والتاء (قوله مزيدتين) خرج بزيادة
الالف نحو قضاة وغزاة فان الالف فيهما منقلبة في الاول عن ياء وفي الثاني عن واو
والاصل قضية وغزوة وخرج بزيادة التاء نحو أبيات وأموات فان التاء فيهما أصلية
فليس ذلك من جمع المؤنث (قوله وعلامة نصبه الكسرة) وجوز الكوفيون نصب
هذا الجمع بالفتحة على الاصل حكى الكسائي سمعت لغاتهم بفتح التاء (قوله في
الاسم الذي لا ينصرف) أي لا ينون تنوين تمكين بناء على أن الصرف هو تنوين
التمكين كما هو رأي المحققين ولما سقط التنوين تبعه في السقوط الجر بالكسرة
لأنه لا يوجد بدونه لكونهما أخوين في الاختصاص بالاسم وعدم وجودهما في الفعل
وقيل الصرف هو التنوين المذكور مع الجر بالكسرة وقيل هو الجر بالكسرة فقط
فليس الجر تابعا في السقوط للتنوين قال أبو حيان وهذا الخلاف لا طائل تحته
(قوله وهو ما) اسم موصول بمعنى الذي أو نكرة موصوفة بمعنى شيء فأشبه صلة أو صفة
وما واقعة على اسم مفرد أو جمع تكسير (قوله في علتين فرعيتين) فان قلت لاي شيء
احتيج في منع الاسم من الصرف لمشابهة الفعل من جهتين وبني الاسم اذا أشبه
الحرف من جهة واحدة فهلا اكتفوا في منعه الصرف بعلة واحدة فالجواب أن
المشابهة للفعل في أمر عرضي وهي ضعيفة غير ظاهرة ولا قوية بخلاف المشابهة للحرف
فانها قوية لكونها ذاتية فان قلت لم أعطى الاسم حكم الفعل ولم لم يعط الفعل حكم
الاسم مع أن المشابهة حاصلة بينهما * فالجواب أن الاسم تطفل على الفعل فيما هو
خاص به وهو كونه فرعا من وجهين وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما فان قلت لم لم يبن
الاسم لمشابهة الفعل مع أن الفعل مبني فالجواب لضعف هذه المشابهة فان الاسم لم
يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البناء فان قلت فلم يعط الاسم بهذه المشابهة
عمل الفعل قلت لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول اهـ من
الشنواني (قوله مختلفتين) صفة ثانية لعلتين وقوله مرجع احداهما اللفظ الخ
بيان لجهة الاختلاف ومفهوم هذا القيد ان هاتين العلتين ان رجعتا للفظ فقط
كاجمال أو للمعنى كحائض أو للفظ والمعنى من جهة واحدة كدريهم صرف الاسم
وبيان ذلك أن الأول فيه فرعية الجمع والتصغير لفظا والثاني فيه فرعية التأنيث

على لام الفعل ويقال فيها
كافعل وفاعل وعلامة
رفعها ثبوت النون (والكسرة
تكون علامة للنصب نيابة
عن الفتحة في جمع المؤنث
السالم) وهو ما جمع بألف
وتاء مزيدتين (نحو رأيت
الهندات) فالهندات
مفعول وهو منصوب
وعلامة نصبه الكسرة
نيابة عن الفتحة حملوا نصبه
على جره كما في جمع المذكر
السالم ليلحق الفرع
بأصله (والفتحة تكون
علامة للخفض نيابة عن
الكسرة في الاسم الذي
لا ينصرف) وهو ما أشبه
الفعل في علتين فرعيتين
مختلفتين مرجع احداهما
اللفظ ومرجع الاخرى
المعنى أو فرعية

تقوم مقام الفرعيتين وذلك أن فى الفعل فرعية عن الاسم فى اللفظ وهو عند البصريين اشتقاقه من المصدر فضرب مثلا مشتق من الضرب وعند الكوفيين التركيب لأن الاسم كالمفرد والفعل كالمركب والمفرد أصل المركب وفرعية فى المعنى وهو احتياجه الى الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما

* ثم الاسم الذى لا ينصرف نوعان الأوّل ما يمتنع صرفه بفرعية واحدة (وهو ما كان على وزن صيغة منتهى الجموع وضابطه كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان) سواء كان فى أوّله (ميم أم لا كمساجد وصوامع أو) بعد ألف تكسيره (ثلاثة أحرف (أوسطها ساكن) سواء كان فى أوّله ميم أم لا (كمصابيح وقناديل) وانما استأثر هذا الجمع بالمنع لانه بمثابة جمعين (أو كان مختوما بألف التأنيث المقصورة) وهى ألف مفردة ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع سواء وقع نكرة كذكرى أو معرفة كرضوى أو جمعا كجرحى أو صفة (كحبلى أو) ألف التأنيث (الممدودة) وهى ألف قبلها ألف فتقلب هى همزة ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع سواء وقع نكرة

والوصفية معنى والثالث فيه تصغير لفظه وتصغير معناه المفيد للتحقير (قوله تقوم مقام الفرعيتين) أى فى افادة الثقل (قوله وهو عند البصريين) القائلين باشتقاق الفعل من المصدر وضميره هو عائد على العلة الفرعية وذكره مراعاة للخبر وهو اشتقاقه ومراعاة الخبر أولى من مراعاة المرجع ولو راعى المرجع لانث (قوله وعند الكوفيين) القائلين باشتقاق المصدر من الفعل (قوله كالمفرد) الاولى حذف الكاف لانه مفرد حقيقة لدلالته على شئ واحد وهو مجرد الذات وأما دلالة بعض الاسماء المشتقة على الزمان فهى عارضة لا اعتداد بها وقد يجاب عن المصنف بأنه زاد الكاف لمشاكلة قوله فى الفعل كالمركب (قوله كالمركب) الكاف هذه فى موقعها لان الفعل ليس مركبا حقيقة بل شبيه به فى كون مدلوله الحدث والزمان والنسبة فلما كان مدلوله مركبا كان كأنه مركب وتجرد بعض الافعال عن الزمان غير قادح لعروض ذلك التجرد (قوله وهو احتياجه) اى افتقار الفعل الى الفاعل ليتم الكلام والاحتياج يرجع الى المعنى (قوله ما يمتنع صرفه بفرعية واحدة) قدم هذا القسم لقلة الكلام عليه (قوله وهو ما كان على وزن صيغة) المراد بالوزن معناه الحقيقى وهو الموازنة والمشاكلة فهو مصدر مضاف لمفعوله والصيغة هى الهيئة أى الحركات والسكنات وأما المادّة فهى الحروف التى تركبت منها الكلمة والمعنى على مشاكلة وموافقة صيغة أى هيئة منتهى الجموع اى لا يمكن أن يجمع جمع تكسير مرة أخرى وتلك الصيغة منحصرة فى مفاعل ومفاعيل (قوله منتهى الجموع) أى الصيغة التى انتهى الجمع لها ولم يتجاوزها (قوله بعد ألف تكسيره) اى الالف التى حدثت فى جمع المفرد جمع تكسير (قوله حرفان) اى أوّلهما مكسور لفظا كمساجد أو تقديرا كدواب فان أصله دوابب أدغم أحد المثلين فى الآخر (قوله كمساجد) ومنابر ومراتب وأكالب جمع أكلب جمع كلب وأما نحو ملائك وصيارف وصياقل فان تجرد من التاء منع من الصرف وان لحقته كملائكة صرف (قوله أوسطها ساكن) خرج نحو ملائكة وفراعنة وصياقلة فانها مصروفة لمشاكلة هذه الجموع للآحاد كطواعية وكراهية (قوله وقناديل) اى وأناعيم جمع انعام جمع نعم بفتحتين وهى الابل (قوله استأثر) اى اختص وعلل ذلك بقوله لانه بمثابة جمعين اى بمنزلتهما الان عدم جمعه مرة أخرى بمنزلة جمع آخر فكانه جمع مرتين واعترض بأن شرط المنع من الصرف اختلاف العلتين وما ذكره الشارح يفيد رجوعهما الشئ واحد وهو اللفظ فالاولى ما قاله بعضهم فى علة ذلك ان صيغة الجمع علة ترجع للفظ وعدم نظير لهذه الصيغة فى الآحاد او عدم مجاوزة الجمع لها وانتهاؤها عندها علة ترجع للمعنى (قوله كذكرى) مصدر ذكر بمعنى تذكر (قوله كرضوى) بفتح الراء علم فرس أو جبل بالمدينة المشرفة والنسبة اليها رضوى قاله الجوهرى (قوله كجرحى) جمع جريح كمريض ومرضى وقتيل وقتلى (قوله فتقلب هى) اى الالف الثانية همزة كراهة اجتماع الفين وانما قلبت هى دون الاولى لتطرفها فهى محل للتغيير ولم تحذف لفوات

ما يدل على التأنيث عند حذفها ولم تحذف الاولى لئلا يفوت المد فالهمزة بدل من ألف التأنيث والممدود هو الالف الاولى وحينئذ فوصف ألف التأنيث بأنها ممدودة فيه تجوّز باعتبار أنها السبب فى حصول المد فهو من قبيل الاسناد للسبب وقيل الدال على التأنيث هو الالف الاولى والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث افعل ومؤنث فعلان فان الأوّل مؤنثه مهموز بخلاف الثانى وعلى هذا فوصف الف التأنيث بالمد تحقيق لاتجوّز فيه وقيل هما معا للتأنيث (قوله كصحراء) وهى الفلاة اى الارض الواسعة والجمع الصحارى بفتح الراء وكسرها والصحراوات (قوله لانه تأنيث لازم) وانما كان لازما لان ألف التأنيث غير مقدرة الانفصال فهى كالجزء من الكلمة بخلاف تاء التأنيث فانها مقدرة الانفصال فلا يقال فى حبلى حبل ولا فى حمراء حمر بل الألف لازمة غير منفكة بخلاف ضاربة مثلا فانه قد تحذف التاء و يقال ضارب (قوله تأنيث آخر) أى فكأنه أنث مرتين وفى كلامه هنا ما سبق فى قوله فكانه جمع مرتين فالاولى أن يقال العلة الفرعية اللفظية هى لزوم الزيادة حتى صارت الهمزة كأنها من أصول الكلمة وفرعية المعنى هى الدلالة على التأنيث قاله الشنوانى وفى شرح اللب للسيد أن الالف تكون سببا كالتاء ولزومها الكلمة من حيث ان الكلمة صيغت عليها بمنزلة تأنيث آخر فهما تأنيثان أحدهما لفظى وهو نفس الألف والثانى معنوى وهو لزومها (قوله مع العلمية) أى سواء كانت شخصية كحمزة وطلحة وخديجة أو جنسية كاسامة لان علم الجنس كعلم الشخص فى الاحكام اللفظية التى منها الصرف وعدمه (قوله وزيادة الألف والنون) من اضافة الصفة للموصوف أى الالف والنون الزائدتان لان العلة هى الألف والنون الزائدتان لا نفس زيادتهما وقوله المضارعتين أى المشابهتين وبين الشارح وجه الشبه بأمرين الاوّل قوله لانهما فى بناء الخ الثانى قوله وانهما لا تلحقهما التاء وانما خص الشبه بألف التأنيث الممدودة مع انهما مشابهتين للمقصورة أيضا لظهور المشابهة فيها فان قلت لم كانت زيادة الألف والنون محتاجة لعلة أخرى معها فى منع الصرف وهلا استقلت بالمنع وحدها كالف التأنيث * وجوابه أن ألف التأنيث مستلزمة لعلة أخرى معنوية بخلاف الألف والنون وانما قيدهما بالزيادة احترازا عن غير المزيدتين وقد يكون لفظ واحد محتملا لهما كحسان فان أخذ من الحسن صرف وان أخذ من الحس بفتح الحاء وهو القتل يقال حس البرد الجراد أى قتله منع من الصرف وشيطان ان أخذ من شطن بمعنى بعد صرف أو من شاط بمعنى احترق منع من الصرف وعفان ان أخذ من العفة منع أو من العفونة صرف وحيان ان أخذ من الحياة منع أو من الحين بفتح الحاء وسكون الياء بمعنى الهلاك صرف فلو أبدلت من النون الزائدة لاما كاصيلال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصلان منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه (قوله كعمران) وغطفان اسم لقبيلة وأصبهان اسم لبلدة من بلاد العجم (قوله فان فيه العلمية) أى الشخصية ومثلها العلمية

الصحراء أم معرفة كزكرياء أم جمعا كاصدقاء أم صفة (كحمراء) وانما استأثر ما فيه ألف التأنيث بالمنع لانه تأنيث لازم فنزل لزومه منزلة تأنيث آخر * والثانى ما يمتنع صرفه بفرعيتين وهو نوعان ما يمتنع مع العلمية وما يمتنع مع الوصفية فالاوّل ما أشرنا اليه بقولنا (أو اجتمع فيه العلمية وزيادة الالف والنون) المضارعتين لالف التأنيث الممدودة لانهما فى بناء يخص المذكر كما أن ألف التأنيث فى بناء يخص المؤنث وأنهما لا تلحقهما التاء (كعمران) فان فيه العلمية

الجنسية فى نحو رقبان فانه علم جنس لدابة أصغر من الخنفساء على قدر الدينار مرتفعة الظهر وهاسة أرجل تتولد فى الاماكن الندية (قوله فان فيه العلمية) لانه علم لبلد بالشام مركب من بعل وهو اسم صنم و بك وهو اسم صاحب هذه البلدة (قوله والتركيب) هذا هو العلة اللفظية وأما العلة المعنوية فهى العلمية (قوله والتأنيث لفظا ومعنى) أى من جهة اللفظ بأن تلحقه علامة التأنيث وهى تاء زائدة فى آخر الاسم تقلب فى الوقف هاء كالتاء فى فاطمة ومن جهة المعنى بأن يكون علما لمؤنث (قوله أومعنى) وهو المسمى بالتأنيث المعنوى (قوله لرجل) أما لو كان علما لامرأة فانه يكون من القسم الاول (قوله وهو تأنيث معنوى) أى يرجع للمعنى والعلمية أيضا علة معنوية فلم يتحقق حينئذ فى هذا القسم علتان فرعيتان مختلفتان بل العلتان هنا مرجعهما للمعنى كما تقدم فى حائض فأى موجب لمنع الصرف وهلا صرف هذا النوع كما صرف حائض مع كونه مثله وأحسن ما أجيب به هنا أن اللفظ الموضوع لمؤنث يوصف تبعا لمعناه بأنه لفظ مؤنث فالتأنيث بحسب الاصل للمعنى واكتسب اللفظ الوصف به فرجعت هذه العلة للفظ بواسطة هذا التحمل ولما كان ذلك التأنيث المعنوى ضعيفا عن التأنيث اللفظى احتيج الى تقويته فشرط أن ينضم اليه واحد من الامور الاربعة التى ذكرها الشارح ليتقوى به و يلتحق بالتأنيث اللفظى فى تأثيره المنع من الصرف فان هذه الامور التى شرط مصاحبة واحد منها له تزيده ثقلا فان الحركة أثقل من السكون والعجمة أثقل من العربية وكون اللفظ للمذكر ثم يستعمل للمؤنث يحصل فيه ثقل باعتبار أن الشئ فى غير محله يستثقل وبقى بحث آخر وهو أنه اذا صح اكتساب اللفظ التأنيث باعتبار المعنى كما أجيب به عن التأنيث المعنوى يقال حينئذ يصح أيضا أن يكتسب لفظ حائض التأنيث من معناه فيمنع من الصرف كزينب فالفرق بينهما تحكم والجواب انا فى حائض راعينا الاصالة ولم نلتفت لاكتساب اللفظ التأنيث وفى زينب لاحظنا الاكتساب فحصل الفرق لكن يرد عليه أن هذا ترجيح بلا مرجح فيجاب بأن هذه حكم تلتمس لما سمع بعد الوقوع والنزول وليست علا باعثة فلا يحتاج فيها الطلب المرجح اذ ليست أحكاما عقلية وانما هى علل تلتمس لاحكام لفظية ونحن فى ذلك كله أسرى السماع فهو المرجوع اليه آخرا فان العرب صرفت حائضا ومنعت صرف زينب فنتبع ذلك ونعلل الحكم فى كل منهما بحسب الامكان (قوله كما مثلنا) أى كتمثيلنا فما مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر والكلام على حذف مضاف أى متعلق تمثيلنا وهو ما مثل به من زينب فانه زائد على الثلاث فالحرف الزائد قائم مقام التلفظ بتاء التأنيث ثم حيث كان الاسم زائدا على الثلاث منع من الصرف ولو سمى به رجل كما اذا سميت رجلا بزينب ومعنى كون التأنيث معنويا فى حال تسمية المذكر به انه باعتبار الاصل أى قبل جعله علما للمذكر مستعمل فى المؤنث (قوله أو تحرك الوسط) أى يكون ليس زائدا على الثلاث بأن كان ثلاثيا لكنه محرك الوسط فيكون تحرك الوسط قائما مقام الحرف الزائد على الثلاث وذلك كسقر

وهى فرع التنكير والزيادة وهى فرع المزيد عليه (أو العلمية والتركيب المزجى كبعلبك) فان فيه العلمية وهى فرع التنكير والتركيب وهو فرع الافراد (أو العلمية والتأنيث) لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى أو معنى لا لفظا فالاول (كفاطمة و) الثانى كـ(طلحة) لرجل (و) الثالث نحو (زينب) لامرأة وهو تأنيث معنوى وشرط تحتم منعه من الصرف الزيادة على الثلاثة كما مثلنا أو تحرك الوسط كسقر

أو العجمة كحمص أو النقل من المذكر الى المؤنث كزيد لامرأة فان تخلف شرط من هذه الشروط جاز الصرف وعدمه كهند ودعد وجمل فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قد قاومت احدى الفرعيتين ومن لم يصرفه نظر الى وجود الفرعيتين فى الجملة واختلف فى الاولى منهما فعن سيبويه الاولى المنع من الصرف وعن أبى على الفارسى الاولى الصرف وروى بالوجهين قول الشاعر لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد فى العلب (أو العلمية ووزن الفعل) وشرط الوزن اختصاصه بالفعل كشمر علما لفرس أو افتتاحه بزيادة هى فى الفعل أولى لكونها تدل فى الفعل ولا تدل فى الاسم كاحرف المضارعة

علما لمؤنث (قوله أو العجمة) أى مع كونه غير محرك الوسط (قوله كحمص) علم أعجمى على بلدة فالعجمة هنا مقوية للتأنيث المعنوى فصيرتها بمنزلة التأنيث اللفظى فان قلت فى حمص أيضا العجمة فلم يمنع من الصرف للعلمية والعجمة فالجواب ان شرط منع العجمة الصرف مع العلمية زيادة الاسم على ثلاثة أحرف وهذا الشرط مفقود هنا فلم تعتبر بل اعتبر التأنيث وبقى انهم يجعلون العلمية علة معنوية مع أن الذى يوصف بكونه علما اللفظ لا المعنى وأجيب بأنه لما كان لا معنى لعلمية اللفظ الا تشخص معناه جعلوا العلمية علة معنوية (قوله أو النقل) أى مع كونه غير أعجمى فهذا النقل يلحق التأنيث المعنوى باللفظى (قوله فان تخلف شرط من هذه الشروط) أى لم يوجد واحد منها وقد كان الاوضح أن يقول كما قلنا (قوله وجمل) بضم الجيم وسكون الميم (قوله قاومت) أى قابلت فكأنه لم يوجد فيه الا علة واحدة (قوله نظرا الى وجود الفرعيتين) أى ولم ينظر لفقد شرط تأثيرهما فان السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين ثم محل جواز الوجهين ما لم يصغر وتلحقه التاء والا منع من الصرف نحو هنيدة (قوله بالوجهين) فدعد الاول مصروف والثانى ممنوع من الصرف (قوله لم تتلفع) البيت من بحر المنسرح واجزاؤه مستفعلن مفعولات مفتعلن مرتين وآخر الشطر الاول قوله مئزرها ودعد أول الشطر الثانى واعرابه لم حرف جازم وتتلفع مضارع مجزوم بلم وبفضل جار ومجرور متعلق بقوله تتلفع وفضل مضاف ومئزر مضاف اليه والهاء مضاف اليه ودعد فاعل منون مصروف ولم تسق لم حرف جازم وتسق فعل مضارع مبنى لما لم يسم فاعله مجزوم بحذف الالف وأصله تسقى بالالف فلما دخل الجازم حذفها لانه مضارع معتل ودعد بترك التنوين نائب الفاعل وفى العلب جار ومجرور متعلق بتسق والعلب بضم العين جمع علبة وهى اناء من خشب تشرب فيه أعيان العرب كذا فى الحلبى وفى الصحاح العلبة محلب من جلد والجمع علب وعلاب والمعنى ان دعدا هذه ليس لها فضل أى زائد على مئزرها تتلفع به ولم تشرب فى تلك الاوانى وهذا كناية عن كونها ليست من بنات الاعيان لان التلفع بفضل المئزر والشرب فى تلك الاوانى من عادة الاعيان فيلزم من نفيه بحسب العادة نفى لازمه وهو الشرف فصح كونه كناية لانها انتقال من الملزوم الى اللازم والحاصل أن المعنى الحقيقى ليس مرادا بل المراد لازمه وهو نفى علو المنزلة والرفعة (قوله ووزن الفعل) أى يكون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل بأن يكون مختصا به أو غالبا فيه وأولى به أما ما يختص بالاسم أو يغلب فيه أو يكون فيه وفى الفعل على حد سواء فلا يمنع الصرف (قوله كشمر) ومثله خضم بعجمتين علم لرجل وعثر لواد بالعقيق وبذر لماء من مياه العرب فان هذه كلها أفعال نقلت الى الاسمية اذ هذا الوزن مختص بالفعل ككسر ومزق ونحو ذلك من الافعال المضاعفة قال النيلى اما شمر فمختص بالفعل لان مثال فعل بتشديد العين مخصوص بالفعل لكونه للتكثير والتعدية وهما من خواص الفعل (قوله وشرط الوزن) أى شرط كونه مانعا مع العلمية من الصرف (قوله لكونها تدل) أى دائما فى الفعل على

معنى ولا تدل في الاسم أي دائما بل قد تدل وقد لا تدل فالاول كالهمزة في أفعل التفضيل فان بسببها دلت الصيغة على المفاضلة نحو أكرم تقول زيد أكرم منك وأفضل ونحو ذلك والثاني كالهمزة في أبيض وأسود (قوله كأحمد) علم لم يتسم به أحد قبل نبينا صلى الله عليه وسلم وأما محمد فقد تسمى به قبله جماعة قيل أربعة عشر وقيل خمسة عشر (قوله والعدل) هو قسمان تحقيقي وتقديري فان كان هناك دليل على العدل غير منع الصرف كمثنى فانه معدول عن اثنين اثنين وثلاث فانه معدول عن ثلاثة ثلاثة وهكذا الى عشار اذا سمي بواحد من هذه الصيغ فانه يمنع من الصرف للعلمية والعدل التحقيقي فان لم يوجد للعدل دليل بل حمل على ارتكابه والقول به المنع من الصرف بأن وجد الاسم ممنوعا من الصرف وليس فيه سوى علة واحدة فانه يقدر فيه العدل وهذا هو العدل التقديري ومعنى كون العدل علة فرعية أن المعدول فرع عن المعدول عنه (قوله كعمر) أي وسحر اذا أريد به سحر ليلة بعينه فانه معدول عن السحر معرفا بال لما أن سحر الممنوع من الصرف نكرة وقد دل على التعيين فحقه أن تدخل عليه أل المفيدة للتعيين لكنهم لم يدخلوها عليه واكتفوا في دلالته على التعيين بكونه معدولا عما فيه أل (قوله عن عامر) وهو اسم فاعل صفة فلما قصدوا التسمية به وجعله علما خافوا التباس العلم بالصفة لكونهما صيغة واحدة فيهما فعدلوا عنه الى عمر لما أن صيغة عمر هذه وهي فعل بضم الفاء وفتح العين قد كثر فيها العدل التحقيقي كغدر وفسق فانهما معدولان عن غادر وفاسق فان ورد فعل مصروفا كأدد علمنا انه غير معدول لما أنا انما نرتكب العدل لكوننا نجد الاسم ممنوعا من الصرف مع وجود علة واحدة فنلجأ الى العدل ونضمه لتلك العلة حفظا لما أثبت من قاعدة أن المنع من الصرف انما يكون بعلتين فرعيتين ومفهوم قولنا في سحر انه يراد به معين ما اذا لم يرد ذلك فحينئذ يكون نكرة ويصرف لزوال التعيين وأدد جمع أدة وهي فعلة من الود وأصلها ودة فهمزت الواو المضمومة ونقل بعد الجمع وسمي به فليس معدولا (قوله والعجمة) وهي فرع العربية والمراد بها كل ما كان خارجا عن لغة العرب كالسرياني والفارسي واليوناني وغير ذلك ويستدل عليها بعلامات منها خروج الكلمة عن أبنية العرب نحو اسمعيل باللام والنون وابراهيم وابريسم ومنها مجيئها في كلامهم غير منصرفة نحو ابليس اذ لو كان عربيا لانصرف لان العلمية وحدها لا تمنع الصرف ومنها نقل الائمة ومنها أن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية نحو قبج وجق وجلق علم على دمشق وكمنجنيق اسم لآلة حرب وكذلك الجيم والصاد كالجص والصولجان والكاف والجيم كاسكرجة وليس في أصول العرب اسم فيه نون بعدها راء نحو نرجس ولا زاي بعد دال كهنداز ومنها ما نص عليه ابن جني وغيره ان كل رباعي الاصول أو خماسيها متى خلا عن بعض حروف الذلاقة الستة فهو أعجمي وهي الراء والنون والفاء واللام والباء والميم ويجمعها قولك من لب فر ولا يرد نحو يوسف من حيث انه أعجمي مع انه لم يخل عما ذكر لان العلامة لا يشترط انعكاسها (قوله في

(كأحمد ويشكر) علمتين لنبينا ونوح صلى الله عليهما وسلم فان الهمزة والياء لا يدلان في الاسم ويدلان في الفعل على المتكلم والغائب (أو العلمية والعدل) التقديري (كعمر) فانه معدول عن عامر خوف الالتباس بالصفة (أو العلمية والعجمة) وشرط العجمة كون علميتها في اللغة الاعجمية

اللغة الاعجمية) بأن تستعمله العجم علما ثم تستعمله العرب كذلك فهذا ممنوع من الصرف اتفاقا نحو ابراهيم أما ما استعملته العجم اسم جنس ثم استعملته العرب علما فممنوع من الصرف على الاصح وقيل يجب صرفه وعليه جرى الجمال بن هشام وذلك نحو قالون في اللغة الرومية من أسماء الاجناس اسم جنس للجيد استعملته العرب في أول أحواله علما ومن ثم لقب به عيسى رواية نافع لجودة قراءته أما ما استعملته العجم اسم جنس واستعملته العرب كذلك فمصروف اتفاقا ومثاله فيروز ولجام (قوله والزيادة على الثلاثة) يستثنى منه ما كان زائدا بياء التصغير فانه يصرف (قوله كابراهيم) فيه ست لغات ابراهيم ابراهام ابراهوم ابراهم بلا ياء مثلث الهاء وأسماء الانبياء كلها أعجمية الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا وكل أسمائهم ممنوعة من الصرف سوى هذه الاربعة لفقد العجمة فيها وسوى نوح ولوط وشيث فانها وان كانت أعجمية الا انه تخلف فيها شرط المنع من الصرف في العجمة وهي الزيادة على ثلاثة أحرف وأسماء الملائكة كلها أعجمية ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة سوى أربعة فانها عربية وهي منكر ونكير ومالك ورضوان الثلاثة مصروفة ورضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون وأسماء الشهور مصروفة الا جمادى الاولى وجمادى الثانية فممنوعان من الصرف لالف التأنيث المقصورة وشعبان ورمضان للعلمية وزيادة الألف والنون وصفر ورجب اذا أريد بهما معين منعا من الصرف للعلمية والعدل الأول معدول عن الصفر والثاني عن الرجب فان لم يرد بهما معين صرفا وقد نظمت ما ذكر فقلت

وكل أسماء النبيين العلا * في عجمة لها انتظام وولا
واستثن منها أربعا ستسرد * هود شعيب صالح محمد
أسماؤهم مصروفة ومثلها * لوط ونوح ثم شيث كلها
وذا الفقد علة في الأول * وفقد شرط عجمة فيمن ولي
واستثن من أسماء أملاك السما * رضوان ثم مالك المعظما
ومنكرا ثم نكيرا للعرب * أسماؤهم منسوبة تلت الارب
واحكم لرضوان بمنع الصرف * حكما لجميع والثلاثة اصرف
لكنه بعلة الزيادة * مع علم وفي السوى بالعجمة
واصرف لاسماء الشهور ما عدا * شعبان ثم رمضان الصاعدا
كمثل رضوان وفي جمادى * لألف التأنيث ع المراد
ورجب مع صفران عينا * فامنعهما الصرف والا نونا
والمنع فيهما أتى للعدل * مع علمية فخز للفضل

(قوله فيروز ولجام) الأول اسم جنس لجوهر معروف كالياقوت والثاني اسم لما يجعل في فم الدابة (قوله لفقد الشرط الاول) وهو استعماله في اللغة الاعجمية علما (قوله وشتر) كذا في نسخة وعليها كتب بعض تلامذة المصنف وهو اسم حصن بأران أو بديار بكر وفي نسخة بدل وشتر وشيث (قوله لفقد الشرط الثاني) وهو الزيادة على ثلاثة

والزيادة على الثلاثة (كابراهيم) بخلاف فيروز ولجام فانهما من أسماء الاجناس الاعجمية فان جعلا علمين مذكرين فانهما يصرفان لفقد الشرط الاول وبخلاف نوح ولوط وشتر فانها مصروفة لفقد الشرط الثاني * وقيل الثلاثي الساكن الوسط

احرف

أحرف لان اللغة الاعجمية مبنية على الطول بخلاف اللغة العربية وانما لم تؤثر العجمة
هنا فى المنع من الصرف مع سكون الوسط كما أثرت العلمية فيما سبق فى منع صرف
المؤنث الساكن الوسط لان العجمة سبب ضعيف اذ هى أمر معنوى فلم تعتبر مع
سكون الوسط وأما التأنيث فان علامته مقدرة وتظهر فى بعض التصرفات فله نوع
قوة فجاز أن يعتبر مع سكون الوسط وأن لا يعتبر كما سبق فى جواز المنع من الصرف
وعدمه فى الثلاثى الساكن الوسط فان قلت قد اعتبرت العجمة فى حمص وماه وجور
مع سكون الوسط فلم تعتبر ههنا والجواب أن اعتبارها فيما سبق تقوية للتأنيث
المعنوى والعلمية لئلا يقاوم سكون الوسط أحدهما ولا يلزم من اعتبارها مقوية سببا
آخر اعتبارها سببا بالاستقلال كما هنا (قوله يجوز فيه الصرف وعدمه) قال فى
المساعد والجمهور على تحتم الصرف (قوله متحتم المنع) لقيام حركته مقام الحرف الرابع
قياسا على ماتقدم فى المؤنث المعنوى محرك الوسط لكن الاكثر الصرف ويفرق بينه
وبين المؤنث بأن التأنيث المعنوى أقوى من العجمة لان له علامة مقدرة بخلاف
العجمة (تنبيه) قد علمت مما سبق أن ابليس اسم أعجمى فهو ممنوع من الصرف للعلمية
والعجمة وقيل هو عربى مشتق من الابلاس واعتذر صاحب هذا القيل عن منع صرفه
بأنه لانظير له فى الاسماء العربية ورد بأن له نظائر فى العربية كاحليل واكليل
وغيرهما وقيل شبه بالاسماء الاعجمية فامتنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة فانه
وان كان مشتقا من الابلاس الا انه لم يسم به أحد من العرب فصار خاصا بمن أطلقه الله
عليه فكانه دخيل فى لسان العرب فهو علم مرتجل (قوله أو الوصف) قال فى شرح
اللب وهو كون الاسم موضوعا للذات باعتبار معنى هو المقصود وهو متفرع على
الموصوف لان معرفة حال كل شئ متأخرة عن ذاته (قوله والعدل التحقيقى) قال
الرضى ونعنى بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير
منصرف بحيث لو وجدناه أيضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا
بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر
سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل
كان كادد (قوله كأخر) بضم الهمزة جمع أخرى مؤنث آخر بفتح الهمزة والخاء والمد
بمعنى غير وهو من باب أفعل التفضيل فاذا قلت مررت بزيد ورجل آخر فمعناه أحق
بالتأخر من زيد فى الذكر لان الأول قد اعتنى به فى التقدم فى الذكر قاله المرادى فى
شرح التسهيل وقال الرضى معنى آخر فى الاصل أشد تأخرا وكان فى الاصل معنى
جاءنى زيد ورجل آخر أشد تأخرا من زيد فى معنى من المعانى ثم نقل الى معنى غير فمعنى
رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور أولا فلا يقال
جاءنى زيد وحمار آخر ولا امرأة أخرى (قوله مقابل آخرين) بالجر صفة أخر ومعنى
المقابلة أن أخر مفرده أخرى مؤنثة فهو جمع المؤنث وآخرين بفتح الخاء جمع المذكر
الذى هو آخر بفتحها واحترز بهذا القيد عن أخر بضم الهمزة وفتح الخاء مقابل آخرين

يجوز فيه الصرف وعدمه
والمحرك الوسط متحتم
المنع * والنوع الثانى ما يمنع
مع الوصفية وهو ما أشرنا
اليه بقولنا (أو الوصف
والعدل) التحقيقى (كأخر)
مقابل آخرين

من قوله تعالى فعدة من أيام أخر فانه صفة معدولة عن آخر بفتح الخاء فان قياس أفعل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة يجب أن يكون مفردا مذكرا ولو كان موصوفه مؤنثا أو مثنى أو جمعا (أو الوصف وزيادة الالف والنون كسكران)

بكسر الخاء فانه مصروف لانتفاء العدل وذلك لان مفرد أخر هذا أخرى بمعنى آخرة مقابلة للاولى ومذكرها آخر بكسر الخاء مقابل أول كما فى قوله تعالى قالت أولاهم لأخراهم فأخرى هذه تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع والفرق بين أخرى مؤنث آخر بفتح الخاء وأخرى التى بمعنى آخرة التى هى مؤنث آخر بكسر الخاء أن الاولى لا تدل على الانتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها أمثالها فى وصف واحد تقول عندى بعير وآخر وآخر وهكذا وعندى ناقة وأخرى وأخرى وهكذا وأما الثانية فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها أمثالها فى وصف واحد (قوله من قوله تعالى) من بمعنى فى أى الواقعة فى قوله تعالى (قوله فانه) أى أخر الممنوع من الصرف صفة لأيام وقوله معدولة صفة لصفة ومعنى العدل هنا أن القياس كان يقتضى أن توصف أيام بآخر بفتح الهمزة المفرد لكونه أفعل تفضيل مجردا عن الاضافة وأل فعدل عن ذلك ووصف بأخر جمع أخرى * فان قلت ان أخر وقع صفة لايام ومفرده وهو يوم يوصف بآخر بفتح الخاء لا بأخرى * فالجواب ان اليوم لما كان مما لا يعقل أجرى مجرى المؤنث فوصف بأخرى ثم وصف جمعه بأخر الذى هو جمعها والا فلو كان المفرد آخر لما صح جمعه على أخر ففى جمعه على أخر دليل على ان المفرد أخرى ثم ماذكره الشارح من أن أخر معدولة عن آخر قيل انه التحقيق وقيل انها معدولة عن أخريات قال الشنوانى وهو الصحيح لان أخر جمع أخرى وأخرى مؤنث آخر وقد جمع بالواو والنون فحق أخرى أن تجمع بالالف والتاء لان ماجمع مذكره بهما جمع مؤنثه بالالف والتاء فعدل عن أخريات الى أخر وقيل انها معدولة عن الأخر لانه من باب أفعل التفضيل فأصله أن يقرن بأل اذا جمع كالكبرى والكبر والصغرى والصغر فعدل به عما فيه أل الى المجرد عنها وأعطى مالا يعطى غيره الا مقرونا بأل (قوله بفتح الخاء) الذى هو أفعل تفضيل أصله أأخر بهمزتين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة أبدلت الثانية ألفا للتخفيف وهو فى الاصل بمعنى أشد تأخرا ثم توسع فيه واستعمل بمعنى غير وهذا احتراز عن آخر بكسر الخاء فانه مقابل أول وليس أفعل تفضيل (قوله فان قياس أفعل التفضيل الخ) تعليل للعدول (قوله ولو كان موصوفه مؤنثا أو مثنى أو جمعا) حاصله ان أفعل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة لزمه التذكير والافراد بكل حال تقول هو أفضل وهى أفضل وهما أفضل وهم أفضل وهن أفضل واذا كان معرفا بالالف واللام لزمه مطابقة ما قبله فى الافراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع تقول هو الافضل وهى الفضلى وهما الافضلان وهم الافضلون وهن الفضليات والفضل فكان القياس أن يقال مررت بامرأة آخر وبنساء آخر وبرجال آخر وبرجلين آخر ولكنهم قالوا أخرى وأخر وآخرون وآخران قال الله تعالى فتذكر احداهما الاخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا بذنوبهم فآخران يقومان مقامهما وانما خص النحويون آخر بالذكر لان فى آخر وزن الفعل وفى أخرى ألف التأنيث وهما أوضح من العدل وأما آخران وآخرون فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما فى هذا الباب (قوله

فان

فان مؤنثه سكرى) وليس مؤنثه سكرانة ومثله ندمان من الندامة فان مؤنثه ندمى لا ندمانة أما ندمان من المنادمة فان مؤنثه ندمانة فيصرف وأشار المصنف بالمثال الى القسم الذى يمتنع صرفه اتفاقا وهو ما كان له مؤنث لا على وزن فعلانة أما ما لا مؤنث له أصلا لا على وزن فعلى ولا على وزن فعلانة كرحمان لكثير الرحمة ولحيان لعظيم اللحية فممنوع من الصرف على الاصح الحاقا له بما مؤنثه على وزن فعلى ومقابل الاصح انه يصرف الحاقا له بما مؤنثه على وزن فعلانة فان هذا القسم مصروف اتفاقا فعلى الاصح يكون الشرط فى منع صرف فعلان أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلانة سواء كان له مؤنث على وزن فعلى أو لا مؤنث له فيدخل القسم الثانى وهو ما لا مؤنث له أصلا وعلى مقابله يشترط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى فيخرج القسم الثانى وظاهر كلام المصنف الجرى على هذا القول (قوله بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية) أى فانها تكون فى فعلان بالفتح نحو حمدان وبالضم نحو عثمان وبالكسر كعمران (قوله ووزن الفعل) أى يكون الاسم على وزن الفعل به أولى لان فى أول الفعل زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم وما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى ودخل فى قوله وزن الفعل ثلاثة أنواع ما مؤنثه على فعلاء نحو حمراء وشهلاء أو على فعلى بضم الفاء كفضلى أو لا مؤنث له كأكمر لعظيم الكمرة وآدر لعظيم الانثيين فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للصفة ووزن الفعل (قوله ولا يكون الوزن المانع الخ) يرد عليه نحو أحيمر وأصيفر وأفيضل فانه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل كأبيطر وان لم يكن حال التصغير على وزن أفعل (قوله كونها أصلية) بأن تكون موضوعة للمعنى الوصفى ابتداء وان غلبت عليها الاسمية ومعنى غلبة الاسمية أن تصير الصفة غير محتاجة الى موصوف تتبعه فنحو أسود ممنوع من الصرف لانه فى الاصل موضوع لكل متصف بالسواد فيكون بهذا المعنى صفة ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالحية ومثله أرقم موضوع لكل ما فيه بياض وسواد ثم اختص بذكر الحيات وكذلك أدهم وضع لكل ما فيه دهمة أى سواد ثم اختص بالقيد (قوله صفوان) هو فى الاصل اسم للحجر الاملس وصف به القلب لشدة صلابته وعدم لينه فتكون الوصفية عارضة ولا اعتداد بها وفى المصباح صفوان يستعمل فى الجمع والمفرد فاذا استعمل فى الجمع فهو الحجارة الملس الواحدة صفوانة واذا استعمل فى المفرد فهو الحجر (قوله أرنب) هو فى الاصل اسم للحيوان المعروف بالضعف وصف به الرجل لضعفه فهذه وصفية عارضة (قوله عدم قبولها) أى الصفة مع الزيادة أو مع وزن الفعل (قوله ندمان) أى المأخوذ من المنادمة على الشراب وهى المحادثة عليه بلطائف العبارات ورقائق الاشارات وفعل هذا نادم والاسم النديم ويعجبنى هنا قول بعضهم

وأهيف قلت له * هل لك فى المنادمه فقال كم من عاشق * سفكت فى المنى دمه

(قوله لقولهم ندمانة) أى فى مؤنثه وأما ندمان من الندم فمؤنثه ندمى كما سبق وفعله ندم كعلم والاسم نادم (قوله وأرملة) أى لا زوج لها أو فقيرة وأما أرمل وصفا من قولهم عام

فان مؤنثه سكرى ولا تكون الزيادة المانعة مع الصفة الا فى فعلان بالفتح بخلاف الزيادة المانعة مع العلمية (أو الوصف ووزن الفعل) وهو أفعل (كأحمر) فان مؤنثه حمراء ولا يكون الوزن المانع مع الصفة الا فى أفعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية ويشترط لتأثير الصفة أمران كونها أصلية فيجب الصرف فى قولك هذا قلب صفوان بمعنى قاس وهذا رجل أرنب بمعنى ذليل ضعيف القلب والثانى عدم قبولها التاء فيجب صرف ندمان وأرمل لقولهم ندمانة وأرملة (والحذف يكون علامة للجزم نيابة عن السكون فى موضعين) الاول (فى الفعل المضارع

المعتل الآخر) اصالة (وهو كل فعل مضارع في آخره ألف نحو يخشى أو واو نحو يغزو أو ياء نحو يرمى تقول لم يغزو ولم يخش ولم يرم) فكل منها جازم ومجزوم وعلامة جزمه حذف آخره فالمحذوف من يخش الألف والفتحة قبلها دليل عليها لان الفتحة تجانس الالف والمحذوف من يغز الواو والضمة قبلها دليل عليها لان الضمة تجانس الواو والمحذوف من يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها لان الكسرة تجانس الياء هذا هو المشهور وذهب سيبويه الى ان الجازم انما حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به ومن العرب من يجرى المعتل مجرى الصحيح فيحذف الضمة المقدرة ولا يحذف حرف العلة فيقول لم يخشى ولم يغزو ولم يرمى باثبات الألف والواو والياء وعلى ذلك جاء قوله

اذا العجوز غضبت فطلق
ولا ترضاها ولا تملق

وقوله

هجوت زبان ثم جئت معتذرا
كأنك لم تهجو ولم تدع

وقوله

ألم يأتيك والانباء تنمى
بما لاقت لبون بني زياد

وعلى اللغة المشهورة يحمل أمثال ذلك

أرمل أي قليل المطر فان مؤنثه رملى فهو غير منصرف كسكران وسكرى (قوله المعتل الآخر) باضافة المعتل الى الآخر اضافة لفظية أي الذي اعتل آخره والمعتل اسم فاعل من اعتل أي مرض وسمى هذا القسم معتلا لما فيه من الاعلال وانما جاز حذف الآخر هنا مع انه ليس علامة للرفع لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال كما في يدعو ويرمى أو للتعذر كما في يخشى فلما دخل الجازم لم يجد حركة حتى يحذفها بل وجد آخر الكلمة أحرف العلة المشابهة للحركة فحذفها (قوله اصالة) سيأتي مقابله في قوله فان كان حرف العلة غير أصلي (قوله في آخره ألف) لو أسقط في لكان أخصر وأظهر (قوله هذا) أي القول بأن حذف هذه الاحرف نيابة عن السكون هو المشهور ومقابله أمران الاول ما أشار اليه بقوله وذهب سيبويه والثاني قوله ومن العرب (قوله وذهب سيبويه) هذا مقابل المشهور قال الشيخ الشنواني في عزوه لسيبويه نظر فان سيبويه لم يذكر ما قاله المصنف وانما ذكره ابن هشام الانصاري بحثا تفريعا على ما ذهب اليه سيبويه من تقدير الاعراب في الأفعال المعتلة لا نقلا عن سيبويه اهـ بتصرف (قوله محذوف عند الجازم لا به) قيل انه لا معنى لكون الجازم يحذف الحركة المقدرة المفروضة الوجود وأجيب بأن معنى الحذف عند هذا القائل عدم اعتبار الحركة والنظر اليها قال أبو حيان والذي يدل على أن هذه الحروف تحذف عند الجازم لا بالجازم أن الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وانما علامة الرفع ضمة مقدرة فيها (قوله اذا العجوز) البيت لرؤبة من بحر الرجز والعجوز فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والشاهد في لا ترضاها حيث أثبت فيه الالف وقيل ان لا نافية وليست ناهية فيكون الفعل مرفوعا بضمة مقدرة على ألف ترضى والواو للحال والتقدير فطلقها حال كونك غير مترض عنها وقوله ولا تملق قال في الصحاح الملق الود واللطف الشديد قال أبو يوسف وأصله التليين وقد ملق بالكسر يملق ملقا ورجل ملق يعطى بلسانه من الود ما ليس في قلبه وبعد هذا البيت

واعمد لاخرى ذات دل مونق * لينة المس كمس الخرنق

وهو بكسر الخاء المعجمة وكسر النون ولد الارنب (قوله هجوت زبان) البيت من بحر البسيط والمحفوظ في شطر البيت الثاني من هجو زبان لم تهجو ولم تدع فما في المصنف تغيير اختل به الوزن وزبان بزاي فوحدة اسم رجل وقوله لم تهجو ولم تدع أي لم تهجه مشاققا له ومستمرا على هجوك اياه ولم تدعه بدون هجو مستحليا وده وأراد بهذا الانكار عليه في هجوه ثم اعتذاره عن هجوه حيث لم يستمر على حالة واحدة فصار هجوه لا ذم فيه كما ان اعتذاره لا شكر له عليه للحوق الاول بالاعتذار وسبق الثاني بالهجو والشاهد في قوله لم تهجو حيث أثبت الواو مع الجازم (قوله ألم يأتيك) البيت من بحر الوافر والانباء جمع نبإ بمعنى الخبر وتنمى بفتح التاء المثناة فوق من نميت الحديث انميه بالتخفيف اذا بلغته على وجه الاصلاح وطلب الخير واذا بلغته على وجه الافساد

والغيمة قلت غيثه بالتشديد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى القلوص بفتح القاف وضم اللام وهي الناقة الشابة وبنو زياد هم الربيع بن زياد واخواته الذين أغار قيس على ابلهم والاقرب من أوجه الاعراب هنا ان فاعل يأتي هو وقوله مالاقت والباء زائدة وجملة قوله والانباء تنمي معترضة وارتفاع لبون أو قلوص على انه فاعل لاقت والشاهد في يأتيك حيث أثبت الياء مع الجازم (قوله على الضرورة) هذا هو مذهب الجمهور وقيل انه لغة قليلة كما ذهب اليه ابن مالك وطائفة لقوله تعالى لا تخاف دركا ولا تخشى وأجيب بأن الالف للاطلاق والصحيح أن لا نافية هنا كالتي قبلها أتى بالنهي في صورة الخبر كما في قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون وقيل ان ماورد من ذلك مجزوم بحذف الحروف ثم أشبعت الحركات فنشأ عنها هذه الحروف الموجودة فهذه أحرف اشباع وأما أحرف العلة فحذفها الجازم وأما قوله تعالى انه من يتق ويصبر باثبات الياء وجزم يصبر فقد أجيب عنه بأن من موصولة لا شرطية وتسكين الراء من يصبر للتخفيف (قوله فان كان الخ) هذا محترز قوله اصالة (قوله بان كان بدلا من همزة) أى موافقا لجنس ماقبلها من الحركة (قوله كيقرا) بفتح الياء والراء مضارع قرا (قوله ويقرى) بضم الياء وكسر الراء مضارع أقرى (قوله ويوضو) بفتح الياء وضم الضاد مضارع وضو بمعنى نظف وحسن (قوله ثم دخل الجازم) أى بعد الابدال فيكون الابدال حينئذ شاذا لان ابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ماقبلها شاذ لقوة الهمزة بالحركة فتكون متعاصية عن الابدال أما اذا كان الابدال بعد دخول الجازم فانه يكون قياسيا ويمتنع حينئذ حذف حرف العلة لان الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة قبل الابدال فقول المصنف ثم دخل الجازم قيد في حذف حرف العلة أى ان شرطه أن يكون الابدال قبل دخول الجازم (قوله وتركه) أى ترك حذف حرف العلة وعليه فيكون الجزم بسكون مقدر (قوله بناء) منصوب على المفعولية المطلقة بفعل محذوف والتقدير بنوا ذلك بناء أو على المفعول له أى لاجل البناء (قوله على الاعتداد بالابدال وعدمه) لف ونشر مرتب لان الاعتداد بالابدال علة للحذف وعدم الاعتداد به علة لعدم الحذف والحاصل أن الابدال ان كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف وان كان قبله جاز الحذف ان اعتددنا بالابدال وجاز عدمه بناء على عدم الاعتداد به (قوله ألف اثنين أو واو جمع) ويكونان ضميرا نحو الزيدان يقومان والزيدون يقومون وغير ضمير نحو يقومان الزيدان ويقومون الزيدون على لغة أكلوني البراغيث (قوله أو ياء مخاطبة) ولا تكون الا ضميرا نحو أنت تقومين يا هند (قوله هذا) أى كون الجزم بحذف النون هو المشهور (قوله بحركات مقدرة) منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة (قوله أيضا) مصدر آض بالمد اذا رجع وهو من المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محذوف وجوبا (قوله لاغير) لا نافية للجنس وغير اسمها مبنى على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الاصلي في محل نصب والخبر محذوف تقديره جائز وانما بنيت غير على الضم لحذف

على الضرورة فان كان حرف العلة غير أصلى بأن كان بدلا من همزة كيقرا ويقرى ويوضو ثم دخل الجازم جاز حذف حرف العلة وتركه بناء على الاعتداد بالابدال وعدمه (و) الموضع الثاني (في الافعال الخمسة) وتقدم أنها كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة (نحو لم يفعلا ولم تفعلا ولم يفعلوا ولم تفعلوا ولم تفعلى) فهذه مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون هذا هو المشهور وعلى القول بأن اعرابها بحركة مقدرة على لاماتها فالجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها وحذفت النون عند الجازم لا به كما تقدم (وحذف النون يكون علامة لنصبها) أى الافعال الخمسة (أيضا نحو لن تفعلا ولن يفعلا بالتاء) الفوقية (والياء) التحتية (ولن تفعلوا ولن يفعلوا بالتاء) الفوقية (والياء) التحتية (ولن تفعلى بالتاء) الفوقية لا غير فهذه منصوبة

 النون نيابة عن الفتحة على المشهور وقيل منصوبة بحركة مقدرة على لاماتها

وعلامة نصبها كلها حذف وحذفت النون للفرق بين صورتي المرفوع والمنصوب (والحاصل أن المعربات) من الاسماء والافعال (قسمان) لا ثالث لهما (قسم يعرب بالحركات) الثلاث الضمة والفتحة والكسرة (وقسم يعرب بالحروف) الاربعة الألف والواو والياء والنون (فالذى يعرب بالحركات) من الأسماء والافعال (أربعة أشياء) الأول (الاسم المفرد) مذكرا كان أو مؤنثا منصرفا كان أو غير منصرف معرفة كان أو نكرة جامدا كان أو مشتقا متبوعا كان أو تابعا (و) الثانى (جمع التكسير) كذلك الا ما حمل منه على جمع المذكر السالم كسنين فانه يعرب بالحروف (و) الثالث (جمع المؤنث السالم) وما حمل عليه (و) الرابع (الفعل المضارع) اذا لم يتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد (وضابط هذه) الاشياء (الاربعة) التى تعرب بالحركات (ما كانت الضمة علامة رفعه والذى يعرب بالحروف) الاربعة (أربعة أشياء أيضا) الاول (المثنى) وما ألحق به (و) الثانى (جمع المذكر السالم) وما ألحق به

المضاف اليه ونيته معناه تشبيهها بقبل وبعد ونحوهما من الغايات (قوله وعلامة نصبها كلها حذف النون) وأما ثبوت النون فى قول الشاعر

أن تقرآن على اسماء ويحكما * منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

فهو شاذ لا يرد نقضا ويحتمل أن تكون أن غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما فى قراءة مجاهد أن يتم الرضاعة برفع يتم (قوله المعربات قسمان) اعترض بان فيه اخبارا بالمثنى عن الجمع وأحسن ما أجيب به انه لا ضرر فى ذلك حيث كان المثنى جمعا فى المعنى نحو العرب فرقتان مسلمون وكفار وهنا كذلك لان كل قسم تحته افراد متعددة (قوله بالحركات الثلاث) أى وجودا وعدما ليشمل السكون ولو صرح به كان أولى (قوله بالحروف) أى الاربعة وجودا وعدما ليشمل الحذف (قوله فالذى يعرب بالحركات) أى بجنسها الا بكل منها كما هو ظاهر وقوله بالحروف أى بجنسها (قوله وما حمل عليه) كأولات فى قوله تعالى وان كن أولات حمل فكان فعل ماض والنون اسمها وهى ضمير يعود على المعتدات وأولات خبرها وهو ليس بجمع بل اسم جمع جعل اعرابه كاعراب الجمع فنصب بالكسرة فكما حملوا أولوا على جمع المذكر السالم حملوا أولات على جمع المؤنث وقد ألغز بعض شيوخنا فى نصب جمع المؤنث بالكسرة بقوله

يا من لنحو يعانى * ويا رقيق المبانى
فى الجر كسرة نابت * عن فتحة يا معانى
هذا لعمرى عجيب * وفيه قلب العيان

وأجبت عنه فقلت

يا مفرد العصر يا من * حوى جميع المعانى
أبديت لغزا بديعا * يزرى عقود الجمان
هذا مؤنث جمع * بالجر ينصبه عانى

(قوله اذا لم يتصل به نون الاناث) قال أبو حيان المسئلة خلافية ذهب ابن درستويه الى أنه معرب وتبعه السهيلى وابن طلحة وطائفة من النحويين واستدلوا بان الاعراب قد استحق فى المضارع فلا يعدم الا بعدم موجبه وبقاء موجبه دليل على انه معرب كما كان قبل النون الا انه كان قبل دخول النون ظاهرا وهو معها مقدر فى الحرف (قوله وما ألحق به) ويلتحق به خمسة ألفاظ الاول والثانى كلا وكلتا لكن بشرط أن يضافا لضمير نحو جاء كلاهما وكلتاهما فلو أضيفا للظاهر اعربا بالحركات المقدرة على الالف نحو جاء كلا الرجلين وكلتا المرأتين وهذه التفرقة هى الصحيحة وعليها الجمهور ومن الناس من يعربهما بالحركات المقدرة على الالف أضيفا للظاهر أو مضمر الثالث والرابع والخامس اثنان واثنتان وثنتان فانها تعرب اعراب المثنى أضفتها للظاهر أو مضمر أو لم تضفها اه قاله بعض الفضلاء وقال ابن مالك هذه الكلمات الملحقة بالمثنى لا تسمى مثناة حقيقة فان أطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع اه قال الشنوانى فأفاد انه يقال لها أسماء تثنية كما يقال أسماء جمع (قوله جمع المذكر السالم وما ألحق به) ومنه عشرون واخواته الى تسعين وهى أسماء

(و) الثالث (الأسماء الستة) المعتلة المضافة (و) الرابع (الافعال الخمسة) على المشهور في جميع ذلك (وتفصيل هذه الاربعة) المعربة بالحروف (ان المثنى يرفع بالالف نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل مرفوع وعلامة رفعه الالف نيابة عن الضمة والالف تنوب عن الضمة في التثنية خاصة (ويجر وينصب بالياء المفتوح ماقبلها المكسور مابعدها نحو مررت بالزيدين ورأيت الزيدين) فالزيدين في الاول مخفوض وعلامة خفضه الياء نيابة عن الكسرة والياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع في المثنى وجمع المذكر السالم والاسماء الستة وفي المثال الثاني منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة والياء تنوب عن الفتحة في موضعين في التثنية وجمع المذكر السالم وقدم الخفض على النصب لان النصب محمول عليه (وجمع المذكر السالم يرفع بالواو نحو جاء الزيدون) فالزيدون فاعل وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة والواو تنوب عن الضمة في موضعين في جمع المذكر السالم والأسماء الستة (ويجر وينصب بالياء المكسور ماقبلها المفتوح مابعدها نحو مررت بالزيدين ورأيت الزيدين) والكلام فيه كما تقدم في المثنى حرفا بحرف (والاسماء الستة ترفع بالواو نحو جاء أبوك وأخوك وحموك وفوك وهنوك وذومال) فهذه مرفوعة وعلامة رفعها الواو نيابة عن الضمة والواو تنوب عن الضمة في موضعين في جمع المذكر السالم والاسماء الستة (وتنصب بالالف نحو رأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وهناك وذامال) فهذه منصوبة وعلامة نصبها الألف نيابة عن الفتحة والألف تنوب عن الفتحة في الأسماء الستة خاصة (وتخفض بالياء نحو مررت بأبيك وأخيك وحميك وفيك وهنيك وذي مال) فهذه الاسماء مخفوضة وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة والياء تنوب عن الكسرة في ثلاثة مواضع في التثنية وجمع المذكر السالم والاسماء الستة (والافعال الخمسة ترفع بثبوت النون نحو تفعلان ويفعلان) بالفوقية والتحتية (وتفعلون ويفعلون) بالفوقية والتحتية (وتفعلين) بالفوقية لاغير فهذه مرفوعة وعلامة رفعها ثبوت النون وثبوت النون يكون علامة للرفع

مفردة وزعم بعضهم انها جموع وهو مردود ومنه أهلون وهو جمع أهل وهو ليس بعلم ولا صفة وأرضون بفتح الراء جمع أرض بسكونها وهي مؤنثة اسم جنس لا يعقل وبنون وأبون وأخون وهنون وذوون لانها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل في حم حمون لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع وقال أبو حيان ينبغي أن يمتنع لأن القياس يأباه وجمع أب وأخواته شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب انه يقال في فم فمون وفمين قال أبو حيان وهو في غاية الغرابة ومنه ما حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يجمع جمع تكسير نحو ثبة وثبين ومن الملحق بجمع المذكر السالم جموع صفات الباري سبحانه وتعالى كقوله نحن الوارثون والقادرون والماهدون ولا يقاس عليه الراحمون ولا الحكيمون لأن أسماءه تعالى توقيفية (قوله الأسماء الستة المعتلة) أي التي آخرها في اللفظ حرف علة فلا يرد أن فو لامه هاء وأصله فوه بفتح الفاء واسكان الواو بوزن فعل بفتح الفاء وهو ماعليه سيبويه والخليل وذهب الفراء الى أن وزنه فعل بضم الفاء (قوله خاصة) هو من المصادر التي جاءت على فاعلة كالعافية بمعنى خصوصا منصوب على انه مفعول مطلق محذوف تقديره أخص التثنية بنيابة الألف عن الضمة خصوصا على ماهو المنصور من جواز حذف عامل المؤكد ولا يجوز أن يكون حالا لانك تقول جاء في الرجال أو الزيدون خاصة (قوله وقدم) اى المصنف ففيه تجريد فان قرئ بالبناء للمفعول فلا تجريد (قوله حرفا بحرف) حال بتأويل متساويا (قوله ترفع بثبوت النون) علل ذلك بانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة للحرف الذي بعدها لم يمكن ورود الاعراب عليه ولم يكن في الكلمة علة البناء حتى يمتنع الاعراب بالكلية فجعلت النون بدل الرفع لمشابهتها الواو في الغنة قال بعض شيوخنا وظهر لنا هنا لغز لطيف لم أسبق به فيما أعلم وهو أن يقال لنا معمول فصل بين عامله واعراب عامله وشرط اعراب ذلك العامل أن يفصل ذلك المعمول بينه وبين اعرابه ثم نظم ذلك بنظم مطول وقد اختصرته فقلت

يا أيها النحوي بين لنا * مامعرب قد خالف المعربات
الفصل بالمعمول شرط أتى * في حالة الاعراب عند الثقات

(قوله وتجزم بحذف النون) وقد ورد حذف النون نظما ونثرا لغير جازم وناصب فقد قرئ ساحران تظاهرا بتشديد الظاء أصله تتظاهران فأدغمت التاء في الظاء وساحران خبر مبتدا محذوف أي أنتما ساحران وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا أي لا تدخلون ولا تؤمنون وقال الشاعر

أبيت أسري وتبيتي تدلكي * وجهك بالعنبر والمسك الذكي

بالذال المعجمة أي شديد الرائحة ولا يقاس على هذا شيء من ذلك في الاختيار

﴿باب علامات الافعال﴾

أقرب الوجوه وأحسنها في الاعراب أن يكون باب خبر مبتدا محذوف أي هذا باب الخ (قوله تاء التأنيث) من اضافة الدال للمدلول كما يؤخذ من قوله وتدل الخ (قوله الساكنة) أي اصالة فلا يضر تحريكها العارض كقالت امرأة العزيز وقالتا أتينا طائعين وقالت امة بالنقل وانما سكنت تاء التأنيث للفرق بين تاء الافعال وتاء الاسماء ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل (قوله تأنيث فاعل ذلك الفعل) أي الاسم الذي أسند اليه الفعل فدخل نائب الفاعل نحو ضربت هند وهذه التاء تلحق الماضي متصرفا كان نحو قامت هند أو غير متصرف نحو ليست هند قائمة وسواء كانت للفاعل الشخصي كما مثل أو الجنسي نحو نعمت المرأة هند أو المجازي نحو بئست المدينة مالم يلتزم تذكير فاعل ذلك الفعل نحو أفعل في التعجب وحبذا وما عدا وما خلا وليس في الاستثناء ولا ترد هذه المذكورات لانها تقبل التاء في الاصل والعبرة به لا بالعارض (قوله لان الاسم) علة لمحذوف والتقدير وانما ميزوا بين الفاعل المذكر والمؤنث بهذه التاء مع أن كلا من الفاعلين متميز عن الآخر قال أبو حيان ولحقت التاء الفعل وكان حقها أن لا تلحقه لان المعنى الذي جاءت له ليس للفعل بل هو في الفاعل وهو التأنيث لكنه لاتصاله كجزء منه جعلت الدلالة على التأنيث فيه ولان تأنيث الفاعل غير موثوق به لجواز اشتراك المؤنث والمذكر في لفظ واحد نحو ربعة وصبور ولان المؤنث قد يسمى بمذكر وبالعكس فاحتاطت العرب في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء ليعلم تأنيث الفاعل أو ما جرى مجراه من أول وهلة نحو طهرت الجنب وكانت الربعة حائضا وهذا الفرق بين المذكر والمؤنث في الاختيار ولا يكون في أكثر الألسن فلا يوجد ذلك في لسان الفرس ولا لسان الترك بل المذكر والمؤنث في ذلك سواء ويتكلمون على العبراني من غير دلالة لفظية على ذلك وهذا من أحسن ما يعتذر به عن التذكير في قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي فأشار بلفظ المذكر لانه حكى قول ابراهيم عليه السلام ولم يكن في لسانه فرق بين المذكر والمؤنث فحكى قوله على لغته اهـ ولا يخفى أن سيدنا ابراهيم عليه السلام انما تكلم بالعبرانية بعد مفارقة نمرود والقصة كانت قبل مفارقته وكان لسانه اذ ذاك سريانيا فليحرر (قوله أن يفتح آخره) أي يبنى على الفتح لفظا كضرب أو تقديرا كدعا وقوله للتخفيف علة لكون البناء على خصوص الفتحة وأما علة بنائه على

الحركة

(وتجزم بحذف النون نحو لم تفعلا ولم يفعلا) بالفوقية والتحتية (ولم تفعلوا ولم يفعلوا) بالفوقية والتحتية (ولم تفعلي) بالفوقية فهذه مجزومة وعلامة جزمها حذف النون وحذف النون ينوب عن السكون في الافعال الخمسة خاصة (وتنصب بحذف النون نحو لن تفعلا ولن يفعلا ولن تفعلوا ولن يفعلوا ولن تفعلي) فهذه منصوبة وعلامة نصبها حذف النون وحذف النون ينوب عن الفتحة في الافعال الخمسة خاصة

﴿باب علامات الافعال وأحكامها على التفصيل﴾ الآتي في كل واحد منها (علامة) الفعل (الماضي أن يقبل تاء التأنيث الساكنة نحو قامت) وتدل على تأنيث فاعل ذلك الفعل الذي لحقته لان الاسم المذكر قد يستعمل في المؤنث وعكسه كزيد لامرأة وهند لرجل فيحتاج فعل المؤنث الى التمييز بالتاء (وحكمه أن يفتح آخره) للتخفيف (سواء كان ثلاثيا نحو ضرب) وهرب

الحركة فقد تقدم فى كلامه (قوله ودربج) بدال فراء مهملتين فباء موحدة فجيم فسره الشارح بمعنى لان بعد صعوبة وفى الصحاح دربجت الحمامة لذكرها خضعت له وطاوعته وكذلك دربج الرجل اذا طأطأ رأسه وبسط ظهره (قوله مالم يتصل به الخ) مرتبط بقوله وحكمه أن يفتح الخ (قوله ضمير رفع متحرك) فان أسند لظاهر أو اتصل به ضمير نصب نحو ضربك وضربنا أو اتصل به ضمير رفع ساكن نحو ضربا فانه لا يسكن فى هذه الأحوال لعدم توالى أربع متحركات الخ (قوله فانه يسكن) ويحتمل أن يبنى على السكون وهو قول مرجوح ذهب اليه بعض ويحتمل أن يسكن للتخفيف ويكون مبنيا على فتح مقدر وهو الراجح وعليه يتخرج كلام المصنف لقوله بعد فانه يضم للمناسبة (قوله كراهة توالى الخ) أى لفظا نحو ضربت أو تقديرا نحو سرت وقلت اذ الاصل سيرت وقولت قلب كل من الواو والياء ألفا لتحركه وانفتاح ماقبله ثم حذف كل منهما للتخلص من التقاء الساكنين ثم اجتلبت الضمة فى قاف قلت دليلا على الواو المحذوفة والكسرة فى سين سرت دليلا على الياء المحذوفة وأما نحو استخرجت وأكرمت فعلة سكونه اجراء علة تسكين الآخر فى جميع الأفعال الماضية طرد الباب (قوله فيما هو كالكلمة الواحدة) أى انهم يكرهون توالى أربع متحركات فى كلمة واحدة أو فيما هو بمنزلتها وهو الفعل مع فاعله لانهما لشدة التلازم بينهما صارا كالكلمة الواحدة بخلاف الفعل مع المفعول فليس كالكلمة الواحدة اذ لا تلازم بينهما ولذلك سكنت باء ضرب اذا أسند للفاعل فى ضربنا وفتحت فى اتصاله مع المعمول فى ضربنا زيد واعترض بأنا نجد أربع متحركات فى الكلمة كشجرة وبقرة وأجيب بأن تاء التأنيث وحركتها فى نية الانفصال لانها زائدة على أصل الكلمة للتأنيث فليس الفعل معها كالكلمة الواحدة (قوله نحو ضربت) هذه الأمثلة على ترتيب قوله ولا فرق فى الضمير المتحرك بين أن يكون للمتكلم الخ (قوله فانه يضم) يحتمل انه يبنى على الضم وهو قول قيل به ويحتمل وهو الراجح انه يضم للمناسبة كما قال المصنف ففتحة البناء مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة وسكت عن حكم ما اذا اتصل به ألف اثنين نحو ضربا فقيل ان الفتحة الموجودة فتحة المناسبة وفتحة البناء مقدرة والراجح أن الفتحة الموجودة فتحة البناء أغنت عن فتحة المناسبة (قوله وأما نحو غزوا الخ) جواب سؤال مقدر نشأ من قوله فانه يضم وتحصل السؤال انه قد فتح الحرف الذى قبل الواو فى نحو غزوا الخ وتحصل الجواب انه لم يخرج من القاعدة لان المراد بضم ماقبل الواو لفظا أو تقديرا وفى نحو غزوا ماقبل الواو ضم تقديرا فكل من المثالين مبنى على فتح مقدر على الواو والياء المحذوفة لالتقاء الساكنين (قوله فأصله غزووا) بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو ضمير الجماعة وهى الفاعل (قوله فحذفت) اى الضمة وان شئت قلت تحركت الواو والياء وانفتح ماقبلهما قلبتا ألفا فالتقى ساكنان الخ (قوله الفعل المضارع) من المضارعة وهى المشابهة سمى بذلك لانه أشبه الاسم فى الابهام والتخصيص وقبوله لام الابتداء وجريانه على حركات اسم

(أو باعيا نحو دحرج ودربج أو خماسيا نحو انطلق) وانصلح (أو سداسيا نحو استخرج) واستعظم (مالم يتصل به ضمير رفع متحرك فانه يسكن) كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ولا فرق فى الضمير المتحرك بين أن يكون للمتكلم وحده أو المعظم نفسه أو المخاطب أو المخاطبة أو مثنيهما أو مجموعهما (نحو ضربت) بضم التاء (وضربنا) بسكون الموحدة (وضربت) بفتح التاء (وضربت) بكسر التاء (وضربتما وضربتم وضربتن) وضربن (و) مالم يتصل به (واو جماعة الذكور فانه يضم) لمناسبة الواو (نحو ضربوا) وأما نحو غزوا ورموا بفتح الزاى والميم فأصله غزووا ورميوا استثقلت الضمة على الواو والياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقى ماقبل واو الجماعة مفتوحا على حاله (وعلامة الفعل) (المضارع

الفاعل وسكناته ولهذا الشبه أعرب دون بقية الافعال ورد هذا ابن مالك بأن ما ذكر ليس مختصا بالمضارع بل يقبله الماضى اما الاول والثانى فانك اذا قلت ذهب زيد فيحتمل قرب الذهاب وبعده واذا أدخلت قد فقد تخصص وأما الثالث فلان الاسم والماضى يشتركان فى قبول اللام اذا وقع الماضى جوابا للو وأما الرابع فليس بمطرد ولو سلم فالماضى أيضا يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وحلب حلبا وجعل ابن مالك وجه الشبه المقتضى لاعرابه توارد المعانى المختلفة عليه كالاسم فى نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم قال وهذا أولى من قولهم انما أعرب لمشابهته للاسم فى الاربعة المذكورة (قوله أن يقبل) أن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر عن علامة أى علامة المضارع التى يتميز بها عن الماضى والأمر قبول لم وانما آثرها على غيرها من العلامات لانها أشهر عواملها ولان لها امتزاجا به بتغيير معناه الى الماضى حتى صارت كالجزء منه (قوله نون النسوة) قال ابن هشام التعبير بنون الجمع أولى ليدخل فيه نون الذكور ضميرا كانت كقوله

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

أو علامة كقوله يعصرن السليط أقاربه قال وقد يجاب بأنها فيهما نون الاناث استعيرت لجمع الذكور وحينئذ فالمراد بنون النسوة نون الاناث الموضوعة لهن وان استعملت فى غيرهن مجازا (قوله يبنى على السكون) وعلة بنائه حينئذ ضعف شبهه بالاسم باتصاله بالنون التى لا تتصل الا بالفعل فيرجع الى أصله الذى هو البناء لما علمت أن اعرابه ليس بطريق الاصالة (قوله لأن المضارع الخ) علة لحمل المضارع المتصل بنون النسوة على الماضى المتصل بها وانما كان المضارع فرعا عن الماضى لان المضارع عند الكوفيين مشتق من الماضى وأما عند غيرهم فلان المضارع هو الماضى بزيادة حرف المضارعة ثم ان قول المصنف حملا الخ يفيد أن علة بناء المضارع المتصل بنون النسوة هى الحمل على الماضى المتصل بها وقد سبقه بهذا التعليل ابن مالك وأورد عليه أن هذا التعليل يقتضى أن الماضى انما بنى لاتصاله بالنون المذكورة وليس كذلك لان الماضى مبنى مطلقا اتصلت به النون أولا فان كان تعليلا لخصوص البناء على السكون فغير محتاج اليه لانه جار على الاصل فلا يعلل على انا لو سلمنا انه يعلل فلا يأتى هذا التعليل الا ان قلنا ان الماضى مع ضمير الرفع المتحرك يبنى على السكون وليس كذلك بل يبنى على فتح مقدر كما قد علمت فكان الاولى له حذف هذا التعليل وتعليل البناء بضعف الشبه كما قلناه وقد ذهب جمع منهم ابن درستويه والسهيلى وابن طلحة الى اعراب المضارع مع نون النسوة لبقاء موجب الاعراب فيه فهو مقدر فى الحرف الذى كان فيه ظاهرا (قوله فانه يكون مبنيا) وعلة بنائه تركبه مع النون المذكورة تركيب خمسة عشر وامتزاجه بها قال الرضى فان قيل لما امتزجا فهلا أعربت الكلمة على النون كما يعرب الاسم الممتزج بالتنوين على ما قبله قلت لان الاسم أصل فى الاعراب والفعل فرع فحوفظ على اعراب الاسم

أن يقبل لم نحو لم يضرب ولم يسمع (وحكمه أن يكون معربا) رفعا ونصبا وجزما (ما لم يتصل به نون النسوة فانه يبنى على السكون نحو يضربن) حملا على ضربن لان المضارع فرع الماضى (و) ما لم تباشره (نون التوكيد فانه يكون مبنيا على الفتح) لثقل التركيب ولا فرق فى ذلك بين الثقيلة والخفيفة (نحو ليسجنن وليكونا)

بحسب

بحسب الامكان دون الفعل خصوصا والنون من خواص الافعال فضعفت مشابهته للاسم (قوله فان لم تباشره) أى فى اللفظ بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ به أو فى التقدير بأن فصل بينهما فاصل مقدر (قوله كان معربا على الاصح) وذلك لانتفاء علة البناء وهو تركبه مع النون تركيب خمسة عشر ومقابل الاصح انه معرب مطلقا أى باشرته النون أم لا وذهب قوم منهم الاخفش الى بنائه مطلقا ونقله الرضى عن الجمهور وقيل ما اتصلت به النون مطلقا لا معرب ولا مبنى كما تقدم ذلك (قوله نحو لتبلون) ولتبلوان ولتبلين فان هذه الأمثلة مرفوعة بالنون المحذوفة لتوالى الامثال واعراب الفعل مع نون التوكيد هنا لانها لم تباشره اذ قد فصل بينها وبينه فاصل ملفوظ به وهو واو الجماعة فى الاول وألف الاثنين فى الثانى وياء المخاطبة فى الثالث (قوله ولا تتبعان فاما ترين) هذان المثالان فيهما الفعل معرب لفظا أيضا لان النون لم تباشره ففى الأول الفصل بألف الاثنين فهو مجزوم بحذف النون والالف فاعل والمثال الثانى فصلت فيه ياء الضمير فهو مجزوم بحذف النون أيضا وقد تقدم تصريف هذه الامثلة مستوفى ولم يذكر المصنف ما فصل بينه وبين النون فاصل مقدر ومثاله قوله تعالى ولا يصدنك فانه معرب مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون وقد فصل بين الفعل ونون التوكيد واو الجماعة فانها حذفت لالتقاء الساكنين فليست ملفوظة لكنها مقدرة (قوله أن يقبل) مدخول أن فى تأويل مصدر خبر علامة اى وعلامة الامر قبول الخ (قوله وأن يدل) عطف على أن يقبل اى والدلالة فهو فى تأويل مصدر وأخذ منه أن علامة فعل الامر مركبة من أمرين فمتى انتفيا أو واحد منهما فليس فعل أمر كما أشار لذلك المصنف ثم معنى دلالته على الطلب أن يكون الفعل موضوعا لها وان استعمل فى غيرها كالاباحة ثم لابد أن تكون الدلالة بنفس الصيغة نحو اضرب فخرج ما دل على الطلب لا بالصيغة بل من اللام نحو لينفق ذو سعة فان الدلالة على الطلب هنا مستفادة من لام الامر (قوله ان كان صحيح الآخر) أى ولم تباشره نون توكيد ولم يتصل به واو جمع أو ألف اثنين أو ياء مخاطبة فان باشرته نون التوكيد بنى على الفتح نحو اضربن واضربن وان لحقته واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة فانه يبنى على الحذف كما سيصرح به (قوله أو يبنى على حذف الآخر ان كان معتل الآخر) محله ما لم يتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان اتصلت به نون النسوة بنى على السكون كالصحيح نحو اغزون واخشين وارمين أو باشرته نون التوكيد فانه يبنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين ومحله أيضا ما لم يكن من الأفعال الخمسة والا بنى على حذف النون نحو اغزوا وارميا ونحو ذلك (قوله وارم) مبنى على حذف الياء ومن هذا القبيل قولك للمفرد المذكر آمرا له ل الشئ أى كن واليا له وق الشئ أى صنه وع الشئ أى احفظه ود زيدا أى ادفع ديته واعن عدا بالخير فهذه الأفعال كلها مبنية على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ولا تنس ما تقدم لك فى تصريف اومافيها من اللغز (قوله أواخر اصالة) فان لم تكن هذه الحروف أواخر اصالة بان

فان لم تباشره كان معربا على الاصح نحو لتبلون ولا تتبعان فاما ترين بتشديد النون فيهن (وعلامة الامر أن يقبل ياء المخاطبة وأن يدل على الطلب نحو قومى) فان دل اللفظ على الطلب ولم يقبل ياء المخاطبة فهو اسم فعل أمر نحو صه وان قبل ياء المخاطبة ولم يدل على الطلب فهو فعل مضارع نحو تقومين (وحكمه ان يبنى على السكون ان كان صحيح الآخر) وهو ما ليس آخره ألفا أو واوا أو ياء (نحو اضرب أو يبنى على حذف الآخر) أصالة (ان كان معتل الآخر) وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء (نحو اخش واغز وارم) فاخش مبنى على حذف الالف واغز مبنى على حذف الواو وارم مبنى على حذف الياء وهذه الاحرف الثلاثة أواخر أصالة بخلاف النون فى الافعال الخمسة فانها ليست آخرا أصالة (أو يبنى على حذف النون ان كان مسندا لالف اثنين نحو اضربا أو واو جمع نحو اضربوا أو ياء مخاطبة نحو اضربى)

كانت بدلا من همزة نحو اقرا بكسر الهمزة وفتح الراء بجاز حذف الالف بناء على الاعتداد بالابدال العارض وتنزيل ذلك الحرف منزلة الحرف الاصلى وجاز تركه بناء على عدم ذلك (قوله وضابط ذلك) فى هذا الضابط قصور لأنه لا يشمل أمر جمع المؤنث فانه مبنى على السكون صحيحا كان كاضربن أو معتلا كاغزون ومضارعه نحو يضربن ويغزون ليس مجزوما بالسكون بل مبنى عليه ولا يشمل الأمر المؤكد بالنون فانه مبنى على الفتح ومضارعه ليس مجزوما بالفتح بل مبنى عليه فالأولى أن يقال فى الضابط الأمر مبنى على ما يكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم ﴿قوله باب﴾ بالتنوين يتعين أن يكون خبر مبتدأ محذوف ولا يصح أن يكون مبتدأ محذوف الخبر لأنه نكرة ولا يجوز الابتداء بالنكرة وقد سقط لفظ باب فى بعض النسخ ونصها والمرفوعات بالواو وهى هنا استئنافية لعدم ما تعطف عليه (قوله المرفوعات) جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع فهو صفة لمذكر لا يعقل ووصف غير العاقل يجمع جمع التأنيث كما تقدم نحو جبال راسيات وأيام معدودات ولا يصح أن يكون جمع مرفوعة وصفا لمؤنث أى كلمة مرفوعة فانه وان جمع هذا الجمع أيضا الا انه يمنع منه الاخبار بقوله سبعة فان العدد يذكر مع المؤنث فلو كان جمع مرفوعة لقيل سبع فاثبات التاء فى العدد دليل على انه جمع مرفوع لما أن العدد يؤنث مع المذكر كذا قالوا لكن قال بعض شيوخنا انه يصح أن يكون جمع مرفوعة ومحل حذف التاء من عدد المؤنث واثباتها فى عدد المذكر ان كان المعدود مذكورا تمييزا للعدد اما اذا لم يذكر أصلا أو سبق عليه جاز التذكير والتأنيث كما هنا وقدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة كالفاعل والمبتدا والخبر والبواقى محمولة عليها والمنصوب فى الأصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان وأخواتها وخبر ما والمجرور فى الاصل منصوب المحل (قوله اسم كان وأخواتها) أراد بالاخوات ما وافق فدخل فى أخوات كان اسم كاد وأخواتها واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس ودخل فى أخوات ان خبر لا النافية للجنس لكن يبعد هذا قوله فى أخوات كان وهى ثلاثة عشر فعلا وفى أخوات ان وهى ستة ويمكن الجواب عنه باعتبار الاكثر والاشهر واطلاق لفظ الاخوات هنا بطريق الاستعارة التصريحية حيث شبه النظائر فى العمل بالاخوات لما بينهما من التماثل والموافقة ثم أطلق اللفظ الدال على المشبه به وهو الاخوات على المشبه وهو النظائر (قوله وهو أربعة أشياء) هو فى الحقيقة خمسة فان العطف تحته قسمان عطف بيان وعطف نسق (قوله لانه أصل المرفوعات) وذلك لانه جزء الجملة الفعلية التى هى أصل الجملة الاسمية ولان عامله قوى بخلاف المبتدا ولانه أشد فى باب الركنية حيث لا يجوز حذفه الا بسد شئ مسده ولان رفعه لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدا وقيل أصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه باحكام متعددة فى تركيب واحد بخلاف الفاعل فان حكمه واحد ليس الا وقيل ان

وضابط ذلك أن الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه فان كان مضارعه يجزم بالسكون فالامر مبنى على السكون وان كان مضارعه يجزم بحذف آخره فالامر مبنى على حذف الآخر وان كان مضارعه يجزم بحذف النون فالامر مبنى على حذف النون

﴿باب﴾

(المرفوعات) من الاسماء (سبعة) الاول (الفاعل و) الثانى (نائبه و) الثالث والرابع (المبتدأ وخبره و) الخامس (اسم كان وأخواتها و) السادس (خبر ان وأخواتها و) السابع (تابع المرفوعات وهو أربعة أشياء نعت وتوكيد وعطف وبدل) قدم الفاعل لانه أصل المرفوعات ثم نائبه لانه يخلفه عند حذفه ثم المبتدأ وخبره

كلاأصل وهذا خلاف لاطائل تحته (قوله لان المبتدأ فاعل معنى) لايشمل كلامه المبتدأ الذى له فاعل يغنى عن الخبر نحو أقائم الزيدان وقد يجاب بأن المصنف لم يتعرض له لقلته أو يقال المراد بكونه مسندا اليه الخبر اما حقيقة أو حكما وهذا مسند اليه حكما (قوله لانه مبتدأ فى الاصل) والذى أخرجه عن الابتدائية دخول الناسخ بحيث لو أزيل الناسخ لاعرب مبتدأ وبهذا التقرير يندفع ماعساه أن يقال ان اسم كان وأخواتها أقرب للفاعلية من المبتدا ومن ثم سماه سيبويه فاعلا فكان الاولى تقديمه على المبتدا (قوله واذا اجتمعت الخ) فى التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اه وهذا معنى النظم المشهور

ان التوابع ان جاءت باجمعها * ورمت تحوى من الترتيب مانقلا

فانعت وبين وأكدوا بدلن وجئ * بالعطف بالحرف نحو العلم والعملا

فما فى المصنف مخالف للمشهور ومثال اجتماعها مررت بأخيك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر وانما قدم النعت لانه كجزء من متبوعه ثم عطف البيان لانه جار مجراه ثم التوكيد لانه شبيه بعطف البيان فى جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه تابع كلاتابع لكونه كالمستقل ثم عطف النسق لانه تابع بواسطة (قوله وهو الاسم الخ) هذا تعريف له بحسب الاصطلاح وأما معناه لغة فهو من أوجد الفعل (قوله المسند) بالرفع صفة للاسم وهو اسم مفعول فالمرفوع بعده نائب فاعل قال الناصر الطبلاوى أى الذى نسب اليه وربط به فعل باعتبار مدلوله فسقط ماقيل لايخلو من أن يراد به الفعل الاصطلاحى أو الحقيقى الذى هو المصدر لاجائز أن يراد الاوّل لانه غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول والحقيقى لايحتاج معه الى قوله أوشبهه اه بتغيير ما ثم لابدّ من تقييد الاسناد بالاضافة ليخرج المعطوف بالحرف وتقييد الفعل بكونه تاما ليخرج الناقص نحو كان وأخواتها فان ما يسند اليه الاسمى فاعلا عند الجمهور وظاهر اطلاق المصنف انه لافرق فى الفعل بين التام والناقص فيكون اسمها فاعلا وبه صرح سيبويه وأورد على المصنف ان التعريف غير مانع لانه يدخل فيه نائب الفاعل فان فى قولك ضرب زيد اسناد الضرب الذى هو مصدر المبنى للمجهول أى كونه مضروبا لزيد فانه معنى قائم به والجواب أن يراد الاسناد بحسب الاصالة والاسناد للمفعول انما حصل بعد حذف الفاعل أو يقال ان المقصود من التعريف ايصال معنى المعرف وهو الفاعل لذهن الطالب ولو بوجه مّا فلا يضر فيه كونه أعم خصوصا وقد جوّز المتقدمون من المناطقة التعريف به (قوله متعد) صفة فعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل وأصله متعدى استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار متعد والفعل المتعدى هو ما نصب المفعول بنفسه كضرب زيد عمرا واللازم عكسه (قوله أوشبهه) اى الفعل أى مايشبهه فى العمل (قوله اسم الفاعل) وهو الاسم المشتق من المصدر المستعمل فى الذات التى

لان المبتدأ فاعل معنى لكونه مسندا اليه والخبر مسند ثم اسم كان وأخواتها لانه مبتدأ فى الاصل ثم خبر ان وأخواتها لانه خبر فى الاصل ثم التابع لانه متأخر عن المتبوع واذا اجتمعت التوابع قدم النعت ثم التوكيد ثم البدل ثم البيان ثم النسق (وهاأبواب) تذكر فيها (الباب الاوّل باب الفاعل وهو الاسم) الصريح أو المؤوّل (المسند اليه فعل) متعدّ أو لازم (أوشبهه) وهو اسم الفاعل

قام بها ذلك المصدر كضارب فانه مشتق من الضرب الذى هو الحدث القائم الذات المستعمل فيها لفظ ضارب فمعناه ذات قام بها الضرب (قوله وأمثلة المبالغة) جمع مثال ومثال الشئ ما كان على صورته سميت هذه الصيغ بها لانها مثال لكل ما وازنها فان فعال مثلا مثال لكل ما كان على وزنه من ضراب وأكال وشراب ونحو ذلك واضافتها للمبالغة باعتبار انها مفيدة لها فهو من اضافة الدال للمدلول ومعنى المبالغة الكثرة ومثال المبالغة عند النحاة ما حول عن صيغة اسم الفاعل الثلاثى الى صيغة فعال أو مفعال أو فعول أو فعيل أو فعل قصدا للمبالغة والتكثير (قوله والصفة المشبهة) أى باسم الفاعل وهى ما أخذت من فعل لازم لمن تلبس بذلك الفعل على معنى ثبوته له واستمراره كحسن مثلا المأخوذ من حسن للدلالة على ثبوت الحسن للذات واستمراره (قوله واسم التفضيل) وهو ما أخذ من فعل ثلاثى متصرف تام مجرد قابل للتفاوت غير دال على لون أو عيب وبقى على المصنف من افراد ما أشبه الفعل المصدر نحو ولولا دفع الله الناس واسم المصدر نحو وقول عائشة رضى الله تعالى عنها من قبلة الرجل امرأته الوضوء فلفظ الجلالة فاعل بالمصدر والرجل فاعل باسم المصدر الذى هو قبلة وقوله الوضوء بالرفع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله واسم الفعل نحو هيهات هيهات لما توعدون فهيهات اسم فعل وهيهات الثانية توكيد لفظى وما توعدون فاعل واللام صلة ومنه قوله

فهيهات هيهات العقيق ومن به * وهيهات خل بالعقيق نواصله

والجار والمجرور نحو أفى الدار زيد والظرف نحو أعندك زيد اذا قدر زيد فيهما فاعلا ومنه أفى الله شك ويصح فى الامثلة الثلاثة أن يكون الاسم مبتدأ وما قبله من الجار والمجرور أو الظرف خبرا (قوله أى على الفاعل) قال الناصر الطبلاوى الاحسن عود الضمير على الاسم لانه المحدث عنه ولان عوده على الفاعل يلزم منه تشتيت الضمائر هذا وذهب ابن الحاجب فى شرح المفصل وجماعة أنه لا احتياج الى هذا القيد أى قوله مقدم عليه أى لان زيد فى قولك زيد قام لم يسند اليه قام بل أسند قام الى ضمير فيه وهو وضمير مسند الى زيد الا انه اتفق أن الضمير هو عين زيد فتوهم وروده فقيده به وليس بوارد اه كلامه وأما جعل زيد فاعلا مقدما على قام فهو طريقة الكوفيين وهى مرجوحة فلا يعتد بها وأما قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك فأحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور أى وان استجارك أحد الخ وبشر فى قوله تعالى أبشر يهدوننا يجوز كونه فاعلا لمحذوف ويجوز كونه مبتدأ والاول أرجح كما رجح الثانى فى قوله تعالى أأنتم تخلقونه (قوله وهو اسناد الفعل الى الفاعل) أى اسناد مدلول الفعل الذى هو الحدث الى ذات الفاعل (قوله فان العلم قائم بزيد) أى باعتبار أنه كيفية نفسانية يوجدها المولى فيه أما ان نظر الى العلم باعتبار تحصيل أسبابه فهو من قبيل الفعل الواقع من الفاعل كضرب زيد فهذا المثال محتمل والمثال النص مات زيد (قوله اى أحدثه) فيكون مسندا اليه حقيقة لانه

وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل (مقدم) أى الفعل أو شبهه (عليه) أى على الفاعل (على جهة قيامه به أو وقوعه منه فالاول) وهو اسناد الفعل الى الفاعل على جهة قيامه به (نحو علم زيد) فان العلم قائم بزيد أى متلبس به (والثانى) وهو اسناد الفعل الى الفاعل على جهة وقوعه منه (نحو قام زيد) فان القيام وقع من زيد أى أحدثه

وعلم من هذين المثالين أن اسناد الفعل الى الفاعل يكون حقيقة كالمثال الثانى ومجازا كالمثال الاول ومثال اسم الفاعل مختلف ألوانه ومثال ما يفيد المبالغة أضراب زيد ومثال الصفة المشبهة حسن وجهه ومثال اسم التفضيل مارأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ومثال الاسم المؤول أولم يكفهم أنا أنزلنا أى انزالنا (وهو) أى الفاعل (على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر أقسام)

قد وقع الاتفاق بين المتكلمين على ان الفعل يسند حقيقة للعبد باعتبار كونه اكتسبه وان كان مخلوقا لله تعالى ولا تأثير لقدرة العبد فيه (قوله وعلم من هذين المثالين) يؤخذ منه حكمة تكرار المثال (قوله حقيقة) اى لغة واصطلاحا لا اصطلاحا فقط (قوله ومجازا) أى لغة وان كان حقيقة اصطلاحا لان الفاعل اصطلاحا من قام به الفعل سواء أوجده أم لا (قوله ومثال اسم الفاعل) وشرط عمله أن يعتمد على وصف كالمثال المذكور أو استفهام نحو أقائم زيد أو نفى نحو ما ضارب زيد أو نداء نحو ياطالعا جبلا أو على مبتدا نحو زيد ضارب بكرا فان كلا من طالع وضارب فيه ضمير مستتر مرفوع على انه فاعل وهذه الشروط تجرى فى أمثلة المبالغة (قوله أضراب زيد) الهمزة للاستفهام وضراب مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر (قوله حسن وجهه) بتنوين حسن وبرفع وجهه على انه فاعل له (قوله مارأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد) هذه المسئلة قد اشتهرت بمسئلة الكحل وقد أفردت بالتأليف وضابطها أن يكون اسم التفضيل صفة لنكرة مسبوقة بنفى أو شبهه وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع وهو الكحل فى المثال هنا أجنبيا الا سببيا للموصوف بأن لا يتصل بضمير يعود عليه وأن يكون ذلك الاسم الاجنبى مفضلا على نفسه باعتبارين مختلفين والغالب أن يكون بين ضميرين أولهما للاسم الموصوف وثانيهما لذلك الاسم الظاهر كما فى المثال المذكور ومثله ماجاء رجل أقبح فى وجهه اللحية منها فى وجه زيد ولم يقع هذا التركيب فى القرآن واعراب المثال ما نافية ورأيت رجلا فعل وفاعل ومفعول وأحسن صفة رجلا وفى عينه جار ومجرور حال من الكحل مقدم عليه والكحل فاعل أحسن ومنه جار ومجرور متعلق بأحسن والضمير عائد على الكحل وهو المفضل عليه وفى عين زيد متعلق بمحذوف حال من الهاء فى منه والتقدير مارأيت رجلا أحسن الكحل حال كونه فى عينه منه أى الكحل حال كونه فى عين زيد (قوله أولم يكفهم) الهمزة فى مثل هذا التركيب اما مقدمة من تأخير والاصل وألم يكفهم قدمت على الواو العاطفة لان حرف الاستفهام له الصدارة أو داخلة على مقدر والواو عاطفة عليه وتقديره هنا أيطلبون آية غير القرآن ولم يكفهم أنا أنزلنا واصل أنا أننا فأن حرف توكيد ونصب ونا اسمها فحذفت احدى النونات الثلاث للخفة وأدغم الآخران فقيل أنا ومن أمثلة الفاعل المؤول قوله تعالى ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله وقول القائل

يسر المرء ماذهب الليالى * وكان ذهابهن له ذهابا

وأحرف المصادر التى يسبك الفعل بعدها بمصدر المسماة أيضا بالموصولات الحرفية خمسة اتفاقا وستة بزيادة الذى على خلاف فى كونه يستعمل موصولا حرفيا وقد نظمت الجميع بقولى

موصول الاحرف أن وأن وكى وما * واللذ ولو ست أتت فلتعلما

(قوله على قسمين) أى مشتمل عليهما من قبيل اشتمال الكلى على جزئياته (قوله ظاهر) المراد به ما عدا المضمر فيشمل المبهم نحو جاء هذا والذى ونحوهما (قوله أقسام

ثمانية (الاول الاسم المفرد) المقابل للتثنية والجمع (نحو جاء زيد) فجاء فعل ماض وزيد فاعل (والثانى مثنى المذكر نحو جاء الزيدان) فالزيدان فاعل مرفوع وعلامة رفعه الالف (والثالث جمع المذكر السالم) برفع السالم صفة لجمع (نحو جاء الزيدون) فالزيدون فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو (والرابع جمع التكسير للمذكر نحو جاء الرجال) فالرجال جمع رجل (والخامس المفرد المؤنث نحو جاءت هند) فهند فاعل مؤنث لدخول التاء فى فعلها (والسادس مثنى المؤنث نحو جاءت الهندان) فالهندان مثنى مؤنث لدخول التاء فى فعلهما (والسابع جمع المؤنث السالم) من التغيير (نحو جاءت الهندات والثامن جمع التكسير للمؤنث نحو جاءت الهنود) فالهنود جمع هند فان قيل الزيدان والهندان والزيدون والهندات والزيود والهنود مفرداتها أعلام والعلم يدل على الوحدة فاذا زيد عليه ما يدل على التثنية أو الجمع دل على التعدد والوحدة والتعدد متضادان قلت اذا أريد تثنية العلم أو جمعه قصد تنكيره ثم يثنى ويجمع بدليل جواز دخول أل عليه عوضا عما فاته من تعريف العلمية (و) القسم الثانى (المضمر) وهو مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب وهو (اثنا عشر) نوعا (اثنان للمتكلم أكرمت أكرمنا) بسكون الميم (وخمسة للمخاطب أكرمت) بفتح التاء للمذكر (أكرمت) بكسرها (قوله

ثمانية) لانه اما مفرد أو مثنى أو جمع سلامة أو جمع تكسير وكل منها اما مذكر أو مؤنث وتزيد هذه الأقسام بزيادة الاعتبار ككون الفعل ماضيا الخ وكون الاسم نكرة أو معرفة كما لا يخفى وكل من الماضى والمضارع يرفع الظاهر ماعدا أفعل فى التعجب وخلا وعدا وحاشا فى الاستثناء فانها أفعال ماضية لا ترفع الظاهر بل ترفع ضميرا مستترا فيها وجوبا وليس من المضارع لا يكون فى الاستثناء فانه لا يرفع الظاهر أيضا بل يرفع الضمير المستتر وجوبا وأما فعل الامر فلا يرفع الا الضمير دائما (قوله المقابل للتثنية) فيصدق بالاسماء الستة فانها هنا من قبيل المفرد وان كانت فى باب الاعراب ليست من قبيله كما تقدم (قوله صفة لجمع) لانه المقصود بالوصف بالسلامة (قوله فان قيل) هذا وارد على تثنية العلم وجمعه ومحصل الايراد أن العلم يدل على الوحدة والمثنى والجمع يدلان على التعدد وهما متنافيان قيل ولا ورود لهذا السؤال من أصله لان الدال على الوحدة هو المفرد وهو غير المثنى والجمع فلا تنافى حينئذ لان شرطه اتحاد المحل والجهة وهنا منفكة (قوله قلت) أى فى الجواب ومحصله أن العلم حين يثنى أو يجمع تزول منه العلمية التى هى التشخص ويصير من قبيل النكرة فيدل على الوحدة الشائعة المناسبة للتعدد ونوقش هذا الجواب بأن الوحدة المعينة زالت بالتنكير وبقى الوحدة الشائعة فى حال التنكير والوحدة مطلقا تنافى التعدد فالحق أن لا ورود للسؤال من أصله كما علمت (قوله بدليل جواز دخول أل عليه) ماذكره من جواز دخول أل عليه هو المشهور ومقابله ما حكاه الربيع أن منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله فيقول زيدان زيدون قال ابو حيان وهذا القول غريب جدا (قوله عوضا) حال من دخول أى حال كون الدخول عوضا الخ أو مفعول مطلق أو مفعول لاجله والمراد بتعريف العلمية التعيين المستفاد من الاسم حالة استعماله علما (قوله وهو مادل على متكلم الخ) المراد الدلالة بحسب الوضع فخرج مادل على ماذكر لا بالوضع نحو زيد فى زيد يقوم اذا كان المتكلم اسمه زيد ونحو قولك لمن اسمه زيد يازيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان الدلالة هنا على المعانى الثلاثة لا بالوضع بل بالعرض لان الاسماء الظاهرة كلها من قبيل الغيبة لكن الضمير الغائب مسبوق بتقديم المرجع بخلافها هى (قوله أو مخاطب) أى شخص يوجه اليه الخطاب ولو مفروض الوجود بتنزيل المعدوم منزلة الموجود (قوله أكرمنا بسكون الميم) وهى مشتركة بين مثنى المتكلم وجمعه مذكرا أو مؤنثا وقد تستعمل فى المتكلم المعظم نفسه الحاقا له بالجماعة والتمييز فى كل ذلك مرجعه القرائن والضمير هو صيغة نا برمتها كما يعلم ذلك من كلام الرضى وانما قيد بسكون الميم لاجل أن تكون لفظة نا فاعلا بخلاف ما اذا فتحت الميم فانها تكون مفعولا وتستعمل نا مجرورة نحو الطف بنا وليس فى الضمائر ما يصلح للثلاثة الاهى ولذلك قال ابن مالك

للرفع والنصب وجر ناصلح * كاعرف بنا فاننا نلنا المنح

(قوله أكرمتما) زيدت الميم هنا لئلا يلتبس بالمفرد المخاطب عند اشباع الفتحة للاطلاق (قوله أكرمتن) قال بعض الصرفيين انما شددوا نون ضربتن لان أصله ضربتن بالتخفيف فأريد أن يكون ماقبل النون ساكنا ليكون مطردا بجميع نونات النساء في سكون ماقبل النون ولا يمكن اسكان ماقبل النون وهي تاء المخاطبة لأنه لوسكن لاجتمع ساكنان ولا يمكن حذفها لأنها علامة والعلامة لاتحذف اذا لم توجد علامة أخرى فلما لم يمكن اسكان ماقبل النون زادوا النون وأدغموها في الأخرى لاجتماع الحرفين المتجانسين كذا في شرح المراح ومثله يقال في أكرمتن (قوله محله رفع) أي ذو رفع أو هو نفس الرفع على سبيل المبالغة (قوله فالالف والواو والنون هي الفاعل) ولا تكون هذه الثلاثة الا في محل رفع وقد تكون الالف في محل جر بالاضافة وذلك فيما اذا قلبت ياء المتكلم ألفا في النداء نحو يا أسفا على يوسف فان أصلها أسفي قلبت الياء ألفا وليست لنا ألف في محل جر الا هذه وقد ألغزت في ذلك فقلت

بين لنا يا امام النحو ما ألف * محلها الجر جرت بالمضاف لها

وذهب المازني الى أن الفاعل في أكرما وأكرموا وأكرمن ضمير مستتر وأن الالف والواو والنون علامات كتاء التأنيث ووافقه الاخفش في الواو دون الالف والنون

﴿باب نائب الفاعل﴾

قال أبو حيان لم أر هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح اهـ قيل وجه العدول أن التعبير بالمفعول الذي لم يسم فاعله فيه قصور لانه لا يشمل ما اذا كان نائب الفاعل غير مفعول به كأن كان جارا ومجرورا نحو ضرب في الدار أو ظرفا نحو ضرب عندك ولانه يصدق على المفعول الثاني من نحو أعطي زيد درهما أنه مفعول فعل لم يسم فاعله وأجيب عن الاول بان الفعل عند القدماء المعبرين بهذه العبارة اذا أسند لغير المفعول به لا يكون اسناده حقيقيا لانه على خلاف الأصل ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريين لانه شريك الفاعل وعن الثاني بأن الكلام في المرفوعات والمفعول الثاني لاعطي منصوب ثم ان جعل المفعول نائبا عن الفاعل نظر الى أن الأصل أن يبنى العامل للفاعل والا فبعد بناء العامل للمجهول حقه أن يسند للمفعول (قوله حذف فاعله) أي ترك ولم يقصد والمراد فاعل فعله وانما أضيف الفاعل للمفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل تعلق بذلك المفعول ثم المراد بالفاعل الفاعل النحوي لا الموجد للفعل حقيقة فلا يرد أن التعريف يشمل نحو أنبت الربيع البقل فان الفاعل الحقيقي ليس مذكورا والبقل لا يقال له نائب فاعل (قوله لغرض) أي لفظي أو معنوي فالأول الايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب به وموافقة المسبوق السابق كقول بعض الفصحاء من طابت سريرته حمدت سيرته واصلاح النظم كقول بعضهم

وما المال والاهلون الا ودائع * ولا بد يوما أن ترد الودائع

والثاني العلم به نحو وخلق الانسان ضعيفا والجهل به نحو ضرب زيد اذا لم يعرف من

للمؤنثة (أكرمتما) للمثنى مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا (أكرمتم) لجمع الذكور (أكرمتن) لجمع الاناث فالتاء في الجميع هي الفاعل وهي اسم مبني محله رفع لا يظهر فيه اعراب والحروف اللاحقة لها لا مدخل لها في الفاعلية (وخمسة للغائب أكرم) ففي أكرم ضمير مستتر تقديره هو (أكرمت) بسكون التاء ففي أكرمت ضمير مستتر تقديره هي (أكرما أكرموا أكرمن) فالالف والواو والنون هي الفاعل محلها رفع لا يظهر فيه اعراب (الباب الثاني) من المرفوعات (باب نائب الفاعل و) نائب الفاعل (هو كل اسم حذف فاعله) لغرض من الاغراض (وأقيم هو)

أى نائب الفاعل (مقامه) أى مقام الفاعل (وغير عامله الى صيغة فعل) بضم أوله وكسر ثانيه فى الماضى (أو يفعل) بضم أوله وفتح ماقبل آخره فى المضارع (أو الى) صيغة (مفعول) فى الاسم (فان كان عامله فعلا ماضيا ضم أوله وكسر ماقبل آخره تحقيقا نحو ضرب زيد) والاصل ضرب عمرو زيدا فحذف الفاعل وهو عمرو وأقيم المفعول وهو زيد مقام الفاعل فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة ومتصلا بالفعل بعد ان كان منفصلا عنه وامتنع تقديمه على الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه وأنث الفعل لتأنيثه ان كان مؤنثا وغير عامله عن صيغته الأصلية الى فعل بضم أوله وكسر ماقبل آخره (أو تقديرا نحو كيل الطعام) والأصل كيل بضم الكاف وكسر الياء فاستثقلت الكسرة على الياء فنقلت منها الى الكاف فصار كيل بكسر الكاف وسكون الياء فكسر الياء مقدر (وشد الحزام) والأصل شدد فأدغم أحد المثلين فى الآخر فكسر أولهما مقدر (وان كان) عامله (مضارعا ضم أوله وفتح ماقبل آخره تحقيقا نحو يضرب زيد) فيضرب فعل مضارع مبنى للمفعول وزيد نائب الفاعل (أو تقديرا نحو يباع العبد) والاصل يبيع بضم أوله وفتح ماقبل آخره نقلت فتحة الياء الى ماقبلها فقلبت الياء ألفا لتحركها الاصلى وانفتاح ماقبلها بعد النقل ففتح اليا مقدر (ويشد الحبل) والاصل يشدد الحبل بدالين ادغم أحد المثلين فى الآخر ففتح أولهما فهو محقق مقدر (وان كان عامله اسم فاعل جىء به على صيغة اسم المفعول تحقيقا نحو مضروب زيد) فمضروب اسم مفعول وزيد نائب الفاعل والاصل ضارب عمرو زيدا فحذف الفاعل وحولت صيغة اسم الفاعل الى صيغة اسم المفعول

ضربه وأن لايتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو واذا حييتم بتحية وتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كقوله عليه الصلاة والسلام من بلى منكم بهذه القاذورات أو تعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة الفاعل نحو طعن عمرو والستر على الفاعل خوفا منه أو عليه وهذه الاغراض انما تختص علماء المعانى لانهم هم الباحثون عنها (قوله أى نائب الفاعل) ارجاع الضمير لنائب الفاعل يلزمه الدور فيفسد التعريف فالصواب عود الضمير على الاسم الذى حذف فاعله ليسلم من ذلك ومن تشتيت الضمائر ولانه المحدث عنه (قوله مقامه) بضم أوله مأخوذ من أقام أى جعل ذلك الاسم مكان الفاعل فلحقته الأحكام المختصة به وخرج بهذا القيد المفعول الثانى فى نحو أعطى زيد درهما فانه لم يقم مقام الفاعل بل الذى أقيم مقامه هو المفعول الأول فهو نائب الفاعل (قوله وغير عامله) هذا ليس من التعريف وفيه اشارة الى أن الأصل اسناد العامل للفاعل عدل عنه وأسند الى غيره على خلاف الأصل وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن اسناد العامل لغير الفاعل صورة أصلية (قوله الى صيغة فعل) أى ونظائره وكذا يقال فى يفعل ليعم الفعل الخماسى والرباعى والسداسى وانما اقتصر على الثلاثى المجرد لكونه أصلا للرباعى والمزيد فيه (قوله أو الى صيغة مفعول) أى ونحوها كمكرم ومختار فتقول مكرم زيد ومختار عمرو ومستخرج المال فان اسم المفعول من الفعل الثلاثى كضرب على وزن مفعول وأما من الرباعى فهو على وزن مفعل بضم الميم وفتح العين فان كان اسم فاعل كسرت العين كما قال فى الخلاصة

وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر

ومختار يصلح أن يكون اسم مفعول واسم فاعل فان لاحظت أن الياء مكسورة فى أصله وهو مختير فهو اسم فاعل وان لاحظت انها مفتوحة فهو اسم مفعول وعلى كل يقال تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا (قوله وأنث الفعل لتأنيثه) لم يستثن المجرور المؤنث فى نحو مر بهند لان نائب الفاعل مجموع الجار والمجرور وهو غير مؤنث (قوله الى الكاف) أى بعد حذف حركتها (قوله فكسر الياء مقدر) ظاهره ان قوله تحقيقا أو تقديرا راجع للكسر فقط وليس كذلك بل هو راجع لضم الاول أيضا فكان الاولى أن يقول فكسر الياء وضم الكاف نعم يجوز فى نحو بيع الضم التحقيقى كما هو مشهور وأما قوله فى المضارع تحقيقا وتقديرا فهو تعميم فى الفتح فقط وأما الضم

(أوتقدير النحو قتيل عمرو) فقتيل بمعنى مقتول وعمرو نائب الفاعل فصيغة مفعول مقدرة (ونائب الفاعل على قسمين ظاهر كما مثلنا ومضمر نحو أكرمت) بضم التاء للمتكلم وحده (أكرمنا) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (أكرمت) بفتح التاء للمخاطب المذكر (أكرمت) بكسر التاء للمخاطبة المؤنثة (أكرمتما) للمثنى المخاطب مطلقا مذكرا كان أو مؤنثا (أكرمتم) لجمع المذكر (أكرمتن) لجمع المؤنث (أكرم) للمفرد المذكر الغائب (أكرمت) بسكون التاء للمفردة الغائبة (أكرما) للمثنى الغائب (أكرموا) لجمع المذكر الغائب (أكرمن) لجمع المؤنث الغائب (والفعل في جميع هذه الامثلة مضموم الاول) وهو الهمزة (مكسور ماقبل الآخر) وهو الراء ويقال في الجميع فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله والضمير نائب الفاعل وهو اسم مبني لا يظهر فيه اعراب (الباب الثالث والرابع) من المرفوعات (باب المبتدا والخبر المبتدا هو الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة للاسناد) فخرج الفاعل حقيقة نحو قام زيد والفاعل مجازا نحو كان زيد قائما لعدم التجرد لان عاملهما لفظي وهو الفعل وخرجت الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت عن العوامل اللفظية لا اسناد فيها

فمحقق دائما (قوله قتيل عمرو) بالتنوين في قتيل فهو مبتدأ وعمرو نائب فاعل سد مسد الخبر وقد جرى المصنف هنا على جواز وقوع الوصف مبتدأ من غير اعتماد كما أشار لذلك في الخلاصة بقوله وقد * يجوز نحو فائز أولو الرشد * فان جرينا على طريقة المانعين جعل الوصف خبرا مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرا ويقال بمثل ذلك في مضروب زيد ثم ان مراد المصنف بالتقدير في قوله قتيل عمرو المعنى أي أن قتيل في معنى مقتول وأما التقدير في كلامه سابقا فالمراد به الاصل (قوله نحو أكرمت) الى آخر الامثلة قد حذف المصنف رحمه الله العاطف في هذه الامثلة وهو ليس بمقيس وأجاب الدماميني عن نحو ذلك بأنه أخبار متعددة لان قول المصنف مثلا أكرمت خبر لمبتدا محذوف مع تقدير مضاف في المعطوفات دل عليه ماقبله والتقدير وذلك نحو كذا فهي أخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتركه قياسا وأيضا لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك العاطف كما يتركه الملي على الكاتب فيقول دار كتاب فرس من غير عطف (قوله مبني لما لم يسم فاعله) أي مبني للاسناد لمفعول لم يسم فاعله أي فاعل فعل ذلك المفعول أي لم يذكر أصلا فالاضافة لادنى ملابسة كما تقدم ذلك

(باب المبتدا والخبر)

جمعهما في باب واحد لتلازمهما غالبا والا فقد يكون المبتدأ لا خبر له بل له مايغني عن الخبر كمرفوع الوصف في نحو أقائم زيد وأمضروب عمرو ونحو أقل رجل يقول ذلك وبقرة تكلمت فان الجملة هنا في المثالين وصف للنكرة الواقعة مبتدأ أغنت عن الخبر لان احتياج النكرة للوصف أشد من احتياج المبتدا للخبر قال شيخنا والذي يقبله الفهم أن الجملة فيما ذكر خبر لان المقصود الحكم على البقرة بالكلام والاخبار عنها بذلك ومسوغ الابتداء كون الخبر من خوارق العادات ولو جعلت الجملة صفة لكان المعنى تخصيص البقرة بكونها تكلمت فلا تتم الفائدة لانه بمنزلة أن يقال البقرة المتكلمة فلا يتم الحكم ولم تحصل الفائدة (قوله هو الاسم) أي الصريح أو المؤول فدخل نحو وأن تصوموا خير لكم أي صومكم خير لكم وقوله المجرد أي الخالي وعن العوامل متعلق به وللاسناد متعلق به أيضا واللام فيه للتعليل أي الذي أتى به خاليا من العوامل اللفظية لاجل اسناد غيره اليه نحو زيد قائم أو اسناده لغيره نحو أقائم الزيدان فدخل في قوله للاسناد المبتدا بقسميه وهو ماله خبر وماله مرفوع أغنى عن الخبر (قوله فخرج) أي بقيد المجرد ولم يخرج بالاسم الفعل والحرف لان الاسم بمنزلة الجنس والجنس لا يخرج به وانما يخرج عنه فهما ليسا داخلين أصلا حتى يحتاج لاخراجهما (قوله والفاعل مجازا) أي على طريق الاستعارة التصريحية لكن جعله مجازا مبني على طريقة الجمهور أما سيبويه فانه عنده فاعل حقيقة كما تقدم ذلك في باب الفاعل ودخل في الفاعل المجازي نائب الفاعل نحو ضرب زيد (قوله المسرودة) أي المتابعة (قوله لا اسناد فيها) خبر عن قوله فانها وجملة قوله وان تجردت حالية فان

ولدخل نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يقدح فى ذلك كونه مجرورا بحرف زائد لان الحرف الزائد وجوده كلا وجود (والخبر هو الاسم المسند الى المبتدا) فخرج عامل الفاعل فانه مسند الى الفاعل لا الى المبتدا (مثال المبتدا والخبر زيد قائم فزيد مبتدا) لانه اسم مجرد عن العوامل اللفظية للاسناد (وقائم خبره) لانه مسند الى المبتدا (والمبتدا قسمان ظاهر ٩٦ ومضمر) كما تقدم فى الفاعل ونائبه (فالظاهر أقسام) ثمانية الاول (مفرد مذكر نحو زيد قائم و) الثانى (مثنى مذكر نحو الزيدان قائمان و) الثالث (جمع مذكر مكسر نحو الزيود قيام و) الرابع (جمع مذكر سالم نحو الزيدون قائمون و) الخامس (مفرد مؤنث نحو هند قائمة و) السادس (مثنى مؤنث نحو الهندان قائمتان و) السابع (جمع تكسير مؤنث نحو الهنود قيام و) الثامن (جمع مؤنث سالم نحو الهندات قائمات) والخبر فى ذلك كله مطابق لمبتدئه فى الافراد والتثنية والجمع تكسيرا وتصحيحا وأقسام الظاهر كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية فان الذكى يدرك بالمثال الواحد ما لا يدركه الغبى بألف شاهد (و) المبتدا (المضمر) أقسام (اثنا عشر) الاول (متكلم وحده نحو أنا قائم و) الثانى (متكلم ومعه غيره أو معظم نفسه نحو نحن قائمون و) الثالث (المخاطب المذكر نحو أنت قائم و) الرابع (المخاطبة المؤنثة نحو أنت قائمة و) الخامس (مثنى المخاطب مطلقا) مذكرا كان أو مؤنثا (نحو أنتما قائمان) لمثنى المذكر (أو قائمتان) ان لمثنى المؤنث (و) السادس (جمع المذكر المخاطب نحو أنتم قائمون و) السابع (جمع الاناث المخاطبات نحو أنتن قائمات و) الثامن (المفرد الغائب نحو هو قائم و) التاسع (المفردة الغائبة نحو هى قائمة و) العاشر (مثنى الغائب مطلقا) مذكرا كان أو مؤنثا (نحو هما قائمان) فى مثنى المذكر (أو قائمتان) فى مثنى المؤنث (و) الحادى عشر (جمع المذكور الغائبين

أضمر فيها الاسناد كان أضمر مبتدأ أو خبر كانت اما خبرا أو مبتدأ فتدخل وعلى عدم الاضمار فاستعمال اثنان بالالف فى حالة السرد يكون من قبيل استعمال الشئ فى أول أحواله وأشرفها وهو حالة الرفع لو تركبت مع عامل الرفع (قوله ودخل) أى بقيد غير الزائدة الذى وقع قيدا فى القيد فان قيد القيد يكون للادخال ومثل حرف الجر الزائد حرف الجر الشبيه بالزائد نحو رب رجل كريم عندى وقول الشاعر

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة * لعل أبى المغوار منك قريب

فلعل حرف جر شبيه بالزائد وأبى مبتدأ مرفوع بواو مقدرة منع من ظهورها الياء التى جلبها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوفة لالتقاء الساكنين والمغوار مضاف اليه ومنك متعلق بقريب الخبر وقد كان الاولى للمصنف زيادة هذا القيد ويجاب بأنه أراد بالزائد ما ليس أصليا فيشمل الشبيه بالزائد (قوله بحسبك درهم) ومثله ناهيك بزيد بناء على أن ناهيك خبر وزيد مبتدأ زيدت فيه الباء فالمعنى زيد ناهيك عن تطلبك لغيره لما فيه من الكفاية ويحتمل أن ناهيك مبتدأ وزيد خبر زيدت فيه الباء ومثله ناهيك بى وناهيك به (قوله فحسبك مبتدأ) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ودرهم خبره ويحتمل العكس وهو اختيار بعضهم لان القصد الاخبار عن الدرهم بأنه كاف لا عن الكافى بأنه درهم (قوله والخبر هو الاسم) أى حقيقة أو تأويلا فشمل ذلك الجملة الواقعة خبرا فانها مؤولة بالاسم وأما الجار والمجرور والظرف فانه متعلق بمحذوف هو الخبر فى الحقيقة وهو لا يخرج عن كونه اسما حقيقة ان قدر مفردا أو اسما تأويلا ان قدر فعلا فانه حينئذ يكون جملة (قوله فخرج عامل الفاعل) وكذلك فاعل اسم الفعل نحو هيهات زيد فهيهات ليس مبتدأ وان جرد عن العوامل لان اسم الفعل لا يخبر عنه (قوله مطابق) يستثنى منه أفعل التفضيل المجرد من أل والاضافة اذا وقع خبرا فانه يخبر به بصورة الافراد دائما (قوله كثيرة جدا) المراد أفرادها فان من أفراد قسم المفرد كونه صحيحا أو منقوصا أو مقصورا أو ممدودا أو كونه منقولا أو مرتجلا مفردا أو مركبا اسما أو لقبا أو كنية وكونه منصرفا أو غير منصرف فلا ينافى عدها ثمانية (قوله جدا) بكسر الجيم مصدر جد جدا (قوله فان الذكى) بذال معجمة وهو سريع الفطنة ومقابله الغبى (قوله بالمثال) هو جزئى يذكر لايضاح القاعدة وأما الشاهد فهو جزئى يذكر لاثباتها ويشترط أن يكون من كلام الله أو رسوله أو العرب الموثوق بعربيتهم (قوله نحن قائمون) ولا يجوز

نحوهم قائمون و) الثاني عشر (جمع الاناث الغائبات نحو هن قائمات) فالمبتدا في ذلك كله مبني لا يظهر فيه اعراب (والخبر قسمان مفرد وغير مفرد فالمفرد هنا ماليس جملة ولا شبهها ولو كان مثنى أو مجموعا) لمذكر أو مؤنث (كما تقدم من الامثلة فالخبر فيها كلها مفرد) لانه ليس جملة ولا شبهها (وغير المفرد أربعة أشياء الاول الجملة الاسمية) وهي ماصدرت باسم (نحو زيد أبوه قائم فزيد مبتدا أول وأبوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدا الثاني) وهو أبوه (والمبتدا الثاني وخبره) جملة اسمية في موضع رفع (خبر المبتدا الاول وهو زيد) والجملة اذا وقعت خبرا وكانت غير المبتدا في المعنى فلا بد فيها من رابط (والرابط) هنا (بين المبتدا الاول وخبره الهاء من أبوه) فانها عائدة على زيد الشيء (الثاني الجملة الفعلية) وهي ماصدرت بفعل (نحو زيد قعد أخوه فزيد مبتدا) والجملة بعده (و) هي (قعد أخوه فعل وفاعل خبر زيد والرابط بينهما) أي بين زيد وخبره (الهاء من أخوه) لانها عائدة على زيد الشيء (الثالث الظرف) المكاني أو الزماني (نحو زيد عندك) والسفر غدا (فزيد مبتدا وعندك ظرف مكان متعلق بمحذوف وجوبا تقديره مستقر) ان قدر مفردا (أو استقر) ان قدر جملة (وذلك المحذوف

أن يفرد الخبر في ذلك وان كان المخبر عنه هو الواحد المعظم نفسه كنحن قائم لانه لا يحفظ كما في المغني وأما قوله

والمسجدان وبيت نحن عامره * لنا وزمزم والاركان والستر

فمحمول على الحذف والاصل نحن عامروه فحذف الواو اكتفاء بالضمة (تتمة) حكم الصفة المعتمدة على استفهام أو نفي انها ان طابقت مفردا نحو أقائم زيد جاز كون الصفة مبتدأ والظاهر فاعلا مغنيا عن الخبر وكون الظاهر مبتدأ والصفة خبرا وان طابقت مثنى أو جمعا نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون تعين كون الصفة خبرا مقدما والظاهر مبتدأ مؤخرا ولا يجوز العكس الا على ضعف لان الصفة انما تثنى وتجمع اذا كان فاعلها مستترا فلا تحتاج لفاعل آخر وان كان الظاهر مثنى أو جمعا والصفة مفردة مثل أقائم الزيدان وأقائم الزيدون تعين كون الظاهر فاعلا والصفة مبتدأ ولا يجوز كون الظاهر مبتدأ والصفة خبرا لعدم المطابقة بينهما وأما كون الظاهر مفردا والصفة مثنى مثل أقائمان زيد أو جمعا كأقائمون زيد فلا يجوز اذ لا تجوز فاعلية الظاهر لان الفاعل مستتر ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة (قوله وكانت غير المبتدا في المعنى) فان كانت عينه بأن كانت خبرا عن مفرد هي مدلوله فلا تحتاج لرابط نحو مقولي زيد منطلق فجملة زيد منطلق خبر عن مقولي وهي نفس المبتدا وكقوله عليه الصلاة والسلام أفضل ماقلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله فجملة لا اله الا الله خبر عن قوله أفضل وهي نفسه في المعنى أو كانت خبرا عن ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد أو خبرا عن ضمير القصة نحو قوله تعالى فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا (قوله فلا بد فيها من رابط) أي يربطها بالمبتدا الا انها كلام مستقل وجعلها خبرا يصيرها جزأ من الكلام فلا بد من شيء يدل على الجزئية وذلك الشيء هو الرابط وهو اما ضمير وهو الاصل في الربط ولذلك يربط مذكورا نحو زيد ضربته ومحذوفا كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى أي وعده أو الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير أو اعادة المبتدا بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة القارعة ما القارعة أو أن يكون الخبر عاما يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل وقد نظمت ذلك فقلت

ان جملة خبرا عن مبتدا وقعت * ولم تكن عينه بضمير قرنت
أو الاشارة أو تكرير مبتدا * أو العموم فهذي أربع نظمت

(قوله الظرف) أي التام وهو ما يفهم بمجرد ذكره من غير ملاحظة متعلقه نحو زيد عندك بخلاف زيد اليوم فانه لا يفيد مع قولك استقر ويفيد مع قولك جلس مثلا (قوله بمحذوف وجوبا) فان قلت قد صرح به في قول الشاعر

لك العز ان مولاك عز وان يهن * فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

وما كان واجب الحذف لا يصرح به فالجواب ان كائنا هنا ليس من الكون المطلق بل المقيد والمراد به الملازمة وعدم المفارقة (قوله مستقر أو استقر) أو لتنويع الخلاف فانه اختلف هل يقدر المتعلق اسما نظرا الى أن أصل الخبر الافراد أو فعلا

نظرا الى أن الاصل فى العمل للافعال وهذا الخلاف بعينه جار فى وقوع الظرف
والمجرور صفة أو حالا أما اذا وقع أحدهما صلة فان المتعلق يقدر فعلا لان الصلة لا تكون
الا جملة فان قلت اذا جاز تقدير المتعلق مستقرا أو استقر فالظرف أو الجار والمجرور
لا يخرج عن كونه مفردا أو جملة فلم جعلا قسما مستقلا فالجواب انه لما كانت صورتهما
الظاهرية ليست من قبيل المفرد ولا الجملة وحالهما فى تقدير المتعلق تحتمل جعلا قسما
مستقلا فان قلت لم قيل لهما شبه الجملة ولم يقل شبه المفرد فالجواب انه لما كان الاصل
فى الخبر الافراد جعلا كأنهما مفردان حقيقة فلم يقل شبه المفرد لكن لما كانا يحتملان
بحسب المتعلق انهما جملة قيل شبه الجملة (قوله خبر المبتدا على الصحيح) وقال جماعة
الصحيح انه الظرف نفسه وقال آخرون مجموعهما قال الشنوانى والخلاف لفظى لان
القائل بأنه محذوف نظر الى العامل الذى هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره
والقائل بأنه المذكور نظر الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول لعامل لا بد من اعتباره
والقائل بأنه مجموعهما نظر الى المقصود (قوله الجار والمجرور) أى التام فخرج
الناقص نحو زيد بك أو فيك لانه لا يفيد الا اذا قدر خصوص واثق فى الاول وراغب
فى الثانى ولا يفيد مع مستقر أو استقر (قوله على الصحيح) فيه ما سبق فى الظرف
(تتمة) قال المرادى قال بعض المتأخرين فى الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا
أربعة مذاهب أحدها أنهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل
الثانى انهما من قبيل الجمل فيكون العامل فيهما فعلا نحو كان أو استقر أو يستقر وهو
مذهب جمهور البصريين الثالث يجوز أن يكونا من قبيل المفرد وان يكونا من قبيل
الجملة وهو اختيار بعض المتأخرين الرابع انهما قسم برأسه وهو مذهب ابن السراج
(قوله اسم كان) الاضافة فيه لادنى ملابسة لانها لما عملت فيه الرفع أضيفت اليه
ومثله اضافة الخبر لها فى قولهم خبر كان ويزيد هذا بأن اطلاق الخبر عليه بالنظر لحالته
الاصلية قبل دخول كان عليه (قوله واسم أخواتها) أى نظائرها فى رفع المبتدا
ونصب الخبر فاطلاق لفظ الاخت على النظير استعارة تصريحية وهذه الافعال لتقرير
الفاعل على صفة متصفة تلك الصفة بمصدر ذلك الفعل فمعنى كان زيد قائما ان زيدا
متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أى الحصول والوجود ومعنى صار زيد
غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أى الحصول بعد ان لم
يحصل ومعنى تقرير الفاعل على الصفة جعله وتثبيته عليها (قوله ترفع الاسم وتنصب
الخبر) هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى انها تنصب الخبر ويبقى المبتدأ
على رفعه وزعم الفراء ان الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه بالحال
فقولك كان زيد ضاحكا مشبه عنده بجاء زيد ضاحكا والصحيح مذهب البصريين
ويدل عليه اتصال الضمائر بها اذ لو كان غير معمول لها لم يتصل بها لان الضمير لا يتصل
الا بعامله وعلى قول الكوفيين يلزم اذا اتصل الضمير بها أن يفصل بين العامل
والمعمول بأجنبى وهو الضمير لانه ليس معمولا لها وقد فصل بينها وبين معمولها وهو الخبر

خبر المبتدا) على الصحيح
وقس على ذلك السفر غدا
الشئ (الرابع الجار والمجرور
نحو زيد فى الدار) والبرد فى
الشتاء (فزيد) والبرد كل
منهما (مبتدأ وفى الدار)
وفى الشتاء (جار ومجرور
متعلق بمحذوف) وجوبا
تقديره مستقر أو استقر
وذلك المحذوف (خبر المبتدا)
على الصحيح (الباب الخامس)
من المرفوعات

﴿باب اسم كان﴾

(و) اسم (أخواتها اعلم)
وفقك الله للعمل الصالح
(ان كان وأخواتها ترفع
الاسم) أى المبتدأ (وتنصب
الخبر) أى خبر المبتدا

(قوله

(قوله وهى ثلاثة عشر فعلا) قال أبو حيان فى شرح التسهيل وقد انتهى ذكر الكلمات التى ترفع الاسم الى احدى وثلاثين كلمة بالمتفق عليه والمختلف فيه وحصرها بالعد طريقة المتأخرين وهى طريقة ضعيفة ولذلك زاد بعضهم فيها ونقص (قوله وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر) أى بمصدر الخبر فالكلام على حذف مضاف وقس عليه الباقى وقوله فى الماضى أى اذا كان العامل كان كما مثل أما اذا كان العامل يكون فهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الحال أو الاستقبال وقوله امامع الدوام الخ نبه الرضى على أن الدوام انما يستفاد من قرينة خارجية وهى فى هذا المثال وجوب كون الله غفورا رحيما اه وحينئذ فالدوام خارج عن مدلول كان اذ معناها الثبوت فيما مضى وكونه يدوم ويستمر لا دلالة لكان عليه (قوله فى المساء) قال الناصر الطبلاوى ينبغى أن يزاد على ذلك فى الزمن الماضى وذلك لان أمسى يدل على وقت المساء بتركيبه وعلى الزمن الماضى بصيغته فيجب أن يقترن مصدر خبرها مضافا الى اسمها بالزمانين المذكورين وفاء بما صرح به ابن الحاجب وغيره من ان كان وأخواتها مقيدة لاخبارها بالوقت الذى دلت عليه الافعال والمساء بفتح الميم والمد ما بعد الزوال الى الغروب أو الى نصف الليل والصباح من الفجر الى الزوال أو من نصف الليل الى الزوال (قوله فى الضحى) بضم الضاد والقصر وهو من الشروق الى قبيل الزوال (قوله وظل) من باب تعب والمصدر الظلول قال الخليل لا تقول العرب ظل الا لعمل يكون بالنهار أفاده فى المصباح ووجهه ان ظل مشتق من الظل فلا تستعمل ظل الا فى الوقت الذى فيه ظل وهو من طلوع الشمس الى غروبها وفى القاموس ظل نهاره يفعل كذا وليله سمع فى الشعر اه فهى لاتصاف المخبر عنه بمصدر الخبر فى الزمن الماضى جميع النهار قال الرضى وقد جاءت ظل ناقصة بمعنى صار قال تعالى ظل وجهه مسودا (قوله وهى للتحويل والانتقال) عطف لازم أى تحول اسمها من صفة الى مصدر خبرها وقد تستعمل صار تامة بمعنى ضم قال تعالى فصرهن اليك أى ضمهن فصر فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت والهاء مفعول والنون علامة جمع النسوة وعلى هذا يحمل لغز أورده علينا بعض الاذكياء فى مجلس وهو

انى رأيت غلاما * أورث قلبى خبالا * قد صار كلبا وقردا

وصار بعد غزالا * ولى بذاك دليل * فى قول ربى تعالى

يشير الى ان صار بمعنى ضم والشاهد عليه قوله تعالى فصرهن اليك (قوله ليس) أصلها ليس بكسر الياء بوزن علم خففت بسكون الياء فان قلت القاعدة ان الياء اذا تحركت وانفتح ما قبلها تقلب ألفا ولم تقلب هنا فالجواب أن ليس لما كانت فعلا جامدا غير متصرف ناسب ذلك عدم التصرف فيه بقلب الياء ألفا (قوله وهى لنفى الحال) أى لنفى خبرها عن اسمها فى الزمن الحاضر وعطف التجرد على الاطلاق للتفسير واحترز به عن نحو ليس خلق الله مثله ونحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فان الأول ماض لوجود التقييد والثانى مستقبل لوجود القرينة هذا

(وهى ثلاثة عشر فعلا) الاول (كان) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الماضى امامع الدوام والاستمرار نحو كان الله غفورا رحيما واما مع الانقطاع نحو كان الشيخ شابا (و) الثانى (أمسى) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى المساء نحو أمسى البرد شديدا (و) الثالث (أصبح) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الصباح نحو أصبح السعر رخيصا (و) الرابع (أضحى) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الضحى نحو أضحى الفقيه مجتهدا (و) الخامس (ظل) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى النهار نحو ظل زيد صائما (و) السادس (بات) وهى لاتصاف المخبر عنه بالخبر فى الليل نحو بات زيد ساهرا (و) السابع (صار) وهى للتحويل والانتقال نحو صار الجاهل عالما (و) الثامن (ليس) وهى لنفى الحال عند الاطلاق والتجرد عن القرينة نحو ليس الصلح قائما أى الآن (و) التاسع والعاشر والحادى عشر والثانى عشر (مازال وما فتئ وما برح وما انفك) وهذه الاربعة لملازمة الخبر للمخبر عنه

على حسب ما يقتضيه الحال نحو ما زال الجود محبوبا وما فتئ العلم نافعا وما برح الجهل مضرا وما انفك الصبر مرا (و) الثالث عشر (مادام) وهى لاستمرار الخبر نحو لا راحة مادام الاختلاف موجودا (وهذه الافعال) الثلاثة عشر بالنسبة الى العمل (على ثلاثة أقسام) الاول (ما يعمل بلا شرط وهو ثمانية من كان الى ليس) أى كان وليس وما بينهما (و) الثانى (ما يشترط فيه نفى) بأى أداة كانت (أو شبهه) وهو النهى والاستفهام والدعاء (وهو) أربعة (زال وفتئ وانفك وبرح) وانما اشترط فيها ذلك

مذهب الجمهور ومذهب سيبويه انها للنفى مطلقا غير مقيد بزمان فيحتمل الحال وغيره ولذا تقيد تارة بالماضى وتارة بالمستقبل وتارة بالحال (قوله على حسب) بفتح السين أى قدر ما يقتضيه الحال والشأن فاذا قلت ما زال الله متكلما فالمعنى ان هذا الوصف ثابت له غير منفك واذا قلت ما زال زيد عالما فالمعنى انه متصف بذلك من حين امكان حصول العلم وهو وقت التمييز الى الموت وقس ما أشبهها قال أبو حيان وما زال وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف منذ كان قابلا لها على حسب ما قبلها فان كان الموصوف قبلها فى أوقات متصلة الزمن دامت له كذلك نحو ما زال زيد عالما وان كان قبلها فى أوقات متفرقة دامت له كذلك نحو ما زال زيد يعطى الدنانير ألا ترى أن اعطاءه الدنانير فى أوقات متفرقة (قوله بأى أداة كانت) أى سواء كانت حرفا نحو ما ولم أو اسما كغير أو فعلا كليس فمثال النفى بليس قول الشاعر

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز * والنفى بغير كقوله * غير منفك أسير هوى * ومثل ذلك النفى بقلما نحو قلما يزال عبد الله يذكرك اذ المعنى ما يزال وسواء كان النفى ملفوظا به أو مقدرا كقوله تعالى قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف أى لا تفتؤ ولا يحذف النافى معها قياسا الا بعد القسم وشذ الحذف بدونه كقوله تنفك تسمع أى لا تنفك تسمع (قوله وهو النهى) ومثاله قول الشاعر

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو * ت فنسيانه ضلال مبين

(قوله والاستفهام) أى الانكارى لانه بمعنى النفى ويمثل له بقولك هل يزال الله عالما أى لا يزال متصفا بالعلم والدعاء ومثاله

ألا يا اسلمى يا دارمى على البلا * ولا زال منهلا بجرعائك القطر

وقوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ * ـت لكم خالدا خلود الجبال

(قوله زال) أى التى مضارعها يزال كخاف يخاف من باب فعل بكسر العين يفعل بفتحها كعلم يعلم ولا مصدر له ولا أمر وله اسم فاعل قال الشاعر

قضى الله يا أسماء ان لست زائلا * أحبك حتى يغمض العين مغمض

وأما زال ماضى يزيل كباع يبيع من باب فعل بفتح العين يفعل بالكسر كضرب يضرب فانه تام بمعنى ماز أى ميز وله مصدر وأمر فأمره زل بكسر الزاى تقول زل ضأنك من معزك أى ميز بينهما ومصدره الزيل بفتح الزاى وأما زال ماضى يزول كقام يقوم من باب فعل يفعل كنصر ينصر فهو تام أيضا بمعنى انتقل تقول زل عن مكانك بضم الزاى أى انتقل ومصدره الزوال بمعنى الانتقال ولقد لمحت لذلك بقولى تغزلا

لا يزال الذى فتنت معنى * ذا اكتئاب عن الهوى لا يزول

قد أجن الهوى بقلب شجى * لا يزيل الغرام عنه عذول

(قوله وفتئ) بوزن علم ومضارعه يفتؤ بفتح التاء ولا يأتى منه غير الماضى والمضارع (قوله وبرح) بوزن علم ولا يأتى منه غير الماضى والمضارع نحو لن نبرح عليه عاكفين ومثلها انفك وأما البراح والانفكاك فهو مصدر التامين ومثله منفك اسم فاعل (قوله

لان

لان معناهـا النفى ونفى النفى اثبات (و) القسم الثالث (مايشترط فيه تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام خاصا مثال كان) قولك (كان زيد قائما فكان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وزيد اسمها وهو مرفوع) وعلامة رفعه الضمة (وقائما خبرها وهو منصوب) وعلامة نصبه الفتحة وسميت ناقصة لافتقارها الى خبر منصوب (وكذلك القول فى باقيها تقول أمسى زيد فقيها) فأمسى فعل ماض ناقص وزيد اسمها وفقيها خبرها (وأصبح عمرو ورعا) فأصبح فعل ماض ناقص وعمرو اسمها وورعا خبرها (وأضحى محمد متعبدا) فأضحى فعل ماض ناقص ومحمد اسمها ومتعبدا خبرها (وظل بكر ساهرا) فظل فعل ماض ناقص وبكر اسمها وساهرا خبرها (وبات أخوك نائما) فبات فعل ماض ناقص وأخوك اسمها ونائما خبرها (وصار السعر رخيصا) فصار فعل ماض ناقص السعر اسمها ورخيصا خبرها (وليس الزمان منصفا) فليس فعل ماض ناقص والزمان اسمها ومنصفا خبرها (ومازال الرسول صادقا) فما نافية وزال فعل ماض ناقص والرسول اسمها وصادقا خبرها (ومافتئ العبد خاضعا) فما نافية وفتئ فعل ماض ناقص والعبد اسمها وخاضعا خبرها (وما انفك الفقيه مجتهدا) فما نافية وانفك فعل ماض ناقص والفقيه اسمها ومجتهدا خبرها (ومابرح صاحبك متبسما) فما نافية وبرح فعل ماض ناقص وصاحبك اسمها ومتبسما خبرها (ولا أصحبك مادام زيد مترددا اليك) فما مصدرية ظرفية وسميت ماهذه ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة ومصدرية لتأولها مع صلتها بمصدر والتقدير مدة دوام زيد مترددا اليك (وكذا القول فيما تصرف منها) من المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول

(قوله لان معناها النفى) قال الرضى أصل هذه الأفعال الأربعة أن تكون تامة بمعنى ما انفصل فتتعدى بعن الى ماهو مصدر خبرها فيقال فى موضع مازال زيد عالما مازال زيد من العلم أى ماانفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما لأنه اذا كان لا ينفصل عن الفعل يكون فاعلاله دائما وانما أفاد دخول النفى على النفى الثبوت لأن نفى النفى اثبات واذا قيد نفى الشئ بزمان وجب أن يعم ذلك النفى جميع الزمان (قوله وسميت ناقصة الخ) أى لأنه لا يتم بالمرفوع بها كلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة وعلل بعضهم نقصها بدلالتها على الزمان دون المصدر ورده الرضى بأن كان فى كان زيد قائما يدل على الكون الذى هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام وحصوله فيجاء أولا بلفظ دال على حصول ما ثم يعين بالخبر ذلك فكأنك قلت حصل شئ ثم قلت حصل القيام فالفائدة فى ايراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه كالفائدة فى الاتيان بضمير الشأن قبل تعيين الشأن مع فائدة أخرى ههنا وهى دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده فى خبره وخبره يدل على حدث معين واقع فى زمان مطلق تقييده فى كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق أى الكون بالوضع ودلالة الخبر على الزمان المطلق بالعقل اه ملخصا فان قلت اذا كانت دالة على الحدث فأين فاعله فالجواب ماقاله الناصر الطبلاوى انه مصدر خبرها مضافا الى اسمها (قوله وصار السعر رخيصا) (تنبيه) يلحق بصار فى العمل ماوافقها فى المعنى من الافعال وذلك عشرة آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحول وغدا وراح نحو آض زيد مسافرا وفى الحديث لاترجعوا بعدى كفارا وقال

وكان مضلى من هديت برشده * فلله مغو عاد بالرشد آمرا

وفى الحديث فاستحالت غربا وأرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة وقال بعضهم

وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

وقال تعالى ألقاه على وجهه فارتد بصيرا وقال امرؤ القيس

وبدلت قرحا داميا بعد صحة * فيالك من نعمى تحولت أبؤسا

وفى الحديث لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا (قوله فيما تصرف منها) أى تحول الى أمثلة مختلفة من المضارع والامر واسم الفاعل وأفعال هذا الباب فى التصرف ثلاثة أقسام مالا يتصرف أصلا وهو ليس باتفاق ودام على الاصح وأما يدوم ودم ودوام فمن تصرفات التامة ومايتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فانه لا يستعمل منها أمر ولا مصدر ومايتصرف تصرفا تاما

وكذا المصدر على رأى الكوفيين (فتقول في مضارع كان يكون زيد قائما) فيكون فعل مضارع ناقص وزيد اسمه وقائما خبره (وفى الامر كن قائما) فكن فعل أمر ناقص واسمه مستتر فيه وقائما خبره (وفى اسم الفاعل كائن زيد قائما) فكائن اسم فاعل كان الناقصة وزيد اسمه وقائما خبره (وفى اسم المفعول على رأى (مكون قائم) فمكون اسم مفعول كان الناقصة تحول عن اسم الفاعل الرافع للاسم الناصب للخبر (بحذف الاسم وأنيب عنه الخبر فارتفع ارتفاعه) وقيل لا يبنى من الناقصة اسم مفعول (وفى المصدر عجبت من كون زيد قائما) فكون مصدر كان الناقصة وزيد مجرور بالاضافة وموضعه رفع على انه اسمه وقائما خبره وقيل لا مصدر للناقصة (وقس على ذلك ما تصرف من أخواتها) وكلها يجوز استعمالها تامة الا الثلاثة ليس وفتئ وزال فانها ملازمة للنقص ومعنى التمام أن تكتفى بمرفوعها ولا تحتاج الى منصوب وتكون افعالا قاصرة ومعانيها مختلفة فمعنى كان وجد وظل أقام نهارا وبات أقام ليلا وأضحى وأصبح وأمسى دخل فى الضحى والصباح والمساء وبرح وانفك انفصل ودام بقى (الباب السادس) من المرفوعات (باب خبر ان و) خبر (اخواتها اعلم) وفقك الله (أن ان واخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر) الابتدائية

وهو الباقى (قوله وكذا المصدر على رأى الكوفيين) القائلين بأن الفعل أصل للمصدر فقوله وما تصرف منها أى من هذه الافعال يدخل فيه المصدر على رأى الكوفيين (قوله كائن زيد قائما) خبر كائن من حيث كونه مبتدأ عند من لم يشترط الاعتماد على نفى أو استفهام يحتمل أن الساد مسده هو الاسم وفيه انه لم يتم به الكلام وشرط الساد أن يتم به الكلام اللهم الا ان يقال ان هذا الاحتياج لا يضر فى كونه سادا هنا ويحتمل أن الساد مسد الخبر هو الخبر لان به تمام الفائدة وينازع فيه قولهم ويغنى عن الخبر مرفوع وصف اللهم الا أن تكون قضية مهملة ويحتمل أن مجموع الاسم والخبر هو الساد وفيه تأمل يعلم مما سبق ودعوى ان الخبر فى مثل ذلك محذوف مخالفة لظاهر كلامهم فلا تغفل أفاده الناصر الطبلاوى (قوله على رأى) وهو جواز بناء كاد وأخواتها للمفعول وهو مذهب الجمهور وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها مقام اسمها لانه مسند الى اسمها فلو أنيب لبقى المسند بغير المسند اليه وهو ممتنع خلافا للفراء بل على القول بأنها تستعمل فى الظروف وهو الصحيح يقام مقام اسمها المحذوف الظرف أو الجار والمجرور فيقال مكون فيه أو عندك قائما فما ذكره المصنف هنا من نيابة الخبر فى مكون قائم مبنى على قول الفراء (قوله فارتفع ارتفاعه) فسد مسد الاسم من حيث النسخ وسد مسد خبر مكون من حيث الابتداء ويمنع هذا الرأى حصرهم صحة النيابة عن الفاعل فى واحد من أربعة المفعول به والمجرور والمصدر المختص والظرف المتصرف المختص (قوله وقيل لا يبنى من الناقصة اسم مفعول) أى بناء على رأى أبى على الفارسى وهو عدم جواز بناء كان وأخواتها للمفعول واختاره أبو حيان قال لا يسمع شئ من ذلك عن العرب والقياس يأباه فوجب اطراحه (قوله وفى المصدر) ومنه قول الشاعر

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى * وكونك اياه عليك يسير

(قوله أن تكتفى بمرفوعها) ويقال لذلك المرفوع حينئذ فاعل حقيقة (قوله ولا تحتاج الى منصوب) فلو وقع بعدها منصوب أعرب حالا (قوله قاصرة) أى لازمة ترفع الفاعل فقط ويرد عليه استعمال صار تامة بمعنى قطع أوضم فانها حينئذ متعدية بنفسها الى واحد ويمكن أن يقال استعمالها بهذا المعنى نادر ولذا أغفله كثير من النحاة (قوله فمعنى كان وجد) أى حصل وثبت نحو كان الله ولا شئ معه وقوله تعالى وان كان ذو عسرة (قوله والصباح والمساء) ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون (قوله ودام بقى) ومنه قوله تعالى ما دامت السموات والارض أى بقيت ولم يذكر المصنف معنى صار فى حال تمامها وقد ذكرنا لها معنيين فيما سبق هى فيهما متعدية لواحد بنفسها وتستعمل أيضا بمعنى رجع فتتعدى بالى كقوله تعالى ألا الى الله تصير الامور أى ترجع

﴿باب خبر ان وأخواتها﴾

(قوله تنصب الاسم وترفع الخبر) ومذهب الكوفيين أن الخبر مرفوع على ما كان عليه من قبل وهو مردود فان عامله قد زال لان الرافع له المبتدأ وقد زال وصف

الابتدائية عنه بدخول العامل اللفظي وهو ان وانما عملت هذه الأحرف هذا العمل
لان فيها شبها بالفعل لفظا ومعنى أما لفظا فمن حيث بناؤها على ثلاثة أحرف ولزوم
آخرها الفتح كالماضي وأما معنى فمن حيث ان في ان وأن معنى حققت وأكدت وفي
كأن معنى شبهت ولكن معنى استدركت وليت معنى تمنيت ولعل معنى ترجيت وقدم
المنصوب على المرفوع قصد الفرق بينها وبين الأفعال التي هي أصلها من أول
الأمر وتنبيها لجعل عملها فرعيا على كونها فروعا للفعل وغير ذلك من النكات (قوله
ستة أحرف) لم يذكر في التسهيل أن المفتوحة نظرا الى كونها فرع المكسورة وهو
صنيع سيبويه حيث قال هذا باب الحروف الخمسة اه طبلاوي (قوله لتوكيد) أي
تقوية وتثبيت النسبة الكائنة بين اسمها وخبرها وهي ثبوت المسند للمسند اليه أو نفيه
فيؤتى بان في مقام الاثبات نحو ان الله غفور رحيم وفي مقام النفي نحو ان الله لا يظلم
الناس شيأ وقوله ورفع الشك عطفه وما بعده على توكيد النسبة من قبيل عطف
المسبب على السبب فان رفع الشك أي التردد في النسبة والانكار لها يزول
بالتأكيد لكنه في مقام الانكار يكون واجبا وفي مقام الشك يكون مستحسنا وأما
اذا كان المخاطب خالي الذهن ليس شاكا ولا منكرا فان الكلام يلقى اليه مجردا عن
التوكيد كما قرر ذلك في علم المعاني (قوله أمر لأمر) الامر الاول المشبه والثاني المشبه
به وقوله في معنى هو وجه الشبه وهو الجراءة في قولك زيد كالأسد وانما جعلنا وجه
الشبه هو الجراءة دون الشجاعة لان الشجاعة مختصة بالعاقل ووجه الشبه يكون
مشتركا بين الطرفين المشبه والمشبه به وهذا التعريف الذي ذكره المصنف للتشبيه غير
مانع لشموله نحو قاتل زيد عمرا فان صيغة فاعل دلت على مشاركة زيد لعمرو في معنى
وهو المقاتلة وليس ذلك تشبيها فكان الاولى أن يزيد في التعريف بالكاف ونحوها
لخروج أمثال هذه الصورة ثم بعد ذلك كله فقد قال الناصر الطبلاوي والظاهر وفاقا
لبعضهم أن التشبيه الذي تدل عليه كأن أو الكاف التشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة
لا التشبيه الذي ذكره المصنف اه وتحقيق هذا المبحث في علم البيان (قوله برفع
ما يتوهم ثبوته أو نفيه) مثال الاول قولك زيد شجاع فيتوهم منه ثبوت الكرم
لتلازمهما عادة فترفع ذلك التوهم بقولك لكنه بخيل والثاني كقولك ما قائم زيد
لكن عمرا قائم لانه لما قيل ما قائم زيد فكأنه توهم ان عمرا مثله لشبه بينهما وملابسة
فرفعت ذلك التوهم بالاستدراك (قوله ما لا طمع فيه) وهو المستحيل نحو قوله

ألا ليت الشباب يعود يوما * فأخبره بما فعل المشيب

فان عود الشباب مستحيل وقوله أو ما فيه عسر وذلك في الجائز نحو وليت لي مالا فأحج
منه وتعلق التمني بالمستحيل كثير وبالممكن قليل ولا يكون التمني في الواجب أي
المحقق الحصول وان كان في نفسه جائزا عقليا فلا يقال ليت الشمس تطلع (قوله
طلب الامر المحبوب) نحو لعل الله يرحمنا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم
لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب

تشبيها بفعل تقدم منصوبه
على مرفوعه (وهي ستة
أحرف ان المكسورة)
الهمزة (وأن المفتوحة)
الهمزة (وكأن ولكن
المشددات) النونات
الاربعة (وليت ولعل
المفتوحان) ومعانيها مختلفة
فان المكسورة وأن المفتوحة
لتوكيد النسبة ورفع الشك
عنها والانكار لها وكأن
للتشبيه وهو الدلالة على
مشاركة أمر لأمر في معنى
ولكن للاستدراك وهو
تعقيب الكلام برفع ما يتوهم
ثبوته أو نفيه وليت للتمني
وهو طلب ما لا طمع فيه
أو ما فيه عسر ولعل للترجي
وهو طلب الامر المحبوب
(تقول ان زيدا قائم وبلغني
أن زيدا قائم فان بالكسر
في الاولى وبالفتح في الثانية
حرف توكيد ونصب وزيدا
اسمها وقائم خبرها) وتمتاز
أن المفتوحة بكونها

شيء محبوب والاشفاق ارتقاب مكروه نحو لعل الساعة قريب (قوله لا بدّ أن يطلبها عامل) فتقع فاعلا نحو أو لم يكفهم أنا أنزلنا أو نائب اعنه نحو قل أوحى الى أنه استمع نفر من الجن أو مفعولا نحو ولا تخافون أنكم أشركتم أو مبتدأ نحو ومن آياته انك ترى الارض خاشعة أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادى أنه فاضل أو مجرورة بحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق (قوله بخلاف المكسورة) ويجب كسر همزة ان اذا وقعت فى ابتداء الكلام حقيقة نحو انا أنزلناه أو حكما نحو ألا ان أولياء الله وبعد القسم نحو حم والكتاب المبين انا أنزلناه وبعد القول نحو قال انى عبد الله وقبل لام الابتداء المعلقة للعامل نحو والله يعلم انك لرسوله وفى أوّل الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وفى أوّل الصلة نحو جاء الذى انه فاضل وفى أوّل الصفة نحو جاء رجل انه فاضل وفى أوّل الجملة الحالية كزرته وانى ذو أمل وفى أوّل الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل نحو جلست حيث ان زيدا جالس (قوله والاصل ان زيدا كأسد الخ) هذا مذهب الخليل وهو الصحيح وذهب بعضهم الى أنها بسيطة لان الاصل عدم التركيب *(خاتمة)* قد يرفع بعد ان المبتدأ فيكون اسمها ضمير الشأن محذوفا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ان من أشدّ الناس عذابا يوم القيامة المصوّرون والاصل انه أى الشأن كما قال

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جآذرا وظباء

وانما لم تجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائى الحديث على زيادة من فى اسم ان يأباه غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى يأباه أيضا لانهم ليسوا أشد عذابا من سائر الناس قاله فى المغنى وأما نحو ان الماء بكسر همزة ان مع تشديد النون ورفع الماء فأصله أن زيد الماء بفتح همزة أن وهو فعل ماض أى صب وزيد فاعل والماء مفعول فحذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه فارتفع ارتفاعه وكسرت همزة ان على لغة من يكسر فاء الفعل الثلاثى المضاعف اذا بنى للمفعول ومنه قوله تعالى ردّت الينا ولو ردّوا بكسر الراء فيهما وهى قراءة شاذة

(باب تتميم النواسخ)

المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أى المتمم والمعنى هذا باب يذكر فيه المسائل المتممة لانواع النواسخ وانما قدرنا أنواع لان المصنف لم يستوف فى هذا الباب ما بقى من أفراد النواسخ التى لم تذكر قبل بل ذكر فى هذا الباب نوعا من النواسخ وهو ما ينصب الجزأين كما انه فيما سبق انما ذكر نوع ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر فذكر من نوع كل جملة من الافراد ولم يستوف جميع أفرادا لنواسخ والنواسخ جمع ناسخ اسم فاعل بمعنى مزيل مأخوذ من النسخ وهو الازالة ومنه نسخت الشمس الظل اذا أزالته أطلق لفظ الناسخ على هذه الادوات لما فيها من الازالة لان كلا منها يزيل حكم المبتدا والخبر أى الحكم الذى كان حاصلا

لا بدأن يطلبها عامل كما مثلنا بخلاف المكسورة (و) تقول (كأن زيدا أسد فكأن حرف تشبيه ونصب وزيدا اسمها وأسد خبرها) والاصل ان زيدا كأسد فقدمت الكاف على ان ليدل الكلام من أوّل الامر على التشبيه كما فى أخواتها (وقام الناس لكن زيدا جالس فلكن حرف استدراك وزيدا اسمها) وهو منصوب (وجالس خبرها) وهو مرفوع (وليت الحبيب قادم فليت حرف تمن والحبيب اسمها) وهو منصوب (وقادم خبرها) وهو مرفوع (ولعل الله راحم فلعل حرف ترج والله اسمها) وهو منصوب (وراحم خبرها) وهو مرفوع

(باب تتميم النواسخ)

وهو ما ينصب المبتدأ والخبر مفعولين

له قبل دخول الناسخ وهو الاعراب ويتجدد له اعراب آخر يجلبه الناسخ واعلم ان افعال هذا الباب قسمان أحدهما أفعال القلوب وصفت بذلك لان معانيها قائمة بالقلب وهي تدخل على الجملة الاسمية لتعيين الاعتقاد الذى حكم المتكلم على المبتدا بمضمون الخبر صادر عنه ففي علمت زيدا قائما حكمك بالقيام على زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما صادر عن ظن وقس الباقي وهذه الافعال غير منحصرة في السبعة التي ذكرها المصنف اذبقي منها نحو عد اوحجا ودرى الاولان للظن والاخير للعلم * القسم الثاني افعال التصيير وهي التي تفيد التحول والانتقال كجعل ورد وترك واتخذ وصير ولم يذكر المصنف هذا القسم لكنه شمله قوله فيما بعد وما أشبه ذلك على ما فيه من المناقشة الآتية (قوله وهو) تذكير الضمير وافراده باعتبار الخبر أو بتأويل كل واحد أو أنه عائد على الناسخ المذكور معنى لدلالة لفظ النواسخ عليه أو راجع لتتميم بمعنى المتمم ولو أرجعه للفظ النواسخ ولاحظ ذلك المرجع ولم يلاحظ الخبر لانث وقال وهي (قوله ظننت) أى ظن من ظننت فالناسخ هو خصوص ظن وكذا يقال في البقية ففي تعبير المصنف مساهلة حمله عليها ظهور المعنى المراد وشرط عملها أن تكون بمعنى اعتقد راجحا كما هو الغالب وعليه يحمل كلامه الآتي أو جازما كقول المؤمن ظننت الله يحاسب الخلق فان لم تكن بمعنى الاعتقاد بأن كانت بمعنى اتهم تعدت لواحد نحو سرق لي مال فظننت زيدا أى اتهمته (قوله وحسبت) وشرطها كظننت أما اذا كانت بمعنى صرت أحسب فهي لازمة تقول حسب زيد أى صار أحسب وهو الذى في شعره شقرة فان كانت بمعنى عد كحسبت المال تعدت لواحد (قوله وزعمت) وشرطها أن تكون بمعنى اعتقد راجحا فقط ولا تكون بمعنى الاعتقاد الجازم فان كانت بمعنى كفل تعدت لواحد نحو زعمت زيدا بمعنى كفلته وضمنته وان كانت بمعنى رأس اى صار رئيسا او بمعنى هزل أو سمن أو طمع كانت لازمة (قوله وخلت) بمعنى اعتقد راجحا لا بمعنى تكبر نحو خال زيد أو بمعنى ظلع نحو خال الفرس أى ظلع والظلع بفتح اللام العرج ولا بمعنى صار ذا خال فانها في هذه تكون لازمة فان كانت بمعنى نظر وابصر تعدت لواحد نحو خال زيد الهلال أى ابصره ونظره فان ذكر منصوب ثان فهو حال نحو خال زيد الهلال مضيئا (قوله وعلمت) اى اذا كانت بمعنى اليقين أو الرجحان فان كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو علمت المسئلة أى عرفتها (قوله ورأيت) اى اذا كانت بمعنى اليقين والرجحان ومثلها رأى الحلمية على الاصح فان كانت بمعنى أبصر تعدت لواحد فان وجد بعده منصوب ثان فهو حال نحو رأيت زيدا قائما أو بمعنى اعتقد تتعدى لواحد أيضا نحو رأى أبو حنيفة وجوب الوتر أو بمعنى أشار كذلك نحو رأى زيد كذا أى أشار به (قوله ووجدت) بمعنى اعتقد اعتقادا جازما فان كانت بمعنى أصاب كوجدت الضالة تعدت لواحد أو بمعنى استغنى أو حقد أو حزن فهي لازمة كوجد زيد أى استغنى أو حقد أو حزن (قوله فالاربعة الاول) وهي ظننت وحسبت وزعمت وخلت (قوله تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني)

(وهو ظننت وأخواتها) وهي سبعة ظننت وحسبت وزعمت وخلت وعلمت ورأيت ووجدت فالاربعة الاول تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني

والثلاثة الباقية تفيد تحقيق وقوعه (تقول ظننت زيدا قائما فظننت فعل وفاعل) الفعل ظن والفاعل ضمير المتكلم وهو التاء (وزيدا مفعول أول وقائما مفعول ثان وكذا القول في حسبت عمرا مقيما) فحسبت فعل وفاعل وعمرا مفعول أول ومقيما مفعول ثان (وزعمت راشدا صادقا) فزعمت فعل وفاعل وراشدا مفعول أول وصادقا مفعول ثان (وخلت الهلال لائحا) فخلت فعل وفاعل والهلال مفعول أول ولائحا مفعول ثان (وعلمت المستشار ناصحا) فعلمت فعل وفاعل والمستشار مفعول أول وناصحا مفعول ثان (ورأيت الجود محبوبا) فرأيت فعل وفاعل والجود مفعول أول ومحبوبا مفعول ثان (ووجدت الصدق منجيا وما أشبه ذلك) مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر بخلاف نحو أعطيت زيدا درهما فانه ليس من النواسخ لان مفعوليه ليس أصلهما المبتدأ والخبر اذ لا يقال زيد درهم (الباب السابع من المرفوعات

أي تفيد أن الحكم على المفعول الاول بمضمون الثاني صادر عن ظرف راجح دائما في زعمت وغالبا فيما عداها وقد تفيد تحقيق ذلك في غير الغالب (قوله تفيد تحقيق وقوعه) أي تفيد أن الحكم على المفعول الاول بمضمون الثاني صادر عن علم وتحقق دائما في وجدت وغالبا فيما عداها وقد تفيد الترجيح من غير الغالب (قوله وما أشبه ذلك) ما اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ وأشبه فعل ماض فاعله ضمير مستتر يعود على ما وذلك مفعول والجملة صلة ما لا محل لها من الاعراب والخبر محذوف تقديره مثلها أي مثل الافعال السبعة في العمل لا في المعنى ويحتمل أن الموصول معطوف على قوله ظننت فيكون في محل رفع خبر لان المعطوف على الخبر خبر وقوله مما ينصب مفعولين بيان لما ومراده بما ينصب مفعولين أعم من أن يكون من أفعال القلوب التي لم يذكرها سابقا نحو درى تقول دريت زيدا فاضلا وجعل بمعنى اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا أو من أفعال التصيير كجعلت الطين ابريقا أي صيرته ورددت العدو صديقا وتركت الجاهل عالما واتخذت الدقيق خبزا وتحصل من هذا ان جعل تكون من أفعال القلوب اذا كانت بمعنى اعتقد ومن أفعال التصيير بمعنى صير وقد تكون بمعنى أوجد فتتعدى لواحد نحو وجعل الظلمات والنور وبمعنى أوجب فتتعدى لواحد كذلك نحو جعل الله الصوم اى فرضه وبقي في كلام المصنف بحث وهو ان جعل المشار اليه بقوله ذلك الامثلة السابقة أي وما أشبه هذه الأمثلة فلا اشكال في ذلك مع قوله السابق وهي سبعة لكن قوله في الشرح هنا مما ينصب مفعولين يعين أن مرجع الاشارة الافعال التي ذكرت سابقا فالمعنى وما أشبه هذه الافعال من الافعال التي تنصب مفعولين فيعكر على قوله سابقا وهي سبعة وأجيب باختيار الشق الثاني وهو ان المشار اليه الافعال السابقة بقرينة قوله مما ينصب مفعولين وأن قوله فيما سبق وهي سبعة الحصر فيه اضافي اى بالنسبة للمصرح به هنا (قوله لان مفعوليه ليس أصلهما المبتدا والخبر) ظاهره أنه لا بد في مفعولي جميع النواسخ من صحة حمل الثاني على الاول ويرد عليه أنه لا يصح الاخبار عن الطين بانه ابريق في قولك جعلت الطين ابريقا ولا عن العدو بأنه صديق ولا عن الجاهل بأنه عالم ولا عن الدقيق بأنه خبز وقد يقال انه يصح الاخبار في هذه المذكورات بضرب من التأويل والتجوز كان يرتكب مجاز الاول أي الطين آيل لان يكون ابريقا والعدو قابل لان يؤل صديقا ونحو ذلك وأما نحو زيد درهم فلا يصح الاخبار فيه ولا بذلك التأويل فان قدر مضاف بأن قيل زيد آخذ درهم وجعل من مجاز الحذف صح الاخبار حينئذ لكن يكون الخبر في الحقيقة هو آخذ ودرهم مفعول اسم الفاعل الذي وقع خبرا فخرج عن أن يكون خبرا فاتضح الفرق (تتمة) أفعال الحواس كذاق ولمس وسمع وشم ونظر تتعدى لواحد وذهب أبو علي الى أن سمع ان دخلت على ما لا يسمع وهو الذات تعدت لاثنين نحو سمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول أول وجملة يتكلم سدت مسد المفعول الثاني وان دخلت على ما يسمع تعدت لواحد

نحو سمعت كلام زيد والتحقيق انها كبقية أفعال الحواس انما تتعدى لواحد فجملة يتكلم في محل نصب حال وليست سادة مسد المفعول الثاني

﴿باب تابع المرفوع﴾

(قوله والمراد به) ظاهر كلامه ان الضمير عائد لتابع المرفوع وعليه يكون التعريف وهو قوله كل ثان الخ غير مانع لانه يشمل تابع المرفوع وغيره فالاحسن أن يجعل الضمير عائدا للتابع من حيث هو لا بقيد كونه تابع مرفوع أو منصوب أو مجرور لان التعريف المذكور تعريف لمطلق التابع والمعرف أيضا مطلق التابع فساوى المعرف التعريف (قوله كل ثان) أى لفظ ثان فى الرتبة أعرب باعراب أى بجنس اعراب سابقه ونوعه وانما قدرنا ذلك لان شخص اعراب السابق لا ينتقل عنه الى الثاني وانما المعنى أن المتبوع والتابع يندرجان تحت نوع من الاعراب من رفع أو نصب أو جر وقوله الحاصل والمتجدد وصفان لاعراب المضاف لسابق والمراد بالحاصل ما نطق بعامله أولا سواء كان رفعا أو نصبا أو جرا والمراد بالمتجدد ما طرأ على ما نطق بعامله أولا (قوله فخرج) أى بقيد والمتجدد (قوله المتجدد بدخول الناسخ) الباء للسببية فان قلت قد يعرب الخبر بالاعراب المتجدد أيضا كما اذا كان الناسخ مما ينصب الجزأين نحو ظننت زيدا قائما فقد صدق على الخبر فى هذه الصورة انه أعرب باعراب سابقه الحاصل وهو الحالة التى كان عليها قبل دخول الناسخ فى زيد قائم والمتجدد فان قائما فى ظننت زيدا قائما أعرب باعراب سابقه وهو النصب فيدخل فى تعريف التابع ويكون التعريف غير مانع فالجواب أن المراد بالاعراب المتجدد كل اعراب تجدد بحيث يكون الثاني تابعا للاول فى كل اعراب ورد على الاول وما هنا ليس كذلك فان قائما وان تبع زيدا عند دخول الناسخ الناصب لا يتبعه اذا دخل على المبتدا ناسخ آخر ككان أو ان (قوله وحال المنصوب) معطوف على الخبر أى خرج حال المنصوب وانما قيد الحال بكونه حال المنصوب لاجل أن يشمله قوله أعرب باعراب سابقه الحاصل حتى يخرج بقيد والمتجدد اما حال المرفوع فليس بداخل أصلا حتى يحتاج لاخراجه فان راكبا فى قولك جاء زيد راكبا لم يعرب باعراب سابقه الحاصل وبقى ان هذا التعريف الذى ذكره المصنف غير مانع لانه يدخل فيه الخبر الثاني اذا تعددت الاخبار نحو الرمان حلو حامض فان حامض يعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد بدخول الناسخ ويجاب بأن الخبر الثاني خارج بقولنا ثان فانه ليس المراد ثان فى العدد بل المراد ثان فى الرتبة كما نبهنا عليه سابقا ومعنى ذلك أن لا يكون ذلك اللفظ الثاني مقصودا لذاته بل انما هو مقصود بعد قصد الاول المتبوع وبطريق التبع له كما هو شأن التوابع وليس كذلك الخبر الثاني مع الاول فانهما فى القصد سيان فهما فى قوة شىء واحد فليس ثانيا فى الرتبة بل فى العدد وزاد المرادى فى التعريف قيد الاخراج الخبر الثاني فقال وليس خبرا واعترض عليه بأنه كان عليه أن يزيد أيضا وغير حال ليخرج الحال الثانية نحو جاء زيد ضاحكا راكبا فان الحال الثاني

﴿باب تابع المرفوع﴾
(والمراد به) كل ثان أعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد فخرج الخبر فانه معرب باعراب سابقه الحاصل دون المتجدد بدخول الناسخ وحال المنصوب نحو رأيت زيدا ضاحكا فانه معرب باعراب سابقه الحاصل ولا يتبع سابقه اذا زال عامل النصب وخلفه عامل الرفع أو الجر

ملازم للاول وأجيب عنه بأن قوله أعرب باعراب سابقه الخ معناه أن يكونا صالحين لغيرا عراب واحد فخرج الحال الثانى بالنظر للحال الاول اذاعرابهما واحد لا يتغير وهو النصب وأورد على التعريف انه غير جامع لكونه لا يشمل التوكيد اللفظى فى أسماء الافعال نحو

فهيهات هيهات العقيق ومن به ✻ وهيهات خل بالعقيق نواصله

وفى الافعال كقوله ✻ أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس ✻ وفى الحروف نحو قوله لا لا أبوح بحب بثنة انها ✻ أخذت على مواثقا وعهودا

ويجاب بأن معنى أعرب باعراب سابقه الخ أى ان كان له اعراب فدخلت المذكورات لانه بحيث لو كان للسابق اعراب لاعرب اللاحق بذلك الاعراب (قوله أربعة أقسام) بشمول العطف لعطف البيان وعطف النسق (قوله النعت والعطف الخ) واذا اجتمعت التوابع يبدأ بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق فيقال جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد (قوله النعت) ويرادفه الوصف والصفة (قوله وهو التابع) هذا جنس فى التعريف شامل لجميع التوابع وقوله المشتق بالفعل أو بالقوة فصل يخرج لبقية التوابع فانها لا تكون مشتقة ولا مؤولة بالمشتق وبقى التوكيد اللفظى المشتق نحو جاء زيد الفاضل الفاضل الاول نعت والثانى توكيد لفظى فيخرج بقوله الموضح لمتبوعه أو المخصص له فان التوكيد اللفظى ليس الغرض منه واحدا من هذين الأمرين ثم كونه موضحا أو مخصصا هو الاصل الكثير الغالب والافقد يأتى لمجرد المدح أو الذم أو الترحم وقد يكون للتأكيد نحو تلك عشرة كاملة وللتعميم نحو ان الله يحشر الناس الاولين والآخرين وللتفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى وبعضهم جعل أمثال هذا من قبيل بدل المفصل من المجمل وللابهام نحو تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة وللتعليل نحو وعظم زيد العالم ولبيان الماهية ويسمى صفة كاشفة نحو الجسم الطويل العريض العميق يحتاج لحيز (قوله العالم) أورد عليه أن أل فى اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول فالنعت حينئذ يكون بالموصول لا بالمشتق والموصول ليس مشتقا بالفعل فلم يطابق المثال الممثل له وأجيب بأن محل كون أل الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول موصولة اذا أريد به الحدوث أما اذا أريد به الثبوت كالمؤمن والكافر والعالم فأل فيه معرفة وليست موصولة (قوله وهو اسم الفاعل) شامل لأمثلة المبالغة نحو مررت برجل علامة (قوله الجامد المؤول) ومنه المصدر نحو مررت برجل عدل فانه فى قوة عادل أو ذى عدل وكذلك الجملة الخبرية نحو قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فان جملة ترجعون فى محل نصب صفة ليوما وهذه الجملة فى معنى المشتق أى يوما مرجوعا فيه الى الله (قوله رفع الاحتمال فى المعارف) بيانه ان زيدا فى قولك جاء زيد مثلا له مشاركات فى هذا الاسم لا يدرى من الجائى منهم فاذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال فان قلت قد يتفق الاشتراك فى الوصف أيضا فلا

وينقسم التابع أربعة أقسام (النعت والعطف والتوكيد والبدل) ولكل منها كلام يخصه (فالاول النعت وهو التابع المشتق بالفعل أو بالقوة الموضح لمتبوعه أو المخصص له) مثال المشتق بالفعل (نحو جاءنى زيد العالم و) المشتق بالقوة (نحو جاءنى زيد الدمشقى) فانه فى قوة المنسوب الى دمشق ونعنى بالمشتق بالفعل المشتق الصريح وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ونعنى بالمشتق بالقوة الجامد المؤول بالمشتق كاسم الاشارة وذى بمعنى صاحب والمنسوب (والمراد بالايضاح رفع الاحتمال فى المعارف) كما مثلنا (و) المراد (بالتخصيص تقليل الاشتراك فى النكرات نحو جاءنى رجل فاضل ومررت بقاع عرفج) بالعين والراء المهملتين والفاء والجيم أى خشن

(ثم النعت قسمان حقيقي وسببي) لانه لا يخلو اما أن يرفع ضمير المنعوت المستتر أولا الاول الحقيقي والثاني السببي (فالنعت الحقيقي) هو الجاري على من هو له في المعنى و(يتبع منعوته في أربعة من عشرة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من التعريف والتنكير تقول جاء زيد الفاضل فزيد فاعل والفاضل نعته) وهو رافع لضمير منعوته المستتر ووافق منعوته في أربعة من عشرة وذلك أن زيدا والفاضل مرفوعان والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر وهما مفردان والافراد واحد من ثلاثة وهي الافراد والتثنية والجمع وهما مذكران والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث وهما معرفتان والتعريف واحد من اثنين وهما التعريف والتنكير فهذه أربعة من عشرة وانما وافقه فيما ذكر لان النعت الحقيقي نفس منعوته في المعنى والموافقة تشعر بالمماثلة بخلاف المخالفة لا يقال قد توجد المخالفة بينهما لفظا في مثل مررت بسيبويه هذا فان المنعوت مكسور والنعت ساكن وفي مثل جاءني عبد الله الظريف أو بعلبك الظريف أو تأبط شرا الظريف فان المنعوت مركب والنعت مفرد وفي مثل مررت برجل يكتب فان المنعوت مفرد والنعت مركب من الفعل والفاعل لانا نقول المراد بالتبعية في الاعراب أن يكون لفظا أو محلا والمراد بالمفرد هنا ما ليس مثنى ولا مجموعا فيدخل في ذلك العلم المركب بأقسامه ومضمون الجملة مفرد لا مركب (وسمي) هذا النعت (حقيقيا لجريانه على المنعوت لفظا ومعنى) أما لفظا فلانه تابع له في اعرابه وأما معنى فلانه نفسه في المعنى (والنعت السببي) هو الجاري على غير من هو له في المعنى و(يتبع منعوته في اثنين من خمسة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير) ويطابق النعت مرفوعه الظاهر في اثنين من الخمسة الباقية واحد من الافراد والتثنية والجمع

يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات فالجواب أنهم قطعوا النظر عن الاشتراك في الوصف لقلته وقد علم من هذا التقرير ان الاحتمال المرفوع في جانب المعارف هو الاشتراك وحينئذ يكون التعبير برفع الاحتمال في جانب المعارف وبتقليل الاشتراك في جانب النكرات مجرد تفنن أو اشارة الى قلة الاشتراك في المعارف أولان اشتراكها طارئ واشتراك النكرات وضعي (قوله ثم النعت قسمان) بقي النعت بالجملة هل هو من أي قبيل وقد أرجعه الناصر الطبلاوي لكل من القسمين فنحو مررت برجل قام يرجع للنعت الحقيقي لان الفعل رافع لضمير المنعوت أو لانه في قوة قائم ونحو مررت برجل قام أبوه يرجع للسببي لان الفعل رفع اسما ظاهرا ومتصلا بضمير المنعوت (قوله يتبع منعوته في أربعة من عشرة) هذا مقيد بالخلو عن المانع اما اذا وجد مانع فقد تتخلف تبعيته في بعض تلك الامور وذلك اذا كان النعت صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور أو فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح أو كان أفعل التفضيل المجرد من أل والاضافة فانه يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع مذكرا أو مؤنثا بلفظ واحد كما تقدم بيانه وأن لا يكون النعت جملة فانها لا توصف بتعريف ولا تنكير ولا افراد تثنية وجمع ولا تذكير وتأنيث وان كانت توصف بالاعراب باعتبار محلها نعم بالنظر لتأويل الجملة بمفرد يصح أن يقال انها توافق المنعوت في أربعة من عشرة بالنظر للمفرد الذي تؤول به وتكون الموافقة في الحقيقة لذلك المفرد (قوله لا يقال الخ) هذا وارد على قوله و يتبع منعوته الخ والتعبير بلا يقال يؤذن بضعف السؤال أي لا ينبغي أن يقال هذا القول لانا نقول في جوابه الخ (قوله المراد بالتبعية في الاعراب) أي لا في اللفظ فالمشروط انما هو التبعية في الاعراب وسيبويه وهذا متوافقان في الاعراب غايته أن الاعراب محلي لا يظهر فلا يضر تخالف اللفظ لان الاتفاق اللفظي ليس بشرط (قوله والمراد بالمفرد الخ) أي فسقط الاعتراض بالامثلة الثلاثة التي الوصف فيها مفرد والموصوف مركب (قوله ومضمون الجملة الخ) أي فلا يرد مررت برجل يكتب مما المنعوت فيه مفرد والنعت مركب من الفعل والفاعل والمراد بمضمون الجملة هنا الوصف المأخوذ منها ككاتب في جاء رجل يكتب لا المضمون بمعنى المصدر المأخوذ من المسند المضاف للمسند اليه ولا الثبوت وبقي أيضا النقض

بنحو قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا حيث وصفت النكرة وهى همزة بالمعرفة وهى الذى جمع ووصف لفظ الجلالة الذى هو أعرف المعارف بالنكرة فى قوله تعالى الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين فان اضافة مالك الذى هو اسم فاعل ليوم الدين لا تفيده تعريفا لانها اضافة لفظية والجواب أما عن الاول فان الموصول يعرب بدلا وليس نعتا وأما عن الثانى فان اسم الفاعل اذا قصد منه الاستمرار لا خصوص الحال والاستقبال كانت اضافته معنوية ويكون معرفة فيصح حينئذ نعت المعرفة به (قوله على لغة) راجع لخصوص التثنية والجمع أى أن النعت السببى يطابق مرفوعه فى اثنين من الخمسة الباقية فيثنى ويجمع اذا كان مرفوعه مثنى أو جمعا ان جرينا على لغة أكلونى البراغيث وهى لغة من يلزم الفعل أو الوصف علامة التثنية والجمع اذا أسند لمثنى أو جمع فتقول على هذه اللغة مررت برجال حسنين غلاماهما وحسنين غلمانهم فان لم تجر على هذه اللغة وافقه فى واحد من اثنين فقط وهما التذكير والتأنيث ولزم النعت الافراد وان رفع مثنى أو جمعا كما سيشير اليه بقوله والافصح (قوله والافصح فى النعت الخ) مقابل لقوله على لغة يعنى أن الافصح الافراد فى النعت مطلقا ولو كان المرفوع مثنى أو جمعا ويذكر لتذكير مرفوعه ويؤنث لتأنيثه فيقال مررت برجلين حسن غلاماهما وبرجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها وبرجل حسنة جاريته وبنساء حسن غلمانهن كما يقال حسن غلاماهما وحسن غلمانهم وحسن غلامها وحسنت جاريته وحسن غلمانهن (قوله والاحسن فى نعت جمع التكسير الجمع) هكذا فى النسخ التى كتبوا عليها وفى حاشية تلميذ المصنف ما نصه الذى شاهدته بخط المؤلف والاحسن فى جمعه التكسير اهـ ومعنى هذه العبارة أن الاحسن فى جمع النعت هو جمع التكسير دون التصحيح يعنى اذا أريد جمعه على خلاف الافصح فيصح أن يجمع جمع تصحيح فتقول مررت برجال قاعدين وجمع تكسير فتقول قعود والاحسن جمع التكسير وهذا لا ينافى أن الافراد أولى من جمع التكسير فلا تناقض على هذه النسخة بخلاف النسخة المشهورة التى كتبوا عليها فانها مناقضة لقوله والافصح الخ (قوله لانه) اى النعت فى المعنى أى فى الواقع والحقيقة بيانه انك اذا قلت مررت برجل قائم أبوه القيام فى الحقيقة وصف قائم بالاب وان وقع صفة فى اللفظ لرجل (قوله لا للجارى عليه) أى ليس نعتا فى المعنى للمنعوت الجارى ذلك النعت عليه (قوله سمى سببيا) نسبة للسببى بياء النسبة فى المنسوب اليه أيضا فلما نسب اليه حذفت ياء النسبة من المنسوب اليه كما تقول فى النسبة للشافعى شافعى فان المنسوب اليه وهو الشافعى فيه الياء لكنه عند النسبة تحذف الياء من المنسوب اليه فقوله لكونه قائما الخ بيان لوجه نسبته للسببى اى انما نسب اليه لكون ذلك النعت وصفا قائما به ورافعا له وذلك السببى المنسوب اليه نسبة للسبب وهو الضمير أطلق عليه سببا لان السبب لغة الحبل والحبل شأنه أن يربط به فلما كان الضمير كذلك أى يقع به الربط فى الجمل التى تقع خبرا وفى جملة الصلة بالموصول والصفة بالموصوف أطلق عليه لفظ السبب لذلك وقيل للفظ المتصل

على لغة وواحد من التذكير والتأنيث (نحو مررت برجل قائمة أمه فقائمة تابع لرجل فى الجر وهو واحد من ثلاثة) وهى الرفع والنصب والجر (وفى التنكير وهو واحد من اثنين) وهما التعريف والتنكير وقائمة طابق مرفوعه وهو أمه فى التأنيث والافراد وهما اثنان من خمسة والافصح فى النعت اذا رفع مثنى أو مجموعا أن يكون كالفعل فى الافراد نحو مررت برجلين قائم أبواهما وبرجال قاعد آباؤهم والاحسن فى نعت جمع التكسير الجمع نحو مررت برجال قعود غلمانهم (ولا يلزم) فى السببى (أن يتبعه فى الخمسة الباقية) وهى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث لانه فى المعنى نعت للمرفوع به لا للجارى عليه (و) لذلك (سمى سببيا لكونه قائما فى المعنى بالسببى وهو المضاف الى ضمير المنعوت) كما مثلنا

به الذى هو الاسم الظاهر الذى رفعه النعت سببي لاتصاله بالسبب الذى هو الضمير (قوله والمعارف ستة) زاد بعضهم قسما سابعا وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل بناء على انه معرف بالقصد وذهب بعضهم الى أن تعريفه بأل مقدرة لا بالقصد وعليه يكون داخلا فى المعرف بأل وقد نظمتها على الترتيب بالمثال فقلت

ان المعارف سبعة فيها سهل * أنا صالح ذا ما الفتى ابنى يا رجل

وانما تعرض المصنف لعدها دون تعريفها لأمرين الاول أن تعريفها فيه عسر على المبتدى المقصود بوضع هذه المقدمة الثانى أن تعريفاتها لا تخلو عن تعقبات ولذلك قال بعض شراح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه وعرفها ابن الحاجب بأنها ما وضع لشئ بعينه ثم بيان هذا التعريف وتحقيق أقسام المعرفة مبسوط فى علم الوضع فليراجع هنالك (قوله المضمر) ويسمى ضميرا ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى عنه وقدم المضمر لانه أعرف المعارف بعد لفظ الجلالة ثم العلم الى آخر الترتيب الذى ذكره المصنف هذا هو المشهور وقيل غير ذلك فى ترتيبها وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب واختلف فى ضمير الغائب العائد الى نكرة نحو جاءنى رجل فأكرمته فقال الجمهور انه معرفة كسائر الضمائر وقال بعضهم انه نكرة وقال أبو حيان قال بعض أصحابنا وأعرف الاعلام أسماء الاماكن ثم أسماء الاناسى ثم أسماء الاجناس وأعرف أسماء الاشارات ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد وأعرف ذى الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد فى شخص ثم للجنس (قوله وهو اسم) هذا جنس دخل فيه النكرة وجميع المعارف وقوله يعين مسماه فصل أخرج النكرة وقوله بلا قيد فصل ثان أخرج بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بقيد أى بقرينة تفيد التعيين غير اللفظ كالاشارة الحسية فى اسم الاشارة والصلة فى الموصول ونحو ذلك ثم العلم اما شخصى نسبة الى الشخص بأن يكون موضوعا لشخص معين فى الذهن وفى الخارج ومثاله ما ذكره المصنف واما جنسى نسبة للجنس بأن يكون موضوعا للجنس والماهية المعينة فى الذهن فيكون مدلوله معينا ومشخصا فى الذهن دون الخارج ويسمى علم جنس كأسامة فانه موضوع لماهية السبع المعينة فى الذهن باعتبار كونها معينة معلومة وكثعالة وذؤالة فان الأول وضع لماهية الثعلب المعينة فى الذهن والثانى لماهية الذئب كذلك (قوله واشارة اليه) خرج بهذا القيد ما عدا اسم الاشارة من المعارف والمراد بالاشارة الاشارة الحسية بنحو يد فاذا استعمل اسم الاشارة فيما لا يمكن ان يشار اليه اشارة حسية كان مجازا نحو سمعت هذا الصوت فان الصوت لا يشار اليه اشارة حسية لكونه غير مشاهد والمشار اليه اشارة حسية لا بدّ أن يكون مشاهدا (قوله كهذا) ها حرف تنبيه وذا اسم اشارة للمفرد المذكر ولو حكما كالصحة وتلك هذا الجمع وهذا الركب وغير ذلك (قوله للمؤنث) ولو حكما كهذه الفرقة وهذه الجماعة أو الطائفة ونحو ذلك (قوله وهذان) مبنى على الألف كهاتان فى حالة الرفع وعلى الياء فى حالتى

(والمعارف ستة) الاوّل (المضمر) وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب (نحو أنا) للمتكلم (وأنت) للمخاطب (وهو) للغائب (وفروعهن) ففرع أنا نحن وفرع أنت أنتما وأنتم وأنتن وفرع هو هى وهما وهم وهن وقس الباقى (و) الثانى (العلم) وهو اسم يعين مسماه بلا قيد (كزيد) للمذكر (وهند) للمؤنث (و) الثالث (اسم الاشارة) وهو ما وضع لمسمى واشارة اليه ويكون للمذكر والمؤنث ومثنيهما وجمعهما (كهذا) للمذكر (وهذه) للمؤنث (وهذان) لمثنى المذكر (وهاتان) لمثنى المؤنث

الجر والنصب وذهب جمع منهم ابن مالك الى أن هذه الصيغ معربة لاختلاف آخرها باختلاف العوامل (قوله وهؤلاء) ها للتنبيه وأولاء بضم أوله وكسر آخره ممدودا عند الحجاز بين مقصورا عند غيرهم (قوله لجمع المذكر والمؤنث) سواء كانوا عقلاء أو غيرهم كقوله ذم المنازل بعد منزلة اللوى * والعيش بعد أولئك الايام فقد أشير به للايام وليست من العقلاء (قوله وهو ما افتقر الى الوصل الخ) أى دائما نخرج بهذه الزيادة النكرة الموصوفة بجملة نحو جاء رجل يكتب فان النكرة فى حال وصفها بالجملة تفتقر اليها والى العائد لكنها لا تفتقر اليها أبدا بل فى حالة الوصف وقوله بجملة خبرية خرجت الجملة الانشائية فلا تقع صلة فلا يقال جاء الذى أضربه وانما اشترطوا فى جملة الصلة أن تكون خبرية لان مضمون الصلة لابد أن يكون معهودا بين المتكلم والمخاطب ولا يكون ذلك الا فى الجمل الخبرية وقوله تامين صفة لمجرور وظرف أى مفيدين نحو جاء الذى فى الدار أو عندك نخرج ما لا يفيد الا اذا ذكر متعلقه الخاص فلا يقال جاء الذى بك أو فيك وقوله والى عائد أى وهو الضمير أو ما يخلفه من اسم ظاهر كما فى قوله وأنت الذى فى رحمة الله أطمع وقوله سعاد التى اضناك حب سعادا * واعراضها عنك استمر وزادا أى فى رحمته وأضناك حبها واحترز به عن نحو حيث واذ واذا مما يفتقر دائما الجملة يضاف اليها لكن لا يفتقر الى عائد (قوله والأولى) مقصور كالعلا وقد يمد (قوله واللاتى واللائى) وقد تحذف ياؤهما فيقال اللات واللاء وقد تجمع اللاتى على اللواتى (قوله اضافة محضة) اعلم أن الاضافة على قسمين محضة وغير محضة وتسمى أيضا لفظية فغير المحضة عبارة عما اجتمع فيه أمران أمر فى المضاف وهو كونه صفة وأمر فى المضاف اليه وهو كونه معمولا لتلك الصفة وذلك يقع فى ثلاثة أبواب اسم الفاعل كضارب زيد واسم المفعول كمعطى الدينار والصفة المشبهة كحسن الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا ولا تخصيصا وانما سميت غير محضة لانها فى نية الانفصال اذ الاصل ضارب زيدا وسميت لفظية لانها أفادت أمرا لفظيا وهو التخفيف فان ضارب زيد أخف من ضارب زيدا والاضافة المحضة عبارة عما انتفى فيه الامران المذكوران أو أحدهما نحو غلام زيد فان الامرين فيه منتفيان وضرب زيد فان المضاف اليه وان كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة وضارب زيد أمس فان المضاف وان كان صفة لكن المضاف اليه ليس معمولا لها لان اسم الفاعل لا يعمل اذا كان بمعنى المضى فهذه الامثلة الثلاثة وما أشبهها تسمى الاضافة فيها محضة أى خالصة من شائبة الانفصال وتسمى أيضا معنوية لأنها أفادت أمرا معنويا وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد أو تخصيصه ان كان نكرة نحو غلام رجل (قوله فالمضاف الى الضمير) وهل هو فى رتبة الضمير أو فى رتبة ما تحته وهو العلم ذهب الجمهور الى الثانى فقالوا ان المضاف الى شىء من هذه المعارف فى رتبة ما يضاف اليه الا المضاف للضمير فانه فى رتبة العلم وأطلق ابن مالك

(وهؤلاء) لجمع المذكر (والمؤنث (و) الرابع الاسم (الموصول وهو) ما افتقر الى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين والى عائد ويقع على المذكر والمؤنث ومثنيهما وجمعهما نحو (الذى) للمفرد المذكر (والتى) للمفردة المؤنثة (واللذان) لمثنى المذكر (واللتان) لمثنى المؤنث (والأولى والذين) لجمع الذكور (واللاتى واللائى) لجمع المؤنث (و) الخامس (المعرف بالالف واللام كالرجل) للمذكر (والمرأة) للمؤنث (و) السادس (المضاف) اضافة محضة (الى واحد من هذه الخمسة) فالمضاف الى الضمير (كغلامى و) المضاف الى العلم نحو (غلام زيد و) المضاف الى اسم الاشارة نحو (غلام هذا و) المضاف الى الموصول الاسمى نحو (غلام الذى قام و) المضاف الى المعرف بالالف واللام

(قوله

نحو (غلام الرجل) بخلاف اضافة الوصف الى معموله كضارب زيد غدا أو الآن فهو باق على تنكيره لان اضافته غير محضة (وهى) أى المعارف الستة بالنسبة الى باب النعت (على ثلاثة أقسام) الاول (ما لا ينعت ولا ينعت به وهو الضمير) اما انه لا ينعت فلأنه غنى عن الايضاح لكونه نصا فى مسماه وأما انه لا ينعت به فلانه ليس مشتقا ولا مؤولا بالمشتق (و) الثانى (ما ينعت ولا ينعت به وهو العلم) أما انه ينعت فلأنه قد يقع الاشتراك الاتفاقى فيه وأما انه لا ينعت به فلجموده وعدم تأويله بالمشتق لما بينهما من التضاد لان العلم يدل على الوحدة والمشتق يدل على التعدد (و) الثالث (ما ينعت وينعت به وهو الباقى) من المعارف وهو الاشارة والموصول والمعرف بالالف واللام والمضاف الى واحد منها (والنكرات ما سوى ذلك وهى ما شاع فى جنس موجود) فى الخارج (كرجل) فانه شائع فى جنس الرجال (أو) شاع (فى جنس مقدر) وجوده (كشمس) فانها لم توضع على أن تكون خاصة كهذه وانما هى موضوعة وضع أسماء الاجناس

(قوله بخلاف اضافة الوصف الخ) دخل فيه اضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة كما ذكرنا وهذا مقابل لقوله اضافة محضة (قوله غدا أو الآن) قيد بذلك لشير الى أن محل كون اضافة اسم الفاعل غير محضة اذا أريد به الاستقبال أو الحال أما اذا أريد به الاستمرار فان اضافته تكون محضة وبهذا الاعتبار الآخر يقع صفة للمعرفة كمالك يوم الدين وقد تقدم ذلك (قوله ما لا ينعت ولا ينعت به) الفعلان مبنيان للمجهول أى لا يقع منعوتا ولا يقع نعتا فلا تقول مررت الكريم ولا جاء رجل هو بناء على أن الضمير منعوت أو نعت (قوله فلانه غنى عن الايضاح) أى والنعت فى المعارف للايضاح فيلزم تحصيل الحاصل (قوله ما ينعت) أى يقع منعوتا فتقول جاء زيد العالم ولا ينعت به أى لا يقع نعتا فلا تقول مررت بأخيك زيد بجعل زيد نعتا بل هو بدل (قوله الاشتراك الاتفاقى) وهو العارض بسبب التكرار فى وضع العلم فبسبب ذلك الاشتراك حصل فيه شيوع وابهام فاحتيج الى النعت لزوال ذلك (قوله لما بينهما) اى العلم والمشتق (قوله لان العلم) علة لحصول التضاد ومراده التضاد بالمعنى اللغوى وهو مطلق التنافى أى لما بين العلم والمشتق من التنافى (قوله على الوحدة) أى الذات مجردة عن قيد فمدلول العلم هو الذات وحدها (قوله على التعدد) وهو الذات المتصفة بالحدث كقائم فانه يدل على ذات متصفة بالقيام (قوله وهو الاشارة) تذكير الضمير وافراده باعتبار مرجعه وهو الباقى وما ذكره المصنف من أن اسم الاشارة ينعت وينعت به هو مذهب البصريين فمثال النعت به قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا وقوله تعالى احدى ابنتى هاتين ومثال نعته أهذا الذى بعث الله رسولا أهذا الذى يذكر آلهتكم ونقل عن الكوفيين انه لا يجوز أن ينعت بأسماء الاشارة ولا تنعت فهى عندهم لا توصف ولا يوصف بها وتبعهم الزجاج والسهيلى وحينئذ فهذه الأمثلة ونحوها تخرج على البدلية (قوله ما سوى ذلك) أى المذكور من المعارف فلا واسطة بين النكرة والمعرفة كما أفهمه كلامه وهو مذهب الجمهور وأثبت بعضهم الواسطة فى الخالى من التنوين كما ومن وأين ومتى وكيف (قوله وهى ما) أى اسم شاع أى استعمل على سبيل الشيوع والبدل فى جنس أى فى افراد جنس موجودة تلك الافراد وليس المراد بالجنس ما هو مصطلح المناطقة بل مطلق الامر الكلى الشامل للنوع والصنف وانما قدرنا المضاف وهو افراد لان الجنس الذى هو الامر الكلى لا يتصور فيه شيوع بل هو شىء واحد ولا حصول له فى الخارج أصلا بل الذى يحصل فى الخارج أفراده (قوله كرجل) أى هذا الاسم فانه شائع فى زيد وعمرو وبكر وغيرهم من الافراد الموجودة لمفهوم الآدمى الذكر الذى هو الامر الكلى الذى وضع له لفظ رجل فانه يطلق على كل فرد من أفراد ذلك المفهوم الكلى اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فردا من افراد ذلك المفهوم (قوله مقدر وجوده) اى وجود افراد مقدرة له غير هذا الفرد الموجود كشمس فانها موضوعة للكوكب النهارى الذى ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة

كرجل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان نحو رجل كذلك (فجميع أسماء الاجناس النكرات الجامدة كرجل تنعت) لابهامها واحتياجها الى التخصيص (ولا ينعت بها) لجمودها اذا لم تؤول بالمشتق (فهى كالاعلام) فى هذا الحكم (والعلم ينعت بما ذكر

بعده من المعارف) فينعت باسم الاشارة والموصول والمعرف بالألف واللام والمضاف الى واحد منها (واسم الاشارة لا ينعت الا بما فيه الالف واللام) لان الجنس المعرف بالالف واللام يزيل الابهام الحاصل فى اسم الاشارة لان السامع لا يفهم منه جنس المشار اليه اذا كان بحضرة المتكلم أجناس متعددة فاذا جيء بالجنس المقرون بال زال الابهام (تقول فى نعت العلم باسم الاشارة جاء زيد هذا) أى الحاضر (وفى نعته بالموصول) الاسمى (جاء زيد الذى قام أبوه) أى القائم أبوه (وفى نعته بالمعرف بالألف واللام جاء زيد الحسن وجهه وفى نعته بالمضاف الى معرفة جاء زيد صاحبك) بالاضافة الى الضمير (أو صاحب زيد) بالاضافة الى العلم (أو صاحب هذا) بالاضافة الى اسم الاشارة (أو صاحب الذى قام) بالاضافة الى الموصول (أو صاحب الرجل) بالاضافة الى المعرف بالالف واللام (أو صاحب غلامى) بالاضافة الى المعرف بالاضافة الى الضمير (وتقول فى نعت اسم الاشارة بالموصول) المقرون بأل (جاء هذا الذى قام أبوه) أى القائم أبوه (وفى نعته با) سم الجنس العامل (المقرون بالالف واللام جاء هذا الرجل) أى الحاضر (وفى نعته بالمضاف المقرون بأل جاء هذا الضارب الرجل وفى نعت المقرون بأل بمثله جاء الرجل الكامل وبالموصول جاء الرجل الذى قام أبوه) أى القائم أبوه (وباسم الاشارة نحو جاء الرجل هذا) والرافع للنعت فى هذه الامثلة ما رفع المنعوت لفظا أو محلا

عدم وجود أفراده فى الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا للاستعمال فيها (قوله فحقها أن تصدق على متعدد) وانما عرض له الخصوص بسبب انه لم يوجد غير ذلك الفرد فهذا الخصوص ليس من أصل الوضع فلا يعتد به *تنبيه* كما أن المعارف مترتبة كذلك النكرات فما كان أكثر أفرادا فهو أشد تنكيرا مما تحته كانسان فانه أشد تنكيرا من رجل لشموله للمرأة ورجل أشد تنكيرا من عالم وأنكر النكرات على الاطلاق مذكور أى شئ تعلق به الذكر وجرى على اللسان ذكره فان لفظ مذكور عام فى المعدوم والموجود وشامل لجميع الواجب والجائز والمستحيل وقد نظمت النكرات مرتبة ثم المعارف كذلك فقلت

وأنكر المنكرات حدثوا * مذكور موجود يليه محدث

فجوهر فجسم مطلق * كذاك نام حيوان حققوا

كذاك انسان يليه رجل * فعالم فالحصر فيها يكمل

وان أردت أعرف المعارف * فخذها على الترتيب والترادف

فضمر فعلم اشارة * كذاك موصول محلى يثبت

وما لواحد يضاف فهو فى * رتبته الا الضمير فاعرف

فانه فى رتبة للعلم * وأطلق ابن مالك فاستفهم

واعرف الضمائر التكلم * ثم خطاب غيبة متمم

(قوله اذا لم تؤول بالمشتق) فان أولت به نحو مررت برجل أسد أى شجاع نعت بها (قوله أى الحاضر) فيه الاشارة الى أن أل لتعريف العهد الحضورى وان رجلا وان كان جامدا الا أنه مؤول بالمشتق (قوله وباسم الاشارة نحو جاء الرجل هذا) قال تلميذه هذا سهو منه لان اسم الاشارة أعرف من المقرون بأل فلا يصح أن يقع صفة للمقرون بأل اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف ثم ذكر كلاما طويلا محصله ذلك الى أن قال قال بعض المتأخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة وهذا قول مرغوب عنه فيحمل كلام المصنف عليه وان كان ضعيفا لكنه مخالف لحمل ظاهر كلامه السابق وهو قوله وذو اللام لا يوصف الا بمثله أو بالمضاف الى مثله الخ فان ظاهره بل صريحه اشتراط أن يكون الموصوف أعرف أو مساويا للصفة وحينئذ فكان الاولى اسقاط هذا المثال اهـ مع زيادة من الناصر وبقى ان المصنف لم يمثل لنعت المضاف والموصول بغيرهما ومثال نعت المضاف جاءنى أبو زيد العاقل ومثال نعت الموصول جاء الذى فى الدار العاقل (قوله ما رفع المنعوت لفظا) وذلك فيما عدا اسم الاشارة وقوله أو محلا وذلك فى اسم الاشارة وهذا

العامل لفظى وقيل الرافع للنعت معنوى وهو كونه تابعا وهو قول الاخفش فانه ذهب الى ان العامل فى النعت والتوكيد وعطف البيان معنوى كما فى المبتدا والخبر ورد بأن هذا خلاف الظاهر لان العامل المعنوى فى كلام العرب بالنسبة الى اللفظ كالشاذ النادر فلا يصار اليه اذا أمكن غيره وقيل ان عامل الثانى مقدر من جنس الاول ورد هذا أيضا بأنه خلاف الاصل (قوله التوكيد) و يقال فيه التأكيد بالهمزة وبابدالها ألفا على القياس فى نحو رأس والاول أفصح قال تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها ومعناه لغة احكام الشئ والمصدر هنا بمعنى اسم الفاعل أى المؤكد (قوله لفظى) نسبة للفظ من نسبة الخاص للعام ومثله يقال فى معنوى (قوله اعادة الاول) أى المعنى الاول وقوله بلفظه أى بلفظ المعنى الاول فان أعيد اللفظ بمعنى آخر فليس تأكيدا كما سيأتى والباء للتصوير أى الاعادة المصورة باللفظ والمرادف لذلك اللفظ وكأنه قال التوكيد هو المعنى الاول المعاد بلفظه وانما أولنا بذلك لان الذى يطلق عليه تأكيد هو نفس اللفظ الثانى لا الاعادة التى هى فعل الفاعل (قوله وجلس قعد) جعلهما مترادفين مبنى على ما هو المشهور وقال بعضهم الجلوس ما كان عن قيام والقعود ما كان عن اضطجاع وعلى هذا فليسا بمترادفين (قوله ونعم جير) جعلهما مترادفين نظرا الى اشتراكهما فى مطلق الايجاب والا فنعم تخالف جير باعتبار ان نعم تقع بعد الاستفهام فمعنى نعم فى جواب أقام زيد نعم قام وفى جواب ألم يقم زيد نعم لم يقم وأما جير فانها لا تقع بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما قال الحلبى ومن ثم أى ومن أجل أن بعض هذه الامثلة ليس التوكيد فيها بالمرادف لو عبر بالموافق بدل المرادف لكان أولى لشموله كما قال بعضهم لنحو زيد عطشان نطشان وحسن بسن فان كلا من نطشان وبسن توكيد لفظى وليس بمرادف بدليل انه لا يفرد وكل من المترادفين يصح افراده قال الجمال ابن هشام فى شرح القطر وليس من التوكيد قول المؤذن الله أكبر الله أكبر بخلاف قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة اه أى لان الثانى انشاء لتكبير آخر وذهب ابن السراج الى انه من قبيل التأكيد وقواه شيخنا وقال انه الحق لان الله أكبر اخبار بثبوت الكبرياء لله والثانى توكيد ولا بعد فى جعل هذا من قبيل الخبر سلمنا انه من قبيل الانشاء فمن أين أن الثانى غير الاول لم لا يجوز أنه أنشأ بالاول تكبيرا أى ابعادا عن كل ما لا يليق ثم أعاد ذلك التكبير نفسه على حد اضرب اضرب اه وليس من التأكيد اللفظى قرأت الكتاب بابا بابا وسورة سورة وصفا صفا ودكا دكا فى قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا فانه لا بد فى التأكيد اللفظى من اعادة معنى اللفظ الاول كما قررناه سابقا وما هنا أعيد فيه الاول بلفظه لا بمعناه بل بمعنى يغاير الاول فان المراد بابا بعد باب ومثله يقال فى البقية فان قلت ما اعراب هذه المذكورات حيث لم تجعل توكيدا فالجواب انها أحوال والمعنى على التأويل بلفظ مفرد كمرتبا ونحوه وليس من التأكيد اللفظى أيضا قوله تعالى فى سورة والمرسلات ويل يومئذ

(و) الثانى من التوابع (التوكيد وهو) ضربان (لفظى ومعنوى فاللفظى اعادة الاول بلفظه) ويكون فى الاسم والفعل والحرف فالاول (كجاء زيد زيد) والثانى كقام قام زيد والثالث كنعم نعم (أو) اعادة الاول (بمرادفه كجاء ليث أسد) وجلس قعد زيد ونعم جير

(والغاجي به) أي بالتوكيد اللفظي (لقصد التقرير أو خوف النسيان أو عدم الاصغاء أو) عدم (الاعتناء) م السامع (و) التوكيد (المعنوي هو التابع الرافع احتمال تقدير اضافة الى المتبوع أو ارادة الخصوص بما ظاهره العموم) فالتابع جنس يشمل المحدود وغيره والرافع الى آخره فصل يخرج بقية التوابع (ويجيء) التوكيد (في الغرض الاول) وهو الرافع احتمال تقدير اضافة الى المتبوع (بلفظ النفس أو العين) بمعنى النفس حال كون النفس والعين (مضافين الى ضمير المؤكد) بفتح الكاف حال كون الضمير (مطابقا له) أي للمؤكد (في الافراد) ان كان المؤكد مفردا (والتذكير) ان كان المؤكد مذكرا (وفروعهما) وهي التأنيث والتثنية والجمع (تقول جاء زيد) فيحتمل تقدير مضاف الى زيد وانه من الاسناد المجازي بالنقص (فاذا أردت رفع المجاز واثبات الحقيقة فانك تقول جاء زيد (نفسه أو عينه فترفع بذكر النفس أو العين احتمال كون الجائي رسول زيد أو خبره) أو ثقله (أو نحو ذلك) من ملابساته (ولفظ النفس والعين في توكيد المؤنث كلفظهما في توكيد المذكر) في الافراد (تقول جاءت هند نفسها أو عينها) بافراد النفس والعين (وفي المثنى والجمع بجمع النفس والعين) جمع قلة

للمكذبين مكررا في سورة الرحمن فبأي آلاء ربكما تكذبان لان كل مرة ذكرت فيها جملة من ذلك باعتبار معنى آخر غير الاول كما بينه بعض المفسرين (قوله والغاجي به الخ) شروع في بيان النكات الموجبة للتأكيد اللفظي وهذا من قبيل التطفل على علماء المعاني كذكر اغراض حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول (قوله لقصد التقرير) أي تقرير المؤكد بفتح الكاف أي تحقيق مفهومه ومدلوله بجعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره مثلا اذا قلت جاءني زيد زيد أو أسد ليث جيء بالثاني لئلا يتوهم ان الجائي غيره كعمرو مثلا وذئب مثلا واغا ذكر زيدا وأسد على سبيل السهو أو الغفلة (قوله أو خوف النسيان) أي نسيان الاول ومثله يقال في البقية واعترض بأن التأكيد لخوف النسيان أو عدم الاصغاء فيه تقرير فلا فائدة في ذكرهما بعده وأجيب بأنه وان لزم ذلك للتقرير الا انه فرق ما بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى خوف النسيان فالجمع بينهما أنسب بمقصود الكتاب وتلخص من كلام المصنف أن التوكيد اللفظي هو التابع الدال على تقرير متبوعه أو خوف نسيانه أو خوف عدم الاصغاء اليه واعلم ان التوكيد اللفظي يتعين لدفع السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم أن الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو وقال في في المطول ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر ووجهه السيد في حواشيه بأنه اذا قيل جاءني زيد نفسه احتمل انه أراد أن يقول جاءني عمرو نفسه فسها وتلفظ بزيد مكان عمرو (قوله تقدير اضافة) أي مضاف وقوله أو ارادة الخصوص مجرور معطوف على تقدير أي أو الرافع احتمال ارادة أو معطوف على اضافة أي احتمال تقدير ارادة الخ (قوله بلفظ النفس) أي بمعنى الجثة والذات فان أريد بها الدم كانت بدلا ففي رأيت زيدا نفسه بمعنى الدم بدل بعض من كل (قوله بمعنى النفس) فان أريد بها الباصرة كانت بدلا كرأيت زيدا عينه اذا أردت العضو المخصوص فالعين بدل بعض من كل وأو في قوله أو العين مانعة خلو تجوز الجمع فيؤكد بالنفس والعين معا بلا عطف فيقال جاء زيد نفسه عينه ويجب تقديم النفس وقيل يحسن (قوله من الاسناد المجازي) وهو اسناد الشيء الى غير من هو له والاصل جاء رسول زيد مثلا فحذف المضاف وأسند الفعل الى المضاف اليه الذي هو زيد وقوله بالنقص الباء سببية أي المجاز الاسنادي الحاصل بسبب النقص أي حذف المضاف هذا تقرير كلامه بحسب الظاهر المتبادر منه والذي في علم البيان أن المجاز الاسنادي هو المجاز العقلي وأما المجاز بالنقص فليس من قبيل المجاز العقلي بل قسم آخر مغاير للعقلي واللغوي على ما حقق في محله (قوله فترفع بذكر الخ) ظاهر كلام المصنف أن احتمال المجاز يرتفع بما ذكر وذهب جمع منهم ابن عصفور الى انه انما ضعف ولم يرتفع من أصله وهو منهم والمنسوب لسيبويه انه لا يرتفع المجاز حتى يؤتى بجميع ألفاظ التوكيد (قوله جمع قلة) احترز به عن جمع الكثرة نحو نفوس وعيون فلا يؤكد بهما وقد يكون جمع القلة على أفعل احترازا عن جمع عين جمع قلة أيضا على أعيان فانه لا يؤكد به (قوله

جاء

(على افعل تقول) في توكيد المثنى (جاء الزيدان) أو الهندان (أنفسهما

أو أعينهما) وهو افصح من الافراد والافراد افصح من التثنية (و) تقول في توكيد الجمع المذكر (جاء الزيدون أنفسهم أو أعينهم و) في توكيد جمع المؤنث (جاءت الهندات أنفسهن أو أعينهن ويجيء) التوكيد (في الغرض الثاني) وهو الرافع ارادة الخصوص بما ظاهره العموم (في توكيد المثنى المذكر بكلا و) في توكيد المثنى (المؤنث بكلتا) حال كون كلا وكلتا (مضافين الى ضمير المؤكد) بفتح الكاف (نحو جاء الزيدان كلاهما و) جاءت (المرأتان كلتاهما و) يجيء (في توكيد ماله اجزاء يصح وقوع بعضها موقعه بكل) حال كونها (مضافة الى ضمير المؤكد) بفتح الكاف (تقول) في المفرد المذكر (جاء الجيش كله و) في المؤنث جاءت (القبيلة كلها و) في اسم الجمع المذكر جاء (القوم كلهم و) في اسم الجمع المؤنث جاءت (النساء كلهن فترفع بذكر كل وكلا وكلتا احتمال كون الجائي بعض المذكورين) وانك عبرت بالكل عن البعض مجازا (اما لانك لم تعتد بالمتخلف) عن المجيء (أو لانك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل) مبالغة (بناء على انهم في حكم شخص واحد ويخالف كلا)

جاء الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما) قال أبو حيان في شرح التسهيل وترك الاصل كراهة اجتماع تثنيتين وصير الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ووهم ابن المصنف بدر الدين محمد فأجاز أن تقول في تأكيد المثنى قام الزيدان نفساهما عيناهما ولم يذهب الى ذلك أحد من النحويين اه كلامه ومنعه الناصر الطبلاوي بأن ابن اياز قال في شرح الفصول ولو قلت نفساهما جاز فصرح بجواز التثنية وقد صرح النحاة بأن كل مثنى في المعنى مضاف الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية والمختار الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما ويترجح الافراد على التثنية عند ابن مالك وعند غيره بالعكس (قوله بكلا الخ) اشترط جمع منهم ابن هشام لتوكيد المثنى صحة وقوع مفرد موقعه ليمكن ارادة البعض باسم الكل كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما اذ يصح حلول المفرد محل المؤكد بهما ويحتمل انه أطلق المثنى وأريد به واحد فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين واعلم ان التوكيد بكلا وكلتا في المثنى ليس لرفع توهم عدم الشمول لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول فالاولى أن التأكيد بهما لدفع توهم أن يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا (قوله ماله اجزاء) اي سواء كانت تلك الاجزاء متعددة في نفسها كالقوم أو باعتبار عاملها كالعبد في قولك اشتريت العبد فان التعدد في العبد باعتبار العامل وهو تجزؤ الشراء فان أجزاء العبد كالنصف والربع والسدس يصح افتراقها بحسب العامل فترفع بكل توهم اشتراء البعض كالنصف أما ما لا تعدد فيه بهذين الاعتبارين فلا يؤكد بكل فلا يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة ونقل الناصر عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك واحتجوا بأن التوكيد فيه للتقوية لا لرفع الاحتمال (قوله مضافة الى ضمير المؤكد) وحال كونها أيضا مطابقة له تذكيرا وتأنيثا وافرادا وجمعا ولا يجوز حذف هذا الضمير استغناء عنه بنيته وأما جميعا في قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا فهو حال لا تأكيد ولا يجوز اقامة الظاهر مقام هذا الضمير وأما كل في قول القائل

* يا أشبه الناس كل الناس بالقمر *

فهو نعت لا تأكيد والنعت هنا وان كان جامدا الا أنه مؤول بمشتق أي الكاملين (قوله جاء القوم) القوم مختص بالذكور كما يدل عليه قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن وقول زهير

وما أدري وسوف اخال أدري * أقوم آل حصن أم نساء

قال الزمخشري اختصاص القوم بالذكور صريح الآية والبيت (قوله مجازا) أي مرسلا من اطلاق الكل وارادة الجزء وقوله اما لانك بيان لسبب المجاز (قوله لم تعتد بالمتخلف) أي لقلته أو حقارته مثلا (قوله في حكم شخص واحد) لتعاونهم واشتباك مصالحهم ومضارهم ورضا كلهم بما فعله بعضهم ونحو ذلك (قوله ويخالف كلا) مفعول مقدم وفي هذا الغرض متعلق بيخالف وأجمع وما عطف عليه فاعل ومراده بذلك ان

أجمع وجمعاء الخ قد تخالف كلا فى التأكيد لرفع احتمال الخصوص عما ظاهره العموم (قوله وأجمعون) جمع أجمع وجمع جمع جمعاء ولم يسمع تثنية أجمع ولا جمعاء (قوله وان شئت جمعت) أى حيث أردت مزيد التأكيد وقوله بشرط تقدم الخ أى وبشرط عدم العطف كما سيأتى فى كلامه ثم ان أريد زيادة فى التأكيد على ذلك جئ بعد أجمع بأكتع فأبصع فأبتع وبعد جمعاء بكتعاء فبصعاء فبتعاء لان هذه الصيغ تفيد معنى الاجتماع ولم يذكرها المصنف لندرة التأكيد بها فان أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد كلها قدمت النفس ثم العين ثم كل ثم أجمع وأخواته من أكتع الخ تقول جاء الجيش نفسه عينه كله أجمع أكتع أبصع أبتع وبقى انه اذا تعددت المؤكدات هل يكون كل واحد تأكيدا لما قبله أو كلها تأكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتالية ذهب الى الاول ابن برهان وغيره الى الثانى وهو الصحيح المشهور فيما بينهم (قوله فسجد الملائكة كلهم أجمعون) قال المبرد والزجاج ان كل دال على الاحاطة والشمول وأجمعون دال على ان السجود منهم فى حالة واحدة قال الرضى وليس بشئ لانك اذا قلت جاء فى القوم أجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم فى وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكأنهما كرها ترادف لفظين بمعنى واحد وأى محذور فى ذلك مع قصد المبالغة (قوله أحدها انه لا يتبع نكرة عند البصريين) المعنى انه لا يأتى بعد النكرة توكيد لها وليس المعنى ان التأكيد لا يوافق النكرة فى التنكير لان ألفاظ التوكيد كلها معارف بعضها بالاضافة وهو النفس والعين وكل وكلا وكلتا وبعضها بالعلمية الجنسية وهو أجمع وجمعاء وجمعهما وتوابعهما ومقابل قول البصريين ماذهب اليه الكوفيون فانهم أجازوا تأكيد النكرة قال ابن هشام وهو الصحيح حيث كان المؤكد محدودا والتوكيد من ألفاظ الاحاطة نحو اعتكفت أسبوعا كله وقول الشاعر * ياليت عدة حول كله رجب * بخلاف صمت زمنا كله لان النكرة غير محدودة ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس من ألفاظ الاحاطة ثم محل الخلاف هو التوكيد المعنوى اما التوكيد اللفظى فانه يتبع النكرة اتفاقا نحو جاء فى رجل رجل (قوله لا يعطف بعضها على بعض) خلافا لابن الطراوة وعلة ذلك ان ألفاظ التوكيد ليست مستقلة فلو عطفت لكان كعطف الشئ على نفسه وهذا أيضا خاص بالتوكيد المعنوى اما اللفظى فانه يعطف بعض ألفاظه على بعض نحو والله ثم والله وقوله

* وهند أتى من دونها النأى والبعد * (قوله لا يقطع عن متبوعه) لانه يصير كقطع الشئ عن نفسه وأيضا ألفاظ التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها وبقى من وجوه المخالفة أنه لا يجوز حذف المؤكد غالبا واقامة التأكيد مقامه كما يفعل فى الصفة فلا يجوز قام أجمعون ولا جاء فى جمع لان الغرض من التوكيد هو تمكين الشئ المؤكد وليس كذلك الصفة فى مثل جاء العاقل (قوله العطف) وهو لغة الرجوع والالتفات ويطلق اصطلاحا بمعنيين أحدهما المعنى المصدرى والثانى المعنى الاسمى الشامل لعطف البيان وعطف النسق وعرف المصنف كلا منهما (قوله

فى هذا الغرض (اجمع وجمعاء واجمعون وجمع تقول جاء الجيش اجمع و) جاءت (القبيلة جمعاء و) جاء (القوم أجمعون و) جاءت (النساء جمع قال الله تعالى لأغوينهم أجمعين وان شئت جمعت بين كل واجمع بشرط تقدم كل على اجمع) لان اجمع كالتابع لكل فى افادة التقوية (فتقول جاء الجيش كله اجمع وكذا الباقى) تقول جاءت القبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع (قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون) والتوكيد يخالف النعت فى أمور احدها انه لا يتبع نكرة عند البصريين والثانى ان الفاظه لا يعطف بعضها على بعض والثالث انه لا يقطع عن متبوعه بخلاف النعت فيهن (و) الثالث من التوابع (العطف وهو) ضربان

(عطف بيان وعطف نسق فعطف البيان) أى المبين (هو التابع الجامد الذى يجىء به لايضاح متبوعه) فى المعارف (كاقسم بالله ابو حفص عمر) فعمر عطف بيان على ابى حفص (او تخصيصه) فى النكرات (نحو من ماء صديد) فصديد عطف بيان على ماء ويوافق النعت فى الايضاح والتخصيص وفى انه يتبع ماقبله فى اربعة من عشرة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث ويفارق النعت فى الجمود المحض (وعطف النسق) أى المنسوق (هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع والمتوسط الى آخره فصل أخرج ماعدا المحدود من التوابع وأخرج نحو عندى عسجد أى ذهب فان مابعد حرف التفسير تابع لما قبله على انه بيان أو بدل لا عطف نسق خلافا للكوفيين وسمى نسقا لان مابعد حرف العطف على نظم ماقبله فى اعرابه ونسقه والنسق النظم يقال هذا على نسق هذا أى على نظمه (وحروف العطف على الاصح تسعة) باسقاط اما الثانية فى نحو فاما منا بعد واما فداء الاول (الواو لمطلق الجمع) من غير تقييد بقبلية أو مصاحبة أو بعدية وتستفاد القبلية والمصاحبة والبعدية بالتقييد بالظرف (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو معه أو بعده) واذا خلا من ذلك احتمل المعانى الثلاثة على السواء (و) الثانى (الفاء للترتيب والتعقيب بحسب الحال نحو جاء زيد فعمر) اذا كان عمرو جاء بعد مجىء زيد بلا مهلة (و) نحو (تزوج زيد فولد له) اذا لم يكن بين التزوج والولادة

(قوله عطف بيان) سمى بذلك لان أصله العطف فاذا قلت جاء أخوك زيد فالاصل أخوك وهو زيد فحذف حرف العطف والضمير وأقيم زيد مقام ذلك ولذلك لا يكون فى غير الاسماء الظاهرة نقل عن البسيط قاله أبو حيان (قوله لايضاح متبوعه) أى الذى يحصل باجتماعه مع متبوعه من الايضاح والبيان مالا يوجد فى المتبوع وحده فلا يشترط فى عطف البيان أن يكون فى حد ذاته أوضح من المتبوع بل ذلك هو الغالب (قوله كاقسم بالله أبو حفص عمر) هذا بيت من مشطور الرجز وبعده

ما مسها من نقب ولا دبر * فاغفر له اللهم ان كان فجر

يروى هذا الشعر لاعرابى قال لسيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان ناقتى دبرت ونقبت أى رق خفها فاحملنى على غيرها فقال له سيدنا عمر كذبت ولم يحمله ثم حمله سيدنا عمر على بعير وكساه لما تبين له صدقه (قوله صديد) هو ما يسيل من أجساد أهل جهنم وقد يجىء عطف البيان لغير التخصيص والايضاح كالمدح ومنه قول الزمخشرى ان البيت الحرام عطف بيان على الكعبة فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام جىء به لمجرد المدح (قوله وعطف النسق) بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه أى عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين (قوله أخرج ماعدا المحدود من التوابع) قيل عليه انه لا يخرج النعت المعطوف نحو جاء زيد العالم والعامل فانه تابع متوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف وأجيب بمنع أن المعطوف نعت فى الحقيقة بل هو معطوف على العالم واطلاق النعت عليه لما أن المعطوف على النعت نعت (قوله على انه بيان أو بدل) قال فى التصريح وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا (قوله خلافا للكوفيين) القائلين بأنه عطف نسق بناء على أن أى من حروف العطف عندهم قال أبو حيان وجعلها حرف عطف يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما أن حق حرف العطف المعطوف به فى غير توكيد أن يكون مابعده مباينا لما قبله وما بعد أى بخلاف ذلك الثانى أن حقه اذا لم يعطف به غير صفة أن لا يطرد حذفه وأى بخلاف ذلك فلك أن تقول مررت بغضنفر أى أسد وأن تقول بغضنفر أسد وتستغنى عن أى استغناء مطردا (قوله اما الثانية) وأما الاولى فليست عاطفة اتفاقا لان حرف العطف لا يتقدم على المعطوف (قوله لمطلق الجمع) أى الجمع بين المتعاطفين فى الحكم المطلق فقوله من غير تقييد فى معنى التفسير للاطلاق واضافة مطلق للجمع من اضافة الصفة الى الموصوف فلا فرق بين مطلق جمع وجمع مطلق بحسب اللغة وأما تفرقة الفقهاء بين مطلق ماء وماء مطلق فانما هو اصطلاح ولا مشاحة فيه (قوله للترتيب) أى كون مابعدها واقعا بعد ماقبلها

ولو في الذكر فدخل في ذلك عطف المفصل على المجمل ومعنى التعقيب هو أن يكون ما بعدها واقعا عقب وقوع ما قبلها من غير مهلة وتراخ لكن ذلك التعقيب في كل شيء بحسبه واعترض ذكر الترتيب مع التعقيب فان الترتيب ملازم له فذكر التعقيب يغني عنه وأجيب بأنه نص عليه ليعلم اعتباره في الوضع (قوله الا مدة الحمل) قال في المغني وان كانت مدة متطاولة وتقول دخلت البصرة فبغداد اذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين (قوله فجاءها بأسنا) لا يخفى أن مجيء البأس سبب للهلاك فيكون متقدما عليه والآية أفادت تأخره عنه فهذا من عكس الترتيب ومن هنا قال الفراء ان الفاء لا تفيد الترتيب وأثبت ذلك للواو فقال انها مفيدة له (قوله على تقدير الارادة) الاولى أن يقول ان الاهلاك مستعمل في الارادة على طريق المجاز المرسل التبعي من اطلاق المسبب وهو الاهلاك وارادة سببه وهو الارادة ثم اشتق منه أهلكنا بمعنى أردنا فهو من قبيل فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله أي أردت قراءته وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة أي أردتم القيام لها وأما لفظ تقدير في كلام المصنف فيفيد أن الارادة محذوفة منوية فيكون من قبيل مجاز الحذف والحال انه ليس كذلك كما علمت ثم على استعمال لفظ الاهلاك في الارادة يراد بها التعلق التنجيزي الحادث المعتبر قبل ايجاد الشيء وتعلق القدرة به أي تعلقت ارادتنا تعلقا تنجيزيا حادثا بالاهلاك فجاءها بأسنا ولا يحمل تعلق الارادة على التعلق الازلي لان المجيء ليس عقبه والفاء للتعقيب وأجيب بجواب آخر وهو ان الآية من قبيل القلب لما قصد فيها من المعنى اللطيف وهو المبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كأنهم أهلكوا قبل مجيء البأس (قوله واعترض المعنى الثاني) وهو التعقيب (قوله فجعله غثاء) أي يابسا أحوى أي أسود من الجفاف واليبس فهو صفة غثاء على هذا التفسير اما ان فسر الاحوى بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الري فيكون حالا من المرعى أي أخرج المرعى في حال كونه أحوى وعلى هذا يكون ذكره عقب غثاء وتأخيره لتناسب الفواصل وأجيب بجواب غير ما ذكره المصنف وهو ان المرعى انما يكمل ويتناهى اشتداده بعد مضي مدة طويلة والاخراج متعلق به شيأ فشيأ الى أن ينتهي اشتداده ثم يعقب ذلك جعله غثاء أحوى وحينئذ فلا حاجة للتقدير الذي سلكه المصنف (قوله ثم قلنا للملائكة اسجدوا الخ) لا يخفى أن أمر الملائكة بالسجود لآدم كان قبل خلقنا وتصويرنا فاذا قدر المضاف أي خلقنا أبا كم حصل الترتيب لأن المراد بالأب آدم عليه السلام وأمر الملائكة بالسجود له بعد خلقه وتصويره وعلى هذا التقدير يكون ذكر آدم بعد من اقامة الظاهر مقام المضمر لان المقام على تقدير ذلك المضاف يكون للاضمار أي ثم قلنا للملائكة اسجدوا له فعدل عنه الى الظاهر وهو آدم وأجيب بجواب آخر وهو أن ثم هنا نائبة عن الواو كما في قوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها (قوله كهز الرديني) البيت من بحر المتقارب والجيم في العجاج من المصراع الاول والرديني نسبة لردينة امرأة كانت تقوم الرماح وتعدلها والعجاج

الغبار

الا مدة الحمل واعترض المعنى الاول بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا وأجيب بأنه على تقدير الارادة أي أردنا اهلاكها فجاءها بأسنا واعترض المعنى الثاني بقوله تعالى والذي أخرج المرعى فجعله غثاء أحوى وأجيب بأنه على تقدير فمضت مدة فجعله غثاء أحوى (و) الثالث (ثم للترتيب والتراخي نحو جاء زيد ثم عمرو) اذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيد بمهلة واعترض المعنى الاول بقوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم وأجيب بأنه على حذف مضاف والتقدير ولقد خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم أي آدم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم واعترض المعنى الثاني بقول الشاعر

كهز الرديني تحت العجاج … جرى في الانابيب ثم اضطرب

فان الاضطراب يعقب الجري بلا تراخ وأجيب بأن ثم فيه نائبة عن الفاء

(و) الرابع (حتى للتدريج والغاية) بحسب القوة والضعف فى المعطوف وقد اجتمعا فى قوله

قهرنا كم حتى الكماة فأنتم ‏ تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

الكماة جمع كمى معطوف على الكاف والميم وهم فى غاية القوة والبنين جمع ابن معطوف على نا من تهابوننا وهم فى غاية الضعف لوصفهم بالصغر أو (بحسب الشرف والخسة) فى المعطوف (مثال الاول مات الناس حتى الانبياء ومثال الثانى استغنى الناس حتى الحجامون) فالانبياء فى المثال الاول معطوف على الناس وهم فى غاية الشرف والحجامون فى المثال الثانى معطوف على الناس وهم فى غاية الخسة وفى الحديث كسب الحجام خبيث (و) الخامس (أم) وهى قسمان متصلة ومنقطعة فالمتصلة هى المعادلة للهمزة فى كونها (لطلب التعيين نحو اعندك زيد أم عمرو اذا كنت عالما بأن احدهما عنده ولكن شككت فى عينه أو) المعادلة للهمزة فى التسوية وهى الواقعة (بعد همزة التسوية نحو

الغبار والانابيب جمع أنبوبة وهى ما بين كل عقدتين من عقد الرمح والشاهد فى قوله ثم اضطرب حيث عطف بثم والحال انه لا تراخى لان الهز اذا جرى فى أنابيب الرمح اضطرب الرمح بغير تراخ فان قلت ان زمن الاضطراب والجرى واحد فلا ترتيب فالجواب أن الترتيب لكونه حصل فى لحظات لطيفة لم يكد يدرك وقد تأتى ثم للترتيب الذكرى والتدرج فى درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى بدون اعتبار التراخى بين تلك الدرج ولا ان الثانى بعد الاول فى الزمان بل ربما يكون قبله نحو قول الشاعر

ان من ساد ثم ساد أبوه * ثم قد ساد قبل ذلك جده

المقصود ترتيب درجات معالى الممدوح فابتدأ بسيادته ثم سيادة أبيه ثم سيادة جده لان سيادة نفسه اخص به ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كانت سيادة أبيه مقدمة فى الزمان على سيادة نفسه (قوله للتدريج والغاية) التدريج معناه أن ينقضى ما قبلها شيأ فشيأ الى أن يبلغ الغاية اى الآخر وهو الاسم المعطوف ثم ليس المراد بالتدريج هنا الترتيب الخارجى الذى فى الفاء وثم بل معناه ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاقوى الى الاضعف او بالعكس او من الاشرف الى الاخس او بالعكس وعلى هذا المعنى حمل الرضى قول من قال ان حتى موضوعة للترتيب (قوله قهرنا كم الخ) البيت من بحر الطويل (قوله جمع كمى) كغنى وهو الشجاع مأخوذ من الكمى وهو الستر لانه يستر نفسه بالدرع والبيضة (قوله كسب الحجام خبيث) يريد بالخبث فيه الكراهية والا فالحجامة مباحة (قوله متصلة ومنقطعة) سميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وقيل سميت بذلك لاتصالها بالهمزة حتى صارا فى افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها الهمزة فى افادتها التسوية فى الاستفهام وقال الناصر الطبلاوى يريد بقوله المعادلة للهمزة انها شاركت همزة الاستفهام وعادلتها حتى صارتا بمعنى اى فيطلب بهما التعيين كما يطلب بأى وسميت المنقطعة بذلك لأن الكلام معها على كلامين فقد انقطع ولم يتصل ما بين متعاطفيها لوقوعها بين جملتين مستقلتين لينافى تأويل المفرد ولعدم صيرورتها مع الهمزة كالكلمة الواحدة وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستأنف ثم حصر ام فى هذين القسمين هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى انها تكون زائدة وقال فى قوله تعالى أفلا تبصرون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون انا خير (قوله ولكن شككت فى عينه) وحينئذ يكون الجواب بالتعيين فتقول زيد أو عمرو ولو كان بدل ام او فقلت اقام زيد او عمرو لم يكن جوابها تعيين شخص وانما جوابها نعم او لا لانها مقدرة بالاحدية فكانك قلت احدهما عندك (قوله المعادلة للهمزة) اى المشاركة لها (قوله بعد همزة التسوية) اى الهمزة الدالة على التسوية سواء كانت بعد كلمة سواء ام لا كما أبالى وما ادرى وليت شعرى وضابطها انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ونحو ما أبالى أقمت أم قعدت ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما أبالى بقيامك أم

سواء على أقام زيد أم عمرو) والمنقطعة غيرهما ولا يفارقها معنى الاضراب وقد تقتضى مع ذلك استفهاما حقيقيا وقد لا تقتضيه فالاول نحو انها لابل أم شاه أى بل أهى شاه وذلك انك رأيت أشباحا من بعد فقلت انها لابل على سبيل الجزم ثم حصل شك انها شاه فقلت أم شاه بقصد الاضراب عن الابل واستئناف سؤال عن الشاه والثانى نحو هل يستوى الاعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور أى بل هل لان الاستفهام لا يدخل على مثله (و) السادس (أو) وتكون (لاحد الشيئين) فاذا وقعت بعد الطلب فهى للتخيير أو الاباحة فالاول نحو تزوج هندا أو أختها والثانى نحو تعلم فقها أو نحوا والفرق أن التخيير يمنع الجمع والاباحة لا تمنعه واذا وقعت بعد الخبر فهى للشك أو الابهام فالاول (نحو لبثنا يوما أو بعض يوم) والثانى نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين والفرق أن الابهام يجامع العلم بخلاف الشك وتكون (أو) لاحد (الاشياء) على التخيير أو الاباحة باعتبارين (نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية) وتمامها من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة

قعودك (قوله سواء على أقام زيد أم عمرو) سواء خبر مقدم وعلى جار ومجرور متعلق به وأقام زيد الخ فى تأويل مصدر أى قيام زيد وقيام عمرو مبتدأ مؤخر وقوله أم عمرو أى أم قام عمرو فالفعل مقدر لان أم بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين قال فى المغنى واذا عطفت بعد الهمزة بأو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا سواء كان كذا أو كذا (قوله والمنقطعة غيرهما) أى غير الواقعة بعد همزة يطلب بها وبأم التعيين أو بعد همزة التسوية (قوله معنى الاضراب) الاضافة بيانية والمراد الاضراب الابطالى أو الانتقالى وتختص بالجمل المستقلة لانها بمعنى بل الابتدائية (قوله مع ذلك) أى الاضراب (قوله استفهاما حقيقيا) الاستفهام الحقيقى هو طلب الفهم والعلم (قوله وقد لا تقتضيه) أى الاستفهام الحقيقى بأن لا تقتضى استفهاما أصلا بل تفيد الاضراب المحض أو تقتضى الاستفهام الانكارى (قوله فالاول) أى كونها للاضراب أى الابطالى مع الاستفهام الحقيقى (قوله انها لابل أم شاه) الابل اسم جمع لا واحد له من لفظه والشاء ممدود اسم جمع أيضا (قوله أى بل أهى) أتى ببل اشارة لمعنى الاضراب وبالهمزة لمعنى الاستفهام وقدر هى لما علمت أن أم المنقطعة مختصة بالجمل ولا تدخل على المفرد (قوله والثانى) أى كونها للاضراب أى الانتقالى مع عدم الاستفهام أصلا وهو الاضراب المحض (قوله لان الاستفهام الخ) علة لعدم تقدير الهمزة بعد بل بأن يقال بل أهل كما قيل فى بل أهى شاء وسكت المصنف عن الاضراب الانتقالى مع الاستفهام الانكارى ومثاله قوله تعالى أم له البنات ولكم البنون أى بل أله اذ لو جعل للاضراب المحض للزم المحال وهو نسبة البنات له تعالى ولا يصح ارادة الاستفهام الحقيقى هنا فتعين انها للاضراب الانتقالى مع الاستفهام الانكارى (قوله فهى للشك) أى التردد من المتكلم وقوله او الابهام ويقال له التشكيك أيضا وقد مثل للاول بقوله تعالى حكاية عن أصحاب الكهف قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم وللثانى بقوله تعالى وانا أو اياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين قال فى المغنى والشاهد فى أو الاولى وتعقبه الدمامينى بما نصه لا أدرى لم امتنع من كون الشاهد فى أو الثانية أيضا والمعنى وان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو فى ضلال مبين أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على الهدى وان من عبد غيره من جماد أو غيره فهو فى ضلال (قوله يجامع العلم) اى من المتكلم لان الغرض منه ايقاع السامع فى الشك والتردد مع علم المتكلم بالحال (قوله وتكون أو لاحد الاشياء) وهى فى هذه الحالة أيضا تكون بعد الخبر للشك أو الابهام وبعد الطلب للتخيير بين تلك الاشياء أو اباحة الجمع بينها فلا فرق بين هذه وبين التى لأحد الشيئين فلو قدم هذا قبل قوله فاذا وقعت بعد الطلب لافاد هذا المعنى الذى ذكرناه والا فصنيعه يفيد المخالفة بين أو التى لاحد الشيئين وأو التى لاحد الاشياء تأمل (قوله باعتبارين) مراده فى نحو هذا المثال خاصة لا فى سائر أحوالها وحاصله انه أشار الى الجواب عما قد يقال قد مثل العلماء

للتخيير بآيتي الكفارة والفدية مع امكان الجمع (قوله فانه لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد الخ) وبهذا الاعتبار تكون أو محمولة على التخيير ونظر فيه بعضهم بأنه لا مانع من جواز الجمع وغاية الامر انه اذا جمع بينها مع الاعتقاد المذكور أو مع عدمه وقع واحد منها كفارة قال الاسنوي في تمهيده لو أتى بخصال الكفارة كلها أثيب على واحد فقط وهو اعلاها ان تفاوتت لانه لو اقتصر عليه لحصل ذلك له فاضافة غيره اليه لا تنقصه وان تساوت فعلى أحدها لانه لو اقتصر عليه لاجزأه وان ترك الجميع عوقب أفاده الناصر قال الحلبي فان قيل يمكن تصحيح كلام المصنف بحمل الجواز في كلامه بمعنى الاجزاء ويوجه عدم الاجزاء بفساد النية عند الشافعية ومنهم المصنف لانه لما نوى مجموع الخصال الثلاثة الكفارة صارت كل خصلة جزء المخرج فلم تقع واحدة منها كفارة فلم يتصور الجمع بينها قلنا نظم كلامه يأبى ذلك (تتمة) ترد أو بعد الخبر للتفصيل وذلك اذا لم تشك ولم تقصد الابهام نحو هذا اما أن يكون جوهرا أو يكون عرضا اذا أردت الاستدلال على أنه جوهر فقط أو على انه عرض فقط أو ليس واحدا منهما وللتقسيم نحو الاسم اما نكرة أو معرفة وللاضراب نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون أي بل يزيدون كما قاله الفراء وقال بعض الكوفيين انها في الآية بمعنى الواو وقيل هي للشك مصروفا للرائي (قوله ويباح الجمع بينها اذا لم يعتقد ذلك) أي ان جميع الأشياء الثلاثة هو الواجب في الكفارة وبهذا الاعتبار تكون أو محمولة على الاباحة لا على التخيير (قوله لكن طالح) بالجر معطوف على صالح يقال هذا لمن اعتقد انك ما مررت برجل طالح أيضا قال الرضي كلام النحاة صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا الا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كما وقع في المفتاح أي فيكون على كلام المفتاح من قصر القلب واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاآك معا فيكون من قصر الافراد فلم يقل به أحد اه بتصرف ما (قوله حرف ابتداء) أي تبتدأ بعدها الجملة وتستأنف فهي لمجرد الاستدراك دون العطف (قوله كقوله) أي قول زهير بن أبي سلمى بضم السين يمدح الحرث والبيت من بحر البسيط والبوادر جمع بادرة وهي الحدة قال العيني الذي في ديوان زهير بدل قوله بوادره غوائله جمع غائلة وهي ما يكون من شر وفساد والوقائع جمع وقيعة وهي القتال والشاهد في قوله لكن وقائعه فانها حرف ابتداء لدخولها على الجملة فوقائعه مبتدأ خبره تنتظر (قوله أي ولكن كان رسول) أشار به الى أن رسول بالنصب خبر كان المحذوفة وليس معطوفا بالواو الداخلة على لكن لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالايجاب والسلب (قوله والثامن بل) وحالها في الاضراب مختلف فان كانت بعد نفي أو نهي فهي لتقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها فالنفي نحو ما قام زيد بل عمرو فتقرر نفي القيام عن زيد وتثبته لعمرو والنهي نحو لا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر نهي المخاطب عن ضرب زيد وتأمره بضرب عمرو وان كانت بعد ايجاب أو أمر فهي لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله

فانه لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الواجب في الكفارة ويباح الجمع بينها اذا لم يعتقد ذلك (و) السابع (لكن) بتسكين النون (للاستدراك) وانما يعطف بها بثلاثة شروط افراد معطوفها وان تسبق بنفي او نهي وان لا تقترن بالواو (نحو ما مررت بصالح لكن طالح) ونحو لا يقم زيد لكن عمرو فان دخلت على جملة او وقعت بعد الواو فهي حرف ابتداء فالاول كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره
لكن وقائعه في الحرب تنتظر

والثاني كقوله تعالى ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله (و) الثامن (بل للاضراب) ويعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بايجاب أو أمر فالايجاب (نحو قام زيد بل عمرو) والامر نحو ليقم زيد بل عمرو فان دخلت على جملة فهي حرف ابتداء

لما بعدها نحو قام زيد بل عمرو وخذ درهما بل دينارا فما قبل بل في هذين المثالين مسكوت عنه محتمل للاتصاف بذلك الحكم وعدمه وذهب ابن الحاجب الى ان الأول غير مسكوت عنه بل منفي عنه الحكم قطعا (قوله اما للابطال) أي ابطال ما قبلها واثبات ما بعدها (قوله واما للانتقال) أي من أسلوب الى آخر (قوله والتاسع لا للنفي) أي لنفي الحكم عما بعدها وقصره على ما قبلها قصر قلب أو افراد (قوله بشرطين) ويزاد شرط ثالث وهو أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاء في رجل لا زيد ولا عكسه ويجوز جاء في رجل لا امرأة وعكسه ويشترط أيضا أن لا تقترن بالواو نحو ماجاءني زيد ولا عمرو فانها حينئذ ليست عاطفة لوجود الواو (قوله افراد معطوفها) فلا يعطف بها الجمل خلافا لابن الخباز حيث أجاز زيد قائم لا عمرو قاعد ويقيم زيد لا يسافر عمرو (قوله جاء زيد لا عمرو) تقول هذا ردا على من اعتقد مجيء عمرو دون زيد فيكون قصر قلب أو اعتقد اشتراكهما في المجيء فيكون قصر افراد (قوله واضرب زيدا لا عمرا) مثال للامر ومثله الدعاء نحو غفر الله لزيد لا عمرو والتحضيض نحو هلا ضربت زيدا لا عمرا والنداء نحو يا ابن أخي لا ابن عمي (قوله وعطف الفعل على الفعل) بشرط أن يتحد الزمن وان اختلفت الصيغة فالامثلة التي ذكرها المصنف اتحد الفعل فيها زمنا وصيغة ومثال اتحاد الزمان دون الصيغة قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار فأورد معطوف على يقدم لاتحادهما في الزمن دون الصيغة وقوله تعالى تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا فيجعل معطوف على جعل لاتحادهما في الزمن دون الصيغة وقوله تعالى ألم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك وزرك ولا يعطف ما زمنه ماض على ما زمنه مستقبل وعكسه قال شيخنا وما ذكره الجماعة من شرط اتحاد الزمن ان كان لم يسمع من العرب أصلا فسلم والا فما المانع من قام أمس ويقوم غدا زيد وكما يجوز عطف الفعل على الفعل يجوز عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى كاسم الفاعل في قوله تعالى ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا وقوله أولم يروا الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فان اسم الفاعل لما دل على الحدث الذي يدل عليه الفعل صح عطفه عليه ولأن اسم الفاعل يؤول بالفعل اذا حل محل الفعل كان وقع صلة لأل فمعنى ان المصدقين والمصدقات ان الذين تصدقوا كما ان الفعل اذا وقع موقع اسم الفاعل يؤول به فان التقدير في ويقبضن قابضات لأنه حال كما ان المعطوف عليه وهو صافات حال أيضا والأصل في الحال أن يكون اسما ويعطف اسم الفاعل على الفعل كما في قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي فمخرج معطوف على يخرج وجعله الزمخشري معطوفا على فالق وبقي ان الحكم على الفعل بانه معطوف فيه تجوز لأن المعطوف هو الجملة لكن لما كان الفعل هو المقصود بالعطف لاتحاد فاعل الفعلين نسب العطف الى الفعل كذا قيل واستشكل بأنه لو كان من عطف الجمل لما ظهر الاعراب في المعطوف لأن اعراب الجمل محلي فظهور الاعراب في الفعل المعطوف

دليل

اما للابطال نحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما للانتقال نحو قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا (و) التاسع (لا للنفي) و يعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بايجاب أو أمر (نحو جاء زيد لا عمرو) واضرب زيدا لا عمرا (فان عطفت) أنت (بهذه الأحرف) التسعة (على مرفوع رفعت المعطوف بها أو) عطفت بها (على منصوب نصبته) أي المعطوف (أو) عطفت بها (على مخفوض خفضته) أي المعطوف (أو) عطفت بها (على مجزوم جزمته) أي المعطوف وعلم من ذلك انه يجوز عطف الاسم على الاسم رفعا ونصبا وخفضا وعطف الفعل على الفعل رفعا ونصبا وجزما (تقول) في عطف الاسم على الاسم في الرفع (قام زيد وعمرو) في النصب (رأيت زيدا وعمرا) في الخفض (مررت بزيد وعمرو) تقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع (يقوم ويقعد زيد) في النصب (لن يقوم ويقعد زيد) في الجزم (لم يقم ويقعد زيد) فيقعد مجزوم بالعطف على يقم

دليل على انه نفسه هو المعطوف بقطع النظر عن فاعله لأننا لو نظرنا للفاعل معه لكان جملة وخرج الكلام من عطف الفعل لعطف الجمل ومما ينبغي أن يتنبه له أنه اذا عطف الفعل المرفوع على المرفوع كما اذا قلت يقوم ويقعد يكون الفعل الثانى المعطوف وهو يقعد مرفوعا بتجرد الفعل الأول المعطوف عليه وهو يقوم عملا بقاعدة ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ويزيد هذا توضيحا أن الفعل الأول لو انتفى تجرده بأن دخل عليه ناصب أو جازم لانتفى رفع المعطوف ونصب أو جزم (قوله والبدل) تسميته بذلك اصطلاح البصريين والكوفيون يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرار وهو لغة العوض ومنه قوله تعالى عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المصنف (قوله بالنسبة) أى الحكم بأن يكون المقصود بالذات من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع ثم ليس المراد بكون البدل هو المقصود بالحكم هو أن يكون المبدل منه غير مقصود أصلا بل المعنى انه مقصود بالحكم لكن لا بالذات والمقصود به بالذات انما هو التابع وعلى هذا يحمل قولهم ان المبدل منه فى نية الطرح قال الرضى لابد فى ذكر المبدل منه من فائدة لا تحصل لو لم يذكروه صونا الكلام الفصحاء عن اللغو بل قد يتوقف عليه صحة الكلام كقوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن (قوله بغير واسطة) أى واسطة حرف العطف وانما حملنا الواسطة المنفية على حرف العطف ليدخل ما يكون بين المبدل منه والبدل واسطة وليست من حروف العطف كقوله تعالى لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر فان قوله لمن كان يرجو الخ بدل من قوله لكم وبينهما واسطة لكن بغير حرف العطف (قوله وبغير واسطة خرج به عطف النسق) ينبغى أن يعلم أن المعطوف فى النسق اما غير مقصود بالحكم السابق كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو وما قام زيد لكن بكر واما مقصود هو وما قبله وهو المعطوف بحرف مشرك كجاء زيد وعمرو وهذا القسم وما قبله خارجان بقوله المقصود بالحكم فان معناه أن يكون المقصود هو التابع دون المتبوع القسم الثالث أن يكون المعطوف مقصودا بالحكم وحده وهو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات وهذا الخارج بقوله بغير واسطة والعطف بلكن بعد الاثبات مذهب كوفى (قوله بدل كل من كل) لم يقل بدل الكل من الكل لان مذهب الجمهور أن ادخال أل على كل وبعض لحن قالوا لانهما مضافة تقديرا أى كل الشئ أو بعضه وأل لا تجامع الاضافة وعبر الشيخ ابن مالك عن هذا النوع بالبدل المطابق نظرا الى أن لفظ كل انما يطلق على ما يقبل التجزى وهذا البدل يقع فى اسم الله كقوله تعالى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الجر فان لفظ الجلالة بدل من العزيز والحميد صفة للعزيز وضابط بدل الكل من الكل أن تكون ذات البدل هى ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومهما واحدا وهو يفيد توكيد النسبة وتقريرها بالذكر مرتين ولا يحتاج لرابط يربطه بالمبدل منه لانه عينه (قوله بدل بعض من كل) وهو الذى تكون ذاته بعضا من ذات الأول ولو كان

(و) الرابع من التوابع (البدل وهو التابع المقصود بالنسبة بغير واسطة) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع والمقصود فصل خرج به النعت والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود وبغير واسطة خرج به عطف النسق (وهو) أى البدل (اربعة اقسام) الاول (بدل كل من كل نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) فالصراط الثانى بدل من الصراط الأول بدل كل من كل وهما العين واحدة واستفيد من المثال ان تخالفهما بالصفة والاضافة لا يضر (و) الثانى (بدل بعض من كل

نحو ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والرابط بينهما محذوف تقديره منهم وليس من فاعل الحج ولا شرطية على الاصح فيهما

ه ساوله او أكثر منه كأكلت الرغيف نصفه أو ثلثه وهو يفيد أيضا توكيد النسبة ولا بد أن يكون معه رابط يربطه بالمبدل منه ملفوظا به كما مثلنا أو مقدرا كمثال المصنف وأما عكس هذا القسم وهو بدل الكل من البعض فقد أثبته طائفة ونفاه آخرون ومن أمثلته قوله تعالى أولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن فجنات عدن بدل كل من بعض وهو الجنة ورد بأن أل في الجنة للجنس الصادق بجنات عدن فهو بدل بعض من كل وقول الشاعر

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

فان طلحة الطلحات بدل من أعظم بدل كل من بعض ورد بانه يجوز أن يراد بالاعظم جملة الشخص وانما خصها بالذكر لانها قوام البدن فيكون بدل كل من كل (قوله من استطاع) من اسم موصول مبني على السكون في محل جر لانه بدل من الناس المجرور (قوله بدل من الناس) الصادق بالمستطيعين وغيرهم بناء على أن أل في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد والمعهود هم المستطيعون فهو بدل كل من كل (قوله وليست من فاعل الحج) الذي هو مصدر فاضافته للبيت من اضافة المصدر لمفعوله والفاعل من استطاع والتقدير حج البيت من استطاع كائن لله على الناس أي يجب على جميع الناس أن يحج من استطاع منهم فاذا لم يحج المستطيع أثم الباقون وهذا باطل لانه يلزم عليه تكليف غير المستطيع بحج المستطيع مع أن التكليف انما هو منوط بالمستطيع لوجود شرط التكليف فيه وهو الاستطاعة فقد لزم على جعل من فاعلا فساد في المعنى هذا كله ان جعلت أل في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد الذكري والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم وهم المستطيعون صح جعل من فاعلا والناس وان تقدم في اللفظ لكنه مؤخر في الرتبة فان حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وان تأخر لفظا رتبته التقديم والتقدير حينئذ حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس أي هؤلاء الناس المذكورين غايته ان فيه اظهارا في محل الاضمار أي عليهم قال الناصر وسد الضمير مسد أل ومجوز بها علامة على أن أل للعهد الذكري بل جعلها عهدية مقدم على جعلها استغراقية فقد صرح كثير بأنه متى دارت الاداة بين العهد وغيره حملت على العهد نظرا للقرينة المرشدة اه وبهذا وما يذكر بعد تعلم ما في كلام المصنف في قوله على الاصح (قوله ولا شرطية) أي والجواب محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير فليحج لانه لا حاجة لتكلف الحذف مع امكان تمام الكلام بدونه وهو جعل من بدلا قال ابو حيان قال بعض أصحابنا وحذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن من حذف الضمير من البدل اه فعلى هذا جعل من شرطية أولى من جعلها موصولة بدلا من الناس لانه يلزم على البدلية حذف الضمير من البدل خلافا لما اختاره الشارح (قوله على الأصح فيهما) أي في كون من فاعلا وكونها شرطية ومقابل الأصح صحة جعلها فاعلا ويكون معنى تكليف غير المستطيع بأن يحج المستطيع انه يلزمه الأمر له بالحج او تجعل ال

عددية على التقرير السابق وجعلهما شرطية وبه قال الكسائى وقد ترجح بما سمعت (قوله بدل اشتمال) وهو ما يكون بينه وبين المبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية فخرج بدل البعض من الكل وهذا البدل أيضا يفيد توكيد النسبة وتقريرها لانه بمثابة المذكور مرتين ولا بد معه من ضمير رابط ملفوظ به كما فى مثال المصنف أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار ذات الوقود فالنار بدل من الاخدود بدل اشتمال والرابط مقدر تقديره فيه ونقل بعضهم عن ابن جماعة أن المحققين لا يوجبون فى بدل البعض وبدل الاشتمال رابطا (قوله لا كاشتمال الظرف على المظروف) معناه أن المنظور اليه والمعتبر فى بدل الاشتمال هو ما ذكره المصنف من أن يكون المبدل منه مشتملا بطريق الاجمال على البدل بأن يكون فيه اشعار به وان وجد اشتمال الظرف على المظروف كما فى المثال فان الشهر ظرف زمان للقتال لكنه غير منظور اليه فهو حاصل بطريق الاتفاق ولو لوحظ الاشتمال بطريق الظرفية لم يطرد ذلك لتخلفه فى نحو نفعنى زيد علمه وسلب زيد ماله وسرق زيد ثوبه (قوله مشعرا) أى دالا عليه وقوله ومتقاضيا أى طالبا والضمير فى قوله ومتقاضيا راجع للمبدل منه وقوله له أى للبدل وانما كان مشعرا به ومتقاضيا له لكون الحكم لا يناسب المسند اليه بحسب الظاهر كما فى سرق زيد ثوبه فان السرقة لا تناسب زيدا وانما تناسب البدل وهو الثوب (قوله بحيث) الباء للتصوير وحيث ظرف مكان بمعنى الحالة أى وذلك الاشعار والتقاضى مصور بحالة هى أن تبقى النفس الخ (قوله الى ذكره) أى البدل وقوله فيجىء هو أى البدل (قوله الذى ذكر غلطا) أى سبق اليه اللسان فالمراد الغلط اللسانى وهذا القسم لا يقع فى فصيح الكلام ولذلك لم يذكره أهل المعانى لانهم لا يتكلمون الا على الكلام الفصيح بخلاف النحاة فان مباحثهم لا تختص به فمن عاب على النحاة وقال الاولى عدم تعرضهم له لم يصب * وبقى من أقسام البدل بدل النسيان وبدل البداء ويقال له بدل الاضراب فان بدل الغلط يصدق بهذه الانواع الثلاثة لكن بدل الغلط وبدل النسيان لا يقعان فى فصيح الكلام بخلاف بدل البداء قيل وهو معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن الحاصل به وقد تعرض الحلبى للقسمين فراجعه ثم التحقيق أن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه فهما جملتان مستقلتان فاذا قلت أكلت الرغيف ثلثه كأنك قلت أكلت ثلثه بخلاف بقية التوابع فان العامل فى المتبوع هو العامل فى التابع وذهب بعضهم الى أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه فتكون جميع التوابع على هذا القول مستوية وهل يجوز تعدد البدل أو لا قال أبو حيان أما بدل البداء فيتعدد وأما بدل الكل والبعض والاشتمال فلا نص عن أحد من النحويين أعرفه فى جواز التكرار فيها أو منعه الا أن فى كلام بعض أصحابنا ما يدل على انه لا يتكرر

المنصوبات

(قوله ستة عشر) يقال هنا ما قيل فى المرفوعات من انه جمع مرفوع أو مرفوعة

(و) الثالث (بدل اشتمال نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال بدل من الشهر بدل اشتمال سمى بذلك لاشتمال المبدل منه وهو الشهر على البدل وهو قتال اشتمالا بطريق الاجمال لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه مشعرا به ومتقاضيا له فى الجملة بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجىء هو مبينا لما أجمل أولا واستفيد من المثال جواز ابدال النكرة من المعرفة (و) الرابع (بدل الغلط) أى بدل من اللفظ الذى ذكر غلطا لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم (نحو رأيت زيدا الفرس) فالفرس بدل من زيد بدل غلط لانك (أردت أن تقول) ابتداء (الفرس فغلطت فذكرت زيدا عوضا عن الفرس ثم) تبين لك غلطك فرجعت عن ذكر زيد و(أبدلت الفرس منه) أى من زيد (المنصوبات ستة عشر)

الأول (المفعول به) نحو ضربت زيدا (و) الثاني (المفعول المطلق) نحو ضربت ضربا (و) الثالث (المفعول من
حله) نحو ضربت ابني تأديبا
(و) الرابع (المفعول فيه)
نحو صليت يوم الجمعة خلف
الامام (و) الخامس
(المفعول معه) نحو سرت
والنيل (و) السادس (خبر
كان و) خبر (أخواتها) نحو
كان الشر قائما (و) السابع
(اسم ان و) اسم (أخواتها)
نحو ان الظلم قائم (و) الثامن
(الحال) نحو جاء الامير
راكبا (و) التاسع (التمييز)
نحو انتهب الناس مالا (و)
العاشر (المستثنى) نحو
هلك الفرسان الا قليلا
(و) الحادي عشر (اسم
لا) نحو لا شجاع حاضر
(و) الثاني عشر (المنادى
المضاف وشبهه) فالاول
نحو ياغياث المستغيثين
والثاني نحو يا لطيفا بالعباد
(و) الثالث عشر (خبر
كاد و) خبر (أخواتها) نحو
كادت لنفوس تزهق
(و) الرابع عشر (خبر
ما الحجازية و) خبر (أخواتها)
نحو ما أحد أغير من الله
(و) الخامس عشر (التابع
للمنصوب) نحو رأيت رجلا
قتيلا (و) السادس عشر
(الفعل المضارع اذا دخل
عليه ناصب ولم يتصل بآخره
شئ) نحو لن يفلح الظالم
(ولها أبواب) تذكر فيها
(الأول المفعول به وهو
الاسم الذي وقع عليه فعل الفاعل) حقيقة كأنزل الله الغيث أو مجازا كأنبت الربيع البقل للدلالة

حصرها في هذا العدد استقرائي وبدأ منها بالفاعل لأنها الاصل وغيرها محمول عليها ومشبه بها (قوله المفعول به) قدمه جمع من النحاة لانه أحوج الى الاعراب اذ هو الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس وقدم ابن الحاجب كالزمخشري المفعول المطلق لانه المفعول حقيقة (قوله اسم لا) قيل حيث ذكر اسم لا في المنصوبات فكان ينبغي أن يذكر خبرها في المرفوعات وكذا يقال في المنادى المفرد واسم كاد واسم ما الحجازية وأخواتها والفعل المضارع المجرد فان هذه المذكورات من قبيل المرفوعات ولم يعدها في باب المرفوعات وأجاب الناصر الطبلاوي بأنه يمكن ادخال خبر لا في أخوات ان وكذا اسم كاد وما الحجازية وأخواتها في أخوات كان وأما المنادى المفرد والفعل المذكور فقد ذكرها اقبل ولم يذكرهما ثانيا في خصوص المرفوعات لداعية الاختصار اه بتصرف ما (قوله المنادى المضاف وشبهه) الاولى عدم التقييد بالمضاف وشبهه ليشمل المنادى المفرد فانه في محل نصب كاسم لا لان الكلام هنا في عد المنصوبات مطلقا ولو محلا ويدل لهذا ما سيأتي من تقسيمه المفعول الى ظاهر والى مضمر فان المضمر منصوب محلا فالمنادى مطلقا من المنصوبات لكن ان كان مضافا أو شبيها بالمضاف نصب لفظا والا نصب محلا فهو منصوب اما لفظا أو محلا (قوله اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شئ) أي يقتضي بناءه كنون النسوة ونوني التوكيد ولك أن تقول لا حاجة الى هذا القيد أي قوله ولم يتصل الخ لان الكلام في المنصوبات ولو محلا والفعل الذي لحقته احدى النونات ودخل عليه الناصب فهو وان كان مبنيا يكون في محل نصب (قوله الأول المفعول به) أل اسم موصول ومفعول صلته والهاء في به عائد على أل ونائب الفاعل ضمير مستتر عائد على الفعل المفهوم من لفظ مفعول اذ التقدير الاسم الذي فعل به الفعل وقس على ذلك المفعول معه والمفعول فيه والمفعول له هكذا اقرر الناصر الطبلاوي قال شيخنا يلزم على جعل نائب الفاعل ضميرا مستترا في مفعول جريان الصلة على غير من هي له فيكون الواجب الابراز بان يقال المفعول هو به فالاحسن ان نائب الفاعل الجار والمجرور ولا ضمير في الوصف والباء للالصاق أي الذي فعل به الفعل وقس الباقي (قوله وهو الاسم) أي حقيقة كضربت زيدا أو تأويلا كقوله تعالى ولا تخافون أنكم أشركتم أي الاشراك ونحو أحب أن تفهم فان وما دخلت عليه في تأويل مصدر والتقدير أحب فهمك (قوله الذي وقع عليه فعل الفاعل) أي بلا واسطة فخرج المجرور في نحو مررت بزيد فانه وقع عليه فعل الفاعل وهو المرور لكن بواسطة حرف الجر ومثله المنادى نحو يا عبد الله فانه وان كان في الحقيقة كل منهما مفعولا به لكنه لا يطلق عليهما في الاصطلاح ذلك ثم ظاهر قوله وقع عليه فعل الفاعل يفيد أنه لا بد من وجود ذات المفعول به قبل وقوع الفعل عليه ومن ثم أعرب كثير قوله تعالى خلق الله السموات والارض مفعولا مطلقا لا مفعولا به قال الحلبي والصواب انه مفعول به على حد بنيت الدار فان قلت ان التعريف غير مانع لشموله زيدا في قولك زيد ضربته فان الفعل واقع على ضميره الذي هو عينه فيكون واقعا عليه في المعنى فالجواب أن المراد بوقوع فعل الفاعل عليه أن يكون الاسم وضع

(ويصح نفيه عنه) ليدخل نحو ماضربت زيدا فان زيدا مفعول به مع أن الفعل منفي عنه (وهو على قسمين ظاهر ومضمر فالظاهر نحو ضربت زيدا وماضربت زيدا) وقس بقية أقسام الظاهر المتقدمة في الفاعل (والمضمر قسمان) لا ثالث لهما (متصل) بعامله (ومنفصل) عنه (فالمتصل) بعامله (مالا يتقدم على عامله ولا يلي الا في الاختيار والمنفصل) عن عامله (بخلافه) وهو ما يتقدم على عامله ويلي الا في الاختيار (وكل منهما) أي من المتصل والمنفصل (اثناعشر) قسما سبعة للحاضر وخمسة للغائب أمثلة (المتصل) زيد (أكرمني أكرمنا) بفتح الميم (أكرمكَ) بفتح الكاف للمخاطب المذكر (أكرمكِ) بكسرها للمخاطبة المؤنثة (أكرمكما) لمثنى المخاطب مطلقا (أكرمكم) لجماعة الذكور المخاطبين (أكرمكن) لجماعة الاناث المخاطبات (أكرمه) للفرد المذكر الغائب (أكرمها) للفردة المؤنثة الغائبة (أكرمهما) للمثنى الغائب مطلقا (أكرمهم) لجماعة الذكور الغائبين (أكرمهن) لجماعة الاناث الغائبات والكاف والهاء فيهن هي الضمير وحدها ويقال في كل منها ضمير متصل في محل نصب على المفعولية وهو اسم مبني لا يظهر فيه اعراب (و) أمثلة (المنفصل اياي) أكرم

للمتكلم وحده (ايانا) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (اياكَ) بفتح الكاف للمخاطب (اياكِ) بكسرها للمخاطبة (اياكما) للمثنى المخاطب مطلقا (اياكم) لجماعة الذكور المخاطبين (اياكن) لجماعة الاناث المخاطبات (اياه) للفرد الغائب (اياها) للفردة الغائبة (اياهما) لمثنى الغائب مطلقا (اياهم)

للدلالة على انه وقع عليه الفعل فخرج زيد في المثال المذكور فان الفعل وان كان واقعا عليه في المعنى الا انه لم يوضع للدلالة على ذلك وانما وضع للاخبار عنه (قوله ويصح نفيه عنه) قال العلامة الشنواني الاولى أو نفي عنه ووجهه شيخنا بأن المراد النفي بالفعل لا صحته بدليل المثال الذي ذكره والمحل لأو لا للواو ولعل الواو في قوله ويصح بمعنى أو وذلك لان المراد أن المفعول به اما أن يتعلق به الفعل أو ينفى عنه لا أنه ما اجتمع فيه أمران الوقوع عليه وصحة النفي عنه والا لما دخل نحو ماضربت زيدا لانتفاء القيد الاول وهو وقوع الفعل عليه كما اعترض به وبعد هذا كله اعترض بأنه لا حاجة لتلك الزيادة لان المراد بوقوعه عليه تعلق الفعل به أعم من أن يكون على جهة الثبوت أو النفي وكل هذا مبني على أن قوله ويصح الخ من التعريف كما هو المتبادر ويصح أن يكون كلاما مستأنفا بعد تمام التعريف لدفع ما يتوهم أن التعريف لا يشمل مفعول الفعل المنفي فأفاد أنه يصح النفي أي وهو داخل لما أن المراد بالوقوع مطلق التعلق (قوله ولا يلي الا في الاختيار) أي في حالة الاختيار فخرجت حالة الضرورة كما في قول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا الاك ديار

اذ القياس الا اياك فأتى بالمتصل موضع المنفصل وأنكر المبرد ورود ذلك وأنشد بدل الاك سواك وكقول آخر

أعوذ برب العرش من فئة بغت * علي فمالي عوض الاه ناصر

أي الا اياه ثم ان الجمع بين القيدين أي قوله مالا يتقدم على عامله ولا يلي الا في الاختيار لبيان فائدة حكم المتصل والا فأحدهما يستلزم الآخر * وبقي أن تعريف ضمير النصب المتصل بقوله مالا يتقدم الخ غير مانع لانه يصدق على التاء من قمت مع انها ضمير رفع والجواب أن ما في قوله مالا يتقدم واقعة على الضمير المتصل المنصوب لا مطلق الضمير المتصل حتى يشمل التاء بقرينة المقام والتمثيل فهذا تعريف لنوع من المتصل وهو المنصوب أو ان ما واقعة على الضمير مطلقا ويكون التعريف لمطلق المتصل بقطع النظر عن المقام والتمثيل (قوله وهو ما يتقدم على عامله) أورد عليه أيضا أن تعريف المنفصل غير مانع لصدقه على انا فانه يقع بعد الا تقول ما قام الا أنا وهو ضمير رفع لا نصب والجواب كالذي قبله (قوله بفتح الميم) قيد بذلك لان نا مع سكون الميم تكون فاعلا والحاصل أن ما قبل نا ان كان مفتوحا كانت مفعولا نحو أكرمنا وضربنا وان كان ساكنا كانت فاعلا نحو أكرمنا وضربنا (قوله والكاف والهاء فيهن هي الضمير وحدها) وقيل المجموع ضمير وكذا اياك وقيل ايا مضاف للضمير بعده

ثم هو ضمير أيضا أو اسم غير ضمير وقيل إيا حرف اعتمد عليه الضمير بعده وهذا كله
خلاف بلا ثمرة مترتبة (قوله الثاني المفعول المطلق) أي عن التقييد فلفظ المطلق كما
قال السيد اشارة الى عدم التقييد لا للتقييد بالاطلاق (قوله أي الذي يصدق الخ)
هذا تفسير لمعنى الاطلاق ويصدق أي يحمل فان الصدق في المفردات بمعنى الحمل أي
الاخبار فيقال مثلا في ضربا من ضربت ضربا مفعول بدون تقييد بله أو به الخ (قوله
حرف أو ظرف) بدل من جار بدل بعض من كل فالمقيد بالحرف الجار المفعول به
والمفعول فيه والمفعول له والمقيد بالظرف الجار المفعول معه فمصدوق الجار الحرف أو
الظرف وهو خصوص مع في معه فانها جارة بالاضافة ومصدوق المجرور الضمير العائد
على أل قال ابن الصائغ في شرحه للجمل وانما سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه المفعول
حقيقة واطلاقهم على المفعول به أنه مفعول بغير تقييد عرف اصطلاحي والا فزيدا من
ضربت زيدا ليس بمفعول لك حقيقة بل المفعول لك الضرب وأما زيد فمفعول به
الضرب لكن متى أطلقوا مفعولا علم انه المفعول به فاذا أرادوا المفعول حقيقة قيدوه
بالاطلاق أو باسم يخصه وهو المصدر (قوله وهو المصدر) المصدر في اللغة هو الحدث
الذي يحدثه الفاعل واصطلاحا اللفظ الجاري على فعله الدال على ذلك الحدث فتسمية
اللفظ الدال على الحدث مفعولا مطلقا نظرا لدلالته على الحدث الذي هو مفعول
للفاعل حقيقة وفي الحقيقة المفعول المطلق على ما يستفاد من كلام السيد قدس سره
اسم للاثر الحاصل بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدري وأثره متقاربين لم يفرق بينهما
أهل اللغة وقالوا ان المفعول المطلق هو المصدر والتحقيق انه المعنى الحاصل بالمصدر
لا نفس المصدر واعلم أن المصنف حذف قيدين من التعريف وكان عليه أن يقول
وهو المصدر الفضلة غير الحال فخرج بقيد الفضلة نحو قولك ضربك ضرب شديد فضرب
الذي وقع خبرا وان كان مصدرا مؤكدا لعامله وهو ضرب الواقع مبتدأ ليس من
المفعول المطلق لانه عمدة لا فضلة وخرج بقيد غير الحال نحو قوله تعالى ولى مدبرا فان
مدبرا مصدر مؤكد لعامله فضلة وليس من المفعول المطلق لانه حال (قوله المؤكد
لعامله) أي المؤكد للحدث الذي اشتمل عليه عامله وهو الفعل فضربا من ضربت ضربا
مؤكد للحدث الذي اشتمل عليه عامل النصب في المصدر وهو الفعل ومعنى كونه
مؤكدا له انه يفيد ما أفاده العامل من الدلالة على الحدث فهو بمنزلة تكرير الفعل
فرجع لمعنى التوكيد اللفظي قال الرضي التأكيد في الحقيقة للمصدر المفهوم من
الفعل لكنهم سموه تأكيدا الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضربا فلما ذكرت
بعده ضربا صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون
وحده لا لبقية مدلول معنى الفعل ❊ (تنبيه) ❊ المصدر المؤكد لا يثنى ولا يجمع باتفاق
والمختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه واختلف في النوعي والمشهور الجواز وظاهر
مذهب سيبويه المنع واختاره الشلوبين (قوله أو المبين لنوعه) أي لنوع الحدث الذي
اشتمل عليه عامله زيادة على التأكيد الذي اشتمل عليه القسم الاول (قوله أو لعدده)

لجماعة الذكور الغائبين
(اياهن) لجماعة الاناث
الغائبات وإياه بكسر
الهمزة وتشديد الياء التحتية
هي الضمير وما اتصل بها
حروف دالة على التكلم
والخطاب والغيبة والتثنية
والجمع تذكيرا وتأنيثا
ويقال في كل منها ضمير
منفصل في محل نصب على
المفعولية وهي اسم مبني
لا يظهر فيه اعراب
❊ (الثاني المفعول المطلق) ❊
اي الذي يصدق عليه قولنا
مفعول صدقا غير مقيد بجار
حرف أو ظرف (وهو المصدر
المؤكد لعامله أو المبين
لنوعه أو لعدده فالمؤكد
لعامله أقسام لان عامله
تارة يكون فعلا (نحو ضربت
ضربا) وتارة يكون وصفا
نحو (انا ضارب ضربا) وتارة
يكون مصدرا نحو (عجبت
من ضربك ضربا والمبين
لنوعه)

أى أو المبين لعدده أى لعدد الحدث الذى اشتمل عليه عامله زيادة على التأكيد فعلم أن التأكيد قدر مشترك فى الجميع (قوله اما بالوصف) أى يكون مبينا بسبب ذلك الوصف أعم من أن يذكر الموصوف كمثال المصنف أولا كقوله تعالى من عمل صالحا أى عملا صالحا وفى جعل هذا القسم مبينا بالوصف تسمح لان المبين فى الحقيقة نفس الوصف (قوله أو بالاضافة) أى أو يكون مبينا بسبب الاضافة أى اضافة المصدر لغيره (قوله ضرب الامير) أى مثل ضربه (قوله ضربت ذلك الضرب) هذا المثال ليس من المصدر المبين وانما هو من أمثلة ما ينوب عن المصدر فان اسم الاشارة ليس مصدرا كما لا يخفى لكنه لما بين اسم الاشارة بالمصدر الذى وقع بعده كان كأنه المصدر *خاتمة* التعبير عن المفعول المطلق بالمصدر موافقة للغالب فان الغالب أن يكون مصدرا والا فقد ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة كسرت أحسن السير أو ضمير المصدر نحو لا أعذبه أحدا أى لا أعذب هذا التعذيب أو اشارة كضربته ذلك الضرب أو مشارك للمصدر فى مادته وهو ثلاثة اسم مصدر كاغتسلت غسلا واسم عين نحو قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نباتا ومصدر لفعل آخر كقوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا أو دال على نوعه كرجعت القهقرى أو على عدده نحو ثمانين جلدة أو على آلته كضربت سوطا أو وقته كقوله * ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا * أو لفظة كل نحو فلا تميلوا كل الميل أو بعض كضربته بعض الضرب وغير ذلك (قوله الثالث المفعول لاجله) أى الذى فعل الفعل لاجله بأن كان غرضا باعثا على الفعل كالتأديب فى ضربت ابنى تأديبا فانه غرض باعث على الضرب وعلة غائية له أيضا باعتبار حصوله عقبه وانما قدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه فى المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق لكونه مصدرا (قوله أى شارك المصدر الحدث) المصدر فاعل مرفوع والحدث مفعول منصوب فعلى هذا التفسير يكون ضمير الفاعل المستتر فى شارك عائدا على المصدر والبارز عائدا على الحدث وفيه تعسف لجريان الصفة على هذا الاحتمال على غير من هى له فالاولى أن يجعل الضمير المستتر عائدا على الحدث والبارز عائدا على المصدر لان شارك صفة جارية على الحدث فجعل فاعلها ضمير الحدث أولى ويمكن تخريج كلام المصنف على هذا بان يقرأ المصدر بالنصب مفعولا مقدما والحدث بالرفع فاعلا مؤخرا (قوله فى الزمان والفاعل) لافرق فى مشاركته له فى الفاعل بين أن تكون تحقيقية كضربته تأديبا أو تقديرية كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان معنى يريكم يجعلكم ترون وجعله الزمخشرى منصوبا على الحال قال البيضاوى وانتصابهما أى خوفا وطمعا على العلة بتقدير المضاف أى ارادة خوف وطمع أو التأويل بالاخافة والاطماع أو الحال من البرق أو المخاطبين على اضمار ذوى أو اطلاق المصدر بمعنى المفعول أو الفاعل للمبالغة وقيل يخاف المطر من يضره ويطمع فيه من ينفعه واشترط ابن الخباز وغيره أن يكون ذلك المصدر قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافر

اما بالوصف نحو (ضربت ضربا شديدا او) بالاضافة نحو (ضربت ضرب الامير او) بالاشارة نحو (ضربت ذلك الضرب أو) بلام العهد نحو (ضربت الضرب) أى المعهود للمخاطب (والمبين لعدده) من مرة أو مرتين أو مرات (نحو ضربت ضربة أو ضربتين أو ضربات الثالث المفعول لأجله) ويقال له المفعول له والمفعول من أجله (وهو المصدر المذكور علة لحدث شاركه) أى شارك المصدر الحدث (فى الزمان والفاعل) بأن يكون زمانهما واحدا وفاعلهما واحدا وله ثلاثة أحوال مجرد من أل والاضافة ومقرون بال ومضاف فالاول (نحو قمت اجلالا للشيخ)

فصارت الشروط ثلاثة كونه مصدرا وفعلا قلبيا ومشاركة المصدر للحدث فى الزمان والفاعل فان فقد شرط منها وجب جره بحرف من حروف التعليل الاربعة التى هى اللام والباء وفى ومن ففاقد المصدرية كقوله تعالى والارض وضعها للانام فان الانام ليس مصدرا وفاقد القلبية نحو ولا تقتلوا أولادكم من املاق أى فقر فان الاملاق علة للقتل وهو مصدر وليس قلبيا ولذلك نصب فى آية خشية املاق لكون الخشية فعلا قلبيا وفاقد الاتحاد فى الزمان كقول امرئ القيس * فجئت وقد نضت لنوم ثيابها *
أى خلعت ثيابها لأجل النوم فان زمان خلع الثياب سابق على زمان النوم الذى هو علة للخلع وفاقد الاتحاد فى الفاعل نحو قول أبى صخرة الهذلى

وانى لتعرونى لذكراك هزة * كما انتفض العصفور بلله القطر

أى ينزل بى لأجل تذكرك نشاط فان الذكرى علة لعروّ الهزة وفاعل العروّ هو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكرى اياك فاضافة ذكراك من اضافة المصدر لمفعوله (قوله ففاعل القيام والاجلال المتكلم) ومعنى المشاركة فى الفاعل هو أن يقوم الحدثان بشئ واحد (قوله ويجوز فيه) أى فى المفعول لاجله المستوفى للشروط المذكورة أما ما فقد شرطا منها فانه يجب فيه الجر كما تقدم (قوله فى الاوّل) أى المجرد من أل والاضافة نحو قوله

من أمكم لرغبة فيكم جبر * ومن تكونوا ناصريه ينتصر

(قوله وبكثرة فى الثانى) اى المقرون بال ومن القليل قوله

لا أقعد الجبن عن الهيجاء * ولو توالت زمر الاعداء

(قوله ويستويان) أى الجر والنصب فى الثالث أى المضاف فمن النصب قوله تعالى ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ومن الجر قوله تعالى وان منها لما يهبط من خشية الله (قوله الرابع المفعول فيه) تقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه مستلزما له فى الواقع اذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان وبان العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ به بخلاف المفعول معه (قوله وهو المسمى ظرفا عند البصريين) قال المرادى ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفا لان العرب لم تسمه بذلك فى موضع من المواضع ولان الظرف فى اللغة الوعاء وهو متناهى الاقطار كالجراب والعدل والذى يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائى وأصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة فى الاصطلاح (قوله وهو ما) أى اسم منصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان ذلك اللفظ فعلا أو شبهه مذكورا أو محذوفا كان ذلك الحذف جائزا أو واجبا ضمن ذلك الاسم معنى فى دون لفظها وانما اعتبر المعنى دون اللفظ للاشارة الى انه لا يعتبر فى الظرف صحة التصريح بها اذ لا يصح التصريح بها فى الظروف التى لا تتصرف كعند فى قولك جلست عند زيد اذ لا يصح أن يقال فى عند فخرج بقيد ضمن معنى فى نحو يخافون يوما ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالته فانهما ليسا على معنى فى بل كل منهما مفعول به

ففاعل القيام والاجلال المتكلم لان القيام والاجلال صدرا منه وزمانهما واحد لان القيام قارن الاجلال فى الزمان (و) الثانى نحو (ضربت ابنى التأديب و) الثالث نحو (قصدتك ابتغاء معروفك) ويجوز الجر بقلة فى الأول وبكثرة فى الثانى ويستويان فى الثالث (الرابع المفعول فيه وهو المسمى ظرفا عند البصريين) لوقوع الفعل فيه (وهو ما ضمن معنى فى من اسم زمان مطلقا)

لكن ناصب حيث محذوف تقديره يعلم وليس منصوبا باعلم لانه أفعل تفضيل وهو لا ينصب المفعول به اجماعا وخرج ما تضمن لفظها نحو سرت فى يوم الجمعة وجلست فى مكانك فلا يسمى شئ من ذلك ظرفا فى الاصطلاح وخرج باسم الزمان والمكان نحو قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن اذا قدر فى لان النكاح ليس بواحد منهما وزاد فى التوضيح قيدا آخر وهو أن يكون تضمن معنى فى مطردا ليخرج نحو دخلت الدار وسكنت البيت لانه لا يطرد تعدى الافعال الى الدار والبيت على معنى فى لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت فانتصابهما انما هو على التوسع باسقاط الخافض لا على الظرفية والاصل فى الدار لكن قال الدماميني مذهب جماعة ومنهم سيبويه امام الفن انه ظرف وعليه فهو مستثنى من قولهم ولا يقبله المكان الامبهما لكثرة الاستعمال (قوله سواء كان مبهما أو مختصا) قال المرادى فى شرح التسهيل المبهم من الزمان ما وقع على قدر من الزمن غير معين كوقت وحين والمختص قسمان معدود وغيره فالمعدود وهو ماله قدر من الزمن معلوم نحو يومين وشهر وسنة والمحرم وسائر أيام الشهور ونحو الصيف والشتاء والمختص غير المعدود كأسماء الايام كالسبت والاحد وما أضافت اليه العرب شهرا من أعلام الشهور وهو رمضان وربيع الأول وربيع الثانى وما اختص بأل أو الصفة أو الاضافة (قوله ما لا يقع جوابا لشئ منهما) أى لكم ولمتى كالحين والزمان لا تقول فى جواب من قال كم صمت أو متى صمت حينا أو زمنا (قوله وهو ما ليس له صورة الخ) وذلك كأسماء الجهات مثل فوق وتحت وغيرهما فانه لا حدود محصورة لشئ منها ولا يدل شئ منها على صورة مسماه أى على حقيقة المعنى الموضوع له بحيث ينكشف للسامع تلك الحقيقة الا اذا ذكر المضاف اليه كفوق السماء وتحت الارض مثلا فلا يعرف شئ من حقيقة تلك الجهات بنفس اللفظ الدال عليها بل بما أضيف اليه ذلك اللفظ بخلاف نحو الدار والبيت والمسجد فانها تدل على صورة مسماها بنفسها ولها حدود محصورة فانتصابها فى نحو سكنت البيت ونزلت الدار ليس على الظرفية بل على التوسع باسقاط الخافض وقد تقدم انها خارجة أيضا عن الظرف بالقيد الذى زاده ابن هشام فان قلت لاى شئ صلح اسم الزمان للظرفية مبهما ومختصا ولم يصلح لها اسم المكان الامبهما فالجواب أن أصل العوامل الفعل ودلالة الفعل على الزمان لكونها تضمنية أقوى من دلالته على المكان لكونها التزامية فلقوة دلالة الفعل على الزمان تعدى لجميع ما يدل عليه من أسمائه ولضعف دلالته على المكان لم يتعد الى جميع أسمائه بل الى نوع منها (قوله الاول المبهم) هذا سبق قلم لان يوما من المعدود لا المبهم ولذا يقع جوابا لكم قال فى اللب والمعدود من الزمان ما يصلح جوابا لكم قال السيد عبد الله نحو اليوم والليلة تقول فى جواب من قال كم صمت يوما (قوله وما أشبه ذلك) اسم الاشارة راجع لقوله خلف وما عطف عليه اى والذى أشبه ما ذكر وقوله من أسماء الجهات بيان لما وحينئذ لا بد من تقدير مضاف اى بقية أسماء اذ قد ذكر منها خلف وفوق وتحت ومثل لما بقى منها بقوله نحو

أى سواء كان مبهما او مختصا بوصف او باضافة او بلام التعريف أو معدودا ونعنى بالمختص ما يقع جوابا لمتى وبالمعدود ما يقع جوابا لكم وبالمبهم ما لا يقع جوابا لشئ منهما (أو اسم مكان مبهم) وهو ما ليس له صورة ولا حدود محصورة فى الزمان (نحو صمت يوما أو يوما طويلا أو يوم الخميس أو اليوم أو اسبوعا) لأول المبهم والثانى الموصوف والثالث المضاف والرابع المقرون بأل والخامس المعدود (و) المكان المبهم (نحو جلست خلف زيدا أو فوقه أو تحته وما أشبه ذلك من أسماء الجهات) الست نحو امام زيد ويمينه وشماله وشبهها فى الشياع كناحية الدار وجانبها ومكان الوقوف (و) أسماء (المقادير كسرت ميلا) وفرسخا وبريدا

امام الخ قال الناصر الطبلاوى والجهات الست أشهرها أ كثر من ستة وهى الفوق
والتحت واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والامام وانما سميت
الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان فان له ست جهات (قوله وماصيغ) اى
اشتق وقوله من الفعل اى من مصدر الفعل أو انه أراد الفعل بالمعنى اللغوى اى
الحدث الذى هو المصدر وانما أوّلناه بذلك ليكون كلامه جاريا على مختار البصريين
أن الاشتقاق من المصدر (قوله واتحدت مادته ومادة عامله) هذا قيد لا بد منه أما ان
اختلفت مادته ومادة عامله نحو قعدت مجلس زيد لم يجز فى القياس أن يجعل مجلس
ظرفا بل يجب فيه التصريح بفى ثم ظاهر صنيعه أن ماصيغ من الفعل مختص باسم
المكان وكان حقه أن ينبه على نظيره فى اسم الزمان اذ قعدت مقعد زيد يصح أن يراد
به الزمان اى زمان قعوده كما يصح أن يراد به المكان * واعلم أن المصنف مثل للمبهم
بثلاثة أنواع أسماء الجهات وأسماء المقادير وماصيغ من الفعل أما الجهات فظاهر
وأما أسماء المقادير ففيها خلاف قيل انها من المبهم وقيل شبيهة به لا منه وأما ماصيغ
من الفعل فقال المرادى انه من المختص لا من المبهم وقد يقال انه يستعمل مبهما
كقعدت مقعدا وغير مبهم كقعدت مقعد زيد ﴿تتمة﴾ ذهب جماعة منهم أبو البقاء
وابن هشام الى انه ليس من ظرف المكان قوله تعالى قيل ارجعوا وراءكم فانها ليست
بمعنى فى بل وراءكم اسم فعل ومعناه ارجعوا وانما جمع بينهما تأكيدا وانما لم يكن
ظرفا لان الظرف انما يجاء به لتقييد العامل وهو منتف هنا اذ لو قلت ارجع وراءك
وأردت الظرفية كان بمنزلة ارجع فى الوراء والرجوع لا يكون الا فى الوراء فهذا
الظرف مستفاد من الفعل والظرف لا يكون كذلك ورده السمين بجواز كونه ظرفا
اذ المعنى ارجعوا فى الموقف الذى أعطينا فيه نورا والتمسوا نورا ممن يقتبس أو الى
الدنيا فالتمسوا نورا بتحصيل سببه وهو الايمان وعلى هذا يكون الظرف ليس
مستفادا من الفعل (قوله الخامس المفعول معه) معنى كونه مفعولا معه أنه صاحب
الفاعل عند الفعل أعم من أن يثبت له الفعل أيضا وحينئذ يحسن العطف كجاء
الامير والجيش أو يثبت الفعل للفاعل فقط نحو استوى الماء والخشبة فان الاستواء
للماء فقط اذ هو الذى كان منخفضا ثم ارتفع واستوى والخشبة ما زالت بحالها فالمراد
بالاستواء هنا الارتفاع على حد واستوت على الجودى وليس المراد به التساوى
الذى لا يكون الا بين اثنين والا تعين رفع الخشبة على حد تشارك زيد وعمرو وقاله
شيخنا ثم الاصح أن المفعول معه قياسى وقيل سماعى ولذلك أخر عن المفاعيل وادعى
بعضهم عدم وقوعه فى القرآن يقينا ورده السيوطى بأنه قد وقع فى عدة آيات منها قوله
تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم وأجيب بأن مراد هذا البعض باليقين ما ينتفى معه
احتمال غير المفعولية (قوله الواقع بعد واو المصاحبة) أى الواو المفيدة مصاحبة
ما بعدها لما قبلها فى الحكم فى وقت واحد (قوله المسبوقة بفعل) ولو تقديرا نحو كيف
أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد اذ المعنى كيف تصنع أنت وزيدا (قوله أنا

(وماصيغ من الفعل)
واتحدت مادته ومادة عامله
(كرميت مرمى زيد) وفى
التنزيل وانا كنا نقعد منها
مقاعد للسمع (الخامس
المفعول معه وهو الاسم
الفضلة الواقع بعد واو
المصاحبة المسبوقة بفعل
نحو جاء الامير والجيش أو
باسم فيه معنى الفعل وحروفه
نحو أنا سائر والنيل)

سائر والنيل) ومثله أنا سائر والطريق والناصب لهذا المفعول ذلك الفعل أو الاسم
الذى فيه معنى الفعل لكن بواسطة الواو ولانه قاصر لا الواو (قوله نخرج بقيد الاسم
الخ) جعل الاسم قيدا نظرا للمعنى والا فهو فى التعريف جنس (قوله نحو جئت
مع زيد) ومثله ضربت زيدا وعمرا فان الواو وان دلت على مشاركة عمرو لزيد فى
المضروبية لكن لا يلزمها الدلالة على مصاحبته له فى الضرب فى وقت واحد (قوله
وضيعته) بالرفع عطفا على كل والضمير راجع الى المضاف الذى هو كل أى كل رجل
مع ضيعته كل رجل مقترنان وهو من مقابلة الجمع بالجمع على طريقة ركب القوم
دوابهم فانه ليس المراد أن كل انسان ركب دواب الجميع بل كل واحد من القوم
ركب دابة نفسه والضيعة بالضاد المعجمة والمثناة التحتية فى اللغة العقار الذى هو
الارض والنخل والمتاع وهى هنا عبارة عن الصنعة أى الحرفة التى يكتسب بها
الانسان سميت بذلك لأن صاحبها يضيع معاشه بتركها (قوله وباسم فيه معنى الفعل
الخ) يتبادر من كلامه أن كلا من قوله مسبوقة بفعل وقوله أو باسم فيه معنى الفعل
قيد مستقل وليس كذلك بل القيد أحد الأمرين اما الفعل واما اسم فيه معناه
وحروفه وعلى كل خرج كل رجل وضيعته وهذا لك وأباك فلو قال والمسبوقة بفعل
أو باسم فيه معنى الفعل وحروفه خرج كل رجل وضيعته وهذا لك وأباك لكان أسلم
وأوضح (قوله هذا لك وأباك بالموحدة) فليس أباك مفعولا معه لانه وان تقدم عليه
اسم فيه معنى الفعل وهو اسم الاشارة لأنه بمعنى أشير لكن ليس فيه حروف ذلك
الفعل هكذا قرر الحلبى قال شيخنا لا يخفى ان المصاحبة انما هى فيما سبق الواو ولو
كان المراد به هنا أشير كان المعنى أشير لهذا مع أبيك بأن يكون جالسا معه أو مع كونه
أباك بان كان هو وأبوك وكلاهما بعيد فالاحسن أن المراد بما فيه معنى الفعل دون
حروفه هنا الظرف أعنى لك فانهم عدوه مما تضمن معنى الفعل وهو الاستقرار دون
حروفه فالمعنى هذا الشئ استقر لك مع ابيك اه بتغيير ما (قوله فلا يتكلم به) أى
بهذا المثال أى لا يتكلم به منصوبا بل يقال هذا لك وأبيك مجرورا باللام معطوفا على
الكاف فى لك (قوله خلافا لأبى على الفارسى) حيث أجاز النصب فى أباك على انه
مفعول معه ذهابا منه الى الاكتفاء بمعنى الفعل وقياسا على قولهم مالك وزيدا حيث
أوجبوا فيه النصب على المفعول معه بتقدير فعل والتقدير ما كان لك وزيدا وأجيب
بوضوح الفرق بينهما وهو قوة الداعى الى تقدير الفعل فى الثانى وهو تقدم
ما الاستفهامية وتأخر المجرور وهما بالافعال أولى بخلاف الأول وهو هذا لك وأباك فانه
ليس فيه الا الثانى وهو تأخر الجار والمجرور (قوله الثامن الحال) ألفها منقلبة عن واو
فأصلها حول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا والدليل على أن الألف منقلبة
عن واو جمعها على أحوال وتصغيرها على حويلة والجمع والتصغير يردان الأشياء الى
أصولها ثم الافصح تأنيث وصفها فيقال حال حسنة كما يذكر فيقال حال حسن وقد يؤنث
لفظها كقوله * على حالة لو أن فى القوم حاتما * وهى نوعان مؤسسة ومؤكدة والمعرف

نخرج بقيد الاسم الفعل
نحو لا تأكل السمك وتشرب
اللبن بالنصب وبالفضلة
العمدة نحو اشترك زيد وعمرو
وبالواقع بعد واو المصاحبة
الواقع بعد مع نحو جئت مع
زيد وبالمسبوقة بفعل نحو
كل رجل وضيعته وباسم
فيه معنى الفعل وحروفه
نحو هذا لك وأباك بالموحدة
فلا يتكلم به خلافا لابى
على الفارسى (السادس
خبر كان و) خبر (أخواتها
نحو كان زيد قائما السابع
اسم ان و) اسم (أخواتها
نحو ان زيدا قائم وتقدما
فى المرفوعات) فلا حاجة
الى أعادة ذلك (الثامن الحال

بالتعريف الذى ذكره المصنف هو الاول وأما المؤكدة نحو زيد أبوك عطوفا فقد عرفها الرضى بانه اسم غير حدث يجيء مقرر المضمون جملة قال فقولنا غير حدث احترازا عن المنصوب فى رجع رجوعا (قوله الوصف) بمعنى الصفة وهو ما دل على ذات مبهمة باعتبار أمر معين وليس المراد بالوصف المعنى الوصف المصدرى وهو اطلاق الصفة على الموصوف لانه قد وصفه بفضلة والذى يكون فضلة هو نفس الصفة كراكبا من جاء زيد راكبا والمراد الوصف ولو تأويلا لتدخل الجملة الواقعة حالا نحو جاء زيد والشمس طالعة لانه فى معنى جاء زيد مقارنا لطلوع الشمس ومثله ما اذا وقع الجار والمجرور أو الظرف حالا كرأيت الهلال فى السماء أو بين السحاب فالحال فى الحقيقة هو المتعلق وهو كائنا مثلا ولا يخفى انه وصف حقيقة لا تأويلا فلا حاجة الى ادخاله فى التأويل نعم يدخل فيه نحو ثبات فى قوله تعالى فانفروا ثبات فانه بمعنى متفرقين نعم لا يشمل التعريف الحال الموطئة لانها جامدة والوصف مشتق وأجاب بعضهم بأن الحال فى الحقيقة وصفها الاهى (قوله الفضلة) المراد بها ما ليس جزأ من الكلام أى ما ليس ركنا فى الاسناد لا ما يستغنى عنه الكلام فان كثيرا من الأحوال يتوقف عليه صحة المعنى نحو قوله تعالى ولا تمش فى الارض مرحا وقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى وقوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين ونحو ذلك وخرج بقيد الفضلة الخبر نحو ضاحك فى قولك زيد ضاحك فانه وصف لكنه ليس بفضلة (قوله المبين لهيئة صاحبه) المراد بالهيئة الصفة لا الصورة المحسوسة المشاهدة والا لخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما فان الصدق والاسلام مبينان لصفة التكلم والموت وهما الصدق والاسلام وليسا محسوسين مشاهدين بل هما أمران معنويان وخرج بهذا القيد التمييز فانه مبين للذات والنعت فى مثل جاءنى رجل راكب فانه ذكر لتخصيص المنعوت وانما وقع بيان الهيئة به ضمنا لا قصدا فان ثم زاد الحلبى قيد القصد فى التعريف فقال المبين لهيئة صاحبه قصدا (قوله فاعلا كان صاحبه) فاعلا خبر كان مقدم عليها وصاحبه اسمها وضميره يعود على الوصف وهذا تعميم فى صاحب الوصف والمراد الفاعل لفظا كما مثل أو معنى نحو زيد من قولك زيد فى الدار قائما فان قائما حال من الفاعل معنى وهو الضمير الذى انتقل من العامل المحذوف الى الظرف وقيل انه حال من زيد لانه وان كان مبتدأ صورة فهو فاعل معنى لان المعنى استقر زيد فى الدار (قوله أو مفعولا) أى أو هما معا كما سيأتى فى كلامه فأو مانعة خلو تجوز الجمع وشمل كلامه المفعول اللفظى كما مثل والمعنوى نحو هذا زيد قائما فان قائما حال من المفعول معنى وهو زيد لان المعنى أشير الى زيد قائما فزيد مفعول أشير والفعل ليس بمقدر فى الكلام لان زيد خبر المبتدا لكنه مفهوم منه (قوله أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) قال الزمخشرى فى كشافه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الانكارى ومنها جعل ما هو فى الغاية من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى أحدكم اشعارا بأن أحدا من الأحدين لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر على

وهو الوصف الفضلة المبين لهيئة صاحبه فاعلا كان صاحبه (نحو جاء زيد راكبا) فراكبا حال من زيد (أو مفعولا نحو ركبت الفرس مسرجا) فمسرجا حال من الفرس (أو مجرورا بالحرف نحو مررت بهند جالسة) فجالسة حال من هند (أو مجرورا بالمضاف) بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف اليه نحو أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فان اللحم بعض الأخ أو كبعضه فى الاستغناء عنه بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه

تمثيل الاغتياب بأكل لحم الانسان حتى جعل الانسان أخا ومنها انه لم يقتصر على أكل لحم الأخ حتى جعل ميتا وعن قتادة كما تكره ان وجدت جيفة مدودة أن تأكل منها كذلك فاكره لحم أخيك وهو حى وانتصب ميتا على الحال من اللحم ويجوز أن ينتصب من الأخ (قوله أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا) قال التفتازانى فى حاشية الكشاف حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورأيت هندا اذا رأيت وجهها بخلاف رأيت غلام هند قائمة واختلفوا فى عامل مثل هذا الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الحال المشعر به حرف الجر كأنه قيل ملة نسبت لابراهيم حنيفا والصحيح أن عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور وأما مثل أعجبنى ضرب زيد را كبا فلا كلام فى جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه وهو ظاهر اه ومما يؤيد القول بأن العامل هو المضاف ما قاله بعض المحققين انه يلزم على القول بأن العامل هو الاضافة جواز الحال من كل مضاف اليه وليس كذلك وقال السمين القول بأن العامل معنى الاضافة ليس بشئ لان معنى الاضافة لا يصلح أن يكون عاملا البتة (قوله اليه مرجعكم جميعا) المرجع بكسر الجيم مصدر ميمى بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم لان المصدر الميمى من فعل يفعل بكسر العين فى المضارع قياسه أن يكون على وزن مفعل بفتح العين كمضرب فمجىء مرجع بالكسر شاذ أى مخالف للقياس وان كان فصيحا فى الاستعمال بدليل الآية (قوله فان مرجع عامل فى الحال النصب) فجميعا حال من الكاف الذى هو المضاف اليه المعمول لذلك المضاف اليه للمضاف الذى هو مرجع لأنه مما يعمل عمل الفعل اذ هو مصدر كما علمت فرجع مبتدأ خبره اليه وهو مضاف للكاف الواقع مفعولا فى المعنى فيكون من اضافة المصدر لمفعوله وجميعا حال من الكاف فيكون عاملا فيها وفى صاحبها وأما العامل فى الحال فى المثالين السابقين فهو أن اتبع ويأكل وهما عاملان فى نفس المضاف أيضا وهو لحم وملة وليسا عاملين فى المضاف اليه الذى هو صاحب الحال وهو أخيه وابراهيم واستشكل بأنه كيف يجوز أن يكون عامل المضاف عاملا فى الحال من غير عمله فى صاحبها الذى هو المضاف اليه مع قولهم ان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وأجيب بأنه لما كان المضاف اليه فيما ذكر بمنزلة المضاف لانه كل له أو ككله جاز أن يكون عامل المضاف عاملا فى الحال وان لم يكن عاملا فى صاحبها الذى هو المضاف اليه لان صاحبها لما كان بمنزلة معمول ذلك العامل فكان ذلك العامل عامل فيه وهذا حكمة اشتراطهم أن يكون المضاف بعضا من المضاف اليه أو كبعضه (قوله وتنقسم الحال بالنظر الى وصفها) أى ثلاثة أقسام (قوله كما مثلنا) أى فى قوله سابقا جاء زيد را كبا وركبت الفرس مسرجا فان الركوب يفارق زيدا ولا يلازمه لجواز أن ينتقل الى صفة أخرى (قوله دعوت الله سميعا) فسميعا حال من المفعول وهذه الصفة ثابتة له تعالى أزلا وأبدا

نحو أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح فى الكلام أن اتبع ابراهيم حنيفا أو عاملا فى الحال (نحو اليه مرجعكم جميعا) فان مرجع عامل فى الحال النصب (وتنقسم الحال) بالنظر الى وصفها (الى منتقلة) أى غير لازمة لصاحبها (كما مثلنا) ألا ترى أن الركوب قد يفارق زيدا ويجىء ماشيا (والى لازمة) أى لا تفارق صاحبها (نحو دعوت الله سميعا)

وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وخلق الله اليربوع يديه أقصر من رجليه (والى موطئة وهى الجامدة الموصوفة بمشتق نحو فتمثل لها بشرا سويا) فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك وسويا نعت بشرا وهو المسوّغ لوقوع الحال جامدة (و) بالنظر الى زمانها (الى مقارنة فى الزمان نحو هذا بعلى شيخا والى مقدرة) وهى المستقبلة (نحو ادخلوها خالدين والى محكية) وهى الماضية (نحو جاء زيد أمس راكبا) بالنظر الى الافراد والتعدد الى قسمين (مفردة كما تقدم) من الامثلة (ومتعددة لمتعدد نحو لقيته مصعدا منحدرا ويقدر) الحال (الاول) وهو مصعدا (للثانى) من الاثنين وهو الهاء (وبالعكس) فيقدر الحال الثانى وهو منحدرا للاول من الاثنين وهو التاء

(قوله وخلق الله الزرافة الخ) قال فى شرح الشذور الزرافة بفتح الزاى مفعول خلق ويديها بدل منها بدل بعض من كل وأطول حال من الزرافة ومن رجليها متعلق بأطول وقد عاب بعض الجهال ما جزمت به من فتح الزاى وقال فيها الفتح والضم فبينت له أن هذه اللفظة ذكرها أبو منصور موهوب بن الجواليقى فى كتابه فيما يغلط فيه العامة فقال فى باب ما جىء مفتوحا والعامة تضمه ما نصه هى الزرافة بفتح الزاى لهذه الدابة التى جمعت فيها خلق شتى مأخوذ من قولهم للجمع من الناس زرافة بالفتح وهو الوجه والعامة تضمها اه قال أبو البقاء وبعضهم يقول يداها أطول من رجليها بالرفع فيداها مبتدأ وأطول خبره والجملة حالية قال بعضهم ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرف بأل الجنسية فما بعده يصح فيه الحالية نظرا للفظ والوصفية نظرا للمعنى (قوله اليربوع) بفتح أوّله وسكون ثانيه وضم ثالثه جمع يرابيع (قوله والى موطئة وهى الجامدة الخ) عبارة الرضى هى اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال فى الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها اه وموطئة بكسر الطاء أى ممهدة (قوله وهو الملك) فى الحقيقة الفاعل ضمير تمثل لكنه فسره بدلوله ايضاحا والملك بفتح اللام وضمير لها يعود الى مريم (قوله وهو المسوّغ) ضمير هو يعود الى بشرا وقوله المسوّغ أى المجوّز لوقوع الحال وهو سويا وانما كان مسوّغا لان الحال فى الحقيقة هو سويا وبشرا وطأ الطريق له لمجيئه قبله موصوفا به واستشكل اعراب بشرا حالا بأنه يصير المعنى حينئذ تمثل لها الملك حال كونه بشرا وليس كذلك لانه فى وقت التمثل ملك لا بشر فالاولى أن يكون منصوبا بنزع الخافض أى تمثل لها الملك ببشر أى تشبه وتصوّر بصورته قال الحلبى ثم لا يخفى أن الموطئة لا تقابل اللازمة والمنتقلة وانما تقابل المشتقة فكان الأولى أن يقول وتنقسم الى مشتقة كما مثلنا والى موطئة (قوله الى مقارنة فى الزمان) أى تقترن مع مضمون عاملها فى زمن واحد (قوله هذا بعلى شيخا) اسم الاشارة مبتدأ خبره بعلى وشيخا حال أى كبيرا والشيخوخة مقترنة مع الاشارة التى هى العامل فى زمن واحد ثم جعل عامل الحال هو المبتدأ وهو هذا يلزم عليه أن العامل فى الحال وصاحبها هو الابتداء وهو عامل ضعيف لا يعمل فى شيئين وأجيب بأن المعنى أشير له شيخا فاتحد عاملهما بعد التقدير وهو أشير العامل فى الضمير النصب بواسطة الحرف والضمير هو صاحب الحال (قوله والى مقدرة) ويقال لها منتظرة (قوله ادخلوها) أى الجنة خالدين أى مقدرين خلودكم اذ الخلود ليس مقارنا للدخول بل يحصل بعده (قوله ويقدر الاول للثانى وبالعكس) تحرير هذه المسألة وايضاحها كما يعلم من كلام الرضى انه اذا جاء حالان من الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما لانه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا أو لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيفما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن هناك قرينة فالاولى جعل كل حال

بجنب

بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل كما صنع المصنف نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا فمصعدا حال من المفعول ومنحدرا حال من الفاعل فعلم أن مثال المصنف ضعيف ويجوز عطف أحد حالى الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال الشاعر

وانا سوف تدركنا المنايا * مقدرة لنا ومقدرينا

(قوله وشاهده) أى شاهد هذا الصنيع من حيث مجىء الحال على غير الترتيب والبيت من بحر الوافر ومعناه انى أنا وسعاد متحابان فأما أنا فزدت فى الهوى وأما هى فعادت أى صار هواها سلوانا بضم السين وهو الفراغ من المحبة ولا يخفى أن فى البيت قرينة يعرف بها صاحب كل حال وهى التذكير والتأنيث وهذا خلاف الغرض فى المسئلة من انه لا قرينة يعرف بها صاحب كل حال كما هو المستفاد من المثال الذى ذكره المصنف اذ لا قرينة فى لقيته مصعدا منحدرا يعرف بها صاحب كل حال (قوله كقوله) اى امرئ القيس من معلقته التى أولها

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وهى من بحر الطويل وتمام البيت الذى فى المصنف * على أثرينا ذيل مرط مرحل وأثرينا تثنية أثر ومعنى البيت انه خرج مع المحبوبة من خبائها وقد أرخت ذيل مرطها على أثريهما ليخفى أثر أقدامهما لئلا يتبعهما أحد والمرط نوع من الثياب والمرحل بالحاء المهملة كساء من خز أو صوف فيه أعلام (قوله لترادفها اى تتابعها) قال شيخنا الاولى أنه لما اتحد صاحبهما اشبها بالرديفين وهما الراكبان على دابة واحدة (قوله هذا كله) أى ما ذكر من تعريف الحال وتقسيمها الخ (قوله وهى المؤسسة) أى التى لا يستفاد معناها بدون ذكرها (قوله مؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدون ذكرها وقد تقدم تعريفها عن الرضى (قوله مؤكدة لعاملها) وهى التى يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها ثم تأكيدها العامل اما فى اللفظ وفى المعنى ومثاله قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا أو فى المعنى كمثال المصنف فان التبسم الضحك الخفيف فهو نوع من الضحك ولفظ الحال وعاملها مختلف وقيل ان الحال هنا مقدرة أى فتبسم مقدرا الضحك وشارعا فيه لان التبسم تحريك الشفتين لابتداء الضحك وليس بالضحك (قوله لآمن من فى الارض) من اسم موصول فاعل آمن وفى الارض جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة من وكلهم تأكيد وجميعا حال وما دلت عليه الحال من العموم مستفاد من لفظ من لان الموصول من صيغ العموم خصوصا وقد قوى ذلك العموم بالتأكيد ونص المصنف على أن الحال هنا مؤكدة لصاحبها اشارة للرد على ابن مالك حيث مثل بالمثال المذكور للمؤكدة للعامل (قوله ومؤكدة لمضمون جملة قبلها) وهى التى يستفاد معناها من مضمون تلك الجملة فان العطف أى الشفقة والحنو والرحمة من شأن الابوة (قوله وعامل الثالثة محذوف وجوبا) وانما وجب حذف العامل لان لفظ الاب يشعر بالعطف فاستغنى به عن التصريح بالعامل

وشاهده قوله

عهدت سعاد ذات هوى معنى * فزدت وعاد سلوانا هواها

فمعنى حال من التاء وذات هوى حال من سعاد وقد تأتى على الترتيب ان أمن اللبس كقوله * خرجت بها أمشى تجر ورائنا * فجملة أمشى حال من التاء فى خرجت وجملة تجر بالتاء الفوقية حال من الهاء فى بها (ومتعددة لواحد مع الترادف أو التداخل نحو جاء زيد راكبا متبسما فان جعلت راكبا ومتبسما حالين من زيد حالا بعد حال فهى المترادفة) بمعنى المتتابعة (سميت بذلك لترادفها) أى تتابعها (وان جعلت متبسما حالا من فاعل راكبا المستتر فيه فهى المتداخلة سميت بذلك لدخول صاحب الحال الثانية فى الحال الاولى هذا كله فى الحال المبينة) وهى المؤسسة (وقد تأتى الحال) مؤكدة وهى ثلاثة انواع (مؤكدة لعاملها نحو فتبسم ضاحكا ومؤكدة لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد أبوك عطوفا) وعامل الحال الاولى والثانية مذكور وعامل الثالثة محذوف وجوبا

تقديره أحقه ونحوه ﴿التاسع التمييز﴾ ويقال له التفسير والتبيين (وهو اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم أو اجمال نسبة) فخرج بقيد التنكير نحو زيد حسن وجهه بالنصب وبمعنى من الحال فانه بمعنى في وبالمبين لابهام اسم لا نحو لا رجل فانه اسم بمعنى من الاستغراقية لا المبينة (فالاول) وهو المبين لابهام اسم يقع (في أربعة مواضع أحدها العدد المركب) والملحق بالجمع السالم والمعطوف (نحو أحد عشر كوكبا) وعشرون رجلا وتسع وتسعون نعجة (ثانيها المساحة نحو شبر أرضا) فشبر اسم مبهم وأرضا تمييز (ثالثها الوزن كرطل زيتا) فرطل اسم مبهم وزيتا تمييز (رابعها الكيل نحو أردب قمحا) فأردب اسم مبهم وقمحا تمييز وناصب التمييز في هذه المواضع الاربعة الاسم المبهم تشبيها بالمشتق (والثاني) وهو المبين اجمال نسبة يقع (في أربعة مواضع أيضا أحدها المنقول عن الفاعل نحو اشتعل الرأس شيبا) أصله اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه فحصل ابهام في النسبة فجيء بالمضاف وهو شيب الذي كان فاعلا وجعل تمييزا والباعث على ذلك ان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفسرا أوقع في النفس (ثانيها المنقول عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا) أصله وفجرنا عيون الارض فحول الاسناد عن المضاف وجعل تمييزا وأقيم المضاف اليه مقامه فانتصب على المفعولية ما والعلة فيه ما تقدم (ثالثها المنقول عن المبتدا نحو أنا أكثر منك مالا) أصله مالي أكثر منك فحول المضاف وجعل تمييزا وأقيم الضمير المضاف اليه مقام المضاف فارتفع وانفصل (رابعها غير المنقول عن شيء

(قوله تقديره أحقه ونحوه) كاعرفه وأثبته وأتبينه وعلى هذا تكون حالا من المفعول وهو الهاء فان قدرنا ثبت وحق ونحو ذلك كانت حالا من الفاعل (قوله التاسع التمييز) ومعناه لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أي انفصلوا من المؤمنين وقال تعالى تكاد تميز من الغيظ أي ينفصل بعضها عن بعض (قوله بمعنى من) اى التي لبيان الجنس فخرجت من المبينة للاستغراق نحو لا رجل كما سيأتي وخرجت من الابتدائية نحو قول الشاعر * أستغفر الله ذنبا لست محصيه * (قوله مبين لابهام الخ) أشار به الى أن التمييز مصدر بمعنى اسم الفاعل ولو كان المصدر باقيا على مصدريته اقال بمعنى من لبيان ابهام الخ (قوله زيد حسن وجهه) زيد مبتدأ وحسن خبر ووجهه منصوب على التشبيه بالمفعول به وليس تمييزا لانه معرفة وانما لم يكن مفعولا به حقيقة لان الصفة المشبهة مشتقة من فعل قاصر غير متعد فكما أن الفعل الذي هو الاصل لا يتعدى فكذلك الصفة المشبهة التي هي فرعه لا تتعدى وأما قول الشاعر

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

حيث وقع التمييز فيه معرفة بأل وهو النفس فقد أجيب عنه بأن أل زائدة وليست معرفة فتكون النفس في معنى النكرة هذا وقد ذهب الكوفيون وابن الطراوة الى جواز تعريف التمييز وعلى هذا فلا اشكال في البيت (قوله بمعنى من الاستغراقية) أي المؤكدة للاستغراق المستفاد من دخول حرف النفي على النكرة (قوله لا المبينة) أي التي لبيان الجنس (قوله يقع في أربعة مواضع) أما الثلاثة الاخيرة منها فمن أسماء المقادير لانه يعرف بها مقدار الشيء وكميته وأما العدد فليس من المقادير عند المحققين ثم هذه المقادير اذا انصبت على التمييز يراد بها المقدرات فيراد المعدود والمذروع والمكيل والموزون (قوله تشبيها بالمشتق) معناه ان هذا الاسم جامد لكنه عمل لاجل كونه أشبه المشتق كاسم الفاعل ووجه الشبه الابهام في كل منهما وفي الرضي ان الاسم المذكور عمل لمشابهة الفعل في تمامه بالفاعل ثم قال ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن اضافته معها فاذا تم بذلك فقد شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما فشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه أن يكون بعد تمام الكلام اهـ ونقل عن الاخفش ان هذا التمييز لا ناصب له وانما هو مشبه بالمفعول به (قوله أوقع في النفس) لحصوله بعد الطلب ولان فيه افادة علمين وهما خير من علم واحد * قيل الحكيم اذا أراد التعليم لا بد له أن يجمع بين اجمال تتشوق معه النفس وتفصيل تسكن اليه (قوله والعلة فيه) أي في التحويل أي الباعث عليه

نحو زيد أكرم الناس رجلا) وناصب التمييز في هذه المواضع الأربعة المسند من فعل أو شبهه (العاشر المستثنى في بعض أحواله

ما تقدم من أن ذكر الشيء مجملا ثم مفصلا أوقع في النفس (قوله زيد أكرم الناس رجلا) أي من جهة الرجولية لا من جهة الابوة ولا من جهة الخؤلة وغيرهما (قوله أو شبهه) أي شبه الفعل وذلك كما في المثال الثالث والرابع وهو أكثر وأكرم ثم ما ذكره المصنف من أن ناصب التمييز في المواضع الاربعة هو الفعل أو شبهه مذهب سيبويه ومن تبعه وذهب قوم الى أن العامل في ذلك هو الجملة التي انتصب عن تمامها التمييز *(خاتمة)* يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ويفترقان في سبعة فأما أمور الاتفاق فانهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام وأما أمور الافتراق فالاول أن الحال يجيء جملة وظرفا ومجرورا كما مر والتمييز لا يكون الا اسما الثاني أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ولا كذلك التمييز الثالث أن الحال مبينة للهيئة والتمييز مبين للذات الرابع أن الحال تتعدد بخلاف التمييز الخامس أن الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو وصفا يشبه الفعل ولا يجوز ذلك في التمييز على الاصح السادس أن حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتأتي الحال جامدة كهذا مالك ذهبا ويأتي التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا السابع أن الحال تأتي مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز وأما قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا فيه مؤكد لما فهم من عدة الشهور وأما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين (قوله العاشر المستثنى) اسم مفعول مأخوذ من الاستثناء وهو لغة الصرف يقال ما ثنالك عن كذا أي صرفك عنه وفي الاصطلاح اخراج ما لولاه لدخل في الكلام السابق واعترض بأنه يلزم عليه الحكم بالدخول وعدمه في آن واحد ويجاب بأن المراد بالدخول توهم الدخول أي اخراج شيء لولا ذلك الاخراج لتوهم دخوله أي دخول ذلك الشيء المخرج أو أن المراد دخوله تناولا لا حكما فالمستثنى منه عام مخصوص وهو ما عمومه مراد تناولا لا حكما لقرينة كالاستثناء وأما العام الذي أريد به الخصوص فهو ما ليس عمومه مرادا لا تناولا ولا حكما وبما تقرر ينحل اشكال مشهور حاصله ان زيدا في قولك قام القوم الا زيدا لا يخلو اما أن يكون داخلا في القوم أو خارجا فان قلنا انه داخل في القوم والحال أننا أتينا بالا لاخراجه بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض وان قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اتفقوا على ان الاستثناء المتصل مخرج ومعلوم انه لا يمكن اخراج الشيء الا بعد دخوله وأحسن ما أجيب به عن الاشكال ما أشرنا اليه من أن زيدا داخل في مفهوم القوم خارج عن حكمه فلا تناقض *والحاصل ان مفهوم القوم شامل لزيد لكن الحكم وهو القيام مقدر اسناده للقوم بعد اخراج المستثنى الذي هو زيد من القوم وان كان الاسناد الى المستثنى قبل الاخراج منه ذكرا هذا كله في الاستثناء المتصل وأما المنقطع فخارج عن مفهوم المستثنى منه وحكمه معا (قوله في بعض أحواله) وهي حالة النصب أي ان الذي يعد من المنصوبات هو الاستثناء في هذه الحالة وأما في غيرها من الاحوال كالرفع والجر فليس داخلا في المنصوبات وان

وأدوات الاستثناء ثمانية الا) وهي أمها (وغير وسوى بلغاتها) فانه يقال فيها سوى كرضى وسوى كهدى وسواء كسماء وسواء كبناء (وليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا) وللمستثنى بها أحكام (فالمستثنى بالا ينصب وجوبا (اذا كان ماقبل الا كلاما تاما موجبا) بفتح الجيم (نحو قام الناس الا زيدا) فقام فعل ماض والناس فاعله والا حرف استثناء وزيدا منصوب بالا على الاستثناء (والمراد بالكلام التام أن يكون المستثنى منه مذكورا فيه قبلها والمراد بالايجاب أن لا يتقدمه نفي ولا شبهه سواء كان الاستثناء متصلا أم منقطعا والمراد بالاستثناء (المتصل ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه و) الاستثناء (المنقطع بخلافه) وهو ان لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه فالمتصل نحو قام القوم الا زيدا والمنقطع نحو قام القوم الا حمارا (وان كان ماقبل الا كلاما تاما غير موجب) بأن تقدم عليه نفي أو شبهه فلا يخلو اما أن يكون الاستثناء متصلا أو منقطعا (فان كان الاستثناء متصلا جاز فيه الاتباع) للمستثنى منه رفعا ونصبا وجرا (و) جاز فيه (النصب اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو ماقام القوم الا زيد بالرفع) على الابدال من القوم بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف بمنزلة لا (والا زيدا بالنصب) هذا على الاستثناء (وان كان الاستثناء منقطعا) فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا نحو مازاد

(قوله وأدوات الاستثناء ثمانية) منها حرفان وهما الا عند الجميع وحاشا عند سيبويه واسمان وهما غير وسوى بلغاتها وفعلان وهما ليس ولا يكون ومتردد بين الحرفية والفعلية وهما خلا عند الجميع وعدا عند غير سيبويه قاله في التوضيح (قوله وللمستثنى بها أحكام) قال أبو حيان في شرح التسهيل ولا يستوي في الادوات التي بمعنى الا الا الاستثناء المتصل والمنفصل فان الافعال التي يستثنى بها لا تقع في الاستثناء المنفصل لا تقول ما في الدار أحد خلا حمارا (قوله تاما موجبا) محصل ما ذكره من الصور ثلاثة لانه اما أن يكون الكلام تاما موجبا أو تاما ليس موجبا أو ليس تاما ولا موجبا وبقي قسم رابع وهو أن يكون الكلام موجبا غير تام *وأجاب الناصر الطبلاوي بأن هذا القسم غير جائز عندهم في الاغلب فلا يصح أن تقول قام الا زيدا وذلك لان معنى هذا قام جميع الناس الا زيدا وهو بعيد نعم ان استقام المعنى جاز نحو قرأت الا يوم كذا اذ لا يبعد وقوع القراءة في جميع الأيام الا اليوم المعين (قوله بفتح الجيم) اسم مفعول أي مثبتا احترازا عن المكسور الجيم فانه اسم فاعل صفة للمتكلم (قوله وزيدا منصوب بالا) وجهه أن الا نائبة عن استثنى كما أن حرف النداء نائب عن أنادي ولان العامل ما به يتقوم المعنى وقد تقوم هنا بالا وقال البصريون العامل في المستثنى هو الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط الا وقيل غير ذلك (قوله والمراد بالايجاب أن لا يتقدمه نفي ولا شبهه) وهو النهي والاستفهام قال في شرح القطر ونعني بغير الايجاب النفي والنهي والاستفهام مثال النفي قوله تعالى مافعلوه الا قليل منهم قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الابدال من الواو في فعلوه وقرأ ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ومثال النهي قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك قرأ ابن عامر وابن كثير بالرفع على الابدال من أحد وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء ومثال الاستفهام قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون قرأ الجميع بالرفع على الابدال من الضمير في يقنط (قوله والمنقطع بخلافه) ثم لا بد في المنقطع من علاقة بين المستثنى والمستثنى منه فلا يقال قام القوم الا ثعبانا (قوله بأن تقدم عليه نفي) سواء كان ذلك النفي صريحا نحو ماجاءني أحد الا زيدا أو مؤولا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله أي لا يغفرها أحد الا الله ومن النفي المؤول قراءة بعض السلف فشربوا منه الا قليل بالرفع أي لم يتركوه بدليل ماقبله وهو فمن شرب منه فليس مني (قوله بدل بعض من كل) ولم يحتج هنا للضمير الرابط بين البدل والمبدل منه لحصول الربط هنا لان الا وما بعدها من تمام الكلام السابق عليها ولا يضر التخالف بين المبدل منه والبدل في كون المبدل منه منفيا والبدل مثبتا خلافا لثعلب (قوله وعطف نسق عند الكوفيين) ليس المراد انها اذا العطف النسق عندهم كما قد يتوهم من ظاهر قوله لان الا عندهم من حروف العطف بل كونها عاطفة خاص بباب الاستثناء في مثل هذه الصورة (قوله مازاد

هـذا المـال الا النقص اذ لا يقال زاد النقص وان أمكن تسليط العامل على المستثنى (ففيه خلاف) بين الحجازيين والتميميين (فالحجازيون يوجبون نصب المستثنى والتميميون يجيزون فيه الاتباع) للمستثنى منه (نحو ماقام القوم الا حمارا) بالنصب على الاستثناء واحمار عند الحجازيين وحمار عند التميميين (مالم يتقدم المستثنى على المستثنى منه فيهما) أى فى المتصل والمنقطع (فان تقدم) المستثنى (وجب نصبه) وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع مادام باقيا على تبعيته (نحو ماقام الا زيدا القوم وماقام الا حمارا أحد) واعرابه مانافية وقام فعل ماض والا حرف استثناء وزيدا وحمارا نصبا على الاستثناء والقوم وأحد فاعل واحترزنا بقولنا مادام باقيا على تبعيته من نحو مامررت بمثلك أحد فان المتبوع أخر وصار تابعا وبذلك يوجه قولهم مالى الا أبوك ناصر برفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه (وان كان ماقبل الا غير تام) بأن لم يذكر فيه المستثنى منه (وغير موجب) بأن تقدمه نفى أو شبهه (كان مابعد الا على حسب ماقبلها) ويسمى الاستثناء مفرغا لان ماقبل الا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها (فان كان ماقبل الا يحتاج الى مرفوع رفعنا مابعد الا) وقلنا ماقام الا زيد فزيد مرفوع على الفاعلية بقام (وان كان ماقبل الا يحتاج الى منصوب نصبنا مابعد الا) وقلنا مارأيت الا زيدا فزيدا منصوب على المفعولية برأيت (وان كان) ماقبل الا (يحتاج الى مخفوض خفضنا مابعد الا) وقلنا مامررت الا بزيد فزيد مخفوض بالباء المتعلقة بمر هذا حكم المستثنى بالا (وأما المستثنى بغير وسوى) بلغاتها (فهو مجرور دائما) بالاضافة (ويحكم لغير

هذا المـال الا النقص) أى بالنصب على الاستثناء لا غير ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص بل يقال كثر النقص لما بين الزيادة التى هى النمو والنقصان من التضاد (قوله فالحجازيون يوجبون نصب المستثنى) أى يوجبون النصب على الاستثناء ولا يجيزون فيه الاتباع اذ لا يصح فيه الابدال حقيقة لان المستثنى ليس من جملة المستثنى منه وعلل الرضى امتناع الابدال بأن بدل الغلط غير موجود فى فصيح كلام العرب يعنى لو أبدل كان بدل غلط وهو غير موجود فى كلامهم (قوله والتميميون يجيزون فيه الاتباع) هكذا فى بعض النسخ وفى بعض آخر يجوزون وقوله الاتباع أى للمستثنى منه قال الناصر وعليه حمل الزمخشرى قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله وأطال فى بيانه ولخصه بعض المفسرين بقوله الا الله رفع بدلا من من لانه فاعل يعلم تقديره لا يعلم الا الله الغيب فى السموات ولا يجوز جعل الا هنا استثناء متصلا ولا يخفاك ان هذا تخريج للتلاوة على وجه مرجوح لان الاتباع مرجوح عند التميميين فحرره (قوله أى فى المتصل والمنقطع) أى والقسم أنه من كلام تام غير موجب نحو ماقام الا زيدا القوم ومنه قول الكميت

وما لى الا آل أحمد شيعة * وما لى الا مذهب الحق مذهب

(قوله فان المتبوع) وهو أحد أخر عن تابعه وهو مثلك اذ الاصل مامررت بأحد مثلك فمثل صفة أحد قدم عليه وقيل مامررت بمثلك أحد وصار المتبوع وهو أحد تابعا فيعرب بدلا من مثل بدل كل من كل أو عطف بيان (قوله برفع المستثنى) أى وهو أبوك مع تقدمه على المستثنى منه الذى هو ناصر هذا كله بحسب الاصل وهو مالى ناصر الا أبوك وأما الآن فى هذا التركيب وهو مالى الا أبوك ناصر فهو استثناء مفرغ ولى خبر مقدم وأبوك مبتدأ مؤخر وناصر بدل أو عطف بيان والمستثنى منه محذوف أى مالى أحد الا أبوك ناصر * واعلم أن المقصود من هذا التركيب حصر الناصر فى الاب وهو بعيد على جعل ناصر بدلا من أبوك فالاولى أن يجعل ناصر صفة لاحد المحذوف وقد فصل بينهما بالا ومدخولها أو أنه خبر مبتدا محذوف والجملة مستأنفة استئنافا بيانيا لانه لما قال مالى الا أبوك كأنه قيل هذا الاب لك دون غيره فى أى شئ فقال هو ناصر أفاده شيخنا (قوله وأما المستثنى بغير وسوى فهو مجرور دائما) أى بغير وسوى لا بالاضافة على الأصح من أن العامل فى المضاف اليه هو المضاف وأصل غير صفة مفيدة لمغايرة مابعدها لما قبلها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو دخل بوجه غير الذى خرج به وسوى فى الأصل اسم للمكان المستوى ثم استعمل بمعنى

بنصب غير لفظا وسوى تقديرا (ومن جواز الوجهين) وهما النصب والاتباع (مع النفي والتمام) نحو ماقام القوم غير زيد وسوى زيد برفع غير وسوى ونصبهما (ومن الاجراء على حسب العوامل مع النفي وعدم التمام) نحو ماقام غير زيد وسوى زيد برفع غير وسوى على الفاعلية ومارأيت غير زيد وسوى زيد بنصب غير وسوى على المفعولية وما مررت بغير زيد وسوى زيد بجر غير وسوى بالباء (وأما المستثنى بليس ولا يكون فهو واجب النصب) لانه خبرهما واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه أو على البعض المدلول عليه بكله السابق عند جمهور البصريين أو على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنا عند الكوفيين (نحو قاموا ليس زيدا ولا يكون زيدا) والتقدير ليس هو ولا يكون هو أى القائم أو بعضهم زيدا أو قيامهم قيام زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه (وأما المستثنى بخلا وعدا وحاشا فيجوز نصبه على المفعولية) وفاعلها ضمير مستتر فيها وجوبا وفى مفسره الخلاف السابق (ان قدرتها أفعالا و جره ان قدرتها حروفا) جارة للمستثنى (نحو قام القوم خلا زيدا وزيد وعدا زيدا وزيد وحاشا زيدا وزيد بنصب زيد وجره مالم تتقدم ما المصدرية على خلا وعدا

المكان فقط ثم بمعنى بدل نحو أنت لى سوى عمرو أى بدله ثم بمعنى الاستثناء وماذكره المصنف من أن سوى كغير تبع فيه الزجاج وابن مالك حيث قالا سوى كغير معنى واعرابا ويؤيده أتانى سواك حكاه الفراء والذى ذهب اليه سيبويه والجمهور أنها ظرف بدليل وصل الموصول بها كجاء الذى سواك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا فى الشعر نحو قوله ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا قال الناصر ومعنى قول الجمهور بظرفيتها انها منصوبة فى حال الاستثناء نظرا لأصلها من الظرفية والا ففى حالة الاستثناء ليس فيها شىء من معنى الظرفية لأنها خرجت عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء (قوله بنصب غير) واختلف فى ناصبها فقال ابن خروف انتصبت عما قبلها على الاستثناء كما انتصب الاسم الذى بعد الا وجعل ذلك دليلا على أن النصب فى قام القوم الا زيدا ليس بالا لأن الا قد عدمت مع غير مع وجود النصب وهذا مبنى على مذهبه من أن الناصب للمستثنى بالا هو الجملة قبلها فقط لا بتقويتها ولا الا فقط وقال الفارسى ان غير منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء وهى حال من المستثنى منه وصح ذلك لأن غيرا لا تتعرف بالاضافة وقيل على التشبيه بظرف المكان والجامع بينهما الابهام (تنبيه) يجوز فى المعطوف على المستثنى بغير مراعاة اللفظ فيجر ومراعاة المعنى فينصب تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا وماقام أحد غير زيد وعمرو وعمرا وقال الشلوبين هو من باب التوهم ولا يجوز جر المعطوف على المستثنى بالا نحو قام القوم الا زيدا وعمرو بجر عمرو وأجازه بعضهم قاله الناصر (قوله واسمهما) أى ليس ولا يكون ضمير مستتر لم يبين أن الاستتار هنا واجب أو جائز وقد صرح فى خلا وعدا وحاشا بأن الاستتار فيها واجب فهذا الصنيع ربما يوهم الفرق وليس كذلك اذ الحكم فى الجميع وجوب الاضمار فكان الأولى أن يصرح هنا أيضا بأن الاستتار واجب وقوله عائد على اسم الفاعل هذا غير مطرد اذ قد يتخلف فى نحو القوم أخوتك ليس أو لا يكون زيدا الا أنه لم يتقدم فيه فعل أو شبهه ومحل ماذكره أيضا اذا كان الفعل السابق مبنيا للفاعل فان كان مبنيا للمفعول عاد الضمير على اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق نحو القوم ضربوا ليس أو لا يكون زيدا أى ليس أو لا يكون هو أى المضروب زيدا فلو عبر بالوصف لكان أشمل وقوله المفهوم من الفعل السابق الأولى زيادة أو الوصف ليشمل نحو القوم ضاربون ليس زيدا (قوله قاموا ليس زيدا الخ) جملة ليس ولا يكون فى موضع نصب على الحال أو مستأنفتان (قوله وأما المستثنى بخلا) هو فى أصل الوضع فعل قاصر لأنه يقال خلت الدار من كذا الا أنه ضمن معنى جاوز حين جعل أداة استثناء فمن ثم كان المنصوب بها مفعولا به وأما عدا وحاشا فأصلهما متعديان فان اتصلت خلا وعدا وحاشا بضمير خطاب أو غيبة نحو قام القوم حاشاك أو حاشاه جاز كون الضمير مجرورا أو كونه منصوبا فان قلت حاشاى تعين الجر أو حاشانى تعين النصب (قوله مالم تتقدم ما المصدرية على خلا وعدا) لم يذكر تقدمها على حاشا لأنه قليل ومنعه سيبويه وفى التسهيل وربما قيل

ماحاشا

ماحاشاومنه قوله رأيت الناس ماحاشاقريشا * فانانحن أفضلهم فعالا

واعلم ان ماهنا وان كانت مصدرية الا انه لا يسبك مابعدها بمصدر لأنهما فعلان جامدان لا مصدر لهما فتنبه لهذه الدقيقة ومحل ما هذه وصلتها النصب اما على الظرفية بتقدير مضاف أو على الحالية بالتأويل باسم الفاعل فمعنى قاموا ماعدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا أو مجاوزين زيدا (قوله مالم يحكم بزيادة ما) وهو شاذ لان ما اذا زيدت مع حرف الجر لا تتقدم عليه بل تتأخر عنه نحو قوله تعالى فبما رحمة من الله والقائل بالجر مع دخول ما الكسائى والجرمى وأبو على نقل ذلك أبو حيان وقال معترضا على الجرمى ان كان الخفض منه قياسا فهو فاسد لانه ليس من مواضع زيادتها وان حكى ذلك فهو شذوذ فان قلت هلا جعلت ما زائدة مع النصب كما جعلت زائدة مع الخفض فالجواب أن دخول ما المصدرية على الفعل جائز ينقاس وزيادة ما قبل الحرف لا تنقاس فكان حملها على ما ينقاس أولى (قوله الحادى عشر اسم لا النافية للجنس) أى النافية لبعض صفات الجنس وأحكامه فاضافة نفى للجنس لادنى ملابسة وبيان ذلك أنك اذا قلت لا رجل ضارب مثلا أفادت لا نفى الضرب عن الرجل فالمنفى بها الضرب وهو بعض الاحكام اللاحقة للجنس واسناد النفى اليها مجاز من اسناد ما للشئ لآلته لان النافى حقيقة هو المتكلم والنفى فى لا هذه نص بخلاف لا التى تعمل عمل ليس فانها وان نفت الجنس أيضا فى نحو قوله

تعز فلا شئ على الأرض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

لكن نفيها له من قبيل الظاهر فلذلك اختصت لا العاملة عمل ان بنفى الجنس واشتهرت لا العاملة عمل ليس بالنافية للوحدة لما ان النفى فى العاملة عمل ان أمكن ومن ثم قيل لها لا التبرئة واعا عملت لا هذه العمل المذكور لكونها اشبهت ان ووجه الشبه أن ان للمبالغة فى الاثبات ولا التبرئة للمبالغة فى النفى فلما توغلتا فى الطرفين تشابهتا فأعملت عملها (قوله اذا كان مضافا) تقييد لاسم لا أى ان اسم لا ان كان مضافا أو شبيها بالمضاف يكون منصوبا لفظا فيدخل فى باب المنصوبات وأما اذا كان اسمها مفردا فانه يكون منصوبا محلا هذا وقد كان الأولى له ترك هذا القيد لان المراد بالمنصوبات فى كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا ومحلا فيدخل اسم لا بجميع أقسامه (قوله أو شبيها بالمضاف) قيل ويسمى المطول والممطول من مطلت الحديدة اذا مددتها وانما يطول الاسم اذا لفظ بالمعمول (قوله فى العمل فيما بعده) بيان لوجه شبهه بالمضاف واعترض عليه بأن بيان وجه الشبه بما ذكر لا يتناول نحو لا ثلاثة وثلاثين لان المعطوف عليه ليس عاملا فى المعطوف وكذلك ما نعت بجملة نحو لا عظيما يرجى لكل عظيم غير الله أو المنعوت بما يشبه الجملة من ظرف أو جار ومجرور نحو لا حليما عندك أو فى الدار مقيم فان المنعوت ليس عاملا فى النعت وحينئذ فالأولى أن يجعل وجه الشبه قوله وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه وذلك لأن المضاف يتصل به شئ من تمامه وهو المضاف اليه وكذلك الشبيه به اتصل به شئ من تمامه كالأمثلة

فان تقدمت عليهما وجب النصب) لتعين الفعلية حينئذ لان ما المصدرية مختصة بالافعال (مالم يحكم بزيادة ما) فانه يجوز الجر على تقدير الحرفية (الحادى عشر اسم لا النافية للجنس اذا كان مضافا نحو لا غلام سفر حاضر) فلا نافية للجنس وغلام سفر اسمها وحاضر خبرها (أو شبيها بالمضاف) فى العمل فيما بعده (وهو ما اتصل به شئ من تمام معناه مرفوعا كان) المعمول (نحو لا قبيحا فعله حاضر) فقبيحا صفة مشبهة اسم لا وفعله فاعلها وحاضر خبر لا (أو منصوبا نحو لا طالعا جبلا مقيم) فطالعا اسم لا وهو اسم فاعل وفاعله مستتر فيه وجبلا مفعوله ومقيم خبرها (أو مخفوضا بخافض متعلق به نحو لا مارا بزيد عندنا) فمارا اسم فاعل وهو اسم لا وبزيد جار ومجرور متعلق به وعندنا خبرها (فان كان اسم لا مفردا) أى غير مضاف ولا شبيها به (فانه يبنى على ما ينصب به لو كان معربا)

الآتية (تنبيه) سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد لا يكون متبوعها بها شبيها بالمضاف (قوله فيبنى على الفتح فى نحو لا رجل ولا رجال) ما ذكره المصنف من بناء الاسم المفرد على الفتح هو مذهب الجمهور وذهب الزجاج والسيرافى الى أن الفتحة فيه اعرابية لكن حذف التنوين مع كونه معربا للتثاقل بسبب التركيب مع عامله والصحيح ما قاله المصنف انه مبنى على الفتح لأن حذف التنوين فى حالة الوصل من الاسم المنون لغير اضافة وبناء غير معهود واختلف فى علة البناء فقيل تركيبه مع عامله كخمسة عشر فانه مبنى اتفاقا وقيل وهو الصحيح بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية لأن قولك لا رجل نص فى نفى الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل فى الدار بالرفع والتنوين فانه ليس نصا فى الاستغراق بل ظاهر فيه فاذا أرادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وقالوا لا رجل وانما بنيت النكرة على ما تنصب به ليكون البناء على شىء استحقته النكرة فى الأصل قبل البناء وانما لم يبن المضاف ولا الشبيه بالمضاف لأن الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه أصالة وهو الاعراب وأما ما فى الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما أعطيت فانه من قبيل الشبيه بالمضاف فكان القياس ان يقال لا مانعا بالنصب والتنوين نحو لا مارا بزيد وقد خرجه البغداديون بأنه منصوب لكن ترك فيه التنوين اجراء له مجرى المضاف وقال البصريون ان هذا الجار والمجرور متعلق بخبر لا المحذوف والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت وحينئذ يكون من قبيل المفرد لا من الشبيه بالمضاف (قوله نحو لا رجلين) ومنه قوله

تعز فلا الفين بالعيش متعا * ولكن لوراد المنون تتابع

(قوله نحو لا مسلمات) ومنه قوله

ان الشباب الذى مجد عواقبه * فيه نلذ ولا لذات للشيب

(قوله وقد يفتح الخ) قال فى الخصائص انه لا يجيز فتحه بصرى الا أبو عثمان قال أبو حيان وتلخص أن فى نحو لا مسلمات أربعة مذاهب أحدها الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف وقد سبقه الى ذلك قوم من النحويين قاله ابن الدهان فى الغرة والثانى الكسر بلا تنوين وهو مذهب الأكثرين والثالث الفتح وهو مذهب المازنى والفارسى والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين فى الحالين وهو الصحيح اذ ورد به السماع (قوله الثانى عشر المنادى) هو اسم مفعول من نادى ينادى فاسم الفاعل بكسر الدال واسم المفعول بفتحها فلذلك قال بفتح الدال (قوله وهو المطلوب اقباله) أى توجهه للمنادى بكسر الدال وذلك التوجه بالوجه أو بالقلب حقيقة كان نحو يا زيد أو حكما نحو قوله تعالى وقيل يا أرض ابلعى ماءك ويا سماء أقلعى فانهما نوديا تنزيلا لهما منزلة العاقل الذى يقبل ويتوجه كذا قالوا لكن قال شيخنا لا ينبغى أن يتجارى على المولى تبارك وتعالى فيقال انه خاطب غير العاقل تنزيلا له منزلة العاقل وذلك لأن العاقل وغيره بالنسبة للمولى سواء فيخاطب كلا منهما كالآخر وكلاهما

يمتثل

ويبنى على الفتح فى نحو لا رجل ولا رجال لانهما ينصبان بالفتحة ويبنى على الياء فى التثنية وجمع المذكر السالم فالأول نحو لا رجلين والثانى نحو لا زيدين بكسر الدال لانهما ينصبان بالياء ويبنى على الكسر فى الجمع بالألف والتاء نحو لا مسلمات بالكسر لانه ينصب بالكسرة وقد يفتح اجراء للباب على وتيرة واحدة عند أبى عثمان المازنى من البصريين (الثانى عشر المنادى) بفتح الدال وهو المطلوب اقباله

بحرف مخصوص وانما ينصب (اذا كان مضافا نحو ياعبد الله أوشبيها بالمضاف وهو ماعمل فيما بعده الرفع نحو ياحسنا وجهه أوالنصب نحو ياطالعا جبلا أوالجر) بخافض يتعلق به (نحو يارفيقا بالعباد أو نكرة غير مقصودة نحو قول) الاعمى يارجلا خذ بيدى وقول (الواعظ ياغافلا والموت يطلبه) لان الاعمى والواعظ لايقصدان شخصا بعينه (فان كان المنادى مفردا)

عتثل و يقبل اقبال الآخر فلآية عنزلة يا زيدا ضرب عمرا اذا كانا حاضرين عندك فالاقبال فيهما اقبال امتثال اه كلامه ودخل فى التعريف يا زيد لاتقبل فان اقباله مطلوب لسماع النهى ونهيه عن الاقبال انما هو بعد توجهه فاختلفت الجهتان وأما نحو يا ألله فان المقصود من النداء فيه لازم التوجه وهو الاجابة وخرج بالمطلوب اقباله المتفجع عليه نحو وازيداه فانه ليس مطلوب الاقبال اذ دخول حرف النداء عليه لمجرد التفجع وفى كلام الرضى المتفجع عليه منادى على وجه التفجع فاذا قلت يازيداه كأنك قلت تعال فأنا مشتاق اليك فعلى هذا لايكون خارجا عن التعريف بل هو من قبيل المنادى عند الرضى ومثله المستغاث (قوله بحرف مخصوص) متعلق بالمطلوب وخرج بهذا القيد اطلب اقبال زيد وأنادى زيدا وأدعوك ونحو ذلك فالمطلوب اقباله هنا لايسمى منادى لكون ذلك الطلب ليس بحرف مخصوص وحروف النداء خمسة وهى يا وأيا وهيا وأى والهمزة ويا أم الادوات وقد عمل معكوسها وهو أى عملها فنودى بها كما نودى بيا وبذلك ألغز الحريرى فقال وما العامل الذى يتصل آخره بأوله ويعمل معكوسه مثل عمله (قوله اذا كان مضافا) قيد فى كون المنادى منصوبا لفظا أما اذا لم يكن مضافا ولا شبيها به فهو منصوب محلا وقد كان الاولى الاطلاق وترك هذا القيد ليدخل فى كلامه المنصوب محلا كما علمت أن المراد بالمنصوبات سابقا مايشمل المنصوب لفظا ومحلا وتقديرا (قوله وهو ماعمل فيما بعده) فيه قصور كما تقدم فالاولى أن يقول هو اسم يجىء بعده شىء من تمامه اما معمول له نحو ياطالعا جبلا وياحسنا وجهه وياخيرا من زيد أو معطوف عليه عطف نسق على ان يكون المتعاطفان اسما لشىء واحد نحو ياثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين او نعت نحو ياحليما لايعجل وياجوادا لايبخل وكقوله *أعبدا حل فى شعبى غريبا*

وقوله ألا يانخلة من ذات عرق * عليك ورحمة الله السلام

فكل هذا مشابه للمضاف (قوله ياحسنا وجهه) يا حرف نداء وحسنا منادى منصوب وهو صفة مشبهة ووجهه فاعل والهاء مضاف اليه (قوله ياطالعا جبلا) فطالعا منادى منصوب وهو اسم فاعل وفاعله الضمير المستتر فيه جوازا وجبلا مفعوله (قوله بخافض يتعلق به) فيه تسمح والأولى أن يقول أوخفض مابعده بخافض يتعلق هو واياه به أى بالمنادى (قوله نحو يارفيقا بالعباد) رفيق من أمثلة المبالغة المحولة من اسم الفاعل أى كثير الرفق أى اللطف بمعنى الاحسان (قوله نحو قول الأعمى) التقييد بالاعمى للتوضيح لظهور عدم القصد منه والا فقد يكون عدم القصد أيضا من البصير (قوله ياغافلا والموت يطلبه) هذا شطر بيت من بحر الكامل أحذ العروضة مضمر الاجزاء ويصح أن يكون من بحر السريع عروضه مخبونة مطوية مكسوفة والظاهر انه مجرد تمثيل لم يقصد به الشعر بل اتفق اتزانه ومثله لايسمى شعرا وان وافق الموازين كما بيناه فى حواشى شيخ الاسلام على الخزرجية نسأل الله تعالى أن ينفعنا بها هى و بقية مؤلفاتنا (قوله لان الأعمى والواعظ الخ)

أى ليس مضافا ولا شبهه (فانه يبنى على مايرفع به لو كان معربا فيبنى على الضم فى نحو يازيد) لانه يرفع بالضمة (وعلى الالف فى) المثنى (نحو يازيدان) لانه يرفع بالالف (وعلى الواو فى) جمع المذكر السالم (نحو يازيدون) لانه يرفع بالواو (وان كان نكرة مقصودة فانها تبنى على الضم من غير تنوين نحو يارجل) لمعنى اجرائها مجرى العلم فى افادة التعيين

علة لمحذوف أى وانما كان ماذكر من قبيل النكرة غير المقصودة لان الخ (قوله أى ليس مضافا ولا شبهه) ومثله النكرة المقصودة فانها أيضا ليست منصوبة أى اذا لم يكن المنادى واحدا من هذه الثلاثة فانه يبنى على مايرفع به ويكون منصوب المحل (قوله فيبنى على الضم فى نحو يازيد) أى وياهندات لانهما يعربان بالضمة رفعا فهو منادى مبنى على الضم فى محل نصب وحكمة بناء المنادى المفرد سواء كان علما أو نكرة مقصودة شبهه للحرف فى المعنى لانه وقع موقع الكاف الاسمية المشبهة للكاف الحرفية التى هى كاف الخطاب لان يازيد بمنزلة أدعوك وهذه الكاف ككاف ذلك وكان البناء على حركة لان له أصلا فى الاعراب وكانت خصوص الضمة فرقا بين حركة المنادى المبنى وحركة المعرب نحو ياقوم وياقومنا وأما المضاف والشبيه به فلم يبنيا لان الاضافة وشبهها عارضت موجب البناء وألحقتهما بأصلهما وهو الاعراب ولم تبن النكرة غير المقصودة لكونها لم تقع موقع الكاف واختلف فى العامل فى المنادى فقال سيبويه فعل مقدر وأصل يازيد يا أدعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ودلالة حرف النداء عليه وذهب المبرد الى أن الناصب حرف النداء لسده مسد الفعل وعلى كلا المذهبين فيازيد كلام تام أما على مذهب سيبويه فجزآ الكلام مقدران وهما الفعل والفاعل وأما على مذهب المبرد فحرف النداء سد مسد أحد الجزأين وهو الفعل والفاعل مقدر قال الناصر ولا مانع من دعوى سد حرف النداء مسد الجزأين وذهب الكسائى والرياشى الى أن ضمة يازيد ونحوه ضمة اعراب ونقله ابن الاعرابى عن الكوفيين ﴿تنبيه﴾ لو قلت ياضارب بنيته على الضم ولا ينظر الى الضمير المستكن فيه ولو قلت ياضارب وزيد فان قدرت زيدا معطوفا على ضارب بنيت ضارب أيضا وان قدرته معطوفا على الضمير نصبت ضاربا لعمله فى زيد بواسطة الحرف فيكون من قبيل الشبيه بالمضاف ولذا وجب نصب مشترك فى قولك يامشتركا وزيد عطفا على الضمير لعدم استغنائه بواحد لان الاشتراك يقتضى التعدد (قوله يازيدان) ويا اثناعشر ويا اثنتاعشرة لانهما يرفعان بالالف فان قلت ان العلم اذا ثنى أو جمع وجب دخول أل عليه فلا تقول جاء زيدان وزيدون بل الزيدان والزيدون كما تقدم فلم صح يازيدان ويازيدون بدون أل فالجواب ان يا قائمة مقام أل فهى فى حكمها فى افادة التعريف فلو أتى بأل هنا لزم اجتماع اداتى تعريف وهو يا وأل على معرف واحد (قوله فى افادة التعيين) بيان لاجراء النكرة المقصودة مجرى العلم والمعنى ان النكرة المقصودة لما أشبهت المنادى المفرد العلم فى افادة التعيين بنيت على الضم كما بنى العلم قال فى الضوء المنادى المعرفة على ضربين أحدهما ما كان معرفة قبل النداء نحو يازيد والثانى ما تعرف بالنداء نحو يارجل فانه لم يكن قبل النداء معرفة وانما تعرف من حيث انك أقبلت على واحد من الجنس وخصصته بالنداء فجرى مجرى أن تقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم اختلف أصحابنا فى ان العلم هل يكون باقيا على علميته بعد النداء أم لا

فذهب الاكثرون الى أنه نكر وجعل جنسا نحو زيد من الزيدين كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع ويدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب آخرون الى أن العلمية باقية بعد النداء واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كان بعلامة لفظية كحرف النداء واللام ويعضد هذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى فى المفتاح (قوله مالم توصف) اى النكرة المقصودة وهذا مرتبط بقوله فانها تبنى على الضم وقيد له يعنى أن محل بناء النكرة المقصودة على الضم اذا لم توصف أما اذا وصفت بجملة كالمثال الذى فى المصنف أو شبهها وهو الظرف كقولك يا عظيما عند الناس والجار والمجرور نحو يا عظيما فى الناس (قوله يا عظيما يرجى لكل عظيم) هذا شطر بيت من بحر الخفيف وعظيم فعيل من أمثلة المبالغة (قوله لا من الملحق به) وذلك لان ما تصل بها معمول لها وأما توجيه الضم المرجوح فتقدر أن جملة يرجى لكل عظيم نعت بها عظيم بعد النداء لا قبله فيكون من قبيل وصف المنادى لا من نداء الموصوف ووجه مرجوحيته انه يلزم عليه نعت المعرفة بالجملة وهو مخالف لقاعدة ان الجمل بعد المعارف أحوال لا صفات ولعل هذا هو الحامل لابن هشام على ما قاله (قوله الثالث عشر خبر كاد) وتسمى أفعال المقاربة مصدر قارب بمعنى قرب فالمفاعلة غير مرادة بقرينة قوله الآتى ما وضع للدلالة على قرب الخبر (قوله وهى من باب تسمية الكل باسم جزئه) وذلك لان معنى المقاربة موجود فى بعضها وذلك البعض جزء من جملة تلك الافعال فأطلق على مجموعها أفعال المقاربة هذا توجيه كلامه وأنت خبير بأن تسمية الكل باسم الجزء عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره وذلك كاطلاق الرقبة فى قوله تعالى فتحرير رقبة على مجموع ذات الرقيق واطلاق العين على الجاسوس وكاطلاق لفظ كلمة على الكلام الذى هو عبارة عما تركب من الكلمة وأما تسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعضها فيسمى تغليبا كالعمرين فى أبى بكر وعمر والقمرين فى شمس وقمر وما نحن فيه من هذا القبيل (قوله وحقيقة الحال) بيان لوجه كون اطلاق افعال المقاربة عليها مجازا أى وانما كانت تسميتها بذلك مجازا لان حقيقة الحال الخ وأل عوض عن المضاف اليه اى حقيقة حالها أى الحال الثابتة لها فى نفس الأمر أنها ليست كلها مفيدة للمقاربة بل هى أقسام ثلاثة وتقسيمها للاقسام الثلاثة هو مختار ابن مالك وأما ابن الحاجب فانه عرف هذه الأفعال بقوله ما وضع لدنو الخبر رجاء أو حصولا أو أخذا فيه فظاهر هذا التعريف أن أفعال الباب كلها للمقاربة لكن قسم منها لمقاربة الخبر رجاء نحو عسى وقسم لمقاربة حصوله نحو كاد وقسم لمقاربته أخذا فيه نحو جعل وطفق وحينئذ لا يكون فى تسميتها أفعال المقاربة تجوز (قوله على قرب الخبر) أى قرب حصوله والخبر بمعنى المخبر به وفى قوله للدلالة تجوز لانه انما وضع لقرب الخبر لا للدلالة عليه اذ هى أمر عارض للموضوع له لا موضوع له وأجيب بصحة أن تكون

(مالم توصف فان وصفت ترجح نصبها على ضمها) لان النعت من تمام المنعوت فألحقت بالشبيه بالمضاف (نحو يا عظيما يرجى لكل عظيم) فجملة يرجى فى موضع نصب نعت لعظيم هذا قول ابن مالك وقال ابن هشام الانصارى جملة يرجى فى موضع نصب على الحال من فاعل عظيما المستتر فيه والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها فهى من أمثلة الشبيه بالمضاف لا من الملحق به (الثالث عشر خبر كاد وأخواتها اعلم وفقك الله ان كاد وأخواتها) تسمى افعال المقاربة وهى من باب تسمية الكل باسم جزئه وحقيقة الحال انها (ثلاثة اقسام ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهو ثلاثة

اللام للغاية لا صلة لوضع اى ماوضع لاجل الدلالة على قرب الخبر فحينئذ لا يقتضى كلامه أن الموضوع له الدلالة على قرب الخبر (قوله كاد) وهى أشهر تلك الأفعال ومن ثم بدأ بها ويأتى منها المضارع واسم الفاعل والمصدر نحو يكاد وكائد وكيدا وكودا بالياء والواو (قوله وكرب) بفتح الراء أشهر من كسرها وجاء منها المضارع يكرب بضم الراء كنصر ينصر واسم الفاعل نحو كارب ولم يجئ منها المصدر (قوله وأوشك) وجاء منها المضارع وهو يوشك وهو أكثر استعمالا من ماضيها واسم الفاعل موشك وحكى المصدر منها وهو ايشاك (قوله وماوضع للدلالة على رجائه) يقال فيه مثل ما قيل فى قوله ما وضع للدلالة على قرب الخبر واضافة رجاء للضمير من اضافة المصدر لمفعوله أى رجاء المتكلم له أى للخبر والمراد بالرجاء هنا الاشفاق (قوله حرى) بفتح الراء وقد تكسر ولم تتصرف قال ابن هشام فى شرح الشذور ولا أعرف من ذكر حرى من النحويين غير ابن مالك وتوهم أبو حيان انه غلط فيها وأنها حرى بالتنوين اسما لا فعلا وأبو حيان هو الواهم بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالسرقسطى وابن طريف وأنشدوا عليها شعرا (قوله وعسى) وتتصرف تصرفا ناقصا فقد جاء منها المضارع وهو يعسى ويعسو وليس لها مصدر (قوله وماوضع للدلالة على الشروع فيه) يقال فيه ماقيل فى نظيريه من أن لام للدلالة للتعليل لا صلة لوضع والضمير المجرور بفى يعود على الخبر ومعنى الشروع فى الخبر التلبس بأول أجزائه فاذا قلت أنشأ زيد يقرأ معناه انه تلبس بأول أجزاء القراءة وقس عليه نظائره (قوله وطفق) بفتح الفاء وكسرها وقد جاء منه المضارع بفتح الفاء وكسرها فهو من باب ضرب يضرب أو علم يعلم ولم يجئ منه اسم الفاعل وجاء منه المصدر على طفق على انه من باب علم وعلى طفوق على انه من باب ضرب (قوله وعلق) بكسر اللام كقوله

أراك علقت تظلم من أجرنا * وظلم الجار اذلال المجير

(قوله وجعل) وقد جاء منه المضارع وهو يجعل ولم يجئ منه اسم فاعل ولا مصدر (قوله وهب) كقوله

هببت ألوم القلب فى طاعة الهوى * فلج كأنى كنت باللوم مغريا

وقوله بالتشديد احتراز عن هب بالسكون التى هى من أخوات ظن مما ينصب المبتدأ والخبر على انهما مفعولان لها وشاهده

فقلت أجرنى أبا مالك * والا فهبنى امرأ هالكا

فان الياء مفعول أول لهب وامرأ مفعول ثان وهالكا صفته (قوله وكلها) أى هذه الأفعال بأقسامها الثلاثة (قوله يجب كونه جملة فعلية فعلها مضارع) ولا بد أن يكون ذلك المضارع رافعا لضمير الاسم ولا يجوز أن يرفع السببى الا بعد عسى خاصة كقوله * وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده * على رواية الرفع ثم اشتراط هذين الشرطين فى الخبر أعنى كونه جملة فعلية وكون الفعل مضارعا باعتبار الغالب والا فقد يكون خبر كاد مفردا كقوله

ادو كرب وأوشك وماوضع
ادلالة على رجائه وهو
لاثة أيضا حرى) بالحاء
الراء المهملتين (واخلولق)
الخاء المعجمة (وعسى وما
ضع للدلالة على الشروع
يه وهو كثير ومنه أنشأ
طفق وعلق وجعل وأخذ
ام وهلهل وهب) بالتشديد
كلها تعمل عمل كان الا
ن خبرها يجب كونه جملة
علية فعلها مضارع (تقول
اد زيد يقرأ) فكاد فعل
اض ناقص وزيد اسمها
جملة يقرأ فى موضع نصب
خبر كاد

فأبت الى فهم وما كدت آيبا * وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

وكذلك خبر عسى كقوله

أكثرت في العذل ملحا دائما * لا تكثرن اني عسيت صائما

وقد يقع خبر جعل جملة اسمية كقوله

وقد جعلت قلوص بني زياد * من الاكوار مرتعها قريب

وجملة ماضوية كقول ابن عباس رضي الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا فان جملة أرسل رسولا خبر جعل وهي جملة ماضوية وقد يحذف الخبر كقوله تعالى فطفق مسحا أي شرع مسحا فاسم طفق ضمير مستتر فيها جوازا تقديره هو ومسحا مفعول مطلق منصوب بعامل محذوف وهو يمسح وجملة يمسح خبر طفق (قوله وكذا الباقي) الباقي مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل وكذا مركب من كاف التشبيه واسم الاشارة فالكاف جارة وذا مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور خبر مقدم والمشار اليه هو اعراب المثال المتقدم اى والباقي شبيه بهذا المثال في اعرابه فهو مقيس عليه كقوله

كرب القلب من جواه يذوب * حين قال الوشاة هند غضوب

وقوله ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

وتقول حرى زيد أن يقوم واخلولقت السماء أن تمطر وقول الشاعر

عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

وأنشأ زيد ينظم وطفقا يخصفان فالالف ضمير التثنية اسم طفق مبني على السكون في محل رفع ويخصفان مضارع مرفوع بثبوت النون والالف فاعل والجملة في محل نصب خبر طفق وعلق زيد يسمع وجعل زيد يعدل وأخذ عمرو يتكلم وقام بكر ينشد وهب زيد يفعل واعراب هذه الأمثلة واضح فلا نطيل به (قوله فيمتنع مع أفعال الشروع) لان هذه الافعال للحال وأن للاستقبال وبينهما تناف (قوله ويجب مع حرى الخ) ههنا بحث وهو أن الاخبار بما اقترن بان المصدرية يؤدي الى الاخبار بالحدث عن الذات وذلك انك اذا قلت عسى زيد أن يقوم مثلا يحل المعنى بعد التأويل بالمصدر عسى زيد القيام فيكون الأصل زيد القيام وهو فاسد لان زيدا ليس نفس القيام بل القيام وصف له وأجيب بأنه من قبيل الاخبار بالمصدر للمبالغة على حد زيد عدل أو في الكلام مضاف محذوف يقدر قبل الاسم كأن يقال عسى حال زيد أو قبل الخبر كأن يقال عسى زيد صاحب أن يقوم فمآل الامر الى انه يصير الاصل هكذا حال زيد القيام بناء على التأويل الاول وزيد صاحب القيام على الثاني وهذا الاخبار صحيح وأما الجواب بأن أن زائدة فغير مرضي لانها عملت النصب والزائد لا يعمل وبحث أيضا بأن في كلام المصنف تنافيا لانه صرح بأن خبر هذه الافعال يجب أن يكون جملة ثم قال ان خبر بعض هذه الافعال يقترن بأن المصدرية ومعلوم أن الخبر ان اقترن بأن المصدرية يكون في قوة المفرد وليس بجملة فان الحرف

(وكذا الباقي) بلا فرق الا في اقتران الخبر بأن المصدرية فانها في ذلك على أربعة أقسام ما يمتنع وما يجب وما يغلب وما يقل فيمتنع مع افعال الشروع ويجب مع حرى واخلولق

المصدري يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الافراد فلو قال ويشترط في خبر هذه الافعال
أن يكون فعلا مضارعا لكان أخصر وأولى لسلامته من ورود هذا الاعتراض عليه
(قوله ويغلب مع عسى) كقوله تعالى عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا فهل
عسيتم ان توليتم أن تفسدوا في الارض ونحو ذلك ومن القليل قوله

عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب

فان يكون خبر عسى ولم يقترن بان والكرب اسمها والموصول صفته وجملة أمسيت فيه
صلة قال بعضهم وكان القياس وجوب اقتران خبر عسى بأن ومن ثم ذهب جمهور
البصريين الى أن حذفها بعد عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه انه لا يختص بالشعر
(قوله وأوشك) الغالب في خبرها أن يقترن بأن كقوله

ولو سئل الناس التراب لاوشكوا * اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

ويقل مجيئه بدونها كقوله

يوشك من فر من منيته * في بعض غراته يوافقها

ونقل في التصريح عن الشلوبين أن خبر أوشك لا يجب اقترانه بأن الا ان جعلت
للترجي كعسى وأما ان جعلت للمقاربة ككاد فلا (قوله ويقل مع كاد وكرب) قال
الناصر الطبلاوي واذا اقترنت كاد وكرب وأوشك بأن فهي بتقدير حرف الجر أي
كاد وكرب في أن يقوم وأوشك في ان يقرأ ثم حذف حرف الجر على القياس وأوجبوا
هنا حذفه لكثرة الاستعمال (قوله الرابع عشر خبر ما الحجازية) نسبة لاهل الحجاز لانهم
هم الذين نطقوا بها عاملة عمل ليس فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر وبلغتهم جاء التنزيل
قال تعالى ما هن أمهاتهم ما هذا بشرا ونحو ذلك ووصف ما بالحجازية احترازا عن ما
التميمية أي التي نطق بها بنو تميم مهملة ليست عاملة فيقال على لغتهم ما زيد قائم فما
نافية مهملة وزيد مبتدأ وقائم خبر وعلى لغة أهل الحجاز ما زيد قائما ما نافية حجازية تعمل
عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وزيد اسمها وقائما خبرها وأنشد على لسان بني تميم

ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب * فأجاب ما قتل المحب حرام

برفع الجزأين أي أنا تميمي لا حجازي قال الاصمعي ان ما لم تجئ في الشعر الا على لغة بني
تميم أي ما خلا أبياتا قليلة واغا اعملت ما النافية عمل ليس لقوة شبهها بها في نفي الحال
والدخول على المعارف والنكرات وفي دخول الباء في خبرها فهذه أوجه ثلاثة
اشتركت مع ليس فيها (قوله واغا تعمل هذا العمل بشروط) أي أربعة ذكر المصنف
منها ثلاثة وبقي شرط رابع وهو أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم نحو
قوله * وما كل من وافى مني أنا عارف * بطل عملها وجوبا لضعفها في العمل فلا
يتصرف في معمول خبرها بالتقديم الا اذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو
ما عندك زيد مقيما وما بي أنت معنيا وذلك لانهم توسعوا في الجار والمجرور والظرف
مالم يتوسعوا في غيرهما (قوله ما ان زيد ذاهب) ومنه قول الشاعر

بني غدانة ما ان أنتم ذهب * ولا صريف ولكن أنتم الخزف

ويغلب مع عسى وأوشك
ويقل مع كاد وكرب
(الرابع عشر خبر ما الحجازية
نحو ما هذا بشرا) فهذا
اسمها وبشرا خبرها واغا
تعمل هذا العمل بشروط ان
لا يقترن الاسم بأن الزائدة
وان لا ينتقض نفي الخبر
وان لا يتقدم الخبر على
الاسم فان اقترن الاسم
بان نحو ما ان زيد ذاهب او
انتقض نفي الخبر نحو وما
محمد الا رسول او تقدم الخبر
على الاسم

وروى ما ان أنتم ذهبا ولا صريف وخرج على أن ان نافية مؤكدة لما وليست زائدة وانما بطل عملها اذا اقترن بها ان لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان فبعدت عن مشابهتها لليس ولوجود الفاصل بينها وبين معموليها ولان ان الزائدة في صورة ان النافية فكان النفي انتقض لان نفي النفي ايجاب (قوله نحو ما في الدار رجل) ومثله قولهم ما مسيء من أعتب وتمثيل المصنف بهذا المثال اشارة الى أن عملها يبطل اذا تقدم الخبر مطلقا ولو جارا ومجرورا وذهب الفراء وابن عصفور الى جواز تقدم الخبر اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا فلا يبطل عملها عندهما قال الربعي انه القياس لبقاء معنى النفي خصوصا وقد توسعوا في الظروف والمجرورات (قوله ليس الطيب الا المسك بالرفع) فليس مهملة والطيب مبتدأ والاداة حصر والمسك خبر الطيب قال في التسهيل ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم أي وأما لغة أهل الحجاز فهو النصب كما نقله أبو عمرو بن العلاء وهذه المسئلة جرت بين أبي عمرو عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء كان عيسى ينكر الرفع وأبو عمرو يجيزه فاجتمعا فقال له عيسى في ذلك فقال له أبو عمرو نمت يا أبا عمرو وأدلج الناس ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب ولا تميمي الا وهو يرفع ثم وجه أبو عمرو خلفا الاحمر وأبا محمد اليزيدي الى بعض الحجازيين وجهدا أن يلقناه الرفع فلم يفعل والى بعض التميميين وجهدا أن يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو فأخرج عيسى خاتمه من اصبعه ورمى به الى أبي عمرو وقال هو لك بهذا فقت الناس (خاتمة) بقي مما يعمل عمل ليس لا النافية للوحدة فانها تعمل عمل ليس عند الحجازيين أيضا لكن عملها خاص بالشعر ويشترط تنكير معموليها نحو قوله

تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا

ومثلها لات فانها تعمل عمل ليس ونص سيبويه على انها لا تعمل الا في الحين فأخذ بعضهم بظاهره فقصرها على الحين لكن في الشذور أنها تعمل في الحين بكثرة وفي الساعة والاوان بقلة ولا يجمع في الكلام بين اسمها وخبرها لضعفها في العمل والغالب حذف اسمها نحو قوله تعالى ولات حين مناص أي ليس الحين حين فرار ومن غير الغالب حذف الخبر وبقاء الاسم وعليه قرئ شاذا ولات حين مناص برفع حين وكذا يعمل عمل ليس ان النافية وهي لغة أهل العالية كقول بعضهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية وقول الشاعر

ان هو مستوليا على أحد * الا على أضعف المجانين

واعمالها نادر كما في الاوضح تبعا لابن مالك بل ذكر الفراء وأكثر البصريين المنع (قوله الا البدل) استثناء البدل من بين التوابع مبني على ما ذهب اليه الاخفش والرماني والفارسي وأكثر المتأخرين فانهم قالوا ان العامل في البدل ليس هو العامل في المبدل منه بل عامل مقدر مماثل لعامل المبدل منه واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس أما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا

نحو ما في الدار رجل بطل العمل في الأمثلة الثلاثة لانها انما عملت حملا على ليس وليس لا يزاد بعدها ان وقد تم مل اذا انتقض نفي الخبر بالا نحو ليس الطيب الا المسك بالرفع حملا على ما واضعف ما في العمل اشترط الترتيب في معموليها (الخامس عشر التابع للمنصوب وهو اربعة النعت نحو رأيت زيدا العاقل والعطف نحو رأيت زيدا وعمرا والتوكيد نحو رأيت زيدا نفسه والبدل نحو رأيت زيدا اخاك) فهذه التوابع الاربعة منصوبة وناصبها ناصب متبوعها الا البدل فناصبه مقدر مماثل لناصب متبوعه ولذلك أخر

من فضة فقد أعيد الجار فى البدل وهولبيوتهم وغير ذلك من الآى والاشعار وأما القياس فلان البدل مستقل ومقصود بالذكر ولذا لم تشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب أن العامل فيه هو العامل فى المبدل منه اذ المتبوع فى حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثانى وقد رد الرضى استدلال الاولين كما نقله الناصر الطبلاوى فى شرحه (قوله السادس عشر الفعل المضارع الخ) تقييد المصنف الفعل المضارع بعدم اتصال النونين به ليكون الاعراب لفظيا ظاهرا أما اذا اتصل به نون النسوة أو نونا التوكيد فانه يكون مبنيا فاذا دخل عليه ناصب أو جازم كان اعرابه محليا وقد علمت أن المراد بالمنصوبات فى كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا أو تقديرا أو محلا فتدبر (قوله ونواصبه المتفق عليها الخ) فيه نظر اذ قد ذهب الزجاج والفارسى الى أن النصب بعد اذن بأن مضمرة وذهب الاخفش الى أن كى بجميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة (قوله أن بفتح الهمزة وسكون النون) احترازا عن ان بكسر الهمزة فانها من الجوازم وعنها بكسر الهمزة أو فتحها مع تشديد النون فيهما فانهما ناسخة تنصب الاسم وترفع الخبر والمراد بأن ههنا أن المصدرية وانما لم يقيدها بالمصدرية لانها المتبادرة عند الاطلاق فخرجت أن المفسرة وهى التى سبقت بجملة فيها معنى القول دون حروفه وتأخر عنها جملة ولم تقترن أن بجار لا لفظا ولا تقديرا نحو قوله تعالى اذ أوحينا الى أمك ما يوحى أن اقذفيه فى التابوت وخرجت الزائدة وهى التالية للما نحو فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله * كأن ظبية تعطو الى وارق السلم * بجر ظبية أو بين القسم ولو نحو أقسم أن لو يأتينى زيد لاكرمته وسميت أن الناصبة مصدرية لانها تسبك مع مدخولها بمصدر نحو عجبت من أن تقوم أى من قيامك ثم محل كونها ناصبة اذا لم يفصل بينها وبين الفعل السين فان فصلت السين بينها وبين الفعل كانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى علم أن سيكون منكم مرضى فان ان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة سيكون الخ فى محل رفع خبرها (قوله ولن) وهى حرف يفيد النفى والاستقبال محدودا كان النفى نحو ولن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى أو غير محدود نحو ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا وقد زعم الزمخشرى أن لن تفيد تأكيد النفى وتأبيده فقولك لن أفعله كقولك لا أفعله أبدا ومنه قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا وقد رد على الزمخشرى بما لا يسع المقام ذكره قال الناصر الطبلاوى وقد وافقه على التأكيد جماعة بل قال بعضهم ان منعه مكابرة (قوله واذن) وهى حرف بسيط عند الجمهور وقيل حرف مركب فقيل من اذ وأن نقلت حركة الهمزة الى الذال ثم حذفت الهمزة وقيل من اذا وأن فحذفت همزة أن ثم ألف اذا لالتقاء الساكنين قال الرضى والذى يلوح لى ويغلب على ظنى ان أصلها اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعدما كان مختصا بالماضى اه واختلف هل ترسم بالنون أو بالالف فذهب المبرد

(السادس عشر الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شئ) يوجب بناءه كنون الاناث أو نون التوكيد (ونواصبه) المتفق عليها (أربعة أن) بفتح الهمزة وسكون النون (ولن واذن وكى) المصدرية مثال أن (نحو أن تقول نفس) فان حرف نصب واستقبال أما أنها حرف نصب فواضح وأما أنها حرف استقبال

الى

الى انها ترسم نونا حتى انه قال أشتهي أن تكوى يد من يكتبها بالالف لانها مثل أن ولن وقيل ترسم ألفا مطلقا وقيل ان نصبت رسمت بالالف وان أهملت رسمت بالنون للفرق بينها وبين اذا الظرفية لئلا يقع الالتباس وهي حرف جواب وجزاء عند سيبويه قال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر كقولك لمن قال أزورك اذن أكرمك فقد أجبته وجعلت اكرامه جزاء زيارته أي ان زرتني أكرمتك وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال أحبك فتقول اذن أظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا اذ الشرط والجزاء كما قاله الرضي اما في المستقبل أو في الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال (قوله فلانها تخلص المضارع للاستقبال) أى تعين زمن المضارع الذي دخلت عليه للاستقبال بعد ان كان محتملا له وللحال اما لانه مشترك بينهما على ما ذهب اليه السيد أو انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما ذهب اليه الرضي قال السيوطي وهو المختار عندي فعلى كل من القولين تكون أن قرينة على أن المراد بالمضارع الاستقبال سواء كان مشتركا أو حقيقة ومجازا وذلك لاحتياج كل من المشترك والحقيقة والمجاز للقرينة الا أن القرينة في المشترك لتعيين المعنى المراد وفي المجاز لمنع ارادة المعنى الحقيقي (قوله وتقول فعل مضارع منصوب الخ) والنصب بها اتفاق البصريين والكوفيين وربما جزمت ومنه قول الشاعر

اذا ما غدونا قال ولدان أهلنا * تعالوا الى أن يأتنا الصيد نحطب

وقد تهمل فيرفع المضارع بعدها ومنه قول الشاعر

أن تقرآن على أسماء ويحكما * مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

ومنه أيضا قراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة بضم الميم (قوله فلن حرف نفي الخ) ونبرح فعل مضارع وهو من أخوات كان يرفع الاسم وينصب الخبر اسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن وعاكفين خبره منصوب بالياء لانه جمع مذكر سالم وعليه جار ومجرور متعلق بعاكفين وحتى حرف غاية وجر ويرجع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى والينا متعلق بيرجع وموسى فاعل يرجع وقد تجزم لن ومنه قول الشاعر * فلن يحل للعينين بعدك منظر * فان يحل فعل مضارع مجزوم بلن وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها (قوله ولا يضر فصله بالقسم) نحو قوله

اذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

وذلك لان القسم جيء به للتأكيد فلا يمنع النصب كما لا يمنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها ومثل الفصل بالقسم الفصل بلا نحو اذن لا أكرمك لان النافي كالجزء من المنفي وكذلك النداء نحو اذن يا زيد أكرمك وقد أجاز ابن عصفور الفصل بالظرف والجار والمجرور كما أشير لذلك في قول بعضهم

أعمل اذن اذا أتتك أولا * وسقت فعلا بعدها مستقبلا

واحذر اذا أعملتها أن تفصلا * الا بحلف أو نداء أو بلا

وافصل بظرف أو بمجرور على * رأى ابن عصفور رئيس النبلا

فلانها تخلص المضارع للاستقبال وتقول فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة (و) مثال لن نحو (لن نبرح) فلن حرف نفي ونصب واستقبال أما النفي فلانها النفي الحدث في المستقبل وأما النصب والاستقبال فمعلومان مما تقدم في أن ونبرح فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة (و) مثال اذا نحو (اذا أكرمك جوابا لمن قال أريد أن أزورك) فاذا حرف جواب ونصب وأكرمك فعل مضارع منصوب باذا وعلامة نصبه فتح الميم ويشترط لنصبها أن تكون مصدرة في أول الجواب وأن يكون الفعل الداخلة عليه مستقبلا وأن يكون متصلا بها ولا يضر فصله بالقسم فان وقعت حشوا نحو انى اذا أكرمك أو كان الفعل للحال نحو اذا تصدق جوابا لمن قال انى أحبك أو فصل بينهما فاصل غير القسم نحو اذا في الدار أكرمك أهملت في الامثلة الثلاثة واغتفر الفصل بالقسم لانه مؤكد نحو اذا والله أكرمك بالنصب (و) مثال كي نحو (لكيلا تأسوا) فكي حرف مصدر ونصب اما انها حرف مصدر فلانها تؤول مع الفعل بعدها بمصدر

أى لعدم اساءتكم وأما أنها حرف نصب فلعملها النصب وعلامة كونها مصدرية تقدم لام التعليل عليها لفظا أو تقديرا وتأسوا فعل مضارع منصوب بكى وعلامة نصبه حذف النون وماجاء منصوبا من الأفعال ولم يذكر معه شئ من النواصب الاربعة فالناصب له أن مضمرة (وتضمر أن بعد أربعة من حروف الجر وثلاثة من حروف العطف) وانما اختصت أن بالاضمار لانها أم النواصب وهم يخصون الأمهات بزيادة الأحكام اظهارا للمزية (أما حروف الجر) الاربعة (فلام التعليل نحو لتبين للناس) فتبين فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازا بعد لام التعليل وعلامة نصبه الفتحة (ولام الجحود) وهى المسبوقة بما كان أو لم يكن فالاول (نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب و) الثانى نحو (لم يكن الله ليغفر لهم) فيطلع ويغفر منصوبان بان مضمرة وجوبا بعد لام الجحود (وحتى) اذا كان الفعل مستقبلا بالنسبة الى ماقبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم أولا (نحو حتى يتبين لك) فيتبين فعل مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد حتى (وكى التعليلية) وهى التى لم تتقدم عليها اللام لا لفظا ولا تقديرا (نحو كى تقر عينها اذا لم تتقدم قبلها لام التعليل) فتقر فعل مضارع منصوب بان مضمرة بعد كى اضمارا لازما

ولو وقعت اذن بعد الواو والفاء جاز اعمالها نظرا لكون ما بعد العاطف جملة مستأنفة والغاؤها نظرا لتقدم حرف العطف وهو الاكثر نحو واذا لا يلبثون خلافك الا قليلا فاذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما (قوله أى لعدم اساءتكم) العدم تفسير للا والاساءة تفسير للمصدر المنسبك من كى والفعل قال الناصر الطبلاوى وفى كون مصدر تأسوا الاساءة نظر بل الظاهر انه الاسى أى الحزن اذ المعنى لكيلا تحزنوا وفى القاموس أسيت عليه كرضيت أسى أى حزنت فتأمل (قوله تقدم لام التعليل عليها) قال الشهاب عميرة ان قلت فلو فرض فى هذه الحالة النطق بأن بعدها نحو لكى أن تقضينى قلت هى بدل من كى لان كى بعد اللام بمعنى أن وهذا كما أن اللام بعد كى التعليلية فى نحو قولك كى لتقضينى بدل من كى واعترضه الشيخ محمد الشوبرى كما نقل من خطه بأنه ان أراد البدل الذى هو أحد التوابع ففيه نظر لانه لم يدخل فى الحروف وان أراد العوض ففيه الجمع بينه وبين معوضه فليتأمل ((قوله وتضمر أن الخ) هذا مذهب البصريين وخالف الكوفيون فذهبوا الى أن الاربعة الاول ناصبة بنفسها وقال الجرمى ان الثلاثة الاخيرة ناصبة أيضا بنفسها فان قلت قوله هنا وتضمر أن بعد أربعة من حروف الجر مخالف لقوله فى شرح الآجرومية والحاصل أن أن تضمر بعد ثلاثة من حروف الجر وهى اللام وكى التعليلية وحتى فالجواب انه لا مخالفة لان قوله هناك وهى اللام شامل للام التعليل والجحود (قوله فلام التعليل) وتسمى هذه اللام أيضا لام كى لدخولها عليها ولكونها بمعناها فى بعض الاحوال هذا ولو أطلق المصنف اللام عن التقييد بكونها للتعليل لكان أخصر وأشمل لتدخل لام العاقبة فى قوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان اللام هنا ليست للتعليل لانهم لم يلتقطوه لذلك بل ليكون لهم قرة عين فكانت عاقبته ان صار لهم عدوا وحزنا ولتدخل اللام الزائدة ويقال لها المؤكدة كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس يريدون ليطفؤا نور الله بأفواههم وأمرنا لنسلم لرب العالمين وقد يقال أراد المصنف بلام التعليل ما يشمل هذين بنوع من التأويل (قوله وحتى) هى بمعنى الى ان كان مجرورها اسما صريحا نحو حتى مطلع الفجر فان كان مؤولا من أن والفعل فتارة تكون بمعنى الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها كمثال المصنف وتارة تكون بمعنى كى وذلك اذا كان ماقبلها علة لما بعدها نحو أسلم حتى تدخل الجنة ويحتملهما قوله تعالى فقاتلوا التى تبغى حتى تفئ الى أمر الله (قوله بالنسبة الى ماقبلها سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم أولا) فالاول كقوله تعالى حتى يرجع الينا موسى فان رجوع موسى عليه السلام مستقبل بالنسبة الى الامرين جميعا أعنى زمن التكلم وماقبل حتى وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل والثانى كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فى قراءة من نصب يقول فان قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر الى زمن الزلزال لا بالنظر الى زمن الاخبار فان الله تعالى قص علينا ذلك بعد ما وقع فان لم يكن الفعل الذى بعد حتى مستقبلا

(واما حروف العطف) الثلاثة (فاو نحو لأقتلن الكافر أو يسلم) فيسلم منصوب بان مضمرة بعد أو اضمارا واجبا وأن وما بعدها في تأويل مصدر معطوف على مصدر مقدر والتقدير ليكونن مني قتل للكافر أو اسلام منه (وفاء السببية وواو المعية في الأجوبة الثمانية) الاول (جواب الأمر نحو تعال فاحسن أو وأحسن اليك) فأحسن منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء والواو (و) الثاني (جواب النهي نحو لا تخاصم زيدا فيغضب أو ويغضب) فيغضب منصوب بان مضمرة بعد الفاء والواو (و) الثالث (جواب التمني) وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر فالاول (نحو ليت الشباب يعود فأتزوج أو وأتزوج و) الثاني (نحو ليت لي مالا فأحج منه أو وأحج منه) فأتزوج وأحج منصوبان بأن مضمرة بعد الفاء والواو (و) الرابع (جواب الترجي) وهو طلب الامر المحبوب (نحو لعلي أراجع الشيخ فيفهمني أو ويفهمني و) الخامس (جواب العرض) بفتح العين المهملة وسكون الراء والضاد المعجمة وهو الطلب بلين ورفق (نحو ألا تنزل عندنا فنكرمك أو ونكرمك و) السادس (جواب التحضيض) بمهملة فمعجمتين وهو الطلب بحث وازعاج (نحو هلا أحسنت الى زيد فيشكرك أو ويشكرك و) السابع (جواب الاستفهام) وهو طلب الفهم (نحو هل لزيد صديق فيركن اليه أو ويركن اليه و) الثامن (جواب الدعاء نحو رب وفقني فأعمل صالحا أو وأعمل صالحا و بعد النفي المحض نحو لا يقضى على زيد فيموت أو ويموت) ولم يسمع النصب بعد واو المعية الا بعد أربعة النفي والامر والنهي والتمني والباقي بالقياس عليها

(وجوازم المضارع قسمان ما يجزم فعلا واحدا وما يجزم فعلين فالذي يجزم فعلا واحدا لم) نحو لم يلد ولم يولد (ولما) بتشديد الميم اختها في الجزم نحو ولما يأتكم بخلاف لما الحينية نحو فلما قضينا ولما الايجابية نحو أقسمت عليك لما فعلت كذا أي الا فعلت كذا فانهما يدخلان على الماضي (ولام الأمر) نحو لينفق (ولام الدعاء) نحو ليقض علينا (ولا في النهي) نحو لا تخف (و) لا في (الدعاء) نحو لا تؤاخذنا وأما معانيها (فلم لنفي الفعل في الماضي مطلقا ولما لنفي الفعل في الماضي متصلا بالحال نحو لما يذوقوا عذاب) أي الى الآن ما ذاقوه (وقد تلحق لم ولما همزة الاستفهام) فيتقرر الكلام معهما (نحو ألم نشرح لك صدرك وألما يقم زيد ولام الامر والدعاء لطلب الفعل ولا في النهي والدعاء لطلب الترك) فمن الاعلى الى الادنى أمر ونهي ومن الادنى الى الأعلى دعاء (والذي يجزم فعلين حرف واسم فالحرف ان) بكسر الهمزة وسكون النون (باتفاق واذما على الاصح) وقيل هي اسم (وهما موضوعان لمجرد الدلالة على تعليق الجواب على الشرط والاسم نوعان) (ظرف وغير ظرف فغير الظرف من) بفتح الميم (وما ومهما وأي وكيفما والظرف زماني ومكاني فالزماني متى وايان والمكاني أين وأنى وحيثما وهي تنقسم ستة اقسام) أحدها (ما وضع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذما و) الثاني (ما وضع للدلالة على مجرد من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من و) الثالث (ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما و) الرابع (ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وايان و) الخامس (ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين وأنى وحيثما و) السادس (ما هو متردد

بأحد الاعتبارين امتنع اضمار أن وتعين الرفع كقولك سرت حتى أدخلها اذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول (قوله أختها في الجزم) المراد بالاخت هنا النظير ففيه مجاز طريق الاستعارة التصريحية تقدم لك تقريره في نظائره وقوله في الجزم بيان لوجه الشبه أو انها اختها في الدلالة على النفي واختلف في لما هذه فقيل مركبة من لم الجازمة وما الزائدة كما زيدت في أينما وقيل هي بسيطة (قوله فيتقرر الكلام معهما) قال الرضي ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بأمر يعرفه كقولك تعالى ألم نربك فينا وليدا وقوله ألم نشرح لك صدرك (قوله فالحرف ان) وهي تقتضي الربط من غير اشعار بزمن ولا شخص ولا مكان ولا حال ومثلها اذما كما سيأتي فهما موضوعان لمجرد الدلالة بخلاف بقية الأدوات كما ستعلمه وبدأ بها لانها أم الباب ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء معا في الشعر نحو قوله

قالت بنات العم يا سلمى وان * كان فقيرا معدما قالت وان

(قوله وقيل هي اسم) واليه ذهب المبرد وابن السراج والفارسي (قوله والاسم نوعان) قال في الضوء اعلم أن هذه الاسماء وضعت موضع ان لضرب من الايجاز

بين الاقسام الخمسة وهو أى فانها بحسب ما تضاف اليه) فهى فى قولك أيهم يقم أقم معه من باب من وفى قولك أى الدواب تركب أركب من باب ما وفى قولك أى يوم تصم أصم من باب متى وفى قولك أى مكان تجلس أجلس من باب أين * أمثلة ذلك (مثال لم نحو لم تكن آمنت) اعرابه لم حرف نفى وجزم وتكن فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون (ومثال لما نحو لما يذوقوا عذاب) اعرابه لما حرف نفى وجزم ويذوقوا فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة (ومثال لام الامر نحو لينفق ذو سعة) اعرابه اللام لام الامر وينفق فعل مضارع مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه سكون آخره وذو فاعل وسعة مضاف اليه (ومثال لام الدعاء نحو ليقض علينا ربك) فيقض مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف الياء لانه من الافعال المعتلة وعلينا جار ومجرور متعلق بيقض وربك فاعل ومضاف اليه (ومثال لا فى النهى نحو لا تخف ولا تحزن) فلا حرف نهى وتخف وتحزن مجزومان بلا وعلامة جزمهما السكون (ومثال لا فى الدعاء نحو لا تؤاخذنا) فلا حرف دعاء وتؤاخذ مجزوم بها وعلامة جزمه السكون وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ونا مفعوله (ومثال أن نحو ان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم) فان حرف شرط يجزم فعلين وتؤمنوا فعل الشرط وهو مجزوم بان وعلامة جزمه حذف النون وتتقوا معطوف عليه وعلامة جزمه حذف النون أيضا ويؤتكم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء (ومثال اذما نحو وانك اذ ما تأت ما أنت آمر * به تلف من اياه تأمر آتيا) فاذما حرف شرط يجزم فعلين وتأت فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتلف جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء (ومثال من نحو من يعمل سوأ يجز به) فمن اسم شرط يجزم فعلين محلها رفع على الابتداء ويعمل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون ويعمل وفاعله العائد على من فى موضع رفع على الخبرية وقيل الخبر جواب الشرط وقيل هما ويجز جواب الشرط وعلامة جزمه حذف الالف (ومثال ما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله) فما اسم شرط وموضعها نصب على المفعولية للفعل الذى بعدها فهو عامل فى محلها النصب وهى عاملة فى لفظه الجزم وعلامة جزمه حذف النون ومن خير بيان لما ويعلمه الله جواب الشرط وعلامة جزمه السكون (ومثال مهما وانك مهما تأمر القلب يفعل) فمهما اسم شرط مبتدأ وتأمرى خبرها وهو مجزوم بها وعلامة جزمه حذف النون لانه من الافعال الخمسة والقلب مفعول به ويفعل جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وكسر لموافقة حركة الروى والشرط وجوابه خبران (ومثال أى نحو أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى)

والاختصار بيانه انك اذا قلت من تضرب أضرب كان حقه أن يقال ان تضرب زيدا أضرب زيدا وان تضرب عمرا أضرب عمرا وان تضرب خالدا أضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره ولا يقدر على استيعابه فأتى باسم عام يشمل الجميع وترك استعمال أن معه فقيل من تضرب أضرب فدل ذلك على كل انسان فلهذا حكم باسميته وبنى لتضمنه معنى ان وهو منصوب المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت على تأويل أى انسان تضرب أضربه واذا قلت من يكرمنى أكرمه كان محله مرفوعا بالابتداء على تأويل أى انسان يكرمنى أكرمه وعلى هذا فقس نحو ما تصنع أصنع اذ المعنى شيأ ما ان تصنعه أصنعه لان ما مبهم يقع على كل شئ فلما قصد الشياع أتى به وجعل نائبا مناب حرف الشرط كما ذكرناه ومحله نصب على المفعولية (قوله الاقسام الخمسة) صوابه الأربعة كما فى شرح الشذور وقد مشى المصنف على الصواب فى شرح التوضيح فقال والسادس ما هو متردد بين أنواع الاسم الاربعة وقد سكت المصنف عن كيف فلم يدخلها فى قسم من الاقسام الستة المذكورة فعليك بالتأمل فى ادخالها (قوله وتلف جواب الشرط) قال العينى قوله تأت من الاتيان وكذلك آتيا ووقع فى بعض النسخ آبيا بالباء الموحدة من الاباء وهو الامتناع وهو غير صحيح لانه ينعكس به المعنى (قوله وانك مهما تأمرى القلب يفعل) صدره أغرك منى أن حبك قاتلى * والبيت لامرئ القيس من معلقته (قوله فمهما اسم شرط) أى على الاصح والدليل عليه قوله تعالى مهما تأتنا به من آية فعاد الضمير المجرور اليها ولا يعود الضمير الا على الاسم

فأيا اسم شرط مفعول منصوب بتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم وعلامة جزمه حذف النون وفله جار ومجرور خبر مقدم والاسماء مبتدأ مؤخر والحسنى نعت الاسماء ومحل الجملة الابتدائية جزم على انها جواب الشرط (ومثال كيفما نحو كيفما تتوجه تصادف خيرا) فكيفما فى محل نصب بالفعل وتتوجه فعل الشرط وتصادف جواب الشرط ولم أقف له على شاهد من شعر ولا نثر (ومثال متى نحو * متى أضع العمامة تعرفونى) فمتى اسم شرط فى موضع نصب على الظرفية الزمانية وناصبه أضع وأضع فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وكسر لالتقاء الساكنين وتعرفونى جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والاصل تعرفوننى (ومثال أيان نحو ايان نؤمنك تأمن غيرنا واذا * لم تدرك الامن منا لم ترل حذرا) فأيان فى موضع نصب على الظرفية الزمانية وناصبه نؤمنك ونؤمنك فعل الشرط وتأمن جواب الشرط وعلامة جزمهما السكون وغيرنا مفعول به (ومثال أين نحو أينما تكونوا يدرككم الموت) فأين فى محل نصب على الظرفية المكانية وناصبه تكونوا وما صلة وتكونوا فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ويدرككم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون والموت فاعل (ومثال انى نحو أنى تأتها تستجر بها * تجد حطبا جذلا ونارا تأججا) فأنى بفتح الهمزة وتشديد النون المفتوحة فى محل نصب على الظرفية المكانية وناصبه تأتها وتأتها فعل الشرط وعلامة جزمه حذف الياء وتستجر بدل منه بدل اشتمال وتجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون (ومثال حيثما نحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا فى غابر الازمان) فحيثما فى موضع نصب على الظرفية المكانية وناصبه تستقم وما زائدة وتستقم فعل الشرط ويقدر جواب الشرط وعلامة جزمهما السكون (ويسمى الاول من الفعلين فعل الشرط ويسمى الثانى منهما جواب الشرط و) يسمى أيضا (جزاء الشرط) سواء كانا مضارعين كما مثلنا أو ماضيين نحو وان عدتم عدنا أو الاول مضارعا والثانى ماضيا نحو من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له أو بالعكس نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه

(قوله فأيا اسم شرط) وأما ما فزائدة للتوكيد وقيل هى شرطية كررت لما اختلف اللفظان ذكره أبو البقاء (قوله ومحل الجملة الابتدائية جزم) مراده بالابتدائية المصدرة بالمبتدا لا المستأنفة اذ لا محل لها من الاعراب والدعاء فى الآية الشريفة بمعنى التسمية لا الطلب صرح به الزمخشرى وغيره وتنوين أيا عوض عن المضاف اليه وتقدير الكلام ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أى أى هذين الاسمين تسموا فهو حق واغا وضع قوله تعالى فله الأسماء الحسنى موضع فهو حق لانه يفيد ذلك مع اثبات الحسن لسائر أسمائه اذ لا خفاء فى أن هذين الاسمين من جملتها فما ثبت لها ثبت لهما ثم ضميرله للمسمى جل وعلا لا للاسم (قوله متى أضع العمامة تعرفونى) صدره

* أنا ابن جلا وطلاع الثنايا *

وبعده فان مكاننا من حميرى * مكان الليث من وسط العرين

والياء المشددة من حميرى زائدة كما فى أحمرى ويحتمل أنها للنسبة وحذف الموصوف أى فان مكاننا من نسب حميرى وحمير قبيلة من اليمن كانت منها الملوك فيما سلف والليث الاسد والعرين مأواه والمعنى أنا المقتحم للامور العظام متى أضع العمامة عن رأسى تعرفونى فلست بمجهول فان مكاننا من حمير مكان الليث فى وسط عرينه الذى يألفه وفيه ايماء الى أنه من أشراف بنى حمير (قوله ويدرككم جواب الشرط) وقد قرئ يدرككم بالرفع وهو شاذ (قوله فعل الشرط) هذا هو المشهور وبعضهم يسميه شرطا وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثانى والعلامة تسمى شرطا (قوله جواب الشرط الخ) وأما وجه تسميته جوابا فلانه لما لزم عن الأول صار كالجواب الآتى بعد كلام السائل وأما وجه تسميته جزاء فلانه لما كان مترتبا على ما قبله أشبه الجزاء على الفعل من ثواب أو عقاب قال الناصر اللقانى وأفهم تعبيرهم بالجواب والجزاء أن الاول وهو فعل الشرط سبب للثانى فأدوات الشرط هى ما تدخل على شيئين تجعل أولهما سببا لثانيهما وليس المراد السببية الحقيقية بل المراد بجعل الشئ سببا أن المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ آخر أو ملزومية شئ لشئ وجعلها دالة عليه قال الجامى

(المجرورات) المشهورة (قسمان مجرور بالحرف ومجرور بالمضاف لا بالاضافة) على الاصح وزاد بعضهم الجر بالتبعية وبعضهم الجر بالمجاورة وبعضهم الجر بالتوهم (فالاول) وهو المجرور بالحرف (ما يجر بمن والى) نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى والكل منه واليه (وعن) نحو رضى الله عن المؤمنين ورضوا عنه (وعلى) نحو قولك توكلت على الله وأقبلت عليه (وفى) نحو النعيم فى الجنة وفيها ماتشتهى الانفس (ورب) نحو رب رجل شجاع يكشف هذه الغمة (والباء) الموحدة نحو اعتصمت بالله واستعنت به (والكاف) نحو الآدمى كالنخلة اذا قطع رأسه مات (واللام) نحو الذل للبغاة ولهم سوء المنقلب (وحروف القسم وهى الباء) الموحدة (والواو والتاء) الفوقية نحو بالله ووالله وتالله مارأيت فتنة أعظم من هذه الفتنة الواقعة فى آخر سنة ثنتين وتسعمائة وأعوذ بالله من شر سنة ثلاث (والثانى) وهو المجرور بالمضاف (ثلاثة أقسام ما يقدر باللام) الاستحقاقية (نحو غلام زيد وما يقدر بمن) الجنسية (نحو خاتم فضة وما يقدر بفى) الظرفية نحو مكر الليل فالاول من الثلاثة على معنى غلام لزيد والثانى على معنى خاتم من فضة والثالث على معنى مكر فى الليل وبعضهم حصر المجرورات فى المضاف اليه فقط وهو كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا كالقسم الاول أو تقديرا كالقسم الثانى (واما تابع المخفوض فالصحيح فى غير البدل انه مجرور بما جر متبوعه من حرف) نحو مررت بزيد الفاضل فالفاضل مجرور بالباء (أو مضاف) نحو غلام هند الفاضلة فى الدار فالفاضلة مجرورة باضافة الغلام اليها فى المعنى وفى البدل أنه على نية تكرار العامل وأما الجر بالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورته لضب

وليس المراد أن لا يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثانى لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغى أن يعتبر المتكلم بينهما مناسبة يصح أن يوردها فى صورة السبب والمسبب أو اللازم والملزوم كقولك ان شتمتنى أكرمتك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة اظهارا لمكارم الاخلاق يعنى انه منها بمكان يصير الشتم الذى هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده (قوله المجرورات قسمان) أل فى المجرورات جنسية تبطل معنى الجمعية فصح الاخبار عنه بالمثنى أو ان القسمين لما كان كل واحد منهما مشتملا على جزئيات كثيرة كان جمعا فى المعنى فحصل من هذه الحيثية التطابق بين المبتدا والخبر (قوله لا بالاضافة على الاصح) القول بأن العامل فى المضاف اليه معنى الاضافة قال الرضى انه ليس بشئ لانه ان أريد كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وان أريد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى أن يكون العامل فى الفاعل والمفعول أيضا النسبة التى بينهما وبين الفعل اهـ وبقى قول ثالث وهو أن العامل هو الحرف المقدر نظرا الى أن معناه فى الاصل هو المقوم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ أصل غلام زيد غلام حصل لزيد فعنى المضاف قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف وهذا الخلاف انما هو بالنسبة للاضافة المعنوية واما اللفظية ففى عامل المضاف اليه فيها اشكال نقله الناصر الطبلاوى عن الرضى فى شرحه (قوله ورب) بضم الراء وفتح الموحدة مشددة ومخففة وبضمها أيضا مع اسكان الباء ويقال ربت بضم الراء وفتح الموحدة مشددة ومخففة وتاء التأنيث قال الناصر وقد ذكرت لها فى بعض التعاليق أكثر من مائة لغة (قوله والثانى ثلاثة أقسام) هذه الاقسام الثلاثة خاصة بالاضافة المعنوية دون اللفظية (قوله ما يقدر باللام) بان يكون المعنى عليها الا ان الحرف هو العامل لانه خلاف الاصح ومعنى ذلك أن تكون الاضافة المعنوية بحيث يستفاد منها الخصوصية والمناسبة المستفادتان من اللام اذا ذكرت اللام مع المضاف اليه وضابط هذه الاضافة أن لا يكون المضاف اليه جنسا للمضاف ولا ظرفه (قوله وما يقدر بمن الجنسية) بان يستفاد منها ما يستفاد من ذكر من مع المضاف اليه من بيان الجنس وضابط هذه الاضافة أن يكون المضاف اليه جنسا للمضاف (قوله وما يقدر بفى) بأن يستفاد من تلك الاضافة ما يستفاد من ذكر فى وضابط هذا القسم أن يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف (قوله وبعضهم حصر المجرورات فى المضاف اليه) عن ذهب الى هذا ابن الحاجب فى الكافية (قوله أو تقديرا) أى مرادا قال ابن الحاجب واحترزت بمرادا

عن

المجرور وكان حقه الرفع لانه نعت لجحر المرفوع على الخبرية والجر بالتوهم نحو لست قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء فى خبر ليس فانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والى الجر بالحرف كما قاله ابن هشام فى شرح ملحة أبى حيان ﴿ذكر الجمل وأقسامها﴾ (الجملة كل مركب اسنادى) أفاد أم لم يفد (وهى اما فعلية أو اسمية) أى منسوبة الى الفعل أو الاسم (فالاسمية هى المصدرة باسم) مسند اليه أو مسند (لفظا) ١٦١ نحو زيد قائم وقائم زيد (أو تقديرا نحو وان تصوموا خير لكم) فأن تصوموا مؤوّل باسم تقديره صيامكم خير لكم (والفعلية هى المصدرة بفعل لفظا نحو قام زيد أو تقديرا نحو يا عبد الله) فعبد الله مفعول بفعل محذوف تقديره أدعو عبد الله والمعتبر من المصدر ما هو صدر فى الاصل فجملة كيف جاء زيد وفريقا كذبتم فعلية لان الاسم المتقدم فيهما فى رتبة التأخير فان قلت بقى من التقسيم جملتان الشرطية وهى المصدرة بأداة الشرط والظرفية وهى المصدرة بالظرف نحو عندك مال قلت أما الشرطية فانها ان صدرت بحرف شرط فهى فعلية نحو ان قام زيد قمت وان صدرت باسم فهى اسمية ان كان الاسم مسندا اليه نحو من يقم أقم معه والا فهى فعلية نحو ما تصنع أصنع واما الظرفية فان قدرت فيها الظرف متعلقا بفعل فهى فعلية والا

٢١ ز فهى اسمية (فان صدرت بحرف نظرت الى ما بعد الحرف فان كان اسما نحو ان زيدا قائم فهى اسمية) نظرا للمدخول الحرف (وان كان فعلا نحو ما ضربت زيدا فهى فعلية) نظرا الى مدخول الحرف (ثم تنقسم الجملة ثانيا (الى) الجملة (الصغرى والكبرى) فان قلت النظر فى الصغرى الى العجز وفى الكبرى الى الصدر فلأى شئ قدمت ما يراعى فيه العجز على ما يراعى فيه الصدر قلنا الصغرى جزء والكبرى كل واعتبار الكل انما يكون بعد اعتبار الجزء طبعا فيوضع الجزء ثم الكل ليوافق الوضع الطبع

عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد اهـ وقد أغفل المصنف قيد مرادا وكان الاولى له ذكره لاخراج ما ذكر * (قوله ذكر الجمل وأقسامها) هذه ترجمة أى هذا موضع ذكر الجمل أى أحكام الجمل والمراد بالأحكام ما يعرض لها من كونها ذات محل من الاعراب أولا ومراده بالأقسام انقسامها الى صغرى وكبرى واسمية وفعلية وغير ذلك من الاقسام الآتية (قوله الجملة كل مركب) أى حقيقة الجملة ذلك وقوله اسنادى أى فى الاصل أو فى الحال وقوله أفاد كقولك قام زيد أم لم يفد نحو ان قام زيد فالجملة أعم من الكلام لصدقها على الاخير فالكلام يشترط فيه الافادة بخلاف الجملة ولهذا تسمعهم يقولون جملة الجواب جملة الصلة جملة الشرط الى غير ذلك مع ان شيأ من هذه الجمل وحده ليس مفيدا وذهب بعضهم الى ترادف الجملة والكلام واختاره ناظر الجيش قائلا انه الذى يقتضيه كلام النحاة واما اطلاق الجملة على الواقعة شرطا أو جوابا أو صلة فاطلاق مجازى باعتبار ما كان اهـ وتمام الكلام فى هذا المقام مفصل فيما كتبناه على شرح القواعد (قوله وقائم زيد) كذا هو فى النسخ بدون همزة الاستفهام والأحسن ان يقول واقائم زيد ليحصل الاعتماد واعرابه قائم مبتدأ وهو مسند وزيد فاعل به أغنى عن الخبر وهذا على مذهب الاخفش ومن تبعه فانه لا يشترط الاعتماد فى اعمال الوصف فيكون المصنف جرى على طريقته أما من يشترط الاعتماد فقائم عنده خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهذا مذهب الجمهور فعلى مذهب الجمهور لا يصح التمثيل ولك أن تقول لا يتعين جعله مثالا للمسند بل يجوز أن يكون مثالا ثانيا للمسند اليه للاشارة الى انه لا فرق بين أن يكون المسند اليه فى رتبته أولا (قوله فجملة كيف جاء زيد) كيف اسم استفهام فى محل نصب على الحال من زيد وانما قدمت الحال هنا وان كان حقها التأخير لان الاستفهام له صدر الكلام (قوله ففريقا كذبتم) فريقا مفعول مقدم وكان من حقه التأخير لكنه قدم جوازا وفى المثال الذى قبله قدم الاسم وهو كيف وجوبا لما ذكرنا من التعليل (قوله فان قلت بقى من التقسيم جملتان الخ) قال الشهاب عميرة هذا السؤال بالنسبة للشرطية قليل الجدوى وذلك لانها ان صدرت باسم دخلت فى عبارة المتن السابقة وان صدرت بحرف دخلت فى عبارته اللاحقة (قوله وأما الظرفية الخ) اعلم ان الظرف والمجرور اذا اعتمدا على أداة نفى أو استفهام ووقع بعدهما

فان قلت لم قلت الصغرى والكبرى بالتعريف بأل ولم تقل صغرى وكبرى بالتنكير قلت لانهما من باب اسم التفضيل واسم التفضيل اذا تجرد من أل والاضافة يجب أن يكون مفردا مذكرا دائما واذا اقترن بأل يجب مطابقته لموصوفه (فالكبرى ما كان الخبر فيها جملة والصغرى ما كانت خبرا فجملة زيد قام أبوه من زيد الى أبوه) أى زيد وأبوه وما بينهما (جملة كبرى لان الخبر وقع فيها جملة) وذلك أن زيد امبتدأ وجملة قام أبوه خبر عنه (وجملة قام أبوه) من الفعل والفاعل (جملة صغرى لانها وقعت ١٦٢ خبرا عن زيد) وكبر الجملة وصغرها بحسب كثرة الكلمات وقلتها (وقد تكون الجملة الواحدة كبرى وصغرى باعتبارين نحو زيد أبوه غلامه منطلق) فزيد مبتدأ أول وابوه مبتدأ ثان وغلامه مبتدأ ثالث ومنطلق خبر المبتدا الثالث والمبتدأ الثالث وخبره خبر المبتدا الثانى والرابط بينهما الهاء من غلامه والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الهاء من أبوه والمعنى زيد غلام أبيه منطلق (فمن زيد الى منطلق) أى زيد ومنطلق وما بينهما (جملة كبرى لاغير) لان خبرها جملة (وجملة غلامه منطلق جملة صغرى لاغير) لانها وقعت خبرا (وجملة أبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار كون الخبر فيها جملة وصغرى باعتبار كونها خبرا عن زيد) وقس على ذلك زيد عمرو بكر مقيم عنده فى داره فبكر مقيم خبر عمرو والرابط بينهما الهاء من عنده وعمرو وما بعده خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء من داره (وقد تكون الجملة لا كبرى ولا صغرى لفقد وحده الشرطين) السابقين (نحو زيد قائم * ذكر الجمل التى لا محل لها من) محال (الاعراب والجمل التى لها محل من) محال (الاعراب * الجمل التى لا محل لها من الاعراب سبع الاولى الابتدائية) حقيقة (نحو انا أنزلناه) أو حكما نحو الا ان أولياء الله لاخوف عليهم (والثانية الصلة) لموصول اسمى أو حرفى فالاولى (نحو الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب فجملة أنزل صلة الذى) والثانية نحو بما نسوا يوم الحساب فجملة نسوا صلة ما ويفترق الموصولان بأن الاسمى لا يسبك مع صلته بمصدر بخلاف الحرفى وتفترق صلتاهما بأن صلة الاسمى تحتاج الى رابط

مرفوع فالاخفش والكوفيون يجيزون أن يرفع كما يجيزون ذلك دون اعتماد وسيبويه والجمهور لا يجيزون رفعه دون اعتماد فقول المصنف وأما الظرف فيه الخ مع تمثيله بعندك مال بدون اعتماد انما يتمشى على قول الاخفش والكوفيين (قوله يجب أن يكون مفردا الخ) ومن ثم كان قول ابن هانئ

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها * حصباء در على أرض من الذهب

لحنا كما ذكره فى التوضيح وقال فى شرح القطر ولا يجوز أن تقول كبرى ولا صغرى ولا كبر ولا صغر ولهذا لحنوا العروضيين فى قولهم فاصلة كبرى وفاصلة صغرى ولحنوا أبانواس (قوله والصغرى ما كانت خبرا) سواء كانت اسمية أو فعلية وقد ظهر مما ذكره أن الجملة الكبرى لا تكون الا اسمية وأن الصغرى تكون اسمية وفعلية (قوله لاغير) استعمل المصنف لاغير مع ان ابن هشام صرح فى المغنى بأنه لحن قال الناصر الطبلاوى والصحيح انه مسموع وقد أنشد ابن مالك فى باب القسم من شرح التسهيل قوله

جوابا به تنجو اعتمد فوربنا * لعن عمل أسلفت لاغير تسأل

(قوله الأولى الابتدائية) أى الواقعة فى ابتداء الكلام اسمية كانت أو فعلية قال فى المغنى وتسمى أيضا المستأنفة وهو أوضح لان الابتدائية تطلق أيضا على الجمل المصدرة بالمبتدا ولو كان لها محل اه وأما البيانيون فيخصون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قالوا سلاما قال سلام فان جملة القول الثانية جواب سؤال تقديره فماذا قال لهم ولذا فصلت عن الأولى فلم تعطف (قوله فجملة أنزل صلة الذى) فلا محل لها من الاعراب وأما الموصول ففى محل جر وزعم بعضهم ان الصلة فى مثل هذا وان كان لا محل لها لكن يصح أن يقال ان الموصول وصلته معا لهما محل وهو الجر فى هذا المثال وذلك لانهما كالكلمة الواحدة قال ابن هشام والحق خلاف ذلك بدليل ظهور الاعراب فى نفس الموصول نحو قوله تعالى ربنا أرنا اللذين أضلانا ونحو قولك ولاكرمن أيهم عندك الى غير ذلك (قوله فجملة نسوا صلة ما) وهى موصول حرفى على الاصح فهو مجرور بالباء بعد التأويل بالمصدر أى بنسيانهم وأما الصلة وحدها وهى نسوا فلا محل لها من الاعراب لانها صلة الموصول وكذا الموصول الحرفى

وصلة الحرف لاتحتاج اليه (الثالثة المعترضة بين شيئين متلازمين) مفردين أو مفرد وجملة أو جملتين سواء اقترنت بواو الاعتراض فيهن أم لا فالمقترنة بالواو باقسامها الثلاثة نحو علي "وان لم يحمل السلاح شجاع" فجملة وان لم يحمل السلاح من الفعل والفاعل معترضة بين المبتدأ والخبر والتقدير علي شجاع ونحو ان الثمانين وبلغتها * قد أحوجت سمعي الى ترجمان فجملة وبلغتها دعائية معترضة بين اسم ان وخبرها و(نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار فجملة ولن تفعلوا معترضة بين جملة الشرط وجوابه) وغير المقترنة باقسامها الثلاثة نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم فجملة لو تعلمون معترضة بين مفردين وهما قسم وعظيم ونحو الشر ان شاء الله يزول ونحو فلا اقسم بمواقع النجوم الى قوله انه لقرآن كريم وما بينهما اعتراض بين جملتين جملة القسم وجوابه (الرابعة المفسرة لغير ضمير الشان) سواء كان لما تفسره حظ من الاعراب أم لا فالاولى (نحو كمثل آدم خلقه من تراب) فجملة خلقه من تراب تفسير لمثل المجرورة بالكاف والثانية نحو زيدا ضربته فجملة ضربته مفسرة لجملة مقدرة وتلك المقدرة لامحل لها من الاعراب لانها ابتدائية وفصل الشلوبين فقال ان فسرت مالامحل له فلامحل لها والا فهي تابعة لما تفسره في اعرابه واتفق الجميع على أن المفسرة لضمير الشأن لها محل من الاعراب ففي نحو انه زيد قائم في محل رفع على الخبرية لان وفي نحو كان هو زيد قائم في محل نصب على الخبرية لكان (الخامسة الواقعة جوابا للقسم) سواء ذكر فعله أم لا فالاولى نحو أقسمت بالله ان الصلح خير والثانية (نحو وحم والكتاب المبين انا انزلناه) فجملة انا أنزلناه جواب والكتاب (السادسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم) كاذا

وحده لامحل له من الاعراب اذ الحرف لا اعراب له لفظا ولا محلا (قوله وصلة الحرف لاتحتاج اليه) بل لايصح تعلق الرابط به لانه لايعود الا على الاسماء وأيضا يخالف الحرف الاسمي في أنه يصح أن تقول في بما نسوا يوم الحساب ان ما وصلتها في محل جر لان الموصول الحرفي لا اعراب له أصلا بخلاف الاسمي (قوله الثالثة المعترضة) بكسر الراء على الاسناد المجازي كعيشة راضية ويجوز فتحها على انه من باب الحذف والايصال أي المعترض بها قال في الصحاح واعترض الشيء صار عارضا كالخشبة المعترضة في النهر واعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه وفائدة الاعتراض تقوية الكلام أو تحسينه أو تبيينه (قوله بين شيئين متلازمين) أي متطالبين وهذا اصطلاح النحاة وأما البيانيون فقد يثبتون الاعتراض في آخر الكلام قال الزمخشري في قوله تعالى ونحن له مسلمون فانه كما يصح أن تكون حالا من فاعل نعبد أو من مفعوله يصح أن تكون اعتراضية مؤكدة أي ومن حالنا انا له مخلصون التوحيد قاله في المغني ورد عليه من لايعرف هذا العلم كأبي حيان توهما منه انه لا اعتراض الا ما يقوله النحويون وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين (قوله تفسير لمثل) قال في المغني لا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى أي ان شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التوالد بين أبوين (قوله وفصل الشلوبين) هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الازدي من أهل اشبيلية رئيس النحاة وشيخهم أخذ علم العربية عن أبي اسحق بن ملكون وأبي الحسين نجبة بن يحيي بن بجة وأبي الحسين وغيرهما وسمع من أبي بكر بن الجد كتاب سيبويه وغيره وكان في وقته عالما في العربية اليه يرحل الناس من بلاد المغرب لايجارى ولا يبارى وهو شيخ شيوخنا أبي الحسن الابدي وأبي الحسن بن الضائع وابن أبي الربيع وأبي جعفر الكلي وغيرهم من شيوخنا وشيخ شرف الدين أبي عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسي والاستاذ أبي الحسن بن عصفور والاستاذ أبي العباس بن الحاج والاستاذ أبي زكريا بن ذي النون والاستاذ أبي جعفر بن رقيقة وغيرهم من مشايخ النحاة ولم ينجب أحد فيما علمناه من أهل النحو نجابه وقد جمعت من تلاميذه نحوا من ثلاثين تلميذا ليس منهم أحد الامشهورا بالعلم والنحو ومولده سنة اثنتين وستين وخمسمائة وتوفي منتصف صفر سنة خمس واربعين وستمائة باشبيلية والشلوبين لقب لأبيه ثم غلب على الاستاذ أبي علي رحمه الله كذا في شرح التسهيل لابي حيان في باب كان (قوله كاذا وأخواتها) اي نظائرها في افادة الشرطية من غير جزم وهي لو ولولا

اذا جاء زيد فاكرمه) فجملة أكرمه جواب اذا مقترنة بالفاء ونحو واذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون فأنتم تخرجون جواب اذا مقترنة باذا الفجائية ونحو اذا جاء زيد أكرمته فأكرمته جواب اذا غير مقترنة بالفاء ولا باذا الفجائية (ومثال الثانية نحو ان جاء زيد أكرمته) فجملة أكرمته جواب ان غير مقترنة بالفاء ولا باذا الفجائية (السابعة التابعة لما لا محل له) من الاعراب (نحو قام زيد وقعد عمرو) فجملة قعد عمرو معطوفة على جملة قام زيد وجملة قام زيد ابتدائية لا محل لها فكذلك ماعطف عليها وهي قعد عمرو ولا محل لها (والجمل التي لها محل من

محال (الاعراب سبع أيضا) مصدر آض أيضا بمعنى رجع رجوعا أى أرجع الى تعداد مواضع استعمال الجمل التي لها محل (الاولى الواقعة خبرا لمبتدا) لم ينسخ أو نسخ فالاولى (نحو زيد أبوه منطلق) فجملة أبوه منطلق خبر زيد محلها الرفع والثانية نحو كان زيد أبوه قائم فجملة أبوه قائم خبر كان محلها النصب (الثانية الواقعة حالا) مرتبطة بالواو فقط أو بالضمير فقط أو بالواو والضمير فالاولى (نحو جاء زيد والشمس طالعة) فجملة والشمس طالعة محلها النصب على الحال من زيد والثانية نحو جاء زيد يده على رأسه فجملة يده على رأسه في محل نصب على الحال من زيد والثالثة نحو ألم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف فجملة وهم ألوف في محل نصب على الحال من الواو في خرجوا (الثالثة الواقعة مفعولا للقول) الخالص من معنى الظن (نحو قال انى عبد الله) مدلولا فجملة انى عبد الله محلها النصب على المفعولية للقول فان كان القول بمعنى الظن فانه لا يعمل في محل الجملة وانما يعمل في مفرداتها نحو أتقول زيدا عالما أى تظن (الرابعة المضاف اليها) اسم زمان أو مكان فالاولى (نحو اذا جاء نصر الله) فجملة جاء نصر الله محلها الجر باضافة اذا اليها والثانية نحو الله أعلم حيث يجعل رسالاته فجملة يجعل رسالاته محلها الجر باضافة حيث اليها

ولو ماوكيف (قوله ومثال الثانية) قال في المغني والثاني اى الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا نحو ان تقم أقم وان قمت قمت أما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل وأما الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها (قوله ولا باذا الفجائية) فان اقترنت بأحدهما كانت في محل جزم كما سيأتي في الجمل التي لها محل (قوله نحو قام زيد وقعد عمرو) هذا اذا لم تقدر الواو الداخلة على قعد للحال فان قدرتم للحال كانت قد مقدرة والجملة بعدها محلها نصب على الحال من زيد (قوله والجمل التي لها محل من الاعراب) قيل هذا يقتضي أن الاعراب محل الجملة لان المتبادر ان من للبيان مع أن محل الجملة هو المحل الذي يقع فيه الاعراب لا نفس الاعراب وأجيب عن ذلك بأنه جعل الاعراب محلا للجملة مبالغة للزومه له عند فقد المانع أو بأن من تبعيضية وهناك مضاف محذوف أى بعض محل الاعراب (قوله أيضا) قال الشمني في شرحه ديباجة المغني وكلمة أيضا لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغناء أحدهما عن الآخر وهو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا أو حال حذف عاملها وصاحبها اه والتقدير على الاول أرجع الى الاخبار بذكر الجمل التي لها محل من الاعراب رجوعا وعلى الثاني أخبر عما تقدم راجعا الى الاخبار بذكر الجمل التي لها محل واعلم ان ابن هشام عد الجمل التي لها محل من الاعراب تسعا فزاد جملتين الأولى المستثناة نحو قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر قال ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع والثانية المسند اليها نحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية اذا أعرب سواء خبرا وأنذرتهم مبتدأ فيكون محلها الرفع (قوله الواقعة خبرا) ومنه الجملة الانشائية نحو زيدا ضربه فجملة اضربه في محل رفع خبر زيد على الصحيح وقيل في محل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على أن الانشائية لا تقع خبرا (قوله مفعولا للقول) اختلف في هذه الجملة فقيل هي مفعول به واليه ذهب الجمهور وقيل مفعول مطلق اذ هي دالة على نوع خاص من القول واختار ذلك ابن الحاجب (قوله باضافة حيث اليها) فحيث اسم مكان مفعول به لا ظرف قال ابن هشام في شرح اللمحة واذا سئلت عن حيث من قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالته فقل مفعول به لا ظرف مكان والمعنى انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان وناصبها يعلم محذوفا

(الخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم) وهو ان الشرطية واخواتها (اذا كانت مقترنة بالفاء أو باذا الفجائية مثال الاولى) وهى المقرونة بالفاء (وما تفعلوا من خير فان الله به عليم) فجملة فان الله به عليم محلها الجزم لانها جواب ما الشرطية (ومثال الثانية) وهى المقرونة باذا الفجائية (وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون) فجملة هم يقنطون محلها الجزم لانها جواب ان الشرطية بخلاف ما اذا كان الشرط غير جازم أو جازما ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فان الجملة الواقعة فى جوابه لا محل لها كما تقدم (السادسة التابعة لمفرد) فان محلها تابع لذلك المفرد فى اعرابه من رفع ونصب وجر فالرفع (نحو من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه) فجملة لا بيع فيه محلها الرفع لانها نعت ليوم والنصب نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون فيه الى الله محلها نصب لانها نعت ليوما والجر نحو ليوم لا ريب فيه فجملة لا ريب فيه محلها الجر لانها نعت ليوم (السابعة التابعة لجملة لها محل من الاعراب نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه) فجملة قعد أخوه محلها الرفع اذا كانت معطوفة على الجملة الفعلية الواقعة خبرا عن زيد فان كانت معطوفة على الجملة الكبرى بأسرها فلا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على جملة ابتدائية والأول أولى لان تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما (والضابط فى الاغلب ان كل جملة وقعت موقع المفرد لها محل من الاعراب) بحسب ما يستحقه ذلك المفرد من الاعراب (وكل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها من الاعراب) ومن غير الاغلب فيهما الجملة الواقعة بعد الفاء أو اذا الفجائية اذا كانت جوابا لشرط جازم فانها لا تقع موقع مفرد يقبل الجزم أصلا لا لفظا ولا محلا فكان ينبغى أن لا يكون لها محل مع ان محلها الجزم * (حكم الجمل الخبرية المحضة (بعد المعارف والنكرات * اذا وقعت الجملة بعد معرفة محضة) لفظا ومعنى (فهى حال من تلك المعرفة نحو وجاؤا أباهم عشاء يبكون) فجملة يبكون حال من الواو فى جاؤا أى باكين (واذا وقعت بعد نكرة محضة)

مدلولا عليه باعلم لا أعلم نفسه لان أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به فان أوّلته بعالم جاز أن ينصبه فى رأى بعضهم (قوله الخامسة الواقعة جوابا لشرط جازم) اعترض بأنه لا يخلو اما أن يريد بالشرط أداة الشرط أو فعل الشرط فان أراد الأوّل فالجملة ليست بجواب لاداة الشرط وانما هى جواب لفعل الشرط وان أراد الثانى فقوله جازم ينافيه اذ الجازم عنده انما هو الاداة لا الفعل وأجيب بأنه أراد بالشرط فعل الشرط وبالضمير فى قوله جازم الشرط يعنى الاداة فيكون استخداما (قوله اذا كانت مقترنة بالفاء) انما اشترط فيها ذلك لانها حينئذ غير مصدرة بفعل يقبل الجزم لفظا نحو ان تقم أقم أو محلا نحو ان جئتنى أكرمتك (قوله فجملة فان الله به عليم الخ) فيه تصريح بان المحل لمجموع الفاء وما بعدها وهو الذى عليه جمع وحينئذ فيحمل بقية كلامه على ذلك بأن يراد بالجملة المقترنة بالفاء أو باذا مجموع الجملة والفاء أو اذا (قوله التابعة لمفرد) أى لاسم مفرد نكرة فان الجملة لا تكون صفة لمعرفة أبدا وأما المعرف بلام الجنس فهو فى حكم النكرة ولهذا حمل يسبنى على الوصف فى قول الشاعر

* ولقد أمر على اللئيم يسبنى * (قوله لانها معطوفة على جملة ابتدائية) ولو قدرت الواو فى وقعد حالية لا عاطفة ولا استئنافية كانت الجملة الداخلة عليها فى موضع نصب على الحال من أبوه وكانت قد فيها مضمرة لتقريب الماضى من الحال ويكون تقدير الكلام زيد قام أبوه والحال انه قد قعد أخوه (قوله لان تناسب الجملتين الخ) يعنى ان عطفت على الجملة الواقعة خبرا كنت قد عطفت جملة فعلية على مثلها وان عطفت على الجملة الكبرى كنت عاطفا جملة فعلية على اسمية وهما متخالفان (قوله ومن غير الاغلب الخ) ظاهر كلام المصنف انه مثال لغير الاغلب من النوعين السابقين وليس بظاهر والحق انه مثال لغير الاغلب من النوع الثانى كما لا يخفى والتمثيل لغير الاغلب من النوع الأوّل انما يصح بجملة تقع موقع المفرد ولا محل لها وأظنه غير واقع ولو قال المصنف والضابط فى الاغلب ان الجملة التى لها محل من الاعراب هى التى تقع موقع المفرد والجملة التى لا محل لها من الاعراب هى التى لا تقع موقع المفرد لصح كونه مثالا لهما فتأمل (قوله موقع مفرد) أى فعل وقوله لا لفظا أى كما فى المضارع وقوله ولا محلا أى كما فى الماضى (قوله المحضة) قال بعض الفضلاء أراد بالمحضة التى

أى التى لم تخصص بشيء من المخصصات (فهى نعت لتلك النكرة نحو ليوم لا ريب فيه) فجملة لا ريب فيه نعت ليوم فإن قلت كيف تقع الجملة حالا ونعتا مع ان الحال ونعت النكرة واجبا التنكير والجملة لا توصف بتعريف ولا تنكير قلت الجملة اذا وقعت موقع المنكر نزلت منزلته لقيام موجب التنكير وانتفاء مقتضى التعريف (واذا وقعت بعد ما يحتمل التعريف والتنكير احتملت الحالية والوصفية نحو كمثل الحمار يحمل أسفارا) فجملة يحمل أسفارا يحتمل أن تكون حالا نظرا الى لفظ الحمار فانه معرف بأل الجنسية ويحتمل أن تكون صفة نظرا الى معناه فان المراد به الجنس لا حمار بعينه والاسفار جمع سفر بالكسر الكتب أى يحمل كتبا كبارا من كتب العلم فهو يمشى بها ولا يعلم منها الا ما عز بجنبيه من الكد والتعب وكل من علم ولم يعمل بعلمه فهو مثله وخرج عن ذلك الجملة الانشائية وغير المحضة فانهما لا يكونان حالا من معرفة ولا نعتا لنكرة (وحكم الظروف الزمانية والمكانية (والمجرورات) بالحروف الاصلية (كحكم الجمل الخبرية) المحضة (فبعد المعارف المحضة) لفظا ومعنى (أحوال نحو جاء زيد على الفرس أو فوق الناقة) فالجار والمجرور والظرف حالان من زيد لانه معرفة محضة (وبعد النكرات المحضة) أى التى لم تخصص بوجه (صفات نحو مررت برجل فى داره أو تحت السقف) فالجار والمجرور والظرف صفتان لرجل (وبعد ما يحتمل التعريف والتنكير يحتملان الحالية والوصفية نحو يعجبنى الثمر على أغصانه أو فوق الشجر) فالجار والمجرور والظرف يحتملان الحالية نظرا الى لفظ الثمر فانه معرف بأل الجنسية ويحتملان الوصفية نظرا الى معناه فان المراد به الجنس فإن قلت الظرف والجار والمجرور اذا وقعا حالا أو صفة تعلقا بعامل محذوف وجوبا وذلك المحذوف هو الحال أو النعت على الصحيح فان قدر فعلا كان من قبيل الجمل وان قدر اسما كان من قبيل المفردات فما وجه افرادهما بالذكر قلت هذا التقدير ليس مجمعا عليه فعدم ذكرهما بالكلية اخلال بالعلم بحكمهما فى الجملة لا سيما على المتعلمين فإن قلت هذه القاعدة منقوضة بمثل واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت فاذ بعد معرفة محضة وليس حالا

قصد بها التخصيص واحترز بهذا الفصل عن الجملة التى قصد بها الحكم لكونها خبرا عن مبتدا فى الحال أو فى الاصل فلا تكون من هذه القاعدة فلا يقال فى مثل زيد قام أبوه ان جملة قام أبوه حال لوقوعها بعد معرفة محضة بل هى خبر فلم تكن الجملة حينئذ محضة ولا فى مثل أرجل قائم أبوه ان جملة قائم أبوه صفة لرجل لوقوعها بعد نكرة لانها خبر أيضا (قوله وخرج عن ذلك الجملة الانشائية) نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الانشاء وهذا عبدى بعتكه كذلك فان الجملتين مستأنفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز أن يكونا خبرين آخرين الا عند من منع تعدد الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده بالافراد والجملة وهو أبو على وعند من منع وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين كذا فى المغنى (قوله وغير المحضة) نحو لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملأ الأعلى فان الذهن يتبادر الى أنه صفة لكل شيطان أو حال منه وكلاهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هى استئناف نحوى ونحو زارنى زيد سأكافئه أو لن أنسى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال فيتعين حينئذ الاستئناف ونحو مات فلان رحمه الله فجملة رحمه الله وقعت بعد نكرة محضة وليست صفة لها لانقطاعها عنها فهى مستأنفة وكذا قوله تعالى قل سأتلوا عليكم منه ذكرا انا مكنا له فى الارض فجملة انا مكنا له فى الارض مستأنفة لانقطاعها عما قبلها (قوله ليس مجمعا عليه) فقد ذهب ابن السراج الى ان الظرف والجار والمجرور ليسا من قبيل المفردات ولا من قبيل الجمل وذهب الكوفيون وابن طاهر وابن خروف الى انه لا تقدير فى نحو زيد عندك وعمرو فى الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن خروف الناصب المبتدأ وزعما أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه ان كان غيره وأن ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون ان الناصب أمر معنوى وهو كونهما مخالفين للمبتدأ (قوله فعدم ذكرهما بالكلية) مراده عدم افرادهما بالكلام بوجه من الوجوه وقوله اخلال بالعلم بحكمهما

بل بدل اشتمال من مريم وبمثل ضربت رجلا بسيف فالجار والمجرور متعلق بضربت وليس نعتا لرجل

قلت هذه القاعدة مشروطة بوجود المقتضى وانتفاء المانع وما أوردته ليس كذلك فان المقتضى للحالية والوصفية هو التخصيص وهو منتف والمانع موجود وهو العامل الخاص (ولا بد للظروف والمجرورات بالحروف الاصلية من عامل) فيهما تتعلق به (ويسمى) العامل (المتعلق) بفتح اللام واحترزنا بالاصلية عن الزائدة فانها لا تتعلق بشئ (ثم تارة يكون) متعلقهما (مذكورا) نحو صليت فى الجامع خلف الامام (وتارة يكون محذوفا) وسيأتى مثاله (والمحذوف تارة يكون عاما) كالاستقرار والحصول (وتارة يكون خاصا) كالقيام والقعود (والمحذوف تارة يكون واجبا وتارة يكون جائزا) وسيأتى مثالهما (فان كان) المحذوف (عاما واجب الحذف سمى الظرف) أو الجار والمجرور (مستقرا) بفتح القاف (لاستقرار الضمير) المنتقل اليه (فيه) والاصل مستقر فيه فحذف فيه تخفيفا (وذلك فى مواضع منها الظرف والجار والمجرور اذا وقعا صلة) للموصول الاسمى (نحو جاء الذى عندك أو فى الدار أو) وقعا (خبرا) عن مخبر عنه (نحو الحمد لله والركب أسفل منكم أو) وقعا (صفة نحو مررت برجل عندك أو فى الدار أو) وقعا (حالا نحو جاء زيد على الفرس أو فوق الناقة)

فى الجملة وذلك لان الاخلال حينئذ انما يكون بالنظر الى القول الذاهب الى أنهما لا يتعلقان بشئ وقوله لاسيما على المتعلمين فى بعض النسخ لاسيما على التعيين أى لاسيما العلم بحكمهما على التعيين فان ترك افرادهما مخل به على كلا القولين (قوله بل بدل اشتمال) على حذا البدل فى قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وعلل البيضاوى البدلية بقوله لان الاحيان مشتملة على مافيها قال الشيخ موفق الدين الكواشى وفيه نظر لان الزمان اذا لم يكن خبرا عن الجثة ولا حالا منها ولا وصفا لها لم يكن بدلا منها ولكن ان جعلت اذ بمعنى ان المصدرية وهو منقول حسن بدل الاشتمال وتقديره واذكر مريم انتباذها اه وجوز البيضاوى أن يكون بدل كل لان المراد بمريم قصتها وبالظرف الأمر الواقع فيه وهما واحد أو أنه ظرف لمضاف مقدر وقال أبو حيان فى النهر واذ ظرف لماضى لا يعمل فيه اذكر لأنه مستقبل بل التقدير اذكر ماجرى لمريم وقت كذا (قوله ولا بدّ) قال فى الصحاح وقولهم لا بدّ من كذا أى لا فرار منه (قوله ويسمى العامل المتعلق بفتح اللام) ويسمى المعمول متعلقا بكسرها والسر فى ذلك أن التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوى ويصح الفتح فى المعمول والكسر فى العامل لان التعلق نسبة بينهما فكل منهما متعلق ومتعلق بفتح اللام وكسرها (قوله لا تتعلق بشئ) وذلك كالباء فى كفى بالله شهيدا وما ربك بغافل ومن فى قوله تعالى مالكم من اله غيره وفى قوله تعالى هل من خالق غير الله يرزقكم والسر فى عدم تعلق الزائد أن الحروف الاصلية دخلت لربط الافعال القاصرة عن العمل فى الاسماء بالاسماء والزائد انما دخل فى الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط ومثل الزائدة الاصلية التى أشبهتها فلا تتعلق أيضا بشئ الحاقا لها بالزائدة فمنها لعل فى لغة عقيل كقوله * لعل أبى المغوار منك قريب * فلعل حرف جر شبيه بالزائد ومجرورها فى موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية ومنها لولا فى قال لولاى ولولاك ولولاه على قول سيبويه بأنها جارة للضمير فانها بمنزلة لعل فى أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء ومنها رب فى نحو رب رجل صالح لقيته أو لقيت لان مجرورها مفعول فى الثانى ومبتدأ فى الاول ومثلها خلا وعدا وحاشا اذا جرت (قوله والمحذوف تارة يكون عاما وتارة يكون خاصا الخ) مقتضاه ان الاقسام أربعة الاول أن يكون عاما واجب الحذف الثانى أن يكون خاصا واجب الحذف الثالث أن يكون خاصا جائز الحذف الرابع أن يكون عاما جائز الحذف وهذا التقسيم صحيح عقلا أما بحسب الخارج فالقسم الرابع غير موجود بخلاف بقية الاقسام (قوله فان كان المحذوف عاما واجب الحذف) ربما أوهم أن العام قد يكون جائز الحذف مع انه لا يكون الا واجبه فلو قال فان كان عاما كان واجب الحذف وسمى الظرف مستقرا لكان أولى (قوله مستقرا) بفتح القاف والضمير مستقر بكسرها (قوله أو وقعا حالا) ومنه قوله تعالى فخرج على قومه فى زينته وأما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فزعم ابن عطية أن مستقرا هو

فهما فى هذه المواضع الاربعة متعلقان بعامل محذوف وجوبا وهو عام تقديره استقر أو مستقر الا فى الصلة فانه يتعين استقر لان الصلة لا تكون فى غير أل الا جملة وفى ذلك العامل ضمير مستتر فحيث حذف انتقل الضمير الذى كان فيه وسكن فى الظرف والجار والمجرور وسمى كل من الظرف والجار والمجرور مستقرا لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله (وان كان) عامله (خاصا) ونعنى به أن يكون غير الاستقرار (سمى) كل من الظرف والجار والمجرور (لغوا) أو ملغى (لالغائه عن الضمير) أى لعدم استقرار الضمير فيه (سواء ذكر المتعلق به نحو صليت عند زيد فى المسجد) فالظرف والجار والمجرور متعلقان بصليت وهو عامل مذكور (أم حذف) رسواء حذف (وجوبا نحو يوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بعامل محذوف وجوبا مفسر بالعامل المذكور على سبيل الاشتغال عنه بالضمير والاصل صمت يوم الخميس صمت فيه على حد زيدا ضربته ولا يجوز ذكر عامله لان العامل المذكور كالعوض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض (أم) حذف ١٦٨ (جوازا نحو يوم الجمعة جوابا لمن قال متى قدمت) أى قدمت يوم الجمعة * (اعراب الاستعاذة أعوذ) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنا (بالله) جار ومجرور متعلق بأعوذ (من الشيطان) جار ومجرور متعلق أيضا بأعوذ (الرجيم) فعيل بمعنى مفعول نعت للشيطان مفيد للذم (اعراب البسملة بسم) جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوبا تقديره أقرأ أو قراءتى (الله) مضاف اليه (الرحمن الرحيم) نعتان لله وقيل الرحمن بدل من الله والرحيم نعت للرحمن (اعراب بقية الفاتحة الحمد) مبتدأ (لله) جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوبا تقديره استقر أو مستقر خبر المبتدا (رب) نعت أول لله وهو مضاف و (العالمين) مضاف اليه (الرحمن) نعت ثان لله (الرحيم) نعت ثالث لله (مالك) نعت رابع لله وصح ذلك لدلالته على الدوام والاستمرار لكونه من صفات البارى تعالى وهو مضاف اضافة محضة (يوم) مضاف اليه ومضاف أيضا (الدين) مضاف اليه (اياك) مفعول مقدم لنعبد (نعبد) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن (واياك) مفعول لنستعين (نستعين) فعل مضارع معطوف على نعبد وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره نحن (اهد) فعل دعاء وفاعله مستتر فيه وجوبا و(نا) مفعوله الاول (الصراط) مفعوله الثانى (المستقيم) نعت الصراط (صراط) بدل من الصراط بدل كل من كل (الذين) مضاف اليه وهو اسم موصول يحتاج الى صلة وعائد (أنعمت) فعل وفاعل صلة الذين (عليهم) جار ومجرور متعلق بأنعمت والهاء والميم ضمير عائد على الذين (غير) نعت الذين أو بدل منه (المغضوب) مضاف اليه وأل فى المغضوب اسم موصول ومغضوب صلة أل وهو اسم مفعول استغنى عن جمعه لجمع الضمير بعده لان فعله لازم واسم المفعول يحتاج

المتعلق الذى يقدر فى أمثاله تدظهر والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره من أن هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص والظرف لغو (قوله اعراب الاستعاذة) هذه ترجمة (قوله أعوذ) أصله أعوذ بسكون العين وضم الواو مثل أقتل استثقلت الضمة على الواو فنقلت الى العين وبقيت ساكنة ومصدره عوذ ومعاذ وعياذ قال ابن عطية ومعنى الاستعاذة الاستجارة والتحيز الى الشئ على معنى الامتناع به من المكروه والشيطان اسم لكل جنى متمرد كافر وقيل لكل متمرد من الجن والانس وغيرهما واختلف فى اشتقاقه فقال الحذاق هو فيعال من شطن اذا بعد لانه بعد عن الخير ورحمة الله ومنه قوله نوى شطون أى بعيدة قال الاعشى

نأت بسعاد عنك نوى شطون * فبانت والفؤاد بها رهين

ومنه قيل للحبل شطن لبعد طرفيه وامتداده وقال قوم ان شيطانا مأخوذ من قولهم شاط يشيط اذا هاج واحترق ونحوه فهو فعلان ويرد على هذه الفرقة بان سيبويه حكى أن العرب تقول تشيطن فلان اذا فعل أفعال الشياطين فهذا بين انه تفيعل من شطن ولو كان من شاط لقالوا تشيط وقال الجوهرى والشيطان نونه أصلية ويقال زائدة فان جعلته فيعالا من قولهم تشيطن الرجل صرفته وان جعلته من تشيط لم تصرفه لانه فعلان والرجيم فعيل بمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول وجريح ونحوه ومعناه أنه رجم باللعنة والمقت وعدم الرحمة وقيل هو فعيل بمعنى فاعل أى يرجم غيره بالاغواء والوسواس (قوله غير نعت الذين) فان قلت الذين معرفة وغير لا تتعرف بالاضافة فلا

يصح أن تكون صفة له فالجواب من وجهين أحدهما أن غيرا اذا وقعت بين متضادين وكانا معرفتين تعرفت بالاضافة كقولك عجبت من الحركة غير السكون وكذلك الامر هنا لان المنعم عليهم والمغضوب عليهم متضاد ان الثاني ان الذين قريب من النكرة لانه لم يقصد به قوم بأعيانهم وغير المغضوب عليهم قريب من المعرفة بالتخصيص الحاصل لها بالاضافة فكل واحد منهما فيه ابهام من وجه واختصاص من وجه قاله أبو البقاء (قوله متعلق بيعبدوا) وقيل متعلق بمحذوف تقديره فعلنا ذلك أي اهلاك أصحاب الفيل لايلاف قريش وقيل تقديره اعجبوا وقيل بما في السورة قبلها من قوله فجعلهم كعصف مأكول قال الزمخشري ويؤيد هذا انهما في مصحف أبي سورة واحدة بلا فصل والمعنى أنه أهلك الحبشة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيتهيبوهم زيادة تهيب ويحترموهم فضل احترام حتى ينتظم لهم الامر في الرحلتين فلا يجترئ أحد عليهم وكانت لقريش رحلتان يرتحلون في الشتاء الى اليمن وفي الصيف الى الشام فيمتارون ويتجرون وكانوا في رحلتيهم آمنين لانهم أهل حرم الله وولاة بيته فلا يتعرض لهم والناس غيرهم يتخطفون ويغار عليهم والايلاف مصدر آلف رباعيا بزنة أكرم يقال آلفته أولفه ايلافا وقرأ ابن عامر لئلاف بدون ياء قبل اللام مصدر لالف ثلاثيا يقال الفته الفا والافا وآلف رباعيا نحو قاتل قتالا وأجمع الكل على اثبات الياء في الثاني وهو ايلافهم قال الناصر الطبلاوي ومن غريب ما اتفق في هذين الحرفين أن القراء اختلفوا في سقوط الياء وثبوتها في الاول مع اتفاق المصاحف على اثباتها خطا واتفقوا على اثبات الياء في الثاني مع اتفاق المصاحف على سقوطها فيه خطا فهو أدل دليل على ان القراء متبعون الاثر والرواية لا مجرد الخط (قوله قريش) اسم قبيلة مأخوذ من التقرش وهو التجمع لاجتماعهم بعد افتراقهم ومنها انه من القرش وهو الكسب وكانت قريش تجارا وقد سأل معاوية ابن عباس رضي الله عنهما فقال سميت بدابة في البحر يقال لها القرش تأكل ولا تؤكل وتعلو ولا تعلى وأجمعوا على صرفه هنا مرادا به الحي ولو أريد به القبيلة لمنع من الصرف كما في سائر أسماء القبائل (قوله بدل من ايلاف بدل كل من كل) وقيل توكيد لفظي للاول ولذلك اتصل بضمير ما أضيف اليه قال بعض الفضلاء أطلق الايلاف ثم أبدل منه المقيد بالرحلتين تفخيما لامر الايلاف وتذكيرا بعظيم النعمة كما تقول عجبت من احسانك احسانك الى زيد (قوله رحلة مفعوله) ويصح أن يكون مفعولا به للمصدر الاول المضاف الى فاعله بناء على ان الثاني تأكيد فان أعربناه بدلا فرحلة مفعول به للثاني لانه المقصود حينئذ من الكلام والاصل رحلتي الشتاء والصيف فافرد لامن اللبس والرحلة بالكسر الارتحال فهي مصدر وبالضم الجهة التي يرحل اليها وبالكسر قرأ العامة وبالضم قرأ أبو السمال (قوله الشتاء) لامه واو لقولهم الشتوة وشتايش ووشذوا في النسبة اليه فقالوا شتوي والقياس شتائي أو شتاوي ككسائي وكساوي (قوله ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط) لان المعنى اما لا فليعبدوه لايلافهم على معنى أن نعم

الى مرفوع ينوب عن فاعله (عليهم) جار ومجرور متعلق بمغضوب في موضع رفع على انه نائب الفاعل (ولا) الواو عاطفة ولا صلة لتأكيد النفي المستفاد من غير (الضالين) معطوف على المغضوب (اعراب سورة قريش بسم الله الرحمن الرحيم) تقدم اعرابها (لايلاف) جار ومجرور متعلق بيعبدوا (قريش) مضاف اليه (ايلافهم) بدل من ايلاف بدل كل من كل وهو مصدر مضاف الى فاعله (رحلة) مفعوله (الشتاء) مضاف اليه (والصيف) معطوف على الشتاء (فليعبدوا) فعل مضارع مجزوم بلام الامر وعلامة جزمه حذف النون والواو فاعله ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط (رب) مفعوله (هذا) مضاف اليه (البيت) عطف بيان على هذا أو نعت له (الذي) نعت لرب (أطعمهم) فعل وفاعل ومفعول والجملة صلة الذي والعائد الى الموصول الضمير المستتر في أطعمهم المرفوع على الفاعلية

الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التى هى نعمة ظاهرة اهـ وقوله لان المعنى امالا الخ تقول العرب افعل هذا امالا أى ان كنت لا تفعل غيره (قوله من جوع) من تعليلية والتنوين فى جوع للتعظيم أى من أجل جوع عظيم وقيل من بمعنى بعد أى أطعمهم بعد الجوع الذى أصابهم فى سنى القحط حتى أكلوا الجيف (قوله أرأيت) الهمزة للاستفهام التعجبى ورأيت فعل وفاعل واختلف فيها فقيل بصرية وقيل علمية فتتعدى لاثنين وقدره الحوفى ألیس مستحقا للعذاب والزمخشرى من هو ويدل على ان الرؤية علمية قراءة عبد الله أرأيتك بكاف الخطاب والكاف لا تلحق البصرية (قوله فذلك) فى الفاء وجهان أحدهما أنها جواب شرط مقدر أى ان طلبت علمه فذلك والثانى عاطفة فذلك على الذى يكذب عطف ذات على ذات أو صفة على صفة فعلى الاول الفاء واقعة فى جواب الشرط واسم الاشارة فى محل رفع بالابتداء والخبر الموصول بعده وعلى الثانى يكون منصوبا لعطفه على ما هو منصوب وعلى هذا يكون الموصول نعته أو عطف بيان وبه يعرف ان المصنف لفق بين القولين حيث جعل الفاء عاطفة ثم قضى على اسم الاشارة بأنه فى محل رفع وهو فاسد لما فيه من عطف الجملة على المفرد اللهم الا أن يعتذر عنه بأنه أراد العطف على جملة أرأيت فيندفع الفساد وان لزمه عطف الخبر على الانشاء أفاده الناصر (قوله واللام للبعد النسبى) وذلك لان مرتبة المكذب بالدين فى غاية النزول والبعد بالنسبة لمرتبة المصدق (قوله يدع) بضم الدال وتشديد العين قراءة العامة من دعه أى دفعه وقرأ أمير المؤمنين والحسن وأبو رجاء يدع بفتح الدال وتخفيف العين أى يترك ويهمل (قوله ومفعوله محذوف) وفى الكلام حذف مضاف أيضا والتقدير ولا يحض غيره على اطعام طعام المسكين من أجل بخله به ويجوز أن يكون قد وضع الطعام موضع الاطعام (قوله فويل للمصلين) أى اذا علم انه مسىء فويل للمصلين على معنى فويل لهم الا أنه وضع صفتهم موضع ضميرهم لانهم كانوا مع التكذيب وما أضيف اليه ساهين عن الصلاة مرائين غير مزكين أموالهم (قوله يراؤن) أصله يراءيون كيقاتلون ومعنى المراآة أن يرى الانسان عمله للناس وهم يرونه الثناء عليه فالمفاعلة فيها واضحة (قوله الماعون) فاعول من المعن وهو الشئ القليل يقال ماله معن أى قليل واختلفت عبارة المفسرين فيه على أقوال أحسنها أنه كل ما يستعان به وينتفع ولم يذكر المفعول الاول للمنع اما للعلم به أى يمنعون الناس أو الطالبين واما لان الغرض ذكر ما يمنعونه لا من يمنعونه تنبيها على خساستهم وضنهم بالاشياء التافهة المستقبح منعها عند كل أحد (قوله الكوثر) الشئ الكثير سئلت أعرابية عن ابنها فقيل بم آب ابنك فقالت آب بكوثر أى بخير كثير قال القرطبى فى الجنة حوضان الاول قبل الصراط وقبل الميزان على الاصح لان الناس يخرجون عطاشا من قبورهم فيردونه قبل الميزان والصراط والثانى فى الجنة وكلاهما يسمى كوثرا روى مسلم عن أنس بينما رسول

الله

(من جوع) متعلق بأطعمهم (وآمنهم) معطوف على أطعمهم (من خوف) متعلق بآمنهم (اعراب سورة الماعون بسم الله الرحمن الرحيم أرأيت) فعل وفاعل (الذى) مفعول به (يكذب) فعل وفاعل صلة الذى وعائدها الضمير المستتر فى يكذب (بالدين) متعلق بيكذب (فذلك) الفاء عاطفة وذا اسم اشارة الى الذى يكذب فى موضع رفع على الابتداء واللام للبعد النسبى والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب (الذى) خبر فذلك (يدع اليتيم) فعل وفاعل ومفعول صلة الذى وعائدها الضمير المستتر فى يدع المرفوع على الفاعلية (ولا يحض) معطوف على يدع ومفعوله محذوف تقديره ولا يحض غيره (على طعام) متعلق بيحض (المسكين) مضاف اليه (فويل) مبتدأ (للمصلين) متعلق باستقرار محذوف خبر ويل (الذين) نعت أول للمصلين (هم) مبتدأ (عن صلاتهم) متعلق بساهون (ساهون) خبر المبتدا وجملة المبتدا وخبره صلة الذين (الذين) نعت ثان للمصلين (هم) مبتدأ (يراؤن) خبره والجملة صلة الذين (ويمنعون) معطوف على يراؤن (الماعون) مفعول يمنعون (اعراب سورة الكوثر بسم الله الرحمن الرحيم انا) ان حرف توكيد ونصب ونا اسمها والاصل اننا بثلاث نونات حذفت النون الثانية لتوالى الامثال (أعطيناك) فعل وفاعل ومفعول أول (الكوثر) مفعول ثان وجملة أعطيناك خبران

(فصل) الفاء عاطفة وصل فعل أمر (لربك) جار ومجرور متعلق بصل (وانحر) معطوف على صل (ان) حرف توكيد ونصب (شانئك) اسم ان ومضاف اليه (هو) ضمير فصل لا محل له من الاعراب (الابتر) خبران (اعراب سورة الكافرون بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل أمر وفاعل (يا) حرف نداء (أيها) أى منادى مبنى على الضم وها حرف تنبيه (الكافرون) نعت أى (لا) حرف نفى (أعبد) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا (ما) اسم موصول بمعنى الذى فى موضع نصب على المفعولية (تعبدون) فعل وفاعل صلة ما والعائد محذوف تقديره تعبدونه (ولا) حرف نفى (أنتم) مبتدأ (عابدون) خبره (ما) اسم موصول فى موضع نصب على المفعولية بعابدون (أعبد) فعل وفاعل والجملة صلة ما والعائد محذوف تقديره أعبده (ولا) نافية (أنا) مبتدأ (عابد) خبره (ما) اسم موصول فى موضع نصب على المفعولية بعابد (عبدتم) فعل ماض وهو وفاعله صلة ما والعائد محذوف تقديره عبدتموه (ولا) حرف نفى (أنتم) مبتدأ (عابدون) خبره (ما) موصول اسمى فى موضع نصب على المفعولية بعابدون (اعبد) فعل مضارع وهو وفاعله صلة ما والعائد محذوف تقديره أعبده (لكم) جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف خبر مقدم (دينكم) مبتدأ مؤخر (ولى) جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف خبر مقدّم (دين) مبتدأ مؤخر ومضاف اليه وفائدة تكرار العطف اختلاف المعانى من ماض وحال واستقبال (اعراب سورة النصر بسم الله الرحمن الرحيم اذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه (جاء) فعل ماض (نصر الله) فاعل ومضاف اليه وجملة الفعل والفاعل فى محل جر باضافة اذا اليها (والفتح) معطوف على نصر (ورأيت) فعل وفاعل (الناس) مفعول رأيت (يدخلون) فعل وفاعل فى موضع نصب على الحال من الناس أى داخلين (فى دين الله) جار ومجرور ومضاف اليه متعلق بيدخلون (أفواجا) حال من فاعل يدخلون فهى حال متداخلة (فسبح) فعل أمر وفاعل وقرن بالفاء لانه جواب اذا وهو العامل فيها (بحمد) جار ومجرور متعلق بسبح (ربك) مضاف اليه أيضا (واستغفره) معطوف على سبح وهو فعل أمر وفاعل ومفعول (انه) حرف توكيد ونصب والهاء اسمها فى محل نصب (كان) فعل ماض ناقص واسمها مستتر فيه يعود الى ربك (توّابا) خبر كان، وكان، اسمها وخبرها فى موضع رفع خبران

الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين أظهرنا اذ غفا اغفاءة ثم رفع رأسه متبسما فقلنا ما أضحكك يارسول الله قال أنزلت على آنفا سورة فقرأ انا أعطيناك الكوثر ثم قال أتدرون ما الكوثر فقلنا الله ورسوله أعلم قال فانه نهر وعدنيه ربى عليه خير كثير وهو حوض ترد عليه أمتى يوم القيامة آنيته عدد نجوم السماء يختلج العبد منهم فأقول يارب انه من أمتى فيقول ماتدرى ما أحدث بعدك وفى الصحيح حديث حوضى مسيرة شهر ماؤه أبيض من الورق وريحه أطيب من المسك كيزانه كنجوم السماء من شرب منه لم يظمأ بعده أبدا ذكره السيوطى فى شرح النقاية (قوله فصل) الفاء عاطفة ولا يضر كونه من عطف الانشاء على الخبر لان النحاة يجيزونه والفاء مع العطف مفيدة أيضا للسببية لان الانعام سبب للشكر (قوله وانحر) من النحر وهو فى الابل بمنزلة الذبح فى البقر والغنم والمعنى فصل لربك شكرا لانعامه أى دم عليها مخلصا فيها لا كالساهى المرائى وانحر البدن التى هى خيار أموال العرب وتصدق بها على المحاويج لا كمن يدعهم أى ينهرهم ويمنع عنهم الماعون فالسورة كالمقابلة للسورة المتقدمة وقد فسرت الصلاة بصلاة العيد والنحر بالتضحية (قوله شانئك) الشانئ المبغض يقال شنأه يشنؤه أى أبغضه والابتر هو الذى لا عقب له أى لا ذرية وهو فى الاصل الشئ المقطوع من بتره أى قطعه (قوله والعائد محذوف تقديره تعبدونه) ويحتمل أن ما موصول حرفى فتسبك مابعدها بمصدر أى لا أعبد عبادتكم أى مثل عبادتكم المبنية على الشك وترك النظر فلا احتياج حينئذ لتقدير عائد (قوله والفتح) أى والفتح للبلاد عليك وعلى أمتك (قوله أفواجا) قياسه أفوج بالضم لان فعلا بالسكون قياس جمعه أفعل كفلس وأفلس الا انه استثقلت الضمة على الواو فجمعوه جمع فعل بالتحريك (قوله وهو العامل فيها) هذا معترض بأن مابعد فاء الجواب لا يعمل فيما قبلها فالاحسن أن يجعل العامل فى اذا فعل الشرط وهو جاء كما ذهب اليه أبو حيان (قوله متعلق بسبح) ويصح أن يجعل فى موضع نصب على الحال من المنوى فى فسبح أى

اعراب سورة تبت بسم الله الرحمن الرحيم (تبت) تب فعل ماض والتاء حرف تأنيث (يدا) فاعل تب وعلامة رفعه الالف لانه مثنى (أبي) مضاف اليه ومضاف أيضا (لهب) مضاف اليه (وتب) فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود الى ابي لهب والجملة معطوفة على ماقبلها (ما) نافية (أغنى) فعل ماض (عنه) جار ومجرور متعلق باغنى (ماله) فاعل اغنى مضاف والهاء مضاف اليه (وما) يحتمل أن تكون موصولا اسميا بمعنى الذي في موضع رفع بالعطف على ماله (كسب) فعل وفاعله مستتر فيه وجملة كسب من الفعل والفاعل صلة ما والعائد محذوف والتقدير والذي كسبه ويحتمل أن تكون موصولا حرفيا وجملة كسب صلتها ولا تحتاج الى عائد وما وصلتها في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على ماله والتقدير وكسبه (سيصلى) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود الى أبي لهب (نارا) مفعول يصلى (ذات) بمعنى صاحبة نعت نارا (لهب) مضاف اليه (وامرأته) يحتمل أن تكون معطوفة على فاعل يصلى المستتر فيه (حمالة) نعت امرأته ويجوز أن تكون امرأته مبتدأ

ومضاف اليه وحمالة خبره (الحطب) مضاف اليه (في جيدها) جار ومجرور متعلق باستقرار محذوف خبر مقدم (حبل) مبتدأ مؤخر وجملة المبتدا والخبر خبر ثان لامرأته نعت (من مسد) متعلق باستقرار محذوف نعت حبل (اعراب سورة الاخلاص بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا (هو) ضمير الشأن محله رفع على الابتداء وجملة (الله أحد) خبره (الله الصمد) مبتدأ وخبر (لم يلد) جازم ومجزوم (ولم يولد) جازم ومجزوم معطوف على ماقبله (ولم يكن) جازم ومجزوم معطوف أيضا (له) يحتمل أن يكون متعلقا بكفوا (كفوا) خبر يكن مقدم (أحد) اسم يكن مؤخر ويحتمل أن يكون له متعلقا باستقرار محذوف على الخبرية ليكن وكفوا منصوب على الحال لانه في الاصل اى نعت أحد ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال (اعراب سورة الفلق بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل أمر وفاعل (أعوذ) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه وجوبا (برب) جار ومجرور متعلق بأعوذ (الفلق) مضاف اليه (من شر) متعلق بأعوذ أيضا (ما) يحتمل أن تكون موصولا اسميا مجرور المحل باضافة شر اليه وجملة (خلق) من الفعل والفاعل صلة ما والعائد محذوف والتقدير من شر الذي خلقه ويحتمل أن تكون موصولا حرفيا وجملة خلق صلتها ولا عائد عليها وهي وصلتها في تأويل مصدر مضاف اليه والتقدير من شر خلقه (ومن شر) جار ومجرور معطوف على من شر (غاسق) مضاف اليه (اذا) ظرف لما يستقبل من الزمان وجملة (وقب) مضاف اليه (ومن شر) معطوف على من شر (النفاثات) مضاف اليه (في العقد) متعلق بالنفاثات (ومن شر) معطوف على من شر أيضا (حاسد) مضاف اليه (اذا) ظرف لما يستقبل من الزمان وجملة (حسد) من الفعل والفاعل في محل جر باضافة اذا اليها

فسبحه حامدا له (قوله وتب) يصح أن يجعل الفعل الاول دعاء والثاني اخبارا أي وقد وقع المدعو به نحو قوله

جزاني جزاه الله شر جزائه * جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وقيل كل من الفعلين اخبار وقيل كل منهما دعاء (قوله ما أغنى) يجوز في ما النفي والاستفهام الانكاري فيكون محلها النصب بأغنى والمعنى أي شيء أغنى عنه ماله (قوله سيصلى) المراد من حرف التنفيس التأكيد أي يصلى ولا بد (قوله حمالة الحطب) قيل انها تحمل يوم القيامة حزمة من حطب النار كما كانت تحمل الحطب في الدنيا وفي قوله حمالة الحطب قولان أحدهما وحقيقة والثاني انه مجاز عن المشي بالنميمة ورمي الفتن بين الناس قال الشاعر

ان بني الادرم حمالو الحطب * هم الوشاة في الرضا وفي الغضب

(قوله الصمد) هو السيد الذي يصمد في الحوائج أي يقصد ولا يقدر على قضائها الا هو وقيل ان تفسيره ما بعده يعني لم يلد الخ (قوله الفلق) فعل بمعنى مفعول أي مفلوق وفي الحديث الرؤيا مثل فلق الصبح قال الشاعر

يا ليلة لم أغمها بت مرتقبا * أرعى النجوم الى أن نور الفلق

وقيل الفلق جب في جهنم وقيل المطمئن من الارض وجمعه فلقان (قوله من شر ما خلق) باضافة شر الى ما الموصولة وقرأ عمرو بن عبيد وبعض المعتزلة بتنوين شر وجعلوا ما نافية وهي قراءة مردودة مبنية على مذهبهم الفاسد من أن الشر ليس مخلوقا لله تعالى (قوله ومن شر غاسق) هو الليل المظلم وقب دخل (قوله اذا حسد)

أى أظهر حسده وعمل بمقتضاه فانه لا يعوذ منه قبل ظهوره والعمل بمقتضاه ضرر على المحسود (قوله برب الناس) قال فى الكشاف فان قلت لم قيل برب الناس مضافا اليهم خاصة قلت لان الاستعاذة وقعت من شر الموسوس فى صدور الناس فكانه قيل أعوذ من شر الموسوس الى الناس بربهم الذى يملك أمرهم (قوله الوسواس) هو اسم بمعنى الوسوسة كالزلزال والزلزلة وأما المصدر فوسواس بالكسر كالزلزال والمراد به الشيطان سمى بالمصدر كأنه وسوسة فى نفسه لانها صنعه وشغله أو أريد ذو الوسواس والخناس مثال مبالغة من الخنوس وهو التأخر أى كثير التأخر اذا ذكر اسم الله (قوله من الجنة والناس) قال الناصر الطبلاوى استبعد بعضهم صدور الوسوسة فى الصدور من الناس ثم تكلف أن يكون قول الله تعالى والناس عطفا على الوسواس وليس بشئ لان الوسوسة صادرة من القبيلين على وجه يليق بكل منهما أجارنا الله تعالى من ذلك ومن شرور أعمالنا وختم لنا بالصالحات وغفر لنا بفضله السيآت والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (قال مؤلفها) الفقير حسن بن محمد العطار الشافعى المصرى الازهرى تم تسويد هذه الحاشية تأليفا فى سلخ ذى القعدة من شهور عام سبعة عشر بعد المائتين والألف وأنا بثغر دمياط عند توجهى من مصر لقصد البلاد الرومية وبقيت المسودة معى حتى رجعت من البلاد الرومية الى الشامية فى التاريخ المسطور فى الديباجة فنقلت هذه النسخة من المسودة ووافق تمامها يوم الثلاثاء المبارك السابع عشر من جمادى الأولى عام خمسة وعشرين ومائتين بعد الألف والمقصود ممن اطلع على هذه الحاشية أن يسامح فيما طغى به القلم وما وقع من السهو والنسيان ويسأل الله لى العفو والغفران وأنا أسأل الله سبحانه وتعالى ان ينفع بها كل مشتغل ويحصل انه ذو الفضل العظيم والكرم الجسيم ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

أما بعد حمد رافع من انخفض لجلاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله فقد تم بعون بارئ البريه حاشية العلامة الشيخ العطار على الازهريه وهى حاشية نفيسة شريفه مشتملة على تحقيقات وتقريرات منيفه مطرزة الهوامش بشرح مقدمة درة الزمان وأوحد ذوى التحرير والاتقان صاحب التآليف المزرية بالطارف والتالد الاستاذ المحقق الشيخ خالد وذلك بالمطبعة التى بحارة الفراخة من خط باب الشعريه وهى بحسن الطبع والاتقان حريه مشمولا ذلك الطبع الزاهى الزاهر بادارة مالكها الالمعى الماهر الناجح المقاصد اذ هو بربه واثق حضرة الشيخ عثمان عبد الرازق والملتزم لها المستعين بربه الوهاب السيد عبد العظيم الخشاب أعلا الله قدره ورفع مجده وذكره وفاح مسك ختامها فى أواخر شهر شوّال المعظم عام احدى وثلثمائة وألف من هجرة السيد الأعظم صلى الله عليه وعلى آله وكل ناسج على منواله ماتوالى الملوان وطلع النيران

(اعراب سورة الناس بسم الله الرحمن الرحيم قل) فعل أمر وفاعل (أعوذ) فعل مضارع وفاعله مستتر فيه (برب) جار ومجرور متعلق بأعوذ (الناس) مضاف اليه (ملك) نعت لرب (الناس) مضاف اليه (اله) نعت بعد نعت لرب (الناس) مضاف اليه (من شر) متعلق بأعوذ (الوسواس) مضاف اليه (الخناس) نعت للوسواس (الذى) اسم موصول فى موضع جر نعت للوسواس وجملة (يوسوس) من الفعل والفاعل صلة الذى وعائدها فاعل يوسوس المستتر فيه (فى صدور) جار ومجرور متعلق بيوسوس أيضا (الناس) مضاف اليه (من الجنة) متعلق أيضا بيوسوس (والناس) معطوف على الجنة وفى هذا كفاية للمبتدى والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وسلم تسليما كثيرا دائما أبدا الى يوم الدين